وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة بغداد / كلية العلوم الإسلامية

الدراسات العليا / قسم اللغة العربية


# حاشية العلاّمة الحسن بن علي المدابغي (ت١١٧٧هـ) على شرح العلامة الشيخ خالد الأزهري على متن الأَجُرُّومية من أول المخطوط إلى باب الأفعال دراسة وتحقيق

رسالة مقدمة إلى مجلس كلية العلوم الإسلامية / قسم اللغة العربية في جامعة بغداد وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها تخصص (نحو)


من قبل الطالب

قاسم مخلف عبيد العلواني

بإشراف

أ.م.د. محمد أمين بكري الكبيسي



١٤٣٤ هـ ٢٠١٣م

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿ قَالَ رَبِّ ٱشْرَحْ لِي صَدْرِي ﴿٢٥﴾
وَيَسِّرْ لِيٓ أَمْرِي ﴿٢٦﴾ وَٱحْلُلْ عُقْدَةً مِّن
لِّسَانِي ﴿٢٧﴾ يَفْقَهُواْ قَوْلِي ﴿٢٨﴾ ﴾

طه من ٢٥ – إلى ٢٨

## إقرار المشرف

أشهد بأن إعداد هذه الرسالة الموسومة (**حاشية العلامة الحسن بن علي المدابغي ( ت ١١٧٧هـ) على شرح العلامة الشيخ خالد الأزهري على متن الأجرومية من أول المخطوط إلى باب الأفعال دراسة وتحقيق** ) والمقدمة من قبل الطالب (**قاسم مخلف عبيد العلواني**) قد جرى بإشرافي في كلية العلوم الإسلامية جامعة بغداد الدراسات العليا قسم اللغة العربية للحصول على شهادة الماجستير في اللغة العربية وآدابها.

التوقيع:

الاسم: أ.م.د. محمد أمين بكري

المشرف

التاريخ: ١٨/ ٨/ ٢٠١٣م

بناءً على التوصيات المتوافرة أرشح هذه الرسالة للمناقشة

التوقيع:

الاسم: أ.م. محمد خطير مضحي

رئيس قسم اللغة العربية

كلية العلوم الإسلامية جامعة بغداد

التاريخ: ١٨/ ٩/ ٢٠١٣م

بسم الله الرحمن الرحيم

## إقرار اللجنة

نحن أعضاء لجنة المناقشة نشهد أننا اطلعنا على هذه الرسالة الموسومة **(حاشية العلاّمة الحسن بن علي المدابغي (ت١١٧٧هـ) على شرح العلامة الشيخ خالد الأزهري على متن الأَجُرُّومية من أول المخطوط إلى باب الأفعال دراسة وتحقيق)** وقد ناقشنا الطالب (قاسم مخلف عبيد خضير) في محتواها وفيما له علاقة بها، ونرى أنها جديرة بالقبول لنيل شهادة الماجستير من جامعة بغداد – كلية العلوم الإسلامية– قسم اللغة العربية تخصص (النحو) وبتقدير (جيد جداً).

أ.م.د. محمد فرج توفيق الوليد

عضوًا

م.د. أركان رحيم جبر

عضوًا

٩/١/٢٠١٤م

أ.م.د. يوسف خلف محل العيساوي

رئيساً

٩/١/٢٠١٤م

أ.م.د. محمد امين بكري

عضوًا ومشرفاً

محمد أمين بكري

صادق مجلس كلية العلوم الإسلامية على قرار لجنة المناقشة.

أ.د. محمد جواد محمد سعيد الطريحي

عميد كلية العلوم الإسلامية

/ / ٢٠١٤م

# الإهداء

أهدي ثمرة جهدي المتواضع إلى

والدي العزيز رحمه الله براً وعرفاناً

وإلى نبع الحنان الذي لا ينضب والدتي حباً وإكراماً

وإلى من أشد بهم أزري اخوتي وأخواتي

وأخص بالذكر أخي القاضي (صلاح أبو حامد)

وإلى الأعمام الحاج عبد الهادي والعم جاسم والعم سعد

وإلى زوجتي أم مروة وابنتي مروة ومنى

# المحتويات

# المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

# مُقَدِّمَة

الحمد لله الذي يهبُ من شاء ما شاء، فَعلَّم آدم الأسماء، واختص من عباده أصفياء، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم الرسل والأنبياء، ودرّة البلغاء والفصحاء، صلاةً وسلاماً ينتظمان آل بيته الفضلاء، وأصحابه السادة النجباء، ومن تبعهم بإحسان ما سجعت ورقاء، وتكللت بنور الله الأرض والسماء.

**أما بعد :**

فقد يسّر الله تعالى لي أن اشتغل في تحقيق أحد كتب النحو، خدمة للغة القرآن الكريم، وقد وقع الاختيار على كتاب: حاشية المدابغي على شرح خالد الأزهري على الآجرومية للحسن بن علي بن احمد المنطاوي الشافعي الشهير بالمدابغي، المتوفى سنة ١١٧٧هـ ، لكي يكون البحث تحقيقا لنصّه وبحثاً في مضمونه لنيل درجة الماجستير.

وهذه الحاشية من الحواشي المعتبرة على أشهر شروح الآجرومية، للمرحوم أبي عبد الله محمد بن محمد بن داود الصنهاجي النحوي المشهور بابن آجروم المتوفى سنة ٧٢٤هـ ، وهو شرح الشيخ خالد الأزهري المتوفى سنة ٩٠٥هـ ، ولا تخفى على طلبة العلم أو على المتخصصين أهمية الآجرومية لطلبة العلم، إذ كانت وما زالت منهلاً مهماً لطلبة علوم النحو.

وتتضح أهمية حاشية المدابغي في استيعابه الحواشي والشروح السابقة، فحفظ لنا هذه الشروح من جهة، وجمع ما فيها من غير إسهاب أو إخلال، فضلاً عن المكانة الكبيرة للمدابغي بين علماء عصره.

ومع أن بعض الأدباء والمثقفين عارضوا ما عُرِفَ بأدب الحواشي وعدوه تراجعاً في الحركة العلمية، إلا أن الحقيقة خلاف ذلك ، فهذه الحواشي استطاعت أن تضيء كثيراً من الجوانب المهمة، وتستقصي ما فات المؤلفين، أو تعرض الآراء المخالفة وتناقشها، فهي جهود متممة للجهود الأصلية، كما أن غالب أصحاب الحواشي كانوا من أهل الخبرة ومن المشتغلين بالتدريس، لذلك فملاحظاتهم وتعليقاتهم كانت ثمرة خبرة عملية، إذ عرفوا ما ينبغي توضيحه أو معارضته.

ونظراً لسعة المخطوط فإنني حددت عملي فيه ليكون من أول المخطوط إلى باب الأفعال.

وقد قسّمتُ الرسالةَ على قسمين:

القسم الأول : الدراسة، واشتمل على فصلين:

الفصل الأول كرسته للتعريف بعصر المؤلف وبحياته، واشتمل على مبحثين:

المبحث الأول: التعريف بالمؤلف.

المبحث الثاني: حياة المؤلف وعصره.

أما الفصل الثاني فخصصته لدراسة الكتاب، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: التعريف بالكتاب .

المبحث الثاني: منهج المدابغي وموارده.

المبحث الثالث: وصف النسخ الخطية ومنهجي في التحقيق.

أما القسم الثاني، فكان النص المحقق، وكان نصيبي في التحقيق من بداية الكتاب إلى باب الأفعال.

وعندما عقدت العزم على تحقيق هذا الكتاب وطّدت نفسي على التحلي بالصبر لتجاوز كل ما يعترضني من صعوبات في إخراج هذا الكتاب، ولعل من أهم الصعوبات التي واجهتني صعوبة الحصول على المخطوطات التي أشار إليها المدابغي في حاشيته، ولاسيما أن بعض هذه المصادر لم يرجع إليها المدابغي، بل حكاها عن مصادره، الحمد لله الذي وفقني في الحصول على عدد مهم منها.

والصعوبة الأخرى تمثلت في ذكره بعض الأقوال من غير نسبة لقائليها، أو إلى علماء لهم مؤلفات كثيرة أغلبها مخطوط من غير تخصيص الكتب التي أوردوا فيها أقوالهم، مما اقتضى مني الرجوع إلى هذه الكتب أو المخطوطات من أجل الوقوف عليها، وزاد الأمر صعوبة التصرف بالمعنى، أو تلخيص الأقوال .

ومن الصعوبات التي واجهتني أيضا هي كتابة ترجمة المدابغي، إذ إن المصدر الوحيد الذي اعتمد المؤرخون عليه في ترجمة المدابغي هو كتاب عجائب الآثار للجبرتي، وتكررت هذه الترجمة في جميع المصادر الأخرى.

وأخيرا، أرجو أن أكون قد وفقت إلى ما في هذا العمل من خير فإذا أصبت فمن الله وإذا أخطأت فمن نفسي وتقصيري. والحمد لله على كل حال.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

# القسم الأول

# الدراسة

# الفصل الأول

## التعريف بالمؤلف وحياته وعصره

وفيه مبحثان:

المبحث الأول : التعريف بالمؤلف.

المبحث الثاني : حياة المؤلف وعصره.

# المبحث الأول

# التعريف بالمؤلف

لا تمدنا المصادر بمعلومات وافية عن المدابغي ــ رحمه الله ــ لتأخره من جهة، ولقلة المصادر التي ترجمت له، وأوسع ترجمة له ذكرها الجبرتي ، وفيما يأتي المعلومات المتوافرة عنه .

## المطلب الأول

## حياته الشخصية

**أولاً ــ اسمه ونسبته وكنيته ولقبه :**

هو حسن بن علي بن أحمد بن عبد الله الشافعي الأزهري المنطاوي الشهير بالمَدَابِغي(١).

والمدابغي : نسبة للسكن بحارة المَدَابِغ(٢).

---

(١) ينظر: عجائب الآثار : ٢٩٧/١ ؛ هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، لإسماعيل باشا ابن محمد أمين بن مير سليم البابان أصلا والبغدادي مولدا ومسكنا، (ت١٣٣٨هـ)، منشورات دار إحياء التراث العربي، بيروت، بلا تاريخ . عن المطبعة البهية في استانبول ١٩٥١م : ١/ ٢٩٨ ؛ فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات، لمحمد عبد الحي بن عبد الكبير بن محمد الإدريسي المعروف بعبد الحي الكتاني (١٣٨٣هـ)، نشر باعتناء د. إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط٢ ، ١٤٠٢هـ ــ ١٩٨٢م : ٢/ ٥٦٣ ؛ معجم المطبوعات العربية والمعربة، ليوسف الياس سركيس، (ت١٣٥١هـ)، مكتبة المرعشي النجفي، مطبعة سركيس ، مصر، ١٣٤٦هـ ــ ١٩٢٨م : ٢/ ١٧١٩ ؛ الأعلام (قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين)، لخير الدين الزركلي الدمشقي، (ت١٣٩٦هـ ــ ١٩٧٦م)، دار العلم للملايين، بيروت، ط١٥ ، ١٤٢٣هـ ــ ٢٠٠٢م : ٢/ ٢٠٥ ؛ معجم المؤلفين تراجم مصنفي الكتب العربية، لعمر رضا كحالة، (ت١٤٠٨هـ)، مكتبة المثنى ــ بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت ، ١٣٧٦هـ ــ ١٩٥٧م: ٣/ ٢٤٨ .

(٢) ينظر: تاج العروس من جواهر القاموس، لمحيي الدين أبي الفضل محمد مرتضى الحسيني الواسطي الحنفي الزبيدي، (ت١٢٠٥هـ)، دار الهداية : مادة (دبغ) : ٤٦٤/٢٢ ؛ حلية البشر في تاريخ القرن

أما المنطاوي فلم أقف على سبب هذه التسمية ، ولكن اليعقوبي قد ذكر أنَّ هناكَ نوعاً من الخزف الصيني اسمه المنطاوي وهو أسود أملس توضع فيه الأدوية[1]، وربما كان لهذه المواد علاقة بدبغ الجلود، وأنَّ أجداده تاجروا بهذا النوع فنسبوا إليه ، والله أعلم .

وذكر بعض المؤرخين عرضاً عن ترجمة بعض تلامذته أن لقب المدابغي ( البدر )[2].

وكنّاه البيطار عرضاً بأبي علي[3]، وكنّاه في موضع آخر بأبي محمد[4]، وكني أيضاً بأبي المعالي[5].

وكناه الزبيدي بقوله: "وشيخنا أبو الإقبال الحسن بن علي المنطاوي الشافعي"[6].

---

= الثالث عشر، لعبد الرزاق بن حسن بن إبراهيم البيطار الميداني الدمشقي ، (ت١٣٣٥هـ) ، حققه ونسقه وعلق عليه حفيده محمد بهجة البيطار ، من أعضاء مجمع اللغة العربية، الناشر دار صادر، بيروت، ط٢ ، ١٤١٣هـ ــ ١٩٩٣م : ٥٩٣.

(١) ينظر: البلدان، لأحمد بن أبي يعقوب بن جعفر بن واضح العباسي الكاتب المعروف باليعقوبي، (ت٢٩٢هـ) ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ : ٢١٢ .

(٢) تحفة الأحباب في الكنى والألقاب، محمد مرتضى الزبيدي الحسيني، (ت١٢٠٥هـ)، تحقيق: محمد فالح قايا، طبع في دار البشائر الإسلامية، دمشق، ١٤٢٩ : ٣٠ . ينظر : حلية البشر : ١٥٦٣.

(٣) ينظر : حلية البشر : ١٢٧٨ .

(٤) ينظر : المصدر نفسه : ١٥٦٣ .

(٥) ينظر : نزهة الخواطر وبهجة السامع والناظر، عبد الحي بن فخر الدين بن عبد العلي الحسني الطالبي، (ت١٣٤١هـ)، راجعه أبو الحسن الندوي، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، ١٣٨٢ هـ ــ ١٩٦٢ م : ٧/ ١١١٠ ؛ أبجد العلوم الوشي المرقوم في بيان أحوال العلوم، لأبي الطيب صديق بن حسن القنوجي، (ت١٣٠٧هـ)، تحقيق عبد الجبار زكار، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٧٨م : ٥٧٢ .

(٦) تاج العروس : مادة ( دبغ) ٤٦٤/٢٢ .

**ثانياً ــ ولادته :**

لم يذكر المؤرخون تاريخ ولادة المدابغي أو محل ولادته ، ويستشف من قول الزبيدي عنه : " أحد المعمرين المشهورين بعلو السند"[1]، أي : إنه جاوز الثمانين ؛ لأن المعروف أن المعمر من جاوز هذا العمر، أي: الثمانين وقيل من جاوز المئة، وعلى هذا فإن ولادته بحدود سنة ١٠٩٠ هـ تقريباً، أو ١٠٧٠هـ تقريباً.

**ثالثًا ــ نشأته:**

لا تتوافر أي معلومات عن نشأته ، أو عن رحلاته ، أو عن مناصبه إلا قول الجبرتي : " خدم العلم ودرس بالجامع الأزهر وأفتى "[2].

مما يبين أنه اشتغل بالتدريس في الجامع الأزهر، وأنه بلغ مرتبة الإفتاء ، مما يعني تقدمه على أقرانه .

## المطلب الثاني

## حياته العلمية

**أولاً ــ شيوخه :**

ذكر المؤرخ الجبرتي شيوخ المدابغي بقوله: "أخذ العلوم عن الشيخ منصور المنوفي، وعمر بن عبد السلام التطواني، والشيخ عيد النمرسي، والشيخ محمد بن أحمد الوزازي، ومحمد بن سعيد التنبكتي، وغيرهم"[3].

وقال الكتاني عن شيوخه: "سمع الأولية بشرطها من محمد بن عبد الله المغربي، وروى عن كثيرين كمحمد الوزازي، وعمر بن عبد السلام التطواني، وعيد النمرسي، وعبد الجواد الميداني، والمنوفي ومحمد بن عبد الله السجلماسي،

---

(١) تاج العروس : مادة ( دبغ) ٤٦٤/٢٢ .

(٢) ينظر : عجائب الآثار : ٢٩٧/١ .

(٣) المصدر نفسه : ٢٩٧/١ .

وأحمد الخليفي، وأبي العز العجمي، والبديري، والعشماوي، وغيرهم. ومن عواليه روايته عن شيخه الميداني عن البابلي بسنده"(١).

وفيما يأتي ترجمة شيوخه مرتبة على حسب سنوات وفياتهم :

١. أحمد الخليفي : هو أحمد بن محمد بن عطية بن أبي الخير القاهري الشافعي الشهير بالخليفي ، الفقيه المحقق أبو العباس شهاب الدين ، كان فرداً من أفراد العلم، وكانت وفاته سنة سبع وعشرين ومئة وألف(٢).

٢. منصور المنوفي: هو منصور بن علي بن زين العابدين المنوفي البصير، الشافعي، فقيه، محدث، ناظم ولد بمنوف، ونشأ بها، وتوفي وقد جاوز التسعين. من آثاره: نظم الموجهات وشرحها . توفي في الحادي والعشرين من جمادى الأولى سنة خمس وثلاثين ومئة وألف(٣).

٣. أبو العز العجمي: هو محمد بن الشهاب أحمد بن محمد العجمي الوفائي القاهري خاتمة المسندين بمصر، روى عن أبيه وغيره. مات سنة أربعين ومئة وألف(٤).

٤. البديري: هو أبو حامد محمد بن محمد بن محمد بن أحمد البديري الحسيني الدمياطي الشافعي المعروف بابن الميت، وبالبرهان الشامي، العلامة المحدث الصوفي المسند. من تصانيفه: الجواهر الغوالي في الأسانيد العوالي بلغة المراد في التحذير عن الافتتان بالأموال والأولاد، السلك السديد إلى إرشاد المريد، شرح الشمعة المضية للسيوطي وسماه المشكاة الفتحية على الشمعة المضية في علم العربية. مات سنة أربعين ومئة وألف(٥).

---

(١) فهرس الفهارس : ٢/ ٥٦٣ ــ ٥٦٤ .

(٢) ينظر : سلك الدرر : ١٨٣/١.

(٣) ينظر : عجائب الآثار :١٢٩/١ ؛ معجم المؤلفين : ١٦/١٣ .

(٤) ينظر : عجائب الآثار : ١٣٤/١ ؛ فهرس الفهارس : ١٦٠/١ .

(٥) ينظر : فهرس الفهارس : ٢١٦/١ ؛ الأعلام : ٦٥/٧ ، ٦٦ ؛ معجم المؤلفين : ٢٦٤/١١ .

٥. عيد النمرسي : هو عيد بن علي القاهري الشافعي الشهير بالنمرسي، جاور في آخر أمره بالمدينة المنورة ودرس بالحرم الشريف النبوي ولم يزل مقيماً بها إلى أن توفى سنة أربعين ومئة وألف ودفن بالبقيع مقابل قبة سيدنا إبراهيم بن النبي محمد ـ صلى الله عليه وسلم ـ[١].

٦. محمد بن عبد الله المغربي السجلماسي: هو المسند الشهير أبو عبدالله محمد ابن عبد الله السجلماسي أصلاً، الفاسي مولداً وتعلماً، المدني هجرة، المعروف بالمغربي المالكي. رحل إلى الحجاز، وأخذ عن شيوخها، وأخذ عنه الناس طبقة بعد طبقة. له كراسة في أسانيده تلقاها عنه الشمس محمد بن سالم الحفني وكان يجيز بها عنه، مات بالمدينة المنورة سنة واحد وأربعون ومئة وألف[٢].

٧. عمر بن عبد السلام التطواني: هو أبو حفص عمر عبد السلام لوكس التطواني المغربي، (ت١١٤٣هـ)[٣].

٨. محمد بن أحمد الوزازي: هو محمد بن محمد بن عبد الله الوزازي ثم الفاسي المالكي. من تصانيفه شرح لامية الزقاق في الأحكام، (ت١١٦٦هـ)[٤].

٩. العشماوي : هو محمد بن أحمد بن حجازي الأزهري الشافعي الشهير بالعشماوي الشيخ الأمام الفقيه المحدث ، أبو الفضل شمس الدين، (ت١١٦٧هـ)[٥].

**ثانياً ـ تلاميذه :**

لم يذكر من ترجم له، تلاميذه ولا من طلب العلم عنه ، ولا شك أنهم كانوا

---

(١) ينظر : سلك الدرر : ٢٧٣/٣ ؛ فهرس الفهارس : ٨٠٥/٢ .

(٢) ينظر : فهرس الفهارس : ٢/ ٨٥٠

(٣) ينظر : المصدر نفسه : ١٠٠٧/٢ .

(٤) ينظر : هدية العارفين : ٣٢٩/٢ .

(٥) ينظر : سلك الدرر : ٣٢/٤ .

كثيرين لاشتغال المدابغي بالتدريس في الأزهر؛ ومن خلال تتبع كتب التراجم وقفت على عدد منهم، وفيما يأتي تعريف موجز بهم مرتبين على حسب سنوات الوفيات :

١. عبد الرحمن المقّريّ : هو عبد الرحمن بن إبراهيم الشريف المقّريّ الشافعي ، مولده بالقرب من دمياط ، حفظ القرآن العظيم ، وقرأ الفقه والعربية على حسن المدابغي ، ثم قدم حلب ، وانتفع به الناس بالقراءات كثيراً وبالعلم ولم يزل مقيماً بها حتى توفي في سنة أربع وسبعين ومئة وألف(١).

٢. عبد الكافي الحلبي : هو عبد الكافي بن حسين بن عبد الكريم الشهير بابن حموده الحلبي الشافعي ، إمام السادة الشافعية بأمويّ حلب ، ارتحل إلى مصر، وأخذ عن عدد من الشيوخ منهم المدابغي، وحجّ في هذه الرحلة وعاد، وكان له قدم راسخ في العبادات والمجاهدات، وكانت وفاته يوم السبت عند طلوع الشمس ثالث شهر رمضان سنة ست وثمانين ومئة وألف(٢).

٣. إبراهيم الميداني: هو إبراهيم بن عبد الله الميداني الدمشقي الشافعي، أبو البهاء عز الدين، ارتحل إلى مصر وجاور بأزهرها، وأخذ عن المتصدرين به منهم حسن بن أحمد المدابغي وغيره، ودرس بالجامع الأموي ووعظ به على كرسي مرتفع على عادة الوعاظ، وكانت وفاته بدمشق في رمضان سنة ثمان وثمانين ومئة وألف(٣).

٤. أيس اللدّي: الفقيه الشافعي المحدث المفسر المنطقي النحوي الأديب المتفنن كان له قدم راسخ في العبادة، رحل إلى الأزهر وأخذ عن جملة شيوخه

(١) ينظر : سلك الدرر : ٢/٢٧٤ .

(٢) ينظر : المصدر نفسه : ٣/٨٠ – ٨١ .

(٣) ينظر : المصدر السابق : ١/ ١١ – ١٢ .

منهم الشيخ حسن المدابغي، ثم رجع منها وتوطّن بمدينة نابلس وتصدر هناك للتدريس والإفادة، وكانت وفاته في حدود التسعين ومئة وألف[1].

٥. محمد البصير : هو محمد بن أحمد بن رمضان البصير الشافعي الميداني الدمشقي ، ولد بدمشق ، وحضر دروس العلماء ، وتفوق ومهر وارتحل للحجاز مرات وحضر شيوخها ، وجاور سنين في المدينة المنورة وارتحل إلى مصر وجاور مدة وحضر دروس شيوخها كالشيخ حسن المدابغي، ولي الجامع الأموي ، وكانت وفاته في حدود التسعين ومئة وألف[2].

٦. محمد العاني : هو السيد محمد العاني بن أحمد بن هديب الشافعي العاني الأصل الدمشقي المولد الميداني ، الشيخ المحقق العالم ، ولد بدمشق وبها نشأ واجتهد في طلب العلم ، وأخذ عن الشيخ محمد الغزي الدمشقي مفتي الشافعية ، ثم ارتحل إلى مصر القاهرة وجاور بجامعها الأزهر ، ولازم الدروس ، وأخذ وقرأ على أجلائها كالشيخ حسن المدابغي وغيره ، ودرس في الجامع الأموي بين العشاءين ، وفي السليمانية في الصالحية ، وكان يتعاطى الزراعة والمشد في القرى ، وكانت وفاته في ذي القعدة سنة إحدى وتسعين ومئة وألف[3].

٧. أبو الفتح العجلوني : هو أبو الفتح بن محمد بن خليل بن عبد الغني الشافعي العجلوني الأصل الدمشقي المولد ، اشتغل بالطلب على جماعة منهم والده والشيخ إسماعيل العجلوني والشيخ محمد البقاعي والشيخ علي كزبر والشيخ محمد الخمسي المغربي ، ومهر وبرع ، وارتحل نحو مصر وأقام هناك مدة عدة سنين مشتغلاً بالتحصيل والدروس اشتغالاً تاماً على

(١) ينظر: سلك الدرر ٤/ ٢٣٧ ــ ٢٣٨ .

(٢) ينظر: المصدر نفسه ٤/ ٢٩ ــ ٣٠ .

(٣) ينظر: المصدر السابق ٤/٢٨ ــ ٢٩ .

عدد من الشيوخ منهم الشيخ حسن المدابغي ، وعاد لدمشق وكانت وفاته في ليلة الجمعة التاسع عشر من شوال سنة ثلاث وتسعين ومئة وألف(١).

٨. عبد الخالق الزيادي: هو عبد الخالق بن أحمد بن رمضان المعروف بالزيادي الشافعي الميداني الدمشقي، ولد بدمشق، وارتحل إلى مصر لطلب العلم ، فقرأ على جماعة منهم الشيخ حسن المدابغي ، ثم عاد إلى الشام، وكانت وفاته قبيل العصر من يوم الثلاثاء لعشرين من ذي الحجة سنة ست وتسعين ومئة وألف(٢).

٩. أبو الإرشاد : هو الشيخ محمد بن إبراهيم بن يوسف الهيتمي السجيني الشافعي الأزهري الشهير بأبي الارشاد ، حفظ القرآن وتفقه على الشيخ المدابغي وغيره ، وله مؤلفات في الفنون وكتب حاشية على الخطيب على أبي شجاع إلا أنها لم تكمل ورسائل في مستصعبات المسائل بالمنهج وصنف رسالة تتعلق بنداء المؤمنين بعضهم بعضا في الجنة. توفي في أواخر ذي القعدة سنة سبع وتسعين ومئة وألف(٣).

١٠. السجاعي: هو أحمد بن أحمد بن محمد السّجاعي البدراوي الأزهري، فقيه شافعيّ مصري. نسبته إلى السجاعية من غربية مصر. له تصانيف كثيرة كلها شروح وحواش ورسائل ومتون منظومة في علوم الدين والأدب والتصوف والمنطق والفلك. قرأ العلم على والده وعلى كثير من مشايخ عصره، كالعلامة حسن بن علي المدابغي. توفي في أواخر ذي القعدة سنة سبع وتسعين ومئة وألف(٤).

---

(١) ينظر: سلك الدرر : ١/ ٦٥ ــ ٦٦ .

(٢) ينظر: المصدر نفسه : ٢/٢٥٨ ــ ٢٥٩ .

(٣) ينظر: عجائب الآثار : ١/٥٧٢ .

(٤) ينظر: الخطط التوفيقية الجديدة، لعلي مبارك، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٤م : ١٢/١١ .

١١. البريّ: هو الإمام الفاضل المسن الشيخ أحمد بن رجب بن محمد البقري الشافعي المقرئ حضر دروس الشيخ المدابغي . مات سنة تسع وثمانين ومئة وألف[١].

١٢. المصيلحي : هو الشيخ محمد المصيلحي الشافعي المصري ، المعمر الضرير، أحد العلماء العظام ، أدرك الطبقة الأولى وأخذ عن شيوخ الوقت، منهم الشيخ حسن المدابغي، ولما انقرض أشياخ الطبقة الأولى نوه بذكره واشتهر صيته ، توفي ثاني عشر شوال سنة إحدى ومئتين وألف[٢].

١٣. الأريحاوي : هو الشيخ محمد بن محمد الأريحاوي الحلبي الشافعي ارتحل إلى مصر وأقام بها ولازم الشيوخ، وقرأ على الكثير معظم الفنون، واشتغل بالأخذ والتلقي والسماع والتحصيل، وأخذ عن كثير، منهم المدابغي، ودأب واجتهد حتى أتقن وفضل ومهر، مات في صفر سنة أربع ومائتين وألف[٣].

١٤. الرحمتي : هو مصطفى زين الدين أبو البركات بن محمد بن رحمة الله ابن عبد المحسن بن جمال الدين الأيوبي الأنصاري نسبة إلى سيدنا أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه ، الحنفي الدمشقي الشهير بالرحمتي. رحل إلى مصر وقرأ على علمائها ، ومنهم المدابغي . وكانت وفاته بعد العصر في خامس ذي الحجة الحرام سنة خمس ومئتين وألف[٤].

١٥. عبد الكريم الحلبي : هو الشيخ عبد الكريم بن محمد بن عبد الجبار بن محمد الحلبي الحنفي الماتريدي ، أبو محمد كمال الدين العالم الواعظ الفقيه والإمام الفاضل النبيه . قرأ على والده وسمع عليه الكثير من الأحاديث وكتب المتون والأسانيد وانتفع به، وارتحل إلى دمشق والقدس وسمع من شيوخها ، ثم ارتحل إلى مصر بقصد الأخذ والتلقي وقرأ بها على حسن بن

---

(١) ينظر : عجائب الآثار : ٤٧٩/١ .

(٢) ينظر : عجائب الآثار : ٧٥/٢ ؛ حلية البشر : ١٣٦٨ ــ ١٣٦٩ .

(٣) ينظر : حلية البشر : ١٢٧٨ ــ ١٢٧٩ .

(٤) ينظر : المصدر نفسه : ١٥٣٦ ــ ١٥٣٨ .

أحمد المدابغي وغيره عاد إلى حلب ودرس بها ووعظ بجامعها الأموي الكبير. توفي بعد الخامسة والمئتين والألف(١).

١٦. الصبان : هو الشيخ السيد محمد أبو العرفان بن علي الصبان الشافعي الأشعري المصري ، ولد بمصر وحفظ القرآن والمتون، واجتهد في طلب العلم وحضر أشياخ عصره ، وحضر على الشيخ حسن المدابغي صحيح البخاري بقراءته لكثير منه، وهو صاحب الحاشية المشهورة باسمه، توفي ليلة الثلاثاء من شهر جمادى الأولى سنة ست ومئتين وألف(٢).

١٧. أحمد بن يوسف الشنواني المصري الشافعي المكنى بأبي العز، الفقيه المحدث، أخذ عن الشيخ حسن المدابغي، وغيره، أصيب في آخر عمره بكريمتيه. توفي سابع وعشرين من جمادى الأولى سنة سبع ومئتين وألف(٣).

١٨. الشيخ أحمد بن موسى بن داود أبو الصلاح العروسي الشافعي المصري الأزهري : قدم الأزهر وتفقه على عدد من الشيوخ منهم الشيخ حسن المدابغي. توفي في الحادي والعشرين من شعبان سنة ثمان ومئتين وألف(٤).

١٩. منصور السرميني : هو منصور بن مصطفى بن منصور بن صالح ابن زين الدين السرميني الحلبي الحنفي ، العالم المتقن الفاضل المحدث الأصولي الزاهد العابد التقي النقي، نشأ بحلب، وارتحل إلى حماه، وقرأ بها على بعض مشايخها ، ثم ارتحل إلى مصر واشتغل بالتحصيل والأخذ وقرأ على علمائها في غالب الفنون، منهم المدابغي وعاد إلى الشام، واستقام بدمشق، توفي سنة ألف ومئتين ونحو العشرة(٥).

---

(١) ينظر : حلية البشر : ١٢٧٨ .

(٢) ينظر : عجائب الآثار : ٢/ ١٣٧ ؛ حلية البشر : ١٣٨٤ ــ ١٣٩٣ .

(٣) ينظر : عجائب الآثار : ٢/ ١٤٨ ؛ حلية البشر : ١٦٨ ــ ١٦٩ .

(٤) ينظر : عجائب الآثار : ٢/١٦٢؛ حلية البشر : ١٧١ ــ ١٧٤ .

(٥) ينظر : حلية البشر : ١٥٦٢ ــ ١٥٦٤ .

٢٠. المنزلاوي: هو السيد حسين بن عبد الرحمن بن محمد بن محمد ابن أحمد ابن أحمد المنزلاوي الشافعي خطيب جامع المشهد الحسيني في مصر ، حضر على الشيخ المدابغي وغيره ، وكان يخطب من إنشائه على طريقة لم يسبق إليها، له منظومة في سلسلة السادة الوفائية ، توفي في منتصف شهر شعبان من السنة الثانية عشرة بعد المئتين والألف(١).

٢١. أبو الفتوح : هو الشيخ يوسف أبو الفتوح جمال الدين بن أحمد بن مصطفى بن أحمد بن إبراهيم بن شمس العمري القادري الدمشقي الشافعي، الإمام، المحدث . أخذ عن حسن بن علي المدابغي. مات في تاسع شوال سنة خمس عشرة ومئتين وألف(٢).

٢٢. البرماوي: هو الشيخ أحمد بن علي بن محمد بن عبد الرحمن بن علاء الدين البرماوي الشافعي الذهبي الأزهري. ولد ببلدة برما بالمنوفية ونشأ بها وحفظ القرآن والمتون، ثم انتقل إلى مصر فجاور في المدرسة الشيخونية بالصليبة، وحضر دروس مشايخ الأزهر كالشيخ المدابغي، توفي يوم الثلاثاء حادي عشر ربيع الأول سنة اثنتين وعشرين ومئتين وألف(٣).

٢٣. المؤرخ عبد الرحمن الجبرتي ، قرأ على الشيخ حسن المدابغي الأشموني على الألفية ، وشرح المراح ، وقواعد الإعراب والمغنى. توفي سنة سبع وثلاثون ومائتين وألف(٤).

**ثالثاً ــ مؤلفاته :**

فيما يأتي المؤلفات التي وقفت عليها للمدابغي ــ رحمه الله ــ مبيناً المطبوع منها والمخطوط والمفقود مرتبة على حسب الحروف الألفبائية :

١. إتحاف فضلاء الأمة المحمدية ببيان جمع القراءات السبع من طريق التيسير

---

(١) ينظر : حلية البشر : ٥٥١ ــ ٥٥٢ .

(٢) ينظر : المصدر نفسه : ١٥٩٤ ــ ١٥٩٦ .

(٣) ينظر : حلية البشر : ١٩٧ ــ ١٩٨ .

(٤) ينظر : عجائب الآثار : ٤٤٩/١.

والشاطبية[١]. توجد نسخة خطية منه في المكتبة الخديوية بمصر[٢].

٢. اختصر شرح الحزب الكبير للبناني[٣]. مفقود .
٣. استجلاب المسرات بشرح دلائل الخيرات[٤]. توجد نسخة خطية منه في المكتبة المحمودية بالسعودية[٥].
٤. تقريظ على حديقة الصفا في والدي المصطفى للعلامة مرتضى الزبيدي[٦]. مفقود .
٥. حاشية التحرير[٧]. توجد نسخة خطية منه في مكتبه الأوقاف بسوريا[٨].
٦. حاشية الأشموني[٩]. توجد نسخة خطية منه في المكتبة الظاهرية بسوريا[١٠].
٧. حاشية المدابغي على شرح الأشموني، تحقيق: د. منصور سليمان الغنام، ج٢، كلية اللغة العربية، القاهرة، رقم ( ٢٨٥٢ ) [١١] .
٨. حاشية على الحكم العطائية . توجد نسخة خطية منه في المكتبة الأزهرية

(١) ينظر : هدية العارفين : ١/ ٢٩٨ ؛ إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لإسماعيل باشا بن محمد أمين بن مير سليم الباباني أصلا والبغدادي مولدا ومسكنا، (ت١٣٣٩هـ)، طبع بعناية محمد شرف الدين يالتقايا ورفعت بيلكه الكليسي، منشورات مكتبة المثنى ببغداد . وهي الطبعة المصورة على طبعة استانبول ١٩٤٥م : ٣/ ٢٠ ؛ الأعلام : ٢/ ٢٠٥ .

(٢) ينظر : خزانة التراث ــ فهرس مخطوطات، قام بإصداره مركز الملك فيصل، السعودية، بلا تاريخ : الرقم التسلسلي: ٥٠١١٩ .

(٣) ينظر : عجائب الآثار : ٢٩٨/١ ؛ هدية العارفين :١/ ٢٩٩ .

(٤) ينظر : عجائب الآثار : ٢٩٨/١ ؛ هدية العارفين : ١/ ٢٩٨ .

(٥) ينظر : خزانة التراث : الرقم التسلسلي: ١٢٥٦٠٨ .

(٦) ينظر : عجائب الآثار : ١١٢/٢ ؛ حلية البشر : ١٥٠٦.

(٧) ينظر : عجائب الآثار : ٢٩٨/١ ؛ هدية العارفين : ١/ ٢٩٨ .

(٨) ينظر : خزانة التراث : الرقم التسلسلي: ٥٠٥٠٣.

(٩) ينظر : عجائب الآثار : ٢٩٨/١ ؛ هدية العارفين : ١/ ٢٩٨ ؛ معجم المؤلفين : ٣/ ٢٤٨ .

(١٠)ينظر : خزانة التراث : الرقم التسلسلي: ٧٠٩٩٧ .

(١١)ينظر : عجائب الآثار : ٢٩٩/١ ؛ هدية العارفين : ١/ ٢٩٩ .

بمصر [١].

٩. حاشية على شرح الشيخ خالد[٢]. وهي موضوع هذا التحقيق .

١٠. حاشية على تحفة الطلاب . توجد نسخة خطية منه في مكتبة البلدية بالإسكندرية بمصر [٣].

١١. حاشية على جمع الجوامع المشهورة[٤]. مفقود .

١٢. حاشية على شرح الأربعين لابن حجر [٥]. وطبع باسم الفتح المبين في شرح الأربعين للنووي، لأحمد بن محمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي أبو العباس، (ت٩٧٤هـ) ، تحقيق علاء الطوخي الطواف، دار البيروتي، دمشق / ط١ ، ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٧م . (وعليه حاشية للشيخ حسن بن علي المدابغي) .

١٣. حاشية على شرح العصام على السمرقندية . توجد نسخة خطية منه في المكتبة الأزهرية بمصر [٦].

١٤. حاشية على شرح المعفوات . توجد نسخة خطية منه في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية[٧].

١٥. حاشية على شرح خالد الأزهري المسمى بموصل الطلاب إلى قواعد الإعراب . توجد نسخة خطية منه في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية[٨].

١٦. حاشية على شرح زكريا الأنصاري على الخزرجية . توجد نسخة خطية

---

(١) ينظر : عجائب الآثار : الرقم التسلسلي: ١٠٦٧٨٩ .

(٢) ينظر : المصدر نفسه : ٢٩٨/١ .

(٣) ينظر : خزانة التراث : الرقم التسلسلي: ٦٢٥٧١ .

(٤) ينظر : عجائب الآثار : ٢٩٨/١ ؛ هدية العارفين : ١/ ٢٩٨ .

(٥) ينظر : عجائب الآثار : ٢٩٨/١ ؛ فهرس الفهارس : ٢/ ٥٦٤؛ معجم المؤلفين : ٣/ ٢٤٨ .

(٦) ينظر : خزانة التراث : الرقم التسلسلي: ١٠٨٣٠٢ .

(٧) ينظر : المصدر نفسه : الرقم التسلسلي: ١٠٣٣٦٥ .

(٨) ينظر : المصدر نفسه: الرقم التسلسلي: ٦٢١٨ .

منه في المكتبة الأزهرية بمصر[١].

١٧. حاشية على غاية التقريب على الخطيب الشربيني[٢]. مطبوع .

١٨. حواش مفيدة على شرح الجزرية[٣]. توجد نسخة خطية منه في المكتبة الظاهرية بسوريا[٤] .

١٩. رسالة في القراءات العشر[٥]. مفقود .

٢٠. رسالة في المولد الشريف[٦]. توجد نسخة خطية منه في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية[٧].

٢١. رسالة في فضائل ليلة القدر[٨]. مفقود .

٢٢. شرح الصيغة الأحمدية[٩]. مفقود .

٢٣. شرح حزب البحر[١٠].

٢٤. شرح حزب النووي شرحاً لطيفاً[١١]. توجد نسخة خطية منه في مكتبة في جامعة برنستون بأميركا (مجموعه جاريت)[١٢].

٢٥. شرح صلاة ابن مشيش . توجد نسخة خطية منه في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية[١٣].

---

(١) ينظر : المصدر نفسه: الرقم التسلسلي: ١٠٨٣٧٨ .

(٢) ينظر : معجم المطبوعات العربية والمعربة : ٢/ ١٧١٩ .

(٣) ينظر : فهارس علوم القرآن الكريم لمخطوطات دار الكتب الظاهرية : ١/ ١٥٨ .

(٤) ينظر : خزانة التراث : الرقم التسلسلي: ٩١٩٧٩ .

(٥) ينظر : عجائب الآثار : ٢٩٨/١ .

(٦) ينظر : عجائب الآثار : ٢٩٨/١ ؛ هدية العارفين : ١/ ٢٩٨ ؛ الأعلام : ٢/ ٢٠٥ .

(٧) ينظر : خزانة التراث : الرقم التسلسلي: ٢٩١٥ .

(٨) ينظر : عجائب الآثار : ٢٩٨/١ ؛ هدية العارفين : ١/ ٢٩٨ .

(٩) ينظر : عجائب الآثار : ٢٩٨/١ ؛ هدية العارفين : ١/ ٢٩٨ .

(١٠)ينظر : عجائب الآثار : ٢٩٨/١ .

(١١)ينظر : عجائب الآثار : ٢٩٨/١ ؛ هدية العارفين : ١/ ٢٩٨ .

(١٢)ينظر : خزانة التراث : الرقم التسلسلي: ٣٢٤٣٥ .

(١٣)ينظر : المرجع نفسه : الرقم التسلسلي: ٢٣٠٦٧ .

٢٦. شرح قصيدة المقري التي أولها سبحان من قسم الحظوظ[١].

٢٧. شروح على الآجرومية[٢]. توجد نسخة خطية منه في دار الكتب المصرية[٣].

٢٨. فتح القدير بشرح حزب الشاذلي الكبير[٤]. مفقود.

٢٩. فتح الوهاب على شرح قواعد الإعراب. توجد نسخة خطية منه في المكتبة المحمودية بالسعودية[٥].

٣٠. فضائل ليلة النصف من شعبان. توجد نسخة خطية منه في المكتبة الأزهرية بمصر[٦].

٣١. كفاية اللبيب على شرح الخطيب على أبي شجاع نافعة للطلبة[٧] توجد نسخة خطية منه في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية[٨].

٣٢. مختصر بهجة السامعين في مولد النبي المعروف بمولد الغيطي . توجد نسخة خطية منه في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية[٩].

٣٣. مختصر سيرة ابن الميت الدمياطي[١٠]. مفقود .

٣٤. مختصر قصه الإسراء والمعراج للغيطي . توجد نسخة خطية منه في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية[١١].

---

(١) ينظر : عجائب الآثار : ٢٩٨/١ ؛ هدية العارفين : ١/ ٢٩٨ .

(٢) ينظر : عجائب الآثار : ٢٩٨/١ ؛ هدية العارفين : ١/ ٢٩٨ .

(٣) ينظر : خزانة التراث : الرقم التسلسلي: ٤٩١٩٦ .

(٤) ينظر : عجائب الآثار : ٢٩٨/١ ؛ هدية العارفين : ١/ ٢٩٨ .

(٥) ينظر : خزانة التراث : الرقم التسلسلي: ١٢٧٣٩٤ .

(٦) ينظر : المرجع نفسه : الرقم التسلسلي: ١٠٧٢٥٩ .

(٧) ينظر : عجائب الآثار : ٢٩٧/١ ؛ هدية العارفين : ١/ ٢٩٨ ؛ الأعلام : ٢/ ٢٠٥ ؛ معجم المؤلفين: ٣/ ٢٤٨ ؛ الدليل إلى المتون العلمية ، لعبد العزيز بن إبراهيم بن قاسم ، دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض ـ المملكة العربية السعودية، ط١ ، ١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠م : ٤١٠ .

(٨) ينظر : خزانة التراث : الرقم التسلسلي: ٢٢٩٩ .

(٩) ينظر : خزانة التراث : الرقم التسلسلي: ٥٠١٢٠ .

(١٠) ينظر : عجائب الآثار : ٢٩٨/١ ؛ هدية العارفين :١/ ٢٩٩ ؛ فهرس الفهارس : ٢/ ٥٦٤.

(١١) ينظر : خزانة التراث : الرقم التسلسلي: ٣٢٢٢ .

**سابعاً ــ منزلته العلمية :**

أثنى على المدابغي كثير من العلماء ، وهذا الثناء يدل على مكانته العلمية ، وعلى تقدمه في العلوم المختلفة، ومما قيل فيه :

قال الجبرتي: "الشيخ الإمام، الأحق بالتقديم، الفقيه المحدث الورع"(١).

وقال عنه البيطار: "حبر الفضلاء، وبحر ورود العلماء، صاحب التحرير والتحقيق، والتحبير والتدقيق"(٢).

وقال عنه الكتاني: "قال عنه الحافظ الزبيدي في (ألفية السند): ذو البحث والتحقيق والإفادة، والحفظ والإتقان والإجادة "(٣).

**ثامناً ــ اثره في الآخرين :**

يمكن معرفة أثر المدابغي في الآخرين من أمرين : الأول : تعليق العلماء على كتبه ، والثاني الاستشهاد بأقواله ، فمن الأول :

حاشية محمد بن عبادة بن بري العدوي (ت١١٩٣هـ) على مولد المدابغي. توجد نسخة خطية منه في مكتبة مكة المكرمة(٤).

حاشية السجاعي ( ت١١٩٧هـ) على مختصر شيخه حسن بن علي المدابغي على (بهجة السامعين والناظرين بمولد سيِّد الأوَّلين والآخرين) للغَيْطِي (ت٩٨١هـ)(٥).

---

(١) عجائب الآثار : ٢٩٧/١ .

(٢) حلية البشر : ٥٩٣ .

(٣) فهرس الفهارس : ٢/ ٥٦٣ .

(٤) خزانة التراث : الرقم التسلسلي: ٧٣٢٧٤ .

(٥) ينظر : الخطط التوفيقية ١٠/١٢ ؛ فهرس كتب المكتبة الأزهرية ، مطبعة الأزهر ، ١٩٤٦م : ٤١٥/٥ و ٥٥٠ .

تقريرات عبد الرحمن بن محمد النحراوي (١٢١٠هـ) على مختصر المدابغي لقصه المعراج . توجد نسخة خطية منه في المكتبة الأزهرية[(١)].

وضع محمد الشنواني (ت١٢٣٣ ) حاشية على مولد المدابغي[(٢)].

وقال أبو النجا : " أما بعد فهذه عبارات شريفة ونكات ظريفة، أخذت أغلبها من حاشية شيخ مشايخنا العلامة المدابغي "[(٣)].

وعده القنوجي من الطبقة الثانية التي أدركها وأخذ عنها[(٤)].

أما استشهاد العلماء بأقواله، فقد استشهد عدد كبير من العلماء على اختلاف تخصصهم ومذاهبهم بأقواله، ومن ذلك : قول الزبيدي اللغوي: " قال شيخنا المدابغي في حاشية التحرير "[(٥)].

وقال الصبان في حاشيته: " وحيث أطلقت شيخنا فمرادي به شيخنا العلامة المدابغي"[(٦)].

وقال الطحطاوي الحنفي: " وهذه إحدى طرق ذكره بعض مشايخي فيما كتب على مولد المدابغي"[(٧)].

وقد استشهد الفقهاء الشافعية بأقواله بكثرة، فمن ذلك قول العبادي: " لكن

---

(١) خزانة التراث : الرقم التسلسلي: ١٠٨٩٧٤ .

(٢) ينظر : معجم المؤلفين : ١١/ ٦٣ .

(٣) حاشية أبي النجا على شرح خالد الأزهري ، محمد أبو النجا ( من علماء القرن الثالث عشر الهجري) المطبعة الحسينية، مصر ، بلا تاريخ : ٣ .

(٤) ينظر : أبجد العلوم : ٥٧٦ .

(٥) تاج العروس : ٩/ ٢٦٧ .

(٦) حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، لأبي عرفان محمد بن علي الصبان، (ت١٢٠٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧: ١/ ٣ .

(٧) حاشية الطحطاوي على مراقي الفلاح شرح نور الإيضاح، لأحمد بن محمد بن إسماعيل الطحطاوي الحنفي، (ت١٢٣١هـ)، تحقيق محمد عبد العزيز الخالدي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ـ لبنان، ط١ ، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م : ١٦ .

وكل ليلة"(1).

بهامش عن المدابغي أنها تعرض على الله تفصيلا كل يوم وكل ليلة"(1).

وقال الشربيني: "وأجاب المدابغي بتقييد الأمر ذي البال"(2).

وقال الجمل: "وعبارة المدابغي على الخطيب"(3).

وقال البجيرمي: "وقول شيخنا المدابغي: وقدمه على الاسم على طريقة المؤرخين فيه تأمل"(4).

وقال الحضرمي: "قال المدابغي: الأولى جعل أصابع اليمنى بين أصابع اليسرى من ظهرها وعكسه، لتخالف العبادة العادة"(5).

وقال الجاوي: "قال المدابغي وهذا باعتبار ما كان في الصدر الأول"(6).

وقال البكري: "ومثل منعه من الطعام أو الشراب منعه من اللباس، كما في

---

(1) الغرر البهية في شرح البهجة الوردية، لأبي يحيى زكريا بن محمد الأنصاري الشافعي، (ت926هـ)، وعليه حاشية الشيخ أحمد بن قاسم العبادي الشافعي، (ت992هـ)، وحاشية الشربيني (ت977هـ)، المطبعة الميمنية، مصر، بلا تاريخ : 2/ 237 .

(2) تحفة المحتاج في شرح المنهاج، لشهاب الدين أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي، (ت974هـ)، المكتبة التجارية الكبرى بمصر لصاحبها مصطفى محمد، 1357 هـ ـ 1983م. مع حاشية الإمام عبد الحميد الشرواني : 1/ 14.

(3) فتوحات الوهاب بتوضيح شرح منهج الطلاب المعروف بحاشية الجمل (منهج الطلاب اختصره زكريا الأنصاري من منهاج الطالبين للنووي ثم شرحه في شرح منهج الطلاب)، لسليمان بن عمر بن منصور العجيلي الأزهري المعروف بالجمل، (ت1204هـ)، دار الفكر، بلا تاريخ: 1/ 11 .

(4) تحفة الحبيب على شرح الخطيب ( البجيرمي على الخطيب ) ، لسليمان بن محمد بن عمر البجيرمي الشافعي ، (ت1221هـ)، دار الكتب العلمية ، بيروت ـ لبنان ، ط1 ، 1417هـ ـ 1996م : 15/1 .

(5) المقدمة الحضرمية في فقه السادة الشافعية (مسائل التعليم)، لعبدالله بن عبدالرحمن بافضل الحضرمي، (ت918هـ)، تحقيق ماجد الحموي، الدار المتحدة، دمشق، ط2، 1413هـ : 102 .

(6) نهاية الزين في إرشاد المبتدئين، لأبي عبد المعطي محمد بن عمر بن علي بن نووي الجاوي، (ت1316هـ)، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، بلا تاريخ : 153 .

المدابغي"[1].

فقد استشهد بأقواله اللغويون والنحويون والفقهاء .

## المطلب الثالث

## وفاته

مات ـــ رحمه الله تعالى ـــ بمصر سنة ١١٧٧هـــ[2] في عشرين صفر[3].

(١) إعانة الطالبين على حل ألفاظ فتح المعين، لأبي بكر عثمان بن محمد شطا المنوفي الدمياطي المكي السيد البكري، أكمل تحريرها سنة ١٣٠٠هـــ، دار الفكر للطباعـــة والنشـــر، بيـــروت، ١٩٩٨م : ١٢٧/٤.

(٢) ينظر: تاج العروس : ٤٦٤/٢٢ .

(٣) ينظر: معجم المؤلفين : ٣/ ٢٤٨ .

# المبحث الثاني

# حياة المؤلف وعصره

الإنسان ابن عصره، فهو وليد بيئته علماً وأخلاقاً وفكراً وسلوكاً، والبيئة التي تتلقف الإنسان حين مولده تترك آثارها الواضحة في حياته، وهي من الحقائق المؤثرة في شخصيته وسلوكه وأخلاقه وثقافته تأثيراً كبيراً.

وهذا المبحث مُكَرَّسٌ لبيان أبرز ملامح العصر الذي عاش فيه المؤلف في بيئة مصر حفظها الله، المتوفى في سنة ١١٧٧هـ ـ كما سنرى ـ أي إنه عاش في مستهل القرن الثاني عشر الهجري ، نظراً لعدم معرفة تاريخ ولادته سيركز هذا الفصل تقديراً على السنوات من ١٠٠٠ ـ ١١٧٠هـ .

واشتمل هذا المبحث على أربعة مطالب هي :

المطلب الأول : الحالة السياسية .

المطلب الثاني : الحالة الاقتصادية .

المطلب الثالث : الحالة الاجتماعية .

المطلب الرابع : الحالة الثقافية .

# المطلب الأول

## الحالة السياسية

خضعت مصر في القرن العاشر إلى السيطرة العثمانية، إذ نجح العثمانيون بالقضاء على حكم المماليك فيها في سنة ٩٢٣هـ، وقد شهدت مصر استقراراً سياسياً في عصر قوة الدولة العثمانية التي عدّت نفسها امتداداً لدولة الخلافة الإسلامية.

**أولاً ــ هيئات الحكم:**

وحينما دخل العثمانيون مصر لم يمسوا نظام الحكم القائم إلا من حيث تزويدها بما كان يقتضيه دخولها نطاق الإمبراطورية العثمانية من أجهزة تنفيذية جديدة بوصفها ولاية عثمانية، وتمثل هذا في إيجاد هيئات متعددة متباينة تشترك في الحكم، لتحقق التوازن من غير استئثار بعضها بالسلطة، واستمر هذا النظام متبعاً من عام ٩٢٣هـ إلى عام ١٢١٣هـ. وتكونت هذه الهيئات من الوالي أو الباشا، وهو نائب السلطان العثماني في حكم مصر، ورئيس السلطة التنفيذية فيها، ومقره القلعة، وكانت مدة حكم الوالي من سنة إلى ثلاث سنوات، ولا تزيد على ذلك إلا نادراً، ولقد تمتع الوالي بألقاب كثيرة، منها: الوزير المكرّم، والمشير المفخّم، وكافل المملكة الإسلامية بالديار المصرية والأقطار الحجازية وغير ذلك(١).

أما الهيئة الثانية المتنفذة في الحكم، فهي الحامية العثمانية، أو الجيش العثماني، وتتألف من فرق مشاة ومدفعية وفرسان، موزعين بين القاهرة والمدن الكبرى، وكانت مهمتها حفظ النظام والدفاع عن الولاية، ويرأس كلَ فرقة آغا، أما نائبه فيسمى الكخيا، أو الكتخذا، وكان يشغل هذا المنصب شخص مهم، تزكيه دار

(١) ينظر : مصر والدولة العثمانية، محمد رفعت، دار المعارف، القاهرة ، ١٩٥٥ : ٤٩ ــ ٥١ ؛ دراسات في تاريخ مصر الحديث والمعاصر ، د. عمر عبد العزيز عمر ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٨٩ : ١٥٠ ــ ١٥١ .

السلطنة، ويكون عينها على الباشا، ويأتي في المرتبة الثالثة القائم مقام، وهو الذي كان ينوب عن الباشا، في حالة العزل، أو الوفاة، أو العجز عن أداء المهام، ريثما يُعَيَّن باشا بديل. ويتولى هذا المنصب أحد القادة العسكريين والذي يحدده السلطان العثماني[1].

أمّا الشق السياسي، في وظيفة الجيش، فيتمثل في اجتماع قادة الفِرق (الوجاقلية)، الذي يكون مجلس شورى الباشا، المسمى بالديوان، وكان رؤساء الحامية يحضرون اجتماعات ديوان القاهرة، ولهذا الديوان سلطة كبيرة؛ لأن الوالي لا يستطيع أن يبرم أمراً إلا بموافقته. ثم انقسم هذا الديوان على قسمين: الديوان الكبير والديوان الصغير، وكان للديوان الكبير الحق في نقض قرارات الوالي والبت في شؤون الدولة، أما الصغير، فكان يجتمع هذا الديوان يومياً في مقر الوالي وينظر في احتياجات البلاد[2].

أما الهيئة المتنفذة الثالثة فهم بقايا سلطنة المماليك السابقة، وقد أبقاهم العثمانيون لحفظ التوازن بين الوالي ورؤساء الحامية، وكان يجري اختيار بعضهم للمناصب الإدارية المهمة مثل: أمير الحج، والدفتردار (المختص بحفظ السجلات)، والروزنامجي ( الذي يشرف على ضبط حسابات الميرة )، والخزن دار (أمين الخزانة) وحكام المديريات، وكان زعيم المماليك يعرف بشيخ البلد، ومقره القلعة، وهو الشخص الثاني بعد الوالي[3].

وللحفاظ على أمن التحركات، وتوفير بيئة الزراعة، داخل مصر، اختير أربعون أميراً جركسياً، وجعل لكلّ منهم أربعين جندياً عثمانياً، مهمتهم حراسة الجسور، وهم الذين كانوا يلقبون بالأمراء الجراكسة، وكانت قواتهم مستقلة؛

(١) ينظر : الوجود العثماني في مصر في القرنين ١٦-١٧، عراقي يوسف، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٦: ١١٩ ـ ١٢٣ ؛ دراسات في تاريخ مصر الحديث والمعاصر : ١٥١ .

(٢) ينظر : الوجود العثماني في مصر : ١٣١ ـ ١٣٤ ؛ دراسات في تاريخ مصر الحديث والمعاصر : ١٥١ ـ ١٥٢ .

(٣) ينظر : مصر والدولة العثمانية : ٦٦ ـ ٦٨ .

لمنع تأثرها بأيّ أعمال لفريق ضد فريق آخر؛ وضمان سلامة الجسور، بصفتها أهدافاً رئيسة، تؤثر في الانتقالات، وتدفق المياه، في أنحاء البلاد، ولَمَّا عجزت الدولة العثمانية عن مَدِّ هذه الحامية بالجيوش جرى تعزيزها من أبناء البلد فاكتست بالتدريج بالصبغة المحلية(١).

وقد استمر هذا النظام معمولاً به إلى أن ضعفت الدولة العثمانية وساد التطاحن بين الولاة ، فاستغل المماليك الفرصة ليعيدوا نفوذهم ويبسطوا سيطرتهم، وأصبح بكوات المماليك القوة المسيطرة على مصر في القرن الثاني عشر، واستكثروا من الجند والاتباع، وتركزت السلطة العسكرية والمدنية في أيديهم، وصار لشيخ البلد نفوذاً واسعاً، فتصدَّع نظام الحكم العثماني في مصر، وقد تزايد هذا النفوذ في القرن الثالث عشر، حتى صار المماليك يمتنعون عن إرسال الجزية إلى السلطان ، ويعزلون الولاة إذا غضبوا عليهم ، وأصبح الوالي مجرد اسم، والحاكم الفعلي هو شيخ البلد(٢).

ولقد كثرت المنازعات بين الأمراء المماليك، وبينهم وبين فرق الحامية العسكرية والوالي العثماني. وهي منازعات لم تخمد في أي مدّة من المُدد، وكانت أوضح ما تكون في القاهرة التي غلب عليها الفقر وكساد تجارتها؛ لأنها كانت مقر الوالي وأعضاء الديوان وجنود الحامية العسكرية والبكوات المماليك. فلا تلبث الشوارع أن تتحول إلى ساحات قتال، ويكثر سلب ونهب المتاجر وتكسد التجارة(٣).

---

(١) ينظر: الوجود العثماني في مصر : ٤٤ــ ٤٦ ؛ دراسات في تاريخ مصر الحديث والمعاصر : ١٥١.

(٢) ينظر: دراسات في تاريخ مصر الحديث والمعاصر: ١٥٢ .

(٣) ينظر: دراسات في تاريخ مصر الحديث والمعاصر، د.صلاح هريدي ، منشورات عين ، للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية ، ط١ ، ٢٠٠٠ : ٩٨ ؛ الوجود العثماني في مصر : ١/١٨٩ ــ ١٩٠.

ولقد قُسِّمت مصر في عهد العثمانيين على خمسة عشر إقليماً (سنجقاً): تسعة منها في الوجه البحري وهي: البحيرة، ورشيد، والغربية، ومنوف، ودمياط، والمنصورة، والشرقية، وقليوب، والجيزة، وثلاثة في الوسطى وهي: إطفيح، والفيوم، وبني سويف، وثلاثة في العليا وهي أسيوط، وجرجا، وقوص، وكان على رأس كل سنجق ( مديرية) أمير من المماليك يقال له الكاشف. ومرجع كل هؤلاء الأمراء إلى شيخ البلد المقيم في القاهرة(١).

**ثانياً ــ السياسة الخارجية :**

أما السياسة الخارجية لمصر في هذه الحقبة فقد تأثرت بالوضع الداخلي لمصر، بصفتها ولاية عثمانية خاضعة إلى الحكم العثماني، فليس لها أيّ اتصال سياسي بالعالم الخارجي، إلا من طريق واليها، والمحور الرباعي، الذي تتأثر به مصر، بحكم موقعها الإستراتيجي، كان قِوامه:

أ. الاستانة، حيث السلطان العثماني.

ب. إمارة مكة، التي يتعلق بها المسلمون، دينياً وروحياً.

ج. المغرب العربي، الذي كانت قوافل حجيجه، تمرّ بمصر، إذ تنضم إلى قافلة الحجاج المصريين، في طريقها إلى إمارة مكة، والعكس.

د. الشام، التي كانت العلاقات معها مستمرة. وكان أمير حجها هو الذي يترأس قافلة حج المغرب ومصر، من انضمام القوافل، في طريقها إلى مكة.

أمّا التمثيل القنصلي الأجنبي، في مصر، فكان أهمه قنصلية عامة لفرنسا، في القاهرة؛ علاوة على قنصليتَين، في الإسكندرية، ورشيد. وكذلك قنصلية لإنجلترا في القاهرة(٢).

---

(١) ينظر : مصر والدولة العثمانية : ٧٨ ــ ٧٩ .

(٢) ينظر : الوجود العثماني في مصر : ١٢٥ ــ ١٢٧ .

**ثالثاً ــ ولاة مصر:**

في غضون المدة من ١٠٠٠ إلى ١١٧٠هـ:

يلاحظ كثرة أعداد الولاة الذي وصل في أثناء هذه المدة إلى أربعة وثمانين والياً، وقصر المدد الزمنية لحكمهم ، فبعضهم جرى عزله في العام نفسه ، وإنْ مَنْ امتد حكمه أربع سنوات قلة قليلة، وهذه المدد القصيرة لا تسمح للولاة القيام بإصلاحات جذرية، كما تنبئ عن هشاشة نظام الحكم، وأن مهامهم هي تصريف الأعمال التقليدية وأن وجودهم في الحكم وجود رمزي ليس إلا (١).

**رابعاً ــ القوات العسكرية :**

لم يكن لمصر جيش. وإنما كانت القوات العسكرية قوات عثمانية، تكلَّف مهام أمن العاصمة (القاهرة) فقط، دون الدفاع عن مصر. زِد على ذلك، أن الوالي العثماني، طالما كان يستعين ببعض تلك القوات على دعم الجيوش العثمانية، في حروبها الخارجية، سواء في القرم، وحوض البحر المتوسط، أم في فتح اليمن، وبسط السيادة على المغرب العربي، والحروب ضد الفرس. كما كان يُعهد إلى تلك القوات في إدارة الجمارك والثغور، والمشاركة في الإدارة المحلية للأقاليم والولايات المصرية.

وقد فطن المماليك لاستعانة السلطة العثمانية بكثير من تلك القوات، فبدأوا يكونون قواتهم العسكرية الخاصة ، وأصبح لكلّ أمير مملوكي جيش خاص، يُدَرِّبه، وينفق عليه، ويقاتل به منافسيه، من الأمراء المماليك، أو يلهب به ظهور الفلاحين، حينما يجمع الخراج. أمّا في حالة تعرض البلاد لأخطار، فإن هذه الجيوش المتفرقة، تتجمع في جيش موحد، ضمن إمرة أقوى أولئك الأمراء. وقد استغل المماليك قوتهم في محاولة الانفصال عن الدولة العثمانية.

---

(١) ينظر : النزهة الزهية في ذكر ولاة مصر والقاهرة المعزية ، لمحمد بن محمد بن أبي السرور البكري الصديقي ، (ت١٠٨٧هـ) ، تحقيق عبد الرزاق عبد الرزاق عيسى ، العربي للنشر والتوزيع، ط١ ، ١٩٩٨م: ٢٩ ــ ٤١ مقدمة المحقق .

ولم يعنَ العثمانيون، ولا المماليك، بتجنيد المصريين، ولا تكوين جيش مصري، في هذه المرحلة؛ لكيلا يتمردوا عليهم. كذلك لم تنشأ صناعات حربية(١).

## المطلب الثاني

## الحالة الاقتصادية

### أولاً ـ التجارة :

كانت التجارة المورد الأهم لمصر أثناء حكم المماليك وبعدهم ، ولأهميتها الكبيرة قدم ذكرها على غيرها من الأنشطة الاقتصادية .

لقد نشطت الحركة التجارية في ظل الدولة العثمانية والتي كانت ناشطة أصلاً في ظل المماليك، ولاسيما نشاط الكارمية الذي وصل ذروته في عهد المماليك ، ولكن أصاب هذه التجارة التدهور بسبب نجاح البرتغاليين في اكتشاف رأس الرجاء الصالح مما أثر سلباً في طرق تجارة البحر الأحمر على العموم وتجارة مصر على الخصوص ، ولاسيما مع سياسة البرتغاليين بضرب مراكز التجارة العربية وإغراق السفن العربية والتعاون مع الحبشة للتضييق على التجارة العربية ، ومع سيطرة العثمانيين على مقاليد الأمور والجهود التي بذلوها لإعادة التوازن في البحر الأحمر ، إلا أن هذه الجهود لم تؤت أكلها ، وممّا زاد الأمر تعقيداً دخول أطراف أوربية أخرى في النشاط التجاري في البحر الأحمر مثل: فرنسا وهولندا وبريطانيا(٢).

ومع ذلك فقد صارت مصر محطة لنقل السلع من أوربا وإليها، وشجع على ذلك الامتيازات التي منحها العثمانيون للفرنسيين، ثم للبريطانيين ، وقد بلغ عدد التجار الفرنسيين في القاهرة وحدها في سنة ١٧٠٢ خمسين تاجراً، وتوسع النشاط

---

(١) ينظر : دراسات في تاريخ مصر الحديث والمعاصر، د. صلاح هريدي :١٢١/٢ ـ ١٢٥ .

(٢) ينظر : الدولة العثمانية والشرق العربي ، د. محمد أحمد اليس ، ديوان المطبوعات الجامعية، مصر، ٢٠٠٧م : ١٣٠ ـ ١٣٤ ؛ اليمن شماله وجنوبه ـ تاريخه وعلاقاته الدولية ، محمود كامل ، بيروت، ١٩٨٦م : ٢١٤ ـ ٢١٥ .

التجاري البريطاني الذي حاول جعل مصر محطة اتصال مع مستعمرتها الهند ، وصاحب هذا تشجيع الحركة التجارية في البحر للحصول على الرسوم الجمركية[1].

وشهدت الأسواق المصرية تحسناً كبيراً ، وقد نشطت التجارة المحلية نشاطاً كبيراً ومحسوساً في ظل الحكم العثماني ، وانتشرت الوكالات التجارية المتخصصة بالمتاجرة في بعض السلع المستوردة في كلّ أنحاء القاهرة[2].

وأصبحت مصر مركزاً لتصريف السلع التي ترد من الهند والشرق الأقصى، واليمن، والصومال إلى بلدان المغرب العربي، وبلاد الشام، وبعض البلدان الأوربية[3].

إن ازدهار النشاط التجاري في مصر أدى إلى ظهور طبقة التجار الغنيّة، التي لم تكتف بالعمل التجاري بل سعت إلى توسيع نشاطها الاقتصادي واستثمار أموالها وأرباحها، فعملت على تمويل الصناعات المحلية، وكانوا ينتجونها لحسابهم الخاص، واستغلال هذه المنتجات المحلية في التبادل التجاري في داخل البلاد وخارجها، وتمكنت من استثمار رأسمالها في كثير من النشاطات الاقتصادية، ومنها المجال الزراعي، وفي النشاط العمراني[4].

وصارت بعض السلع تدُر مبالغَ كبيرة، وموردا مالياً مهما لمصر مثل

---

(١) ينظر : دراسات في النهضة العربية ، د. أحمد عزت عبد الكريم ، وآخرون ، دار اقرأ للنشر ، مصر ، ١٩٨٤م : ٣٢١ ـ ٣٢٢ .

(٢) ينظر : دور المغاربة في تاريخ مصر في العصر الحديث ـ العصر العثماني ، د. عبد الرحيم عبد الرحمن ، المجلة التاريخية المغربية ، : ٥٩ ـ ٦٢ .

(٣) ينظر : فصول من تاريخ مصر في العصر العثماني ، د. عبد الرحيم عبد الرحمن ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٠ : ١٣٦ .

(٤) ينظر : الريف المصري في القرن الثامن عشر ، د. عبد الرحمن عبد الرحيم ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٤م : ٩١ ، ٩٢ ، ٢٠٠ ، ٢٠١ .

تجارة المرجان ، والبهار[١].

فالنشاط التجاري المصري على الرغم من القيود التي قيدت حركته ممثلة بالنشاط الاستعماري الأوربي ، إلا أنّه نجح في تحصيل مرابح كثيرة جراء النشاط الجمركي ، فضلاً عن توسع النشاط التجاري لمصر بوصفها مركزاً لتبادل السلع ونقلها مع البلاد الأوربية[٢].

على الرغم من فرح المصريين بقدوم العثمانيين الذين قضَوا على حكم المماليك، إلا أن تعسف جباة العثمانيين في تحصيل الضرائب أدى إلى تذمر المصريين، وأن النظام المالي الذي وضعه العثمانيون المعروف بقانون نامه، أثبت فشله وعدم ملائمته للمصريين، وأرهق الفلاح المصري الذي اضطر في كثير من الأحوال إلى هجرة أرضه، مقابل بعض الاستقرار الذي شهدته المدن المصرية[٣].

لقد كانت سياسة العثمانيين قائمة على عدم فرض أي قيود على حركة السكان، وممارسة نشاطهم الاقتصادي في أي بلد من البلدان التي خضعت إليهم، مما أسهم في عودة النشاط الاقتصادي للسوق المصرية منذ منتصف القرن العاشر الهجري، وقد كان لهذا الأسلوب أثره في عودة النشاط الاقتصادي للسوق المصرية، فعادت الحركة التجارية بينها وبين أسواق بلاد الشام، واليمن، والحجاز، وبلدان المغرب العربي، والبلدان الأوربية[٤].

واستلزم توسع النشاط التجاري وجود السماسرة والدلالين، وقد كان هناك تخصص في هذين المجالين، فهناك سماسرة متخصصون في الأقمشة، وآخرون

---

(١) ينظر : علاقات بلاد الشام بمصر في العصر العثماني ، د. عبد الرحمن عبد الرحيم ، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي الثاني لتاريخ بلاد الشام ، في دمشق للفترة من ٢٧ نوفمبر إلى ٣ ديسمبر ١٩٧٨ .

(٢) ينظر : فصول من تاريخ مصر : ١٤١ .

(٣) ينظر : المرجع نفسه : ١٤٩ ــ ١٥٠ .

(٤) ينظر : الوجود المغربي في المشرق المتوسطي في العصر الحديث ، ليلى الصباغ ، المجلة التاريخية المغربية ، العدد ٧ ــ ٨ ، يناير ، ١٩٧٧ : ٩١ .

في البن وهكذا[١].

**ثانياً ـ الزراعة :**

الزراعة هي عماد حياة المواطن المصري ، ولكنها بدأت تتضاءل، نتيجة للسياسات العثمانية والمملوكية؛ فضلاً عن القوانين القائمة آنذاك، التي جعلت السلطان هو المالك الوحيد للأرض؛ أمّا الشخص القائم عليها، فينتفع بها في حياته، فإذا مات، آلت إلى الحكومة؛ وعلى ورثته إعادة شرائها من جديد. وقد طور المماليك هذا النظام لمصلحتهم، بفرض نظام "الالتزام"، بمعنى أنهم يَعُدُّون أنفسهم مالكين للأرض، على أن يلتزموا دفع الضرائب إلى الحكومة؛ فالتزموا ثلاثة أرباع أرض مصر، وأذاقوا ملاكها الأصليين سوء العذاب، في جمع الضرائب والجباية. وقد ظلت أساليب الزراعة بدائية تماماً ، ولم يفكر الولاة في أيّ إصلاح لنظام الري والصرف. وكان نهر النيل هو المتحكم في حجم الأراضي الزراعية، على وفق حالة الفيضان ، وقد ابتدعَ المماليك عُرْفاً، لا نظير له، عماده أن يجمع الجباة الملتزمون الضرائب من الفلاحين، ثم يسلمون جزءاً منها إلى الجباة الأقباط، بعد استقطاع نصيبهم. ثم يقتطع هؤلاء نصيبهم كذلك، ويسلمون البقية إلى الكشافين، الذين يسلمون جزءاً منه إلى البكوات. ويستأثر هؤلاء كذلك بمعظمه، ويسلمون البقية إلى الباشا الوالي، الذي يرسله إلى الباب العالي ، واستطراداً، فإن سلسلة الجباية، تتعرض لسرقات ضخمة، وكلّها على حساب الفلاحين المصريين ، وكانت طبقة الفلاحين تقدر بثلثي الشعب المصري، وهي أفقر الطبقات في مصر[٢].

---

(١) ينظر : فصول من تاريخ مصر : ١٥٧ .

(٢) ينظر : مصر في القرن الثامن عشر ، محمود الشرقاوي ، القاهرة ، ١٩٦٢ : ١٥٧/٢ ــ ١٥٧ .

# المطلب الثالث

## الحالة الاجتماعية

تسبب اكتشاف رأس الرجاء الصالح في تدهور التجارة الكارمية المصرية، مما تسبب في هجرة الفلاحين من الريف إلى المدينة ، إذ حاول أمـراء المماليك تعويض الخسارة بزيادة الضرائب المفروضة على الفلاحين[1]، وأثر تحول طرق التجارة العالمية في كساد التجار مما اثر سلباً في الحياة الاقتصادية داخل المدن ، فكثر العاطلون عن العمل، وأغلق عدد كبير من المتاجر المصرية الكبيرة أبوابها ، ولم يبق منها إلا القليل وبعض الدكاكين الصغيرة ، واقتصر نشاطها على السلع الضرورية لحياة المواطن المصري ، وأكثر المدن تأثراً كانت مدينة الإسكندرية ، فقد هجرها معظم التجار الأجانب الذين كانوا يتخذون منها مركزاً لممارسة نشاطهم التجاري[2].

وأثر النشاط الاقتصادي المزدهر في ظل العثمانيين في الحياة الاجتماعية في مصر ، فقد اكتسبت فئة التجار مكانة اجتماعية مرموقة مميزة بسبب نشاطها الاقتصادي الواسع ، فصارت في مقدمة الفئات الاجتماعية التي كانت تشكل المجتمع المصري ، وصارت بعض الأسر التجارية في مصر شركات تجارية كبيرة تستورد وتصدر وتوزع في الوقت نفسه ، وسيطر بعض هذه الأسر على معظم الوكالات التجارية، وأن معظم هذه الأسر يعود إلى أصول مغربية أو شامية، مما يشير إلى استقطاب مصر للتجار بسبب مكانتها ، وصارت البيوت التجارية نواة للرأسمالية التجارية[3] .

---

(١) ينظر : بدائع الزهور في وقائع الدهور (تأريخ ابن اياس)، لأبي البركات محمد بن أحمد بن اياس الحنفي، (ت٩٣٠هـ)، تحقيق محمد مصطفى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٨م : ٣١/٥ ـ ٣٢ .

(٢) ينظر : المصدر نفسه : ٩٠/٥ ، ١٦٨ ، ١٨٠ ، ٤١٠ ، ٤٣٠ .

(٣) ينظر : فصول من تاريخ مصر : ١٣٦ .

وقد تركز نشاط هذه الفئة في أحياء سكنتها الطبقة الغنية ، مما أسهم في تكوين فئة اجتماعية جديدة داخل المجتمع المصري(١).

وقد أدى هذا أيضاً إلى ظهور فئة أعيان التجار، أي : كبار التجار، وظهور الشركاء في العمل التجاري وهم صغار التجار الذين استثمروا أموالهم مع كبار التجار، وتبيّن ألقاب التفخيم التي كانت تطلق على كبار التجار منزلتهم الكبيرة في المجتمع، مثل لقب: الخواجا، وفخر الخواجية، وفخر التجار ... الخ(٢).

التكوين الاجتماعي :

خير من يمثل التكوين الاجتماعي لمصر عاصمتها القاهرة ، إذ كان المجتمع المصري آنذاك يتكون مما يأتي :

**١ ـ الفئة الحاكمة :**

كانت هذه الفئة أقلية تشكل ارستقراطية حاكمة تتوزع المناصب الإدارية والإشرافية وهم من الأتراك ، وتتصف غالباً بالاستعلاء والصلف والكبرياء(٣).

وقد كان هناك تمايز بين أبناء هذه الفئة على أساس المكانة الاجتماعية من ناحية، والمركز الذي يشغله الفرد من ناحية أخرى؛ ولكن الشيء الواضح الذي كان يميزها جميعاً من أفراد المجتمع عموماً هو أنها عاشت طبقة متميزة منفصلة عن سائر طبقات المجتمع سواء في الظواهر السلوكية، أم في احتلالها مراكز القيادة في الإدارة والجيش، أم في مكانة أفرادها ، أم في لغة التعبير، وأسلوب التفكير، وتميزت كذلك بمستوى اقتصادي مرتفع، الأمر الذي ينعكس على جوانب

(١) ينظر : فصول من تاريخ مصر : ١٤٣ .

(٢) ينظر : المرجع نفسه : ١٦١ ـ ١٦٢ .

(٣) ينظر : أوضح الإشارات فيمن تولى مصر والقاهرة من الوزراء والباشوات، أحمد شلبي بن عبد الغني الحنفي المصري ، (ت١١٥٠هـ) ، تحقيق د. عبد الرحمن عبد الرحيم ، مكتبة الخانجي ، مصر ، ١٩٧٨م : ١٣ مقدمة المحقق .

حياتهم، أو تفصح عنه أزياؤهم ، وتدل عليه قصورهم وحاشيتهم[١]، وأصبح أفرادها ينعتون دائماً بأعيان البلاد، وأكابرها، وأمرائها، وأصحاب الحل والربط، أي: أصحاب القول الفصل في أمور البلاد[٢].

وكان على رأس هذه الفئة المتميزة الباشا: الوالي العثماني، وهو صاحب السلطة العليا في البلاد، وهي تمكنه من القيام بدور مؤثر في البلاد ؛ ولكن تزايد سلطة الجند أضعف من سلطة الباشا، وعلى الرغم من قسوة بعض هؤلاء الباشاوات وظلمهم للسكان المحليين، إلا أنهم وقفوا عاجزين إزاء فتن الجند، وانعكس أثر ذلك على الرعايا من أبناء الشعب المصري[٣].

وأصبح الولاة لا يأبهون بالفرمانات العثمانية، وازداد الصراع بين بيوت هؤلاء للسيطرة على المناصب، مما يشعر بأن الإدارة العثمانية صارت اسماً أكثر منها واقعاً، وأصبح الباشوات العثمانيون عرضة للعزل والمحاسبة والسجن من جانب الأمراء المماليك، وصارت الدولة العثمانية تستجيب بسهولة لطلبات الأمراء، وأصبح للأمراء المماليك جمعية خاصة بهم يناقشون فيها مصالحهم، ويصدرون القرارات التي تمس البلد، وكان للصراع بين هؤلاء الأمراء أثره الكبير في المجتمع المصري[٤].

ولم يكن هذا ديدن جميع الأمراء ، فقد كان لبعض الباشوات جهوده في حل المشاكل الاقتصادية وتقديم الخدمات العمرانية ، والصحية ، وتنظيف المدن، ومنهم من عمل على إصلاح الرعية ، ومنهم من كان حاكماً عادلاً صالحاً محباً

---

(١) ينظر : المجتمع القاهري في عهد الملة الفرنسية كما صوره الجبرتي ، حكمت أبو زيد ، إصدار مجلس رعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية ، مصر ، ١٩٧٤ : ٣٤٤ .

(٢) ينظر : أوضح الإشارات : ١٤ مقدمة المحقق .

(٣) ينظر : أوضح الإشارات : ١٤ .

(٤) ينظر : تراجم الصواعق في واقعة الصناجق ، إبراهيم بن أبي بكر الصوالحي العوفي الحنبلي ، تحقيق عبد الرحمن عبد الرحيم ، منشورات المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية ، القاهرة ، ١٩٨٦: ٨٧ ـ ٩١ ؛ أوضح الإشارات : ٦ .

للفقراء ، وللعلماء محسناً إليهم[١].

٢ ــ فئة التجار :

أصبح لكل سوق إدارتها المسؤولة عنها أمام إدارة المدينة، وكان لكل سوق شيخ مسؤول عن إدارتها، وله وكيل ينوب عنه، وكذلك كاتب يسجل كلّ ما يأمره به الشيخ، ومن مهامه جمع الإعانات التي تُقَرَرُ على تجار السوق، وكانت هذه الإدارة مسؤولة عن انتظام العمل داخل السوق، والمحافظة على شرف المهنة، وعدم حدوث غش ولا تدليس، وكان يجري اختيار شيخ السوق ووكيله من تجار السوق[٢].

وكانت فئة أعيان التجار ذات نفوذ إجتماعي كبير، وجعلت لنفسها مكانة مميزة بالأعمال الخيرية التي قدمتها[٣]، واتصفت بتماسكها ، وحل مشاكلها فيما بينها، بعد أن استُحدِثَ منصب (شاه بندر التجار)، أي: كبير التجار، وكان يتقلد هذا المنصب بناء على اختيار التجار له، من تكون كلمته مسموعة وله سيرة طيبة[٤].

٣ ــ الطوائف :

كان المجتمع المصري مكوناً من عدد كبير من الطوائف المهنية، والحرفية، وكان لكل طائفة شيخ ونقيب، ويجري اختيار الشيخ من أبناء الطائفة ليكون ممثلاً لهم أمام الحكومة ، وكان اختياره يجري بشروط أهمها ألا يحدث

---

(١) ينظر : أوضح الإشارات : ١٠٥ .

(٢) ينظر : نشوء الرأسمالية المصرية خلال العصر العثماني (١٥١٧ ــ ١٧٩٨) وأثرها على الحياة الاقتصادية من خلال وثائق المحاكم الشرعية ، عبد الرحيم عبد الرحمن الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر ، بلا تاريخ : ٦٩ .

(٣) ينظر : المغاربة في مصر في العصر العثماني ، ١٥١٧ ــ ١٧٩٨ ، دراسة في تأثير الحالة المغربية من خلال وثائق المحكمة الشرعية المصرية ، عبد الرحيم عبد الرحمن ، تونس ، ١٩٨٢م: ٥٣ ــ ٥٥.

(٤) ينظر : المغاربة في مصر : ٨٦ ــ ٨٩ .

عليهم مظلمة، أي: فرض ضرائب غير عادلة، وألا يدخل المهنة من هو من غير أبنائها، أما النقيب، فهو من أبناء الطائفة؛ ولكنه صاحب طريقة صوفية، ومن هذه الطوائف: الصيارفة، والمبيضين في العقارات، والمغربلين، والصاغة، والحريرية، والقزازين، والقهوجية، والنقاشين وغيرها[١].

وقد مثلت هذه الطوائف معظم سكان المدن، ولاسيما القاهرة ، وكان لا يُسمح لمن هو خارج المهنة من الدخول فيها ، ولمّا كثر انتساب أبناء هذه الطوائف إلى ( الأوجاقات)، أي: الفرق العسكرية ، للحصول على الامتيازات المادية والأدبية، إذ شعرت الدولة أن هؤلاء يكلفون خزينة الدولة مبالغ كبيرة أصدرت أمراً في سنة ١١٢١هـ بمنع انتساب هؤلاء إلى هذه الفرق ، إلا أنهم لم يمتثلوا لذلك[٢].

ولمّا نمتْ قوة الطوائف صاروا يتحكمون بالسوق برفع الأسعار أو خفضها، ومع أن المحتسب وضع تسعيرة للسلع المختلفة ، وقد عاقب من خالف ذلك بشدة ، إلا أن هذا لم يمنع من تحكمهم بالسوق[٣]، مما يستنتج منه أن هناك تنسيقاً بين الطوائف المختلفة .

**٤ ـ العلماء وطلبة الأزهر :**

كان علماء الأزهر وطلابه فئة مميزة في مجتمع القاهرة؛ لأن الأزهر كان مركز التعليم الإسلامي للمذاهب المختلفة، وكانت أروقته تضم طلاباً من مختلف العالم الإسلامي، وكانت السلطة الحاكمة تعترف لرجال الأزهر بمكانتهم، وتعدهم زعماء شعبيين يحسب حسابهم، وقد أدرك عامة الناس والتجار والحرفيون هذه المكانة، فكانوا يلجأون إلى الأزهر كلما ضاقت بهم الأمور للتوسط بينهم وبين

---

(١) ينظر : فصول من تاريخ مصر : ٢٩٣ ـ ٢٩٨ .

(٢) ينظر : عجائب الآثار في التراجم والأخبار، لعبدالرحمن بن حسن الجبرتي، (ت١٢٣٧هـ)، دار الجيل، بيروت، بلا تاريخ : ٣٧/١ .

(٣) ينظر : المصدر نفسه : ١٠٣/١ ـ ١٤٠.

الحكومة[1].

**٥ ــ السادات والأشراف :**

وهم المنتسبون إلى الإمامين السبطين الحسن والحسين ــ رضي الله عنهما ــ ، وكان يقطن القاهرة عدد كبير منهم ، وكان هناك طائفتان من السادات : الوفائية، والبكرية ، وهناك أوقاف كثيرة موقوفة على هاتين الطائفتين ، وكان للسادات مكانتهم المميزة في المجتمع المصري ، ولدى الحكومة أيضاً ، وكانت لهم أعمال خيرية كثيرة ، وعلاقات طيبة مع المجتمع[2].

**٦ ــ العُرْبان :**

وهم أهل البادية ، وكانت المشاكل القائمة بينهم كثيرة ، وكانت مشاكلهم مع المجتمع المصري أكبر ، واتصفوا بالحفاظ على مجتمعهم ، فلم يندمجوا مع غيرهم ، ولا تزاوج ولا اختلاط مع غيرهم[3].

**٧ ــ أهل الذمة :**

وهم اليهود والنصارى ويمثلون شريحة مهمة في المجتمع المصري ، وكانوا يقصرون نشاطهم على التجارة؛ ولاسيما المجوهرات والصيرفة، وكان اليهود الذين يعملون بالربا وراء معظم حالات الغشّ، وقد تنبهت الحكومة إلى أعمال اليهود وتداول العملات المغشوشة، فاتخذت إجراءات مشددة ، كما كان اليهود يختلقون الأزمات ، ويعيشون في حارة مستقلة هي حارة اليهود وعلاقاتهم الاجتماعية محدودة على خلاف النصارى ( الأقباط ) الذين كانوا منتشرين في أحياء القاهرة ، وصلاتهم بفئات المجتمع الأخرى تتعدى المعاملات إلى المجاملات[4].

---

(١) ينظر : أوضح الإشارات : ٢٠٨ .

(٢) ينظر : فصول من تاريخ مصر : ٣٠٣ــ ٣٠٤ .

(٣) ينظر : المرجع نفسه : ٣٠٧ .

(٤) ينظر : المرجع السابق : ٣٠٢ ــ ٣٠٣ .

٨ ــ الأجانب :

وأغلب هؤلاء من التجار ، وكذلك القناصل ، وأبرزهم الإيطاليون؛ ولاسيما البنادقة والفرنسيون والأرمن، وكان القنصل يتدخل إذا حدث نزاع تجاري أو غيره، وكانت علاقتهم مع المجتمع المصري مفتوحة وطيبة[١].

## المطلب الرابع

## الحالة الثقافية

أهمل العثمانيون مصر، من الناحية الثقافية، لذلك انحطّ المستوى الاجتماعي للشعب المصري، كما قلّ ظهور علماء أو مفكرين في ذلك العصر، وانحطت اللغة العربية نتيجة استعمال اللغة التركية لغة رسمية للبلاد. وأصبح علماء الأزهر هم حملة مشعل العلم واللغة في ذلك العصر، يمثلون المجتمع في مطالبهم من الولاة[٢].

وما يميز الإدارة العثمانية أنها عنيت بالشؤون التقليدية الممثلة بحفظ النظام والصحة العامة والدفاع عن البلاد ، وأهملت ما سوى ذلك من خدمات صحية، أو زراعية، أو صناعية، أو تجارية، أو تعليمية، وتركت أمر هذه لجهود الأفراد، أو الجماعات، وكان هذا نابعاً من فلسفة العثمانيين للحكم بتخفيف العبء عن الدولة، وترك الأمور إلى الرعية يديرون شؤونهم بأنفسهم[٣].

لقد أسهم انتشار الأميّة، وضعف مستوى التعليم، في اقتصار المشهد الثقافي على العلماء والطلاب، المنتمين إلى الطبقة الوسطى، وقلّما يطاولون الطبقة الدنيا، وأصبحت مدوناتهم مرجعاً أساسياً لهذه المرحلة؛ واقترن التعليم في مصر

---

(١) ينظر: النشاط التجاري في البحر الأحمر في العصر العثماني، ١٥١٧ــ ١٧٩٨، عبد الرحيم عبد الرحمن، منشورات جامعة عين شمس القاهرة ، ١٩٨٠م : ٢٥٢ ــ ٢٥٣ .

(٢) ينظر : مصر والدولة العثمانية : ٨١ ــ ٨٢ .

(٣) ينظر : الإدارة في مصر في العهد العثماني ، ليلى عبد اللطيف أحمد ، مطبعة جامعة عين شمس ، ١٩٧٨م : ٤٣ .

بالمدارس الدينية، التي كانت تعاني قِلة مدرسيها، وقَصْر نشاطها علـى البُعـدَين الديني والأخلاقي، وتزيينها الفضائل، في المجالَين الديني والاجتمـاعي. فكانـت استطراداً تحض على التشبث بتقاليد المجتمع ، وفي العهد العثماني، احتـل شـيخ الأزهر مركزاً بارزاً بين العلماء ، وتمتع ذلك الجامع باستقلالية كبيرة، أبعدته من تدخل الدولة. واضطلع بالتحريض على ضبط السلوك ، وكان التعليم في الأزهـر يسير على مألوف عادته ، فقد استمر الأزهر بمواصلة نشاطه العلمي .

وظهر في هذه الحقبة بعض الباشاوات ذوي التوجهات العلميـة والأدبيـة منهم:

محمد باشا الصوفي (١٠٢٠ـ ١٠٤٢هـ) الذي كان محباً لأهل العلم، وابن سهراب أفندي (١٠٧٤ـ ١٠٧٧هـ) الذي كان عارفاً بعلم الكيمياء، وعبد الله باشا الكبورلي (١١٤٢ـ ١١٤٤هـ) الذي كان ميالاً للأدب، وأحمد باشا كور ( ١١٦٢ ـ ١١٦٣هـ)، ومحمد باشا ملك (١١٩٥ ـ ١١٩٦هـ) وكان من أفاضل العلماء متضلعاً من سائر الفنون[١].

ولم تلق العلوم المختلفة باستثناء العلوم الدينية عناية كافيـة ، إذ لـم تكـن الحاجة ماسة إلى المتخصصين فيها كبيرة[٢].

---

(١) ينظر : أوضح الإشارات : ١٦٣ .

(٢) ينظر : الأدب المصري في ظل الحكم العثماني ، محمد سيد الكيلاني ، دار الفرجاني ، القاهرة ، بلا تاريخ : ٤٤ ـ ٤٥ .

# الفصل الثاني

## دراسة الكتاب

وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : التعريف بالكتاب .

المبحث الثاني : منهج المدابغي وموارده .

المبحث الثالث : وصف النسخ الخطية ومنهجي في التحقيق.

# المبحث الأول

# التعريف بالكتاب

الكتاب الذي بين أيدينا هو من حواشي الكتب ، وأصل الحَشْو من الكلام : الفَضْلُ الذي لا يُعتمد عليه ؛ والحشو صغارُ الإبل، وكذلك حَوَاشيها صغارها، واحدها حاشيةٌ ؛ والحَشْو من الناس الذين لا يُعتدّ بهم ؛ وحاشيتا الثوب جَنَبَتاه الطويلتان في طرفَيهما الهُدْب. وحاشيةُ السَّراب كلُّ ناحية منه ، وحاشية الكتاب : طرفه وطرّته[١].

و"يقال : كتب على هامشه ، وعلى الطرة ، وهو مولَّد" . وهمَّش الكتابَ : "علّق على هامشه ما يعنّ له"[٢].

والحاشية: "ما علق على الكتاب من زيادات وإيضاح"[٣] .

وقيل في بيان معنى الحاشية والهامش: "المقصود بالحاشية هو الفراغ الموجود على جوانب الصفحة، وأما الهامش، فهو حاشية الكتاب"[٤].

واستعمل المتقدمون لفظ حاشية، وأرادوا بها الفراغ الموجود على جوانب الصفحة، قال الرامهرمزي: "التخريج على الحواشي، أجوده أن

(١) ينظر : النهاية في غريب الحديث والأثر، لمجد الدين أبي السعادات محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري المعروف بابن الأثير، (ت٦٠٦هـ)، تحقيق زاهر أحمد الزاوي، ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، ط١، ١٣٩٩هـ ــ ١٩٧٩م : ٣٩٢/١ ؛ تاج العروس: مادة (حشو) ٤٣٠/٣٧-٤٣١ ، ٤٣٩ .

(٢) تاج العروس: مادة ( همش ) ٤٦٦/١٧ .

(٣) المعجم الوسيط، قام بإخراجه إبراهيم مصطفى، وأحمد حسن الزيات، وحامد عبدالقادر، ومحمد علي النجار، دار الدعوة، تركيا، ط٣، ١٩٨٩م : ١٧٧/١ .

(٤) توثيق النصوص وضبطها عند المحدثين ، د موفق بن عبد الله بن عبد القادر ، المكتبة مكية ، المكتبة البغدادية ، مكة المكرمة ، بلا تاريخ : ٢٢١ .

يخرَّج من موضعه حتى يلحق بـه طـرفُ الحـرف المبتـدأ بـه مـن الكلمـة الساقطة في الحاشية"[1].

وقال السخاوي: "ولـيكن الساقط (وهـو اللحـق) فـي السطر مـن الجانبين، ثم إن اتفق انتهاء الهامش قبل فراغ السقط استعان بـأعلى الورقـة أو بأسفلها حسبما يكون اللحق من كلا الجهتين"[2].

ولقد صارت الحاشية تطلـق فـي العُـرف ــ كمـا تقـدم فـي كـلام الزبيدي ــ على المكتوب ، أيضاً ، ولـيس علـى موضـعه فقـط ، فالحاشـية هي التعليقات التي يكتبهـا بعـض أهـل العلـم علـى مـتنٍ لـه أو لغيـره ، وبالأخص إذا كانت تلك التعليقـات لا ترتقـي فـي شمولها ومقدارها إلـى مرتبة الشرح .

وعلى هذا فالحاشية والهامش مصطلحان لمعنـى واحـد ، وهـو الفـراغ الموجود على جوانب الصفحة ، غيـر أنّ بعضَـهم قـد فـرّق بـين الحاشـية والهامش ، فجعل الهامش الفراغ الموجود علـى جـانبي الصـفحة ، والحاشـية الفراغ الموجود في أسفل الصفحة[3].

والحاشية قد تكون شرحاً ، أو زيادة على شـيء ذُكـر فـي المـتن ، أو غير ذلك من مقاصد أهل الشرح والتحشية .وصـارت الحواشـي تطلـق علـى تعليقات العلماء على الكتب سواء أكتبت في حاشـية الكتـاب فعـلاً ، أم كتبـت

---

(١) المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، للحسن بن عبدالرحمن الرامهرمزي، (ت٣٦٠هـ) . تحقيق د. محمد عجاج الخطيب، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، ط٣، ١٤٠٤هـ : ٦٠٦.

(٢) فتح المغيث شرح ألفية الحديث للعراقي، لشمس الدين محمد بن عبدالرحمن بن محمد السخاوي، (ت٩٠٢هـ)، تحقيق علي حسين علي، مكتبة السنة، مصر، ط١ ، ١٤٢٤هـ ــ ٢٠٠٣م: ٨٨/٣.

(٣) ينظر : توثيق النصوص وضبطها : ٢٢٢ .

برسالة مستقلة ، كما هو الحال مع حاشية المدابغي وغيرها من الحواشي[١].

وحاشية المدابغي على شرح الشيخ خالد الأزهري[٢] على أحد أشهر المتون النحوية، وهو الآجرومية لابن آجروم[٣]، التي لا يكاد يوجد طالب علم لم يقرأ الآجرومية ولم يحضر شرحها، مع صغر حجمها، وعدم اشتهار مؤلفها قبلها .

وقد كتب ابن آجروم مقدمته على مذهب الكوفيين، قال السيوطي: "اتبع الكوفيين في عباراتهم كالتعبير بالخفض بدل الجر، والأمر مجزوم

---

(١) ينظر : البحث الأدبي طبيعته ــ مناهجه ــ أصوله، للدكتور شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط٥، بلا تاريخ : ٧.

(٢) هو زين الدين خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري النحوي ، وكان يعرف بالوقاد . ولد سنة (٨٣٨هـ) ، ولد بجرجا (من الصعيد) ونشأ وعاش في القاهرة ، وتوفي عائداً من الحج قبل أن يدخلها. له مصنفات منها : (المقدمة الأزهرية في علم العربية) و (موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب) و (شرح الأجرومية) و (التصريح بمضمون التوضيح) في شرح أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، و (شرح البردة) و (شرح مقدمة الجزرية) في التجويد، و (الألغاز النحوية) . توفي سنة (٩٠٥هـ) . ينظر : الضوء اللامع لتراجم أعيان القرن التاسع، لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، (ت٩٠٢هـ)، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، بلا تاريخ : ٣/١٧١ ؛ الأعلام : ٢/٢٩٧ ؛ معجم المؤلفين : ٤/٩٦ .

(٣) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، لجلال الدين عبدالرحمن السيوطي، (ت٩١١هـ)، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية ، صيدا ــ لبنان ، ١٩٦٤م : ١/٢٣٨، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لأبي الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي الدمشقي، (ت١٠٨٩هـ)، تحقيق محمود الأرناؤوط ، خرج أحاديثه عبد القادر الأرناؤوط، دار ابن كثير ، دمشق ــ بيروت، ط١ ، ١٤٠٦هـ ــ ١٩٨٦م : ٦/٦٢ ؛ كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لمصطفى بن عبدالله القسطنطيني الرومي الحنفي الشهير بحاجي خليفة وبكاتب جلبي، (ت١٠٦٧هـ)، طبع بعناية محمد شرف الدين يالتقايا، ورفعت بيلكه الكليسي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ ــ ١٩٩٢م: ٢/١٧٩٧ .

بدلاً من كونه مبنياً على السكون، وذكر كيف ما ضمن الجوازم وهو قول الكوفيين خلافا للبصريين"[1].

وهي من أوائل الكتب التي طبعت كما ذكر سركيس إذ طبعت أول مرة في روما سنة ١٥٩٢م مع شرح باللغة اللاتينية للأب أوبيشيني سنة ١٦٣١م، ثم طبعت ببولاق سنة ١٨٢٣ ثم طبعت بكامبرج سنة ١٨٣٢م ومعها ترجمة بالإنكليزية للقس بيرون، ثم في بيروت في مطبعة الجامعة الأمريكية سنة ١٨٤١م ثم في الجزائر سنة ١٨٤٦م ومعها ترجمة فرنسية لموسيوبرين، ثم طبعت مع شرح باللغة المجرية سنة ١٨٨٢م للمستشرق المجري كانيوريسكي (ت ١٩٣٠م). ثم توالت طبعاتها في معظم البلاد العربية والإسلامية[2].

وقد توالت جهود العلماء لخدمتها وتنوعت بين شرح ونظم وإعراب وغير ذلك ، ومن هذه الجهود :

**أولاً ــ إعراب الآجرومية :**

١. إعراب الآجرومية ، حسن بن علي الكفراوي (ت ١٢٠٢هـ)[3].
٢. إعراب الآجرومية ، خالد الجرجاوي الأزهري الوقاد(ت٩٠٥) ، مخطوط في المكتبة الظاهرية[4].
٣. إعراب أمثلة الآجرومية ، مطبعة الآباء اليسوعيين ، بيروت ، ١٨٩٩م .

(١) بغية الوعاة : ٢٣٨/١ .

(٢) ينظر : معجم المطبوعات العربية والمعربة : ٢٤/١ ــ ٢٥ ؛ اكتفاء القنوع بما هو مطبوع ، لأدوارد كرنيليوس فانديك ، (ت١٣١٣هـ)، صححه وزاد عليه محمد علي الببلاوي ، مطبعة التأليف (الهلال) ، مصر ، ١٣١٣هـ ــ ١٨٩٦م : ٣٠٤ .

(٣) ينظر : اكتفاء القنوع : ٣٠٤ .

(٤) ينظر : فهرس المخطوطات العربية والتركية والفارسية في المكتبة السليمانية بتركيا، دار سقيفة الصفا العلمية، بيروت ــ ٢٠١٠م : ٣٦١/٤ .

٤. الباكورة الجنية في قطاف إعراب الآجرومية، للشيخ محمد أمين الهرري، طبعت بمطبعة الصفا بمكة المكرمة سنة ١٤٠٤هـ .

٥. الجوهرة السنية في إعراب الآجرومية، يحيى الحسيني العطار، مطبعة عثمان عبد الرزاق ، القاهرة ١٣٠٣هـ.

٦. الخريدة البهية في إعراب ألفاظ الآجرومية، عبد الله بن عثمان العجيمي، المطبعة الأميرية مكة المكرمة، ١٣١٣هـ، ثم طبعت بمطبعة البابي الحلبي بمصر سنة ١٣٣٩هـ.

**ثانياً ـ نظمها :**

نظم الآجرومية عدد من العلماء :

١. جمال الآجرومية، منظومة، رفاعة رافع الطهطاوي، (ت١٢٩٠هـ)، طبعت في بولاق سنة ١٢٨٠هـ.

٢. غرر الدرر الوسيطية شرح المنظومة العمريطية، محمد بن عنقاء، الملقب بالشريف، (ت ١٠٢٧هـ)، مكتبة اليمن، صنعاء.

٣. فتح رب البرية على الدرة البهية لإبراهيم الباجوري (ت١٢٧٧هـ)، طبع في مطبعة محمد مصطفى بالقاهرة سنة ١٣٠٢هـ، وأعيد نشره بالمطبعة العلمية بالقاهرة ١٣١٦هـ، ثم طبع في مطبعة التقدم العلمية في مصر سنة ١٣٢٢هـ، كما نشرته مطبعة البابي الحلبي سنة ١٣٤٣هـ، والمؤلف يكتفي بحل ألفاظ الناظم.

٤. والمواهب السنية على الدرة البهية لأبي محمد السالمي، نشرته وزارة التراث القومي العمانية سنة ١٤٠٦هـ.

٥. الكواكب الجلية في نظم الآجرومية، عبد السلام النبراوي، بولاق ١٢٩٨هـ ومعه شرحه الموسوم بفتح غافر الخطية على الكواكب الجلية لمحمد بن عمر النووي الجاوي البنتني (ت١٣١٦هـ).

٦. المنظومة السنية لما يسمى متن الآجرومية، علي السني المصراطيّ، المطبعة الشرفية، القاهرة، ١٣٠٧هـ.

٧. نظم الآجرومية، علاء الدين علي بن نعمان الآلوسيّ (ت١٣٤٠هـ)، المطبعة الأدبية، بيروت، ١٣١٨هـ.

٨. نظمها الشيخ عبيد ربه الشنقيطيّ في ١٥٢ بيتاً وشرحها الشيخ زايد الأذان الشنقيطي باسم: مصباح الساري شرح منظومة عبيد ربه الشنقيطي، طبعته دار المحمدي بجدة سنة ١٤١٤هـ.

٩. نظمها الشيخ محمد القلاوي البكري الشنقيطي في ١٥٤ بيتاً، طبعته دار المحمدي بجدة سنة ١٤١٩هـ.

١٠. نظمها الشيخ موسى محمد شحاده، طبع في دمشق سنة ١٤٠٥هـ

**ثالثاً ـ تهذيب الآجرومية :**

١. الآجرومية الجديدة ، محسن بن عبد الكريم بن علي بن محمد الامين الحسينيّ العامليّ (١٣٧١هـ) أعدها للمبتدئين(١).

٢. الآجرومية العصريّة ، عبد المتعال الصعيديّ ، (ت١٣٧٧هـ) ، طبعت بمطبعة الرحمانية ، القاهرة ، ١٣٣٩هـ.

٣. الآجرومية المبسطة ، عبد الفتاح عبد الصادق ، القاهرة ١٩٧٩م.

٤. تهذيب الآجرومية في علم قواعد العربية ، محمد عبدالمنعم خفاجيّ، مطبعة مصطفى البابيّ الحلبيّ ، القاهرة، ١٣٧١هـ.

٥. متممة الآجرومية ، لمحمد الرعينيّ المشهور بالحطاب، وقد أعاد صياغتها وترتيبها وزاد من مسائلها. ولها شروح من أشهرها : الكواكب الدريّة شرح متممة الآجرومية ، لمحمد الأهدل ، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان، بدون ذكر الطبعة ولا التاريخ ، ونشرته مطبعة البابي الحلبي سنة

---

(١) ينظر : الذريعة إلى تصانيف الشيعة، لآقا برزك الطهراني، (ت١٣٨٩هـ)، دار الأضواء، بيروت، ط٣، ١٤٠٣ هـ : ١/١٠١ .

١٣٥٦هـ، ويقع في ١٥٠ صفحة، وميزته أنه يذكر الخلاف ويعتني بالإعراب، ويعد من الشروح الموسعة ، ونشرته مؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت ، سنة ١٤١٦هـ ، ومعه منحة الواهب العلية شرح شواهد الكواكب الدرية للعلامة عبدالله يحيى الشعبي. وشرح : الفواكه الجنية شرح متممة الآجرومية ، للشيخ عبدالله الفاكهي، المكتبة التجارية مصر، ويقع في ١٣١ صفحة وهو شرح موسع ، ونشرته مطبعة البابي الحلبي سنة ١٣٤٢هـ، ويقع في ١٠٥ صفحات .

**رابعاً ـ أسئلة عليها :**

النبذة النحوية في أسئلة الآجرومية، إسماعيل بن محمد الأنصاري (ت١٤١٧هـ)، مطبعة الرياض، الرياض ١٣٧٦هـ، ثم طبع بمصر سنة ١٣٨٣هـ، وقد اعتمد كثيراً على التحفة السنية لمحمد محيي الدين عبد الحميد.

**خامساً ـ الشروح والحواشي :**

للآجرومية شروح وحواشٍ كثيرة أشهرها وأحسنها شرح خالد الأزهري(١)، وسأقدم شرح الشيخ خالد الأزهري وما عليه من حواشٍ لعلاقته بموضوع هذا التحقيق، وأعقب ذلك بالشروح الأخرى .

أ ـ شرح خالد الجرجاويّ الأزهريّ الوقّاد(ت٩٠٥)، وقد طبع في بولاق ١٢٧٤هـ وبهامشه رسالتان لدحلان. وله حواشٍ منها :

١. الدرر الفرائد على شرح الآجرومية، مخطوط بالظاهرية ، وشرح الشيخ أبي عبد الله محمد بن محمد المالكي المعروف بالراعيّ الأندلسيّ النحويّ المغربيّ ( ت٨٥٣ هـ) وسماه المستقل(٢).

---

(١) ينظر : اكتفاء القنوع : ٣٠٤ .

(٢) ينظر : فهرس المخطوطات في المكتبة السليمانية : ٣٦١/٤ .

٢. وفي جامع الشروح النقل: المفهومية في شرح ألفاظ الآجرومية، مخطوط بدار الكتب المصرية، وبدار الكتب الوطنية بتونس، وله شرح كبير اسمه عنوان الإفادة لإخوان الاستفادة، مخطوط بدار الكتب المصرية وبدار الكتب الوطنية بتونس[١].

٣. وحاشية للعلاّمة أبي بكر بن إسماعيل الشنواني (ت ١٠١٩هـ) وله شرح على الآجرومية مطول جمع فيه نفائس الأقوال، واسمه الفوائد الشنوانية ومختصره موسوم بالدرة الشنوانية على شرح الآجرومية، مخطوط بدار الكتب المصرية، وله حاشية أخرى موسومة بالمواهب الرحمانية، مخطوط بالأزهرية وحاشية أخرى، مخطوط بالظاهرية[٢].

٤. حاشية للعلامة أحمد بن أحمد بن سلامة القليوبي (ت١٠٦٩هـ) مخطوطة بالظاهرية[٣].

٥. حاشية أحمد بن محمد الشلبي (ت١٠٢٠) وعليها حاشية أيضاً جمعها لولده شمس الدين محمد[٤].

٦. حاشية أحمد الغنيمي (ت١٠٤٤هـ)حاشية معروفة باسم حاشية الغنيمي، مخطوط بالأزهرية[٥].

٧. حاشية علي النبتيتي (ت١٠٦٠هـ) اسمها فتح رب البرية في حل ألفاظ الآجرومية، مخطوط بدار الكتب المصرية[٦].

(١) ينظر : خزانة التراث : الرقم التسلسلي: ٥٦٢ ، ٥٧٨ ، ٦٥٥ ، ٧٩١ ، ٢٠٣٥ .

(٢) ينظر : المرجع نفسه : الرقم التسلسلي: ٩١١٥ ، ١٩٥٩٧ ، ٢٦٤٨٧ ، ٢٧٩٥٠ ، ٤٩١٩٨ .

(٣) ينظر : المرجع السابق : الرقم التسلسلي: ٤٩١٨٨ .

(٤) ينظر : المرجع السابق: الرقم التسلسلي: ٤٩١٩٧ .

(٥) ينظر : المرجع السابق: الرقم التسلسلي: ٦٧٧٦٩ .

(٦) ينظر : المرجع السابق: الرقم التسلسلي: ٢٦٥٥٧ .

8. حاشية يوسف الفيشي (ت ١٠٦١هـ)، مخطوطة بدار الكتب الوطنية بتونس(1).
9. حاشية عبد الكريم السكندري المشهور بالدريّ الوفائيّ، (ت١٠٨٠هـ)، واسم كتابه الدرة السنية ، مخطوط بالأزهرية(2).
10. حاشية محمد بن عبداللطيف الأحسائي (ت١٠٨٣هـ)، مخطوطة بأوقاف بغداد(3).
11. شرح عبد الحميد إبراهيم الشرقاوي (ت١٣١٥هـ) في كتابه تسهيل الفوائد لتحصيل شرح الشيخ خالد ــ طبعة بولاق ١٣١٣هـ.
12. فوائد الطارف والتالد على شرح الآجرومية للشيخ خالد- عبدالرحيم الجرجاوي السيوطي (ت١٣٤٢هـ) ، المطبعة الأدبية ، القاهرة ١٣١٨هـ، وللجرجاوي أيضاً كتاب آخر اسمه تسهيل الفوائد لتحصيل شرح الشيخ خالد، طبع في بولاق سنة ١٣١٣هـ بالقاهرة.
13. تقرير الأنبابي على حاشية أبي النجا على شرح الشيخ خالد الأزهري، لمحمد بن محمد الأنبابي (ت ١٣١٣هـ)، القاهرة ١٢٨١هـ.
14. شرحها أبو الحسن محمد بن علي أبو الحسن علي بن محمد بن علي المالكي الشاذلي المتوفى سنة (٩٣٠ ) شرحين كبير ومتوسط(4).

فضلاً عن حاشية المدابغي ، موضوع هذا التحقيق .

---

(١) ينظر : خزانة التراث: الرقم التسلسلي: ٢٥٤٥٢ .

(٢) ينظر : المرجع نفسه: الرقم التسلسلي: ٤٩١٨٩ .

(٣) ينظر : المرجع السابق: الرقم التسلسلي: ٤٩٢٩٨ .

(٤) ينظر : المرجع السابق: الرقم التسلسلي: ٤٩٢٢١ .

ب ـ الشروح الأخرى :

١. النصيحة السنية لطلاب حل الآجرومية، علي الأنصاري (ت١١٣٣هـ) ، مخطوط بالظاهرية. وله شرح آخر اسمه الأسرار النحوية ، مخطوط بالمكتبة الأحمدية بتونس(١).

٢. الدرة النحوية في شرح الآجرومية ، محمد بن أحمد بن يعلى الحسيني ، مخطوط في دار الكتب المصرية(٢). وشرح شواهده كل من: عبدالكريم الفكون التميمي(ت١٠٧٢هـ) واسم كتابه فتح المولى في شرح شواهد أبي يعلى، مخطوط بالمتحف العراقي ، وبدار الكتب الوطنية بتونس(٣). وشرح أحمد الدقوقي ، واسم كتابه بداية التعريف بشرح شواهد سيدي الشريف، مخطوط بدار الكتب المصرية(٤).

٣. شرح محمد الصباغ الخزرجي المكناسي (ت ٧٥٠) ، مخطوط بمكتبة الجزائر(٥).

٤. شرح عبد الرحمن بن علي المكودي النحوي ( ت٨٠٧هـ ) طبع بالمطبعة العثمانية بالقاهرة وبهامشه رسالتان لدحلان ، وأعيد نشره بتونس سنة ١٢٩٢هـ ، وبالقاهرة بمطبعة عبد الرزاق سنة ١٣٠٩هـ ، وبطبعة البابي الحلبي بالقاهرة ١٩٢٧م.

٥. شرحها أحمد بن محمد بن عبد السلام شرحين : أحدهما سماه بالنخبة العربية في حل ألفاظ الآجرومية والآخر سماه بالجواهر المضية في حل ألفاظ الآجرومية(٦).

---

(١) ينظر : خزانة التراث : الرقم التسلسلي: ٣٨٩٩٩ ، ٧٦٠١٠ .

(٢) ينظر : المرجع نفسه : الرقم التسلسلي: ١٤٢٣٦ .

(٣) ينظر : المرجع السابق: الرقم التسلسلي: ٩٤٠٢٧ .

(٤) ينظر : فهرست مخطوطات دار الكتب المصرية : ٢٢٨/٣ .

(٥) ينظر : إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس ، عبد الرحمن بن زيدان ، مطابع أديال ، الدار البيضاء ، ١٩٩٠ : ٥٨١/٣ – ٥٨٤ .

(٦) ينظر : معجم المؤلفين : ١٥٠/٢ .

٦. شرحها الشيخ شمس الدين أبو العزم محمد بن محمد الحلاويّ المقدسيّ (ت٨٨٣هـ) مخطوط بدار الكتب المصرية[١].

٧. شرح الآجرومية للشيخ أحمد بن علي الرمليّ(ت٩٧٣هـ) ، تحقيق الدكتور علي الشومليّ، دار أميّة، الرياض.

٨. شرح الكفراوي على متن الآجرومية، لحسن بن علي الكفراوي (ت١٢٠٢هـ)، بولاق ، ١٨٢٦م. وطبع بالمطبعة الكاستلية سنة ١٢٩٧هـ ، وبالمطبعة الميمنية سنة ١٣١١هـ ، ثم سنة ١٣٢٥هـ بالقاهرة، وقد اعتنى به أهل العلم فمن المؤلفات عليه: حاشية الشيخ أحمد النجاري ، طبعت ببولاق سنة ١٢٤٨هـ ، شرح الكفراوي على متن الآجرومية ومعه حاشية الحامدي (ت ١٣١٦هـ) ، ونشرته مطبعة البابي الحلبي سنة ١٣٧٤هـ، ونشره عبد الحميد حنفي من غير تاريخ، ودار الفكر ببيروت ، ١٤١٤هـ ، ثم نشرته دار طيبة بالرياض بعناية الشيخ مازن باوزير سنة ١٤١٨هـ. وحاشية الدمياطي على الكفراوي المسماة: منحة الكريم الوهاب وفتح أبواب النحو للطلاب، لأحمد الدمياطي، القاهرة، مطبعة مصطفى محمد، وطبع في بولاق سنة ١٢٩١هـ ومعه حاشية الحامدي (ت ١٣١٦هـ). وحاشية على شرح الكفراوي على الآجرومية ، أحمد النجار ، بولاق ١٢٤٨هـ.

٩. شرحها أبو بكر الشنواني (ت١٠١٩هـ)، واسم شرحه الدرة الشنوانية على شرح الآجرومية، مخطوط بدار الكتب المصرية[٢].

١٠. شرح الآجرومية ، عبدالملك بن جمال الدين الاسفراييني المعروف بالملا عصام (ت١٠٣٧هـ)، طبع في مكة ١٣٢٩هـ.

١١. شرح الشيخ أحمد بابا السوداني (ت ١٠٤٤هـ)، طبع في فاس سنة ١٢٩٨هـ وعليه حاشية للشيخ المهدي الوزاني (ت١٣٤٢هـ).

---

(١) ينظر : خزانة التراث : الرقم التسلسلي: ٢١٨٥٩ .

(٢) ينظر : المرجع نفسه : الرقم التسلسلي: ٤٩١٩٨ .

١٢. الفتوحات القدوسية في شرح المقدمة الآجرومية ، أحمد بن محمد ابن المهدي الحسني الأنجري المعروف بابن عجيبة (ت١٢٢٤هـ) ، وقد جمع فيه المؤلف بين النحو والتصوف.

١٣. الباكورة العربية شرح الآجرومية ، محمد إسماعيل الأنصاري الطهطاوي ، القاهرة ، ١٢٩١هـ.

١٤. تشويق الخلان على شرح الآجرومية لابن زيني دحلان (ت١٣٠٤هـ)، محمد معصوم بن سالم السماراني الفاطوني ، المطبعة الميمنية القاهرة ١٣٢٦هـ ، وطبع باسم شرح الآجرومية، المطبعة الشرفية القاهرة ، ١٢٩٧هـ ، وأعيد نشرة سنة ١٢٩٩هـ، ثم طبعته مطبعة عيسى الحلبي سنة ١٣٤٤هـ.

١٥. .شرح متن الآجرومية ، لأحمد زيني دحلان (ت١٣٠٤هـ) مؤسسة الكتب الثقافية ، ١٤١٥هـ ، وهو شرح صغير جداً.

١٦. حاشية العشماوي على متن الآجرومية ، لعبدالله العشماوي ، القاهرة، ١٢٩١هـ ، ثم أعيد نشره بالمطبعة الميمنية.١٣٠٦هـ، ثم نشرته مطبعة البابي الحلبي سنة ١٣٤١هـ

١٧. كشف المروطية عن ستور الآجرومية ، محمد بن عمر النووي البنتني (ت ١٣١٦هـ)، المطبعة الشرفية ، القاهرة ، ١٢٩٨هـ.

١٨. شرح الآجرومية، هاشم الشرقاوي ، القاهرة ، ١٣٢٦هـ.

١٩. عوائد الصلات الربانية على متن الآجرومية ، عبدالرحيم الجرجاوي السيوطي (ت١٣٤٢هـ) ،مطبعة المعاهد ، القاهرة ، ١٣٣٥هـ.

٢٠. الفوائد الدرية في شرح الآجرومية، جرجس صفا (ت١٣٥٢هـ)، القاهرة.

٢١. المقاصد الوفية بشرح المقدمة الآجرومية ، محمد أمان بن عبدالله ابن خاتمة الحبشي ، مطبعة الاستقامة ، القاهرة ، ١٣٥٨هـ.

٢٢. الكواكب الضوئية والدرة المضيئة على الآجرومية ، علي الشاذلي ، مخطوط بدار الكتب الوطنية بتونس(١).

٢٣. الجواهر السنية في شرح المقدمة الآجرومية ، مخطوط بالأحمدية بتونس ، للشيخ الفقيه النحوي أبي محمد عبد الله المدعو بعيد ، وفي جامع الشروح عبيد بن الشيخ أبي الفضل بن محمد بن عبيد الله الفاسي(٢).

٢٤. التحفة السنية بشرح المقدمة الآجرومية ، محمد محيي الدين عبدالحميد ، دار الفيحاء بدمشق ، ومكتبة دار السلام بالرياض ، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ.

٢٥. مفاتيح العَربيَّة بشرح الآجرُوميَّة، فيصل بن عبدالعزيز بن فيصل ابن حمد المبارك (ت١٣٧٦هـ)، وقد طبع عدة طبعات ، أولها عام ١٣٦٩هـ، وثانيها عام ١٣٧١هـ ، ثم طبع عام ١٤٠٥هـ.

٢٦. حاشية الآجرومية ، عبدالرحمن بن قاسم ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٧هـ

٢٧. متن الآجرومية ودروس في النحو ، أحمد قصير العاملي ، النجف ١٩٦٢م.

٢٨. شرح الآجرومية، هاشم بن محمد الشحات ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي القاهرة ، ١٩٧٩هـ.

٢٩. شرح الآجرومية ، مصطفى السقا ، القاهرة ١٩٧٩هـ.

٣٠. الفتوحات القيومية في حل وفك معاني ومباني متن الآجرومية، طبع في مطابع الصفا بمكة المكرمة سنة ١٤٠٦هـ

٣١. إيضاح المقدمة الآجرومية ، صالح الأسمري ، بعناية متعب الجعيد دار الصميعي ، الرياض ، ١٤٢٢هـ.

٣٢. شرح الآجرومية للشيخ محمد العثيمين ، نشر بعناية محمد العطار مكتبة الأنصار، ط١ ، ١٤٢٢هـ

---

(١) ينظر : خزانة التراث : الرقم التسلسلي: ٤٩٢٢١ .

(٢) ينظر : المرجع نفسه : الرقم التسلسلي: ٤٩٢٤١ .

٣٣. التعليقات الجوهرية على متن الآجرومية ، لفريد الزامل السليم، طبع في مطابع الوطنية سنة ١٤١٦هـ ونشره مركز ابن صالح بعنيزة .

# المبحث الثاني

# منهج المدابغي وموارده

هذا المبحث مكرس لبيان أبرز ملامح منهج المدابغي في حاشيته وموارده وترجيحاته واستشهاداته في المطالب الآتية :

## المطلب الأول

## منهجه

لم يذكر المدابغي سبب تأليفه ولا منهجه ولا موارده في مستهل حاشيته، إذ افتقرت الحاشية إلى المقدمة ، سوى من حمد الله تعالى والصلاة على نبيه ــ صلى الله عليه وسلم ــ ، وشرع في التعليق مباشرة.

وفيما يأتي أبرز الملاحظات في شأن منهجه المتبع :

إن المنهج المتبع مثل منهج سائر أصحاب الحواشي ، كان يعلق على بعض عبارات الشيخ خالد الأزهري شرحاً ، أو تعليقاً بما يراه مناسباً.

وكانت بعض تعليقاته لتوضيح مراد الشارح بيان معنى الكلمة التي يوردها مثل قوله : " قوله: **إلى مولاه** ، أي : سيده"(١).

وكان غالباً ما يتوسع في إيراد المعاني اللغوية ، كما في قوله : " **عامله الله بلطفه** ، أي : بتوفيقه ، المعاملة مُفَاعَلَةٌ من الجانبين ، وليست هنا على بابها ، بل المراد : اللهم أعمل له اللطف، أي: التوفيق الخفي، أي: الظاهر، أي: اللهم عامله بلطفك الخفي، وإطلاق الخفي على الظاهر من إطلاق الشيء على ضده"(٢).

(١) حاشية المدابغي : اللوحة ١ .

(٢) المرجع نفسه: اللوحة ٢ .

والإيرادات اللغوية تكاد تكون هي الغالبة على الحاشية في مقابل تعليقاته النحوية .

وكان يعرب بعض العبارات ويذكر توجيهها النحوي، كما في قوله: "**وأجراه على عوائد برّه الحفي**، هو على حذف مضاف، أي: على استمرار عوائد ... إلى آخره، ثم العوائد إمّا جمع عائدة اسم فاعل عاد، فالإضافة من إضافة الصفة للموصوف، أي: اللهم أجره على استمرار مرات برّك العائدة، ويحتمل أن يكون المراد بالعوائد جمع عائدة، بمعنى: الصلة والمعروف، فالإضافة بيانية، أي: عوائد هي بره"(١).

بين ما في كلام الشارح من وجوه بلاغية كما في قوله : " **الخافضين جناحهم للمستفيد** ، أي : المتذللين والمتواضعين والملينين جانبهم له ، مستعار من خفض الطائر جناحه إذا أراد أن ينحط"(٢).

بين المعاني اللغوية والاصطلاحية لكثير من المفردات ، كما في قوله : " والمستفيد : طالب الفائدة ، وهي لغة ما استفيد من علمٍ أو مالٍ . واصطلاحاً : ما يترتب على الفعل من المصلحة ..."(٣).

## المطلب الثاني

## موارده

جمع شرح المدابغي بين شرحي الشنواني والنبتيتي زيادة على تعليقاته وتحريراته ، فهاتان الحاشيتان كانتا عماد حاشيته.

اختلف أسلوب المدابغي في الإشارة إلى موارده، فتارة بذكر مورده في

---

(١) حاشية المدابغي : اللوحة ٢ .

(٢) المرجع نفسه : اللوحة ٣ .

(٣) المرجع السابق : اللوحة ٣ .

نهاية الاقتباس، كما في قوله: " أو كان ما لأجله الإقدام على الفعل. شنواني"[١].

أو يذكره في مستهل كلامه على حسب ما يقتضيه السياق كما في قولـــه : " قلت : قال الفاسي في شرحه عليها ..."[٢].

وقد يخلص الاقتباس، والاقتصار على ما يوافق غرض الاستشهاد كقولـــه: "والمراد برفع الإيراد إذا دلَّ عليه دليل، كما هنا، وهـــو أنهـــا عنـــد الإطـــلاق لا تنصرف إلا إلى الحرفية. انتهى ملخصاً من الشنواني"[٣].

وكانت عبارته الدالة على نهاية الاقتباس ( انتهى ) قليلة قياساً على حجـم الأقوال التي أوردها .

وكان يذكر الأقوال المخالفة ، مثل قوله : " قوله: **إلى العلوم** ، إلى متعلقـة بالنحو ، ولا يظهر كونها زائدة خلافاً للنبتيتي"[٤].

وربما أحال إلى أحد الكتب اختصاراً ، كما في قوله : " قوله : **مـــن غيـــر غرابة ولا تنافر ولا تعقيد** ، انظر في مقدمة التلخيص"[٥].

## المطلب الثالث

## استشهاداته وترجيحاته

### أولاً ــ استشهاداته :

استشهد المدابغي – فضلاً عن استشهاده بأقوال شراح الآجرومية – بالقرآن الكريم وبالسنة النبوية وبالشعر ، إما استقلالاً ، أي : مـــن غيـــر الاقتبـــاس مـــن المصادر الأخرى ، وإمّا تبعاً للنصوص التي اقتبسها .

---

(١) حاشية المدابغي : اللوحة ٢ ــ ٣ .

(٢) المرجع نفسه: اللوحة ٣.

(٣) المرجع السابق: اللوحة ٣٣ .

(٤) المرجع السابق: اللوحة ٣.

(٥) المرجع السابق: اللوحة ٤ .

ومن استشهاداته بالقرآن الكريم استقلالاً ، قوله : " قوله : إن شاء الله ، أتى بها تبركاً وامتثالاً لقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْىۡءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا ﴿٢٣﴾ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ ﴾[1] أي إلا مصحوباً بقولك ذلك"[2].

وقد يستشهد بالآيات تبعاً كما في قوله : " فيكون تعليل بالجملة على حد قوله تعالى:﴿ إِنَّا كُنَّا مِن قَبۡلُ نَدۡعُوهُۖ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلۡبَرُّ ٱلرَّحِيمُ ﴾[3] ... انتهى. شنواني"[4].

ومن استشهاده بالسنة قوله " أي : تظّاهران فادغم التاء في الظاء، وفي الحديث : « لا تدخلوا الجنة ...»"[5].

ومن استشهاده بالشعر قوله:"والقسام: وهو الذي يميز الأنصباء، قال الشاعر:

فَارْضَ بِمَا قَسَمَ المليكُ فإنَّمَا..."[6].

**ثانياً ــ ترجيحاته :**

لم يقف المدابغي عند إيضاح المعاني وشرح العبارات ، وإيراد الأقوال ، بل كانت له ترجيحاته عند تعارض الأقوال .

ومن ذلك قوله: "قوله: **والأفعال الخمسة**، أي: ما تصدق عليه لا نفسها، وكونها خمسة باعتبار صيغتها ، إما باعتبار معانيها فسبعة؛ فإن في تفعلان بالمثناة فوق ثلاث صور؛ لأنه للمذكرين المخاطبين نحو: أنتما يا زيدان تضربان،

---

(١) سورة الكهف : الآيتان ٢٣ ــ ٢٤ .

(٢) حاشية المدابغي : اللوحة ٩ .

(٣) سورة الطور : الآية ٢٨ .

(٤) حاشية المدابغي : اللوحة ١٠ .

(٥) المرجع نفسه : اللوحة ٨٨ .

(٦) المرجع السابق : اللوحة ١٩ .

وللمؤنثتين المخاطبتين نحو: أنتما يا هندان تضربان، وللمؤنثتين الغائبتين نحو: الهندات تفعلان بالظاهر، أو هما: أي الهندات تفعلان بالضمير نظراً للمعنى، وهو الراجح"(١).

وقوله: "وعبارة نبتيتي: والأصح الثاني، وهو القول بأن دلالة الكلام عقلية، وهذا ليس بمرضي، والمختار أن الكلام موضوع بالنوع، فدلالته وضعية وإن كانت بالنوع، أما بالشخص فهي عقلية جزماً"(٢).

**ثالثاً ــ ملاحظات عامة :**

يلحظ أن المدابغي ــ رحمه الله تعالى ــ لم يحقق في النصوص التي يقتبسها ، بل يوردها كما هي ، ومن ذلك قوله : " وقد ذكر قوم أن الله تعالى علم آدم الحساب، وجعل منزلته في أصابع كفيه العشرة ، وقد رأيت في ذلك مؤلفاً ، فارجع إليه إن شئت. انتهى. نبتيتي"(٣).

فهو لم يذكر هذا المصدر، بل نقل كلام النبتيتي كما هو من غير تحقيق ولا رجوع إلى الكتاب المقصود.

وكان أحياناً لا يذكر القائل ولا المصدر الذي اقتبس منه مثاله : " وأجيب بأنه على حذف في الأول ، أي : مثال ذي اجتماعهما زيد قائم ، أو في الثاني ، والتقدير : مثال اجتماعهما في زيد قائم . انتهى"(٤).

فهو لم يذكر مَن الذي أجاب ولم يذكر المصدر الذي اقتبس منه .

كانت عنايته بذكر المعاني اللغوية والاصطلاحية أو إعراب أقوال الشارح تفوق عنايته بذكر الوجوه النحوية ، وهي مقصد الأجرومية وشرحها ، وهذا

---

(١) حاشية المدابغي : اللوحة ٨٧ .

(٢) المرجع نفسه: اللوحة ١٥ .

(٣) المرجع السابق: اللوحة ١٦ .

(٤) المرجع السابق: اللوحة ١٦ .

الجانب أنفع لطلبة العلم ــ والذي يترجح أنه وضع هذه الحاشية لهم ــ من إيضاح المعاني المعروفة والشائعة، مثل قوله: "قوله: **لفظ**، أي: ملفوظ"[1]، إذ لا يصعب على المبتدئ معرفة ذلك، وأن هناك مسائل نحوية أولى بالتوضيح.

# المبحث الثالث

# وصف النسخ الخطية والمنهج المتبع في التحقيق

## المطلب الأول

## وصف النسخ الخطية

اعتمدت في تحقيق هذا المخطوط على نسختين خطيتين، هي :

### النسخة المخطوطة ( أ )

جعلت هذه النسخة هي النسخة الأصل - وهي أقدم النسخ الخطية - وعنوانها (حاشية العلامة المدابغي الحسن بن علي (ت ١١٧٧هـ) على شرح العلامة الشيخ خالد على الأجرومية) وفيما يأتي بياناتها :

١. عائدية المخطوطة : المكتبة الأزهرية .

٢. رقم المخطوط : ١٠٩٢ .

٣. عدد ورقات المجلد الأول: ١٨٥ورقة .

٤. معدل عدد الكلمات في السطر الواحد: ٩ كلمات.

٥. عدد الأسطر : ٢٣ سطراً .

٦. الحجم : ٢٧ × ٢٠ سم .

(١) حاشية المدابغي : اللوحة ١٦ .

## النسخة ( ب )

وعنوانها (حاشية المدابغي على شرح الشيخ خالد على الأجرومية)

١. عائدية المخطوطة : مكتبة الشوام ــ الأزهر .

٢. رقم المخطوط : ٥٨٠٩ / ٩٠٤٨٨ .

٣. عدد الأسطر : ١٩ سطراً .

٤. معدل عدد الكلمات في السطر الواحد : ١٣ كلمة .

٥. تاريخ النسخ : ليلة الاثنين ستة وعشرون خلون من شهر شعبان المعظم سنة ألف وثلاثمائة وإحدى وعشرين للهجرة .

٦. اسم الناسخ : إبراهيم بن مصطفى بن إسماعيل بن يوسف البنهاني الشافعي .

٧. عدد الورقات : ١٥٨ ورقة .

٨. الحجم : ٢٥× ١٨سم .

٩. الملاحظات : نسخة حسنة بخط النسخ .

## المطلب الثاني

## المنهج المتبع في التحقيق

١. قابلت بين النسختين وأشرت إلى الفروق بينهما ( على الرغم من قلتها ) في الهامش.

٢. اعتمدت المنهج الحديث في التحقيق بتثبيت اللفظ الصحيح في المتن والإشارة إلى ذلك في الهامش ؛ لأن هدف التحقيق هو إخراج النص كما أراده المؤلف.

٣. جعلت متن خالد الأزهري بخط أسود عريض، وهو ما ميزّه المؤلف بخط أحمر.

٤. ضبطت نصوص الآيات القرآنية التي استشهد بها الشارح ، وذكرت اسم السورة ورقم الآية التي وردت فيها واضعا ذلك بين قوسين مزهرين وبخط أسود عريض .

٥. خرّجت الأحاديث النبوية الشريفة ، فإن تعذر ذلك وثقتها بالرجوع إلى البخاري أو إلى كتب الحديث الأخرى .

٦. اجتهدت في تخريج الأقوال التي أوردها المدابغي .

٧. عرّفت بالمصطلحات لغة واصطلاحاً ، ومعاني الكلمات التي تحتاج إلى توضيح بالرجوع إلى معاجم اللغة ، إلا المعاني اللغوية التي كان الشارح يحيل إليها ، فكنت اكتفي بذكر المصدر الذي ذكره الشارح ، إلا ما اقتضى التوسع فكنت أذكره من مصادر أخرى.

٨. ترجمت للأعلام الواردة أسماؤهم في النص المحقق .

٩. عرّفت بالأماكن والمدن التي ورد ذكرها في النص .

١٠. عرّفت بالكتب ومؤلفيها الواردة في النص المحقق .

١١. وضحت النص بما يتطلبه الخط العربي من علامات التنقيط والرموز ، وتقسيم الكلام على فقرات ، وتفريعات .

١٢. وضعت أرقام صفحات المخطوط بين قوسين معقوفين كما يقتضيه أصول التحقيق، وعلمت ليمين الصفحة بالحرف (أ) وليساره بالحرف (ب) [٢٧أ].

١٣. ما سقط من النسخة الأصل ( أ ) وضعته بين قوسين معقوفتين وأشرت إلى ذلك في الهامش ، وما أثبته كان من النسخة ( ب ) .

١٤. تصحيح الأخطاء الإملائية والنحوية وصححت الأخطاء الواردة في كتابة الآيات القرآنية من غير إشارة إلى ذلك؛ لأن هذا من أخطاء النساخ .

١٥. وَثَّقتُ المصادر التي ذكرها المصنف في كتابه ، والمخطوطات التي لم أقف عليها وثقتها من كتب الشروح التي اقتبس منها المؤلف .

١٦. اختلفت عبارات المدابغي المنقولة عن خالد الأزهري فأشرت إلى الخلاف في الهامش.

١١. وضحت النص بما يتطلبه الخط العربي من علامات التنقيط والرموز ، وتقسيم الكلام على فقرات ، وتفريعات .

١٢. وضعت أرقام صفحات المخطوط بين قوسين معقوفين كما يقتضيه أصول التحقيق، وعلمت ليمين الصفحة بالحرف (أ) وليساره بالحرف (ب) [٢٧أ].

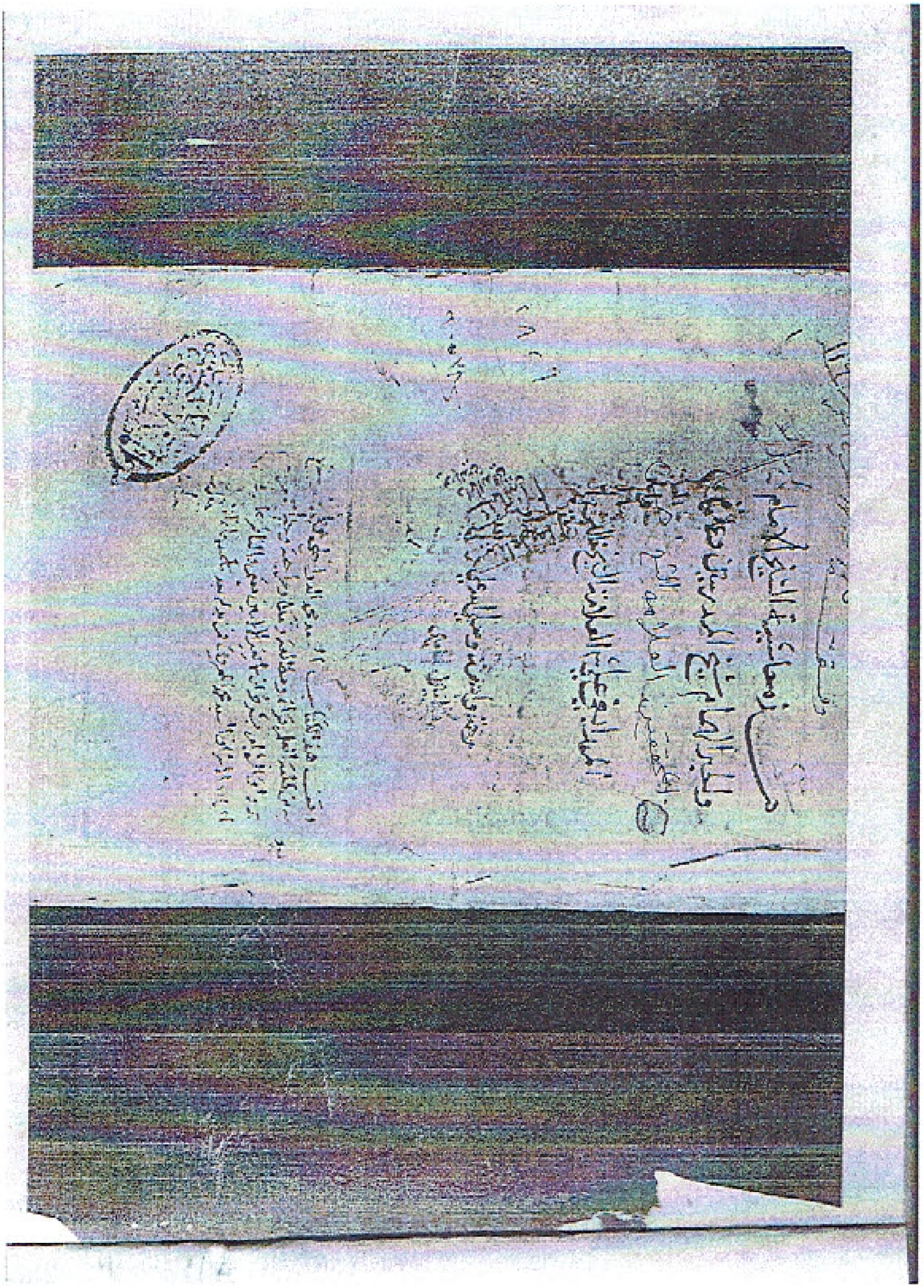
١٣. ما سقط من النسخة الأصل ( أ ) وضعته بين قوسين معقوفتين وأشرت إلى ذلك في الهامش ، وما أثبته كان من النسخة ( ب) .

١٤. تصحيح الأخطاء الإملائية والنحوية وصححت الأخطاء الواردة في كتابة الآيات القرآنية من غير إشارة إلى ذلك؛ لأن هذا من أخطاء النساخ .

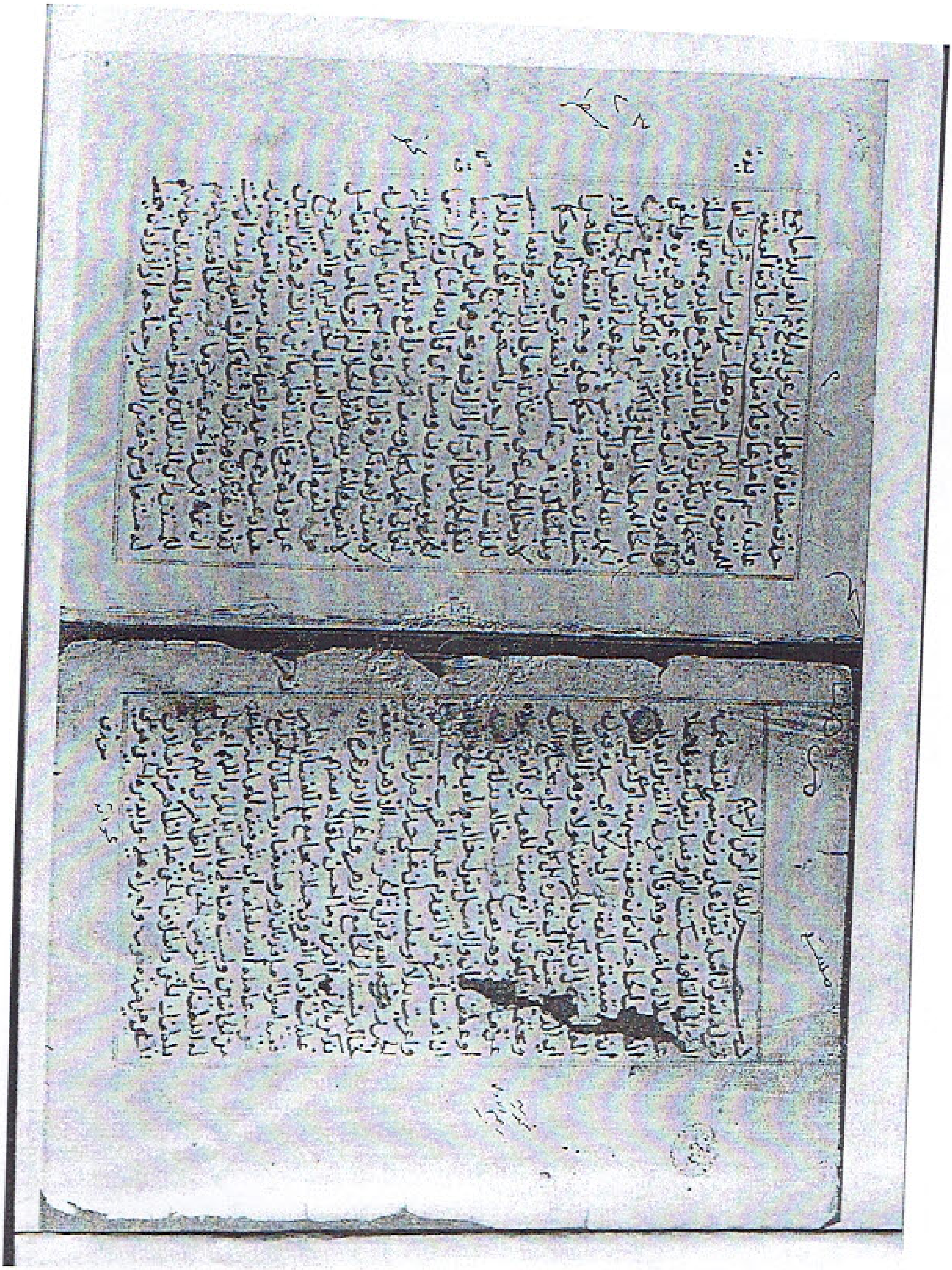
١٥. وثَّقتُ المصادر التي ذكرها المصنف في كتابه ، والمخطوطات التي لم أقف عليها وثقتها من كتب الشروح التي اقتبس منها المؤلف .

١٦. اختلفت عبارات المدابغي المنقولة عن خالد الأزهري فأشرت إلى الخلاف في الهامش.

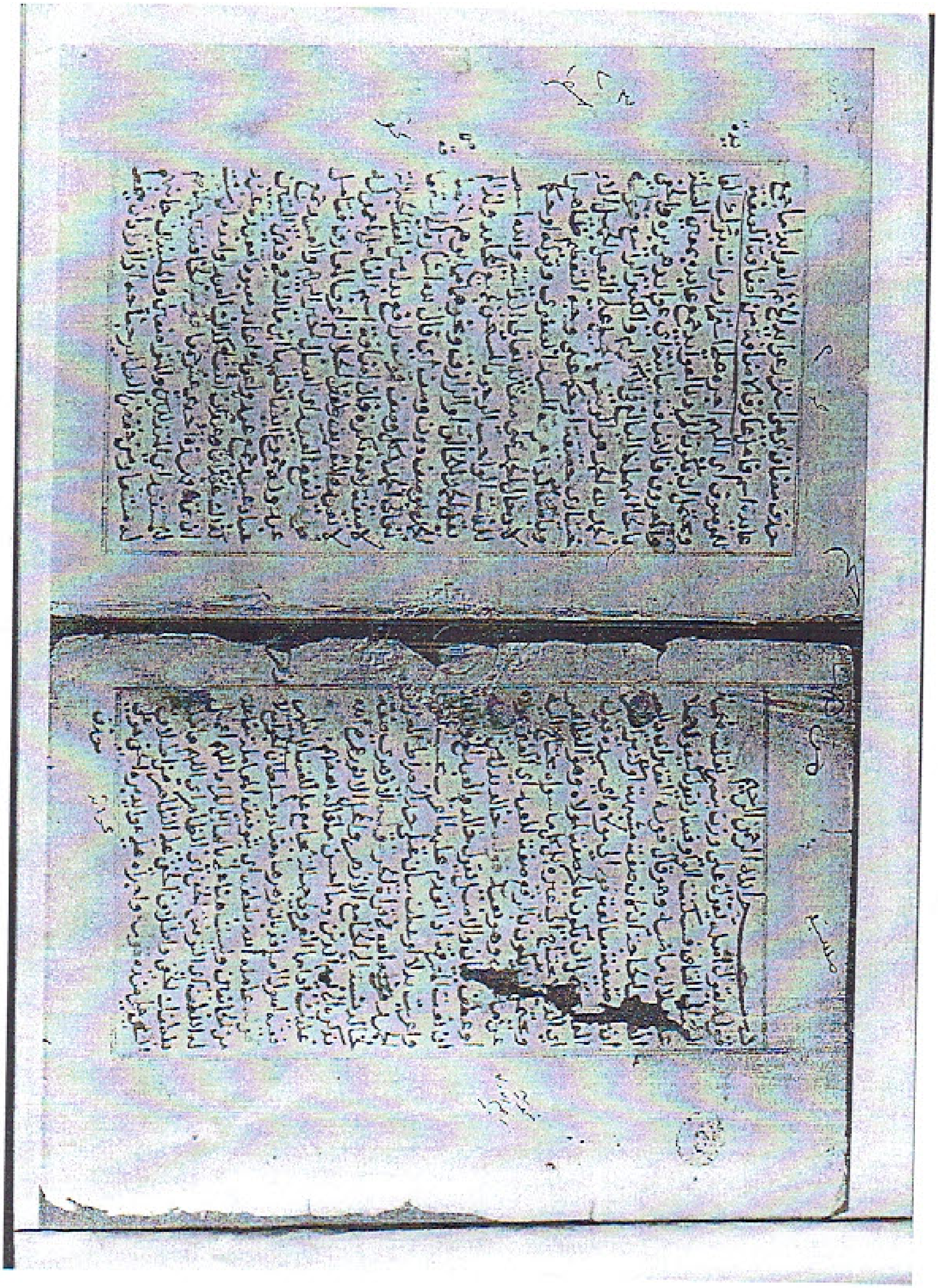
نموذج من المخطوط من نسخة أ واجهة المخطوط



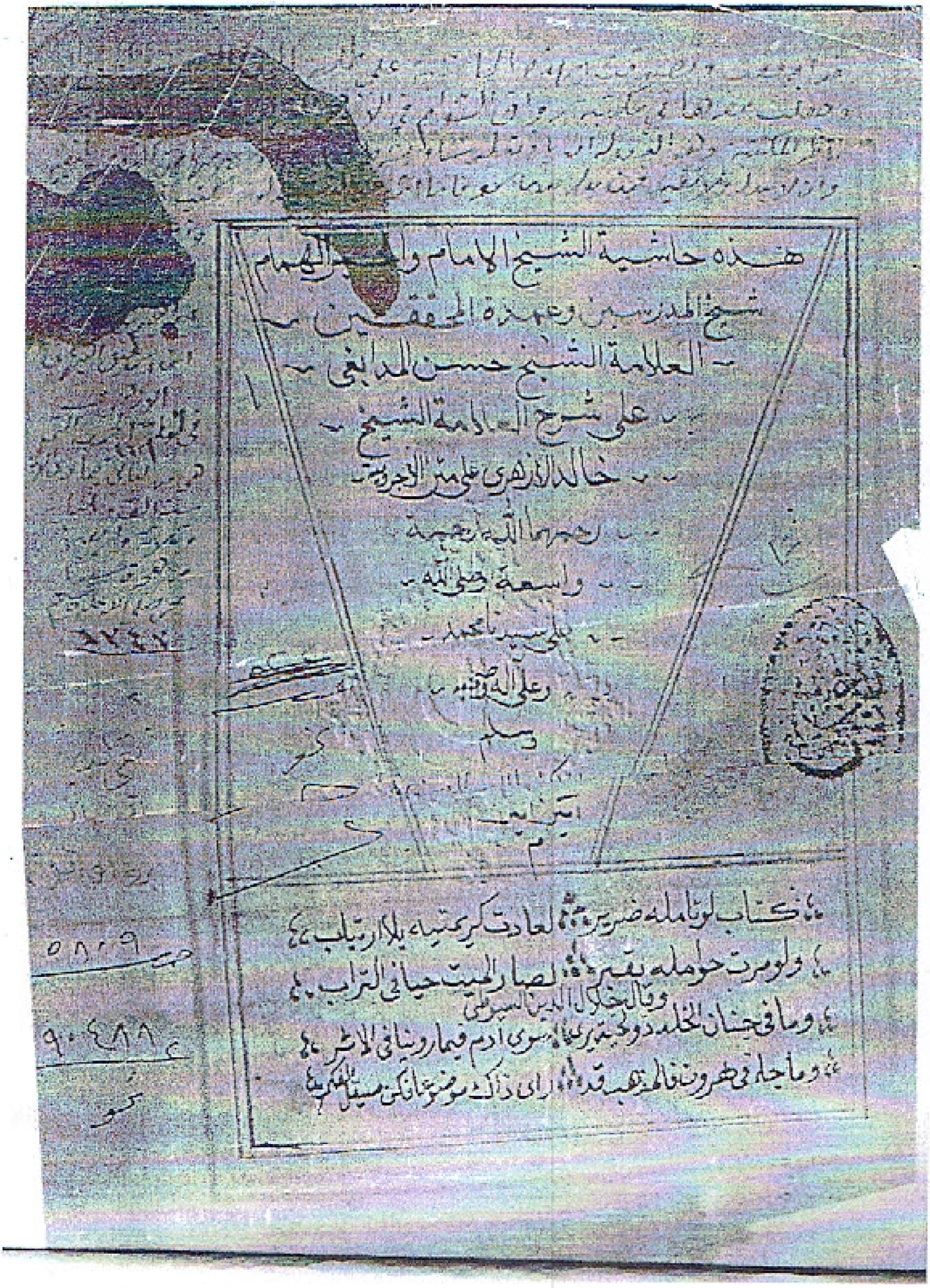
**نموذج من المخطوط من نسخة أ اللوحة ٢**



نموذج من المخطوط من نسخة أ اللوحة ٢



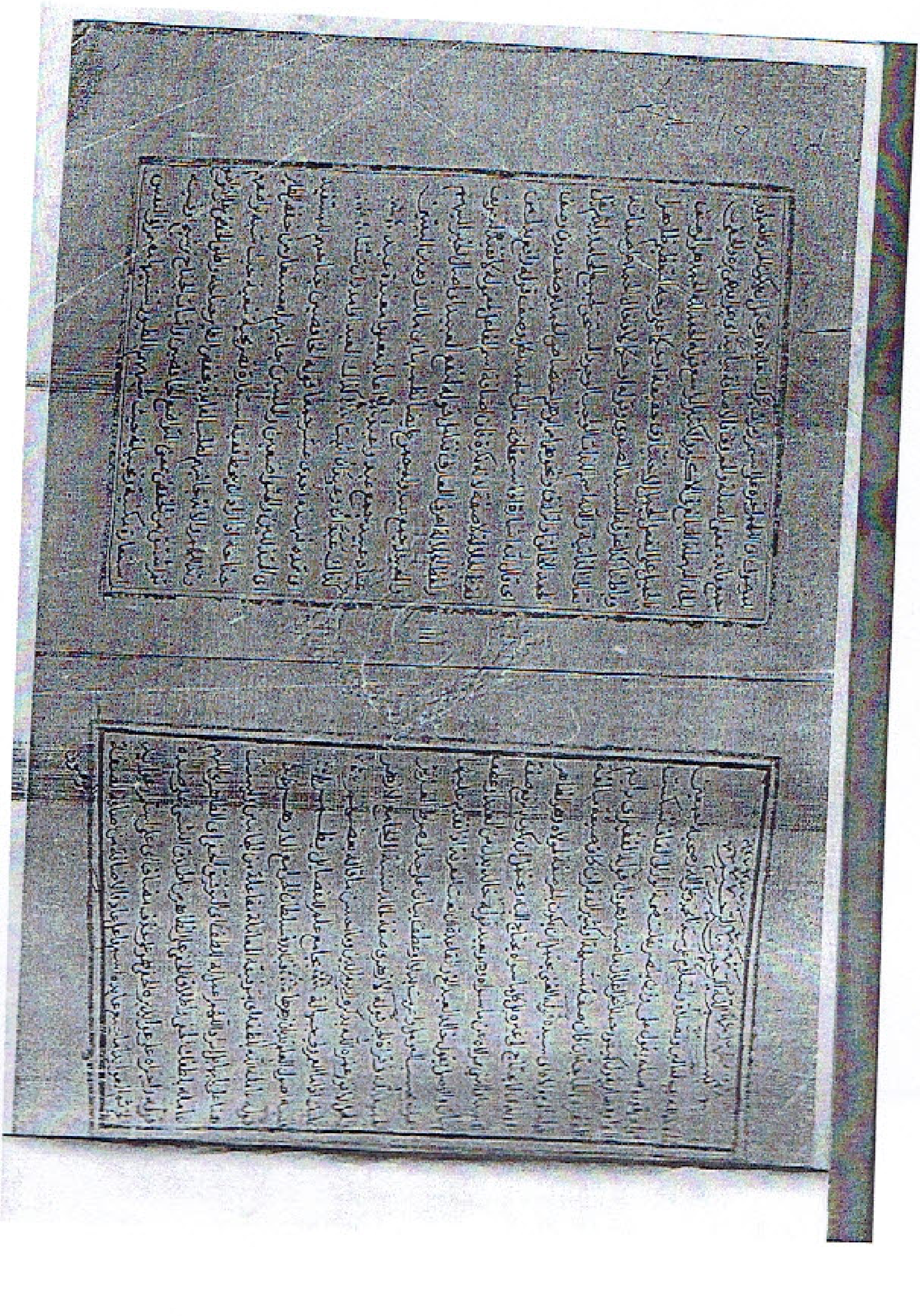
نموذج من المخطوط من نسخة ب واجهة المخطوط



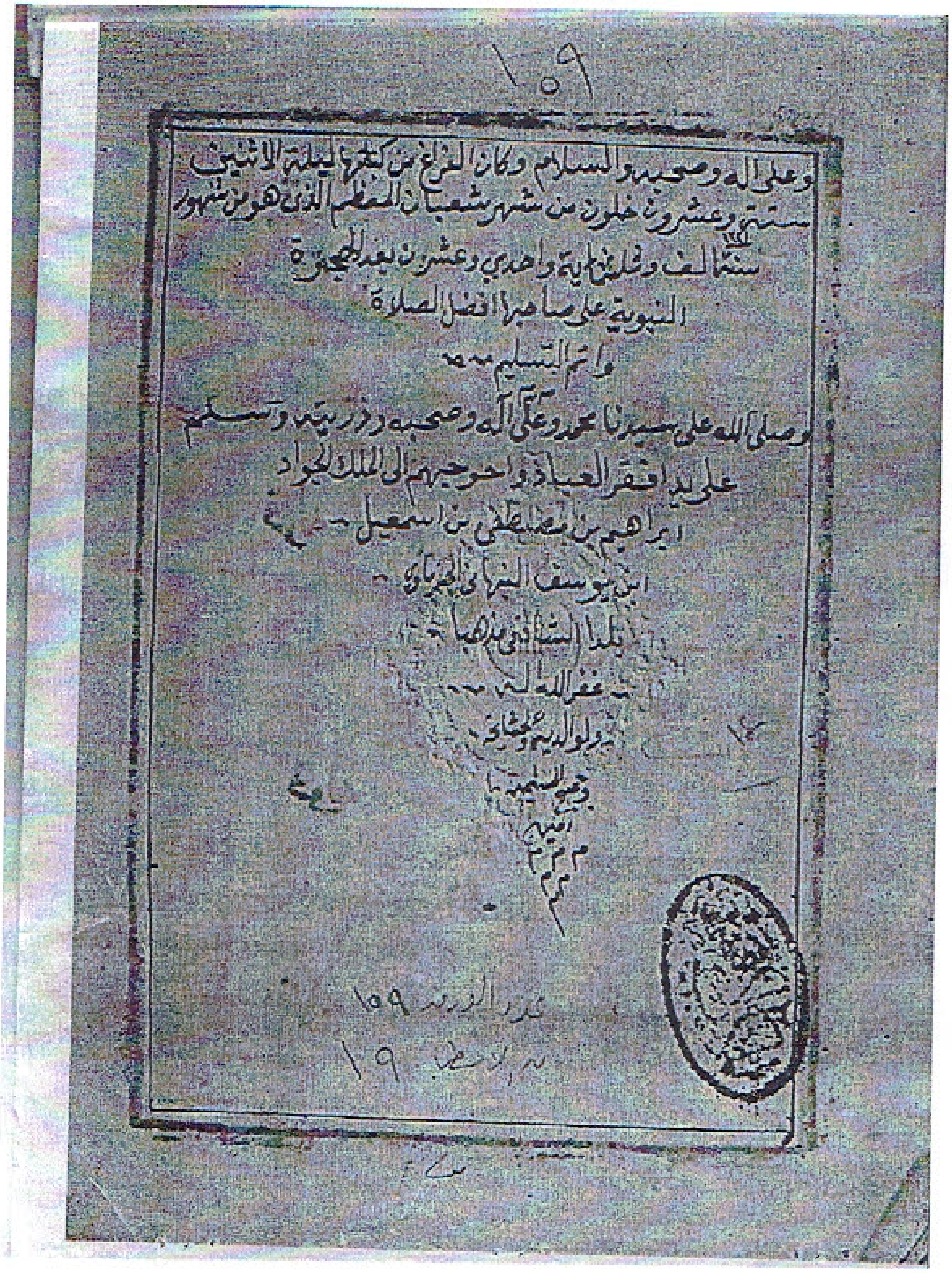
هذه حاشية الشيخ الإمام والحبر الهمام
شيخ المدرسين وعمدة المحققين
العلامة الشيخ حسن المدابغي
على شرح العلامة الشيخ
خالد الأزهري على متن الآجرومية
رحمهما الله رحمة
واسعة وصلى الله
على سيدنا محمد
وعلى آله وصحبه
وسلم
آمين

كتاب لو تأمله ضرير لعادت كريمتيه بلا ارتياب
ولو مرت حوامله بقبر لصار الميت حيا في التراب
وقال الخلخالي الشبرملسي
وما في جنان الخلد دوحة ربعنا سوى آدم فيما روينا في الأثر
وما جاء في طرون فالمذهب قد رأى ذلك موضوعا فكن صيقل الفكر

**نموذج من المخطوط من نسخة ب اللوحة ٢**



**نموذج من المخطوط من نسخة ب نهاية المخطوط**


١٠٥٩

وعلى آله وصحبه والسلام وكان الفراغ من كتابته ليلة الاثنين
ستة وعشرون خلون من شهر شعبان المعظم الذي هو من شهور
سنة الف وثلثمائة واحدى وعشرين بعد الهجرة
النبوية على صاحبها افضل الصلاة
واتم التسليم
وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وذريته وسلم
على يد افقر العباد واحوجهم الى الملك الجواد
ابراهيم بن مصطفى بن اسمعيل
ابن يوسف النبهاني الحمزاوي
بلدا الشافعي مذهبا
غفر الله له
ولوالديه ومشايخه
وجميع المسلمين
امين

عدد الدرج ١٥٩
١٩

# القسم الثاني

# النص المحقق

## (المقدمة)

## بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمـد، وعلـى آلـه وصحبه أجمعين.

قوله: **(يقول)** أصله يَقْوُلُ على وزن يَنصُرُ ، نُقلت ضمة الواو إلى القـاف فَسُكِّنَت الواو، فصار يَقُوْلُ كيَعُوْد حملاً على إعلال ماضيه، وهو قال[(١)].

قوله: **(الفقير)**[(٢)]، أي: دائم الفقر[(٣)] والحاجة[(٤)] إن كان صفة مشبهة.

أو كثير الفقر إن كان صيغة مبالغة.

قوله: **(إلى مولاه)** ، أي : سيِّده .

قوله: **(الغني)** يحتمل أن يكون بالجر صفة لمولاه ، وهو الظـاهر ، أي : الذي لا يحتاج إلى غيره ، بل كل ما سواه يحتاج إليه ، ويحتمل أن يكون بـالرفع صفة للعبد ، أي : الغني بمولاه عن ما سواه ، وهو بعيدٌ.

قوله : **(خالد)**[(٥)] بدل من العبد ، أو عطف بيان ، والأصل : يقـول خالـد

---

(١) ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء محب الدين عبدالله بن الحسـين بـن عبـدالله العكبري، (ت٦١٦هـ)، د. عبد الإله النبهان، دار الفكر ، دمشق، ط١ ، ١٤١٦هـ ـــ ١٩٩٥م : ٣٨٦/٢؛ شرح شافية ابن الحاجب، لركن الدين حسن بن محمد بن شرف شاه الحسيني الأستراباذي، (ت٧١٥هـ)، تحقيق د. عبد المقصود محمد عبد المقصود ، مكتبة الثقافة الدينية، ط١، ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م : ٧٦٥/٢ .

(٢) في شرح خالد الأزهري : ٢ ( العبد الفقير ) .

(٣) قال ابن منظور : " والفقر: الحاجة، وفعله الافتقار، والنعت فقير " . لسان العرب ، لأبـي الفضـل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، (ت٧١١هـ)، دار صـادر، بيـروت، لبنان، ط١، ١٩٦٨م : مادة ( فقر ) ٦٠/٥ .

(٤) في ( ب ) : أي الحاجة .

(٥) سبقت ترجمته : ص ٤٧.

العبد ... إلى آخره .

والقاعدة : أنّ نعت المعرفة إذا تقدم عليها أعرب بحسب العوامل وأعربت بدلاً[1]، أو عطف بيان على حد﴿إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡحَمِيدِ ۝١ ٱللَّهِ﴾[2] في قراءة الجر[3].

قوله : (الأزهريُّ)[4] صفة لخالد ، نسبة إلى الجامع الأزهر ، والمحلّ الأنور عمّرَهُ اللهُ بذكرِهِ إلى يوم الدين .

وما أحسن ما قاله بعضهم :

عليكَ إذا ما العمرُ ولّى جهالةً ....... بجامعِ علمٍ للفضائلِ يظهرُ

ففيه أصولُ العلمِ قد بانَ زهرُها... فبادرْ فسلطانِ الجوامع الأزهرُ[5]

قوله: (**عامله الله بلطفه الخفي** ) ، أي : بتوفيقه ، المعاملة مُفَاعَلَةٌ من الجانبين ، وليست هنا على بابها ، بل المراد : [ اللهم أعمل له اللطف، أي: التوفيق الخفي، أي: الظاهر، أي ][6] : اللهم عامله بلطفك الخفي، وإطلاق الخفي على الظاهر من إطلاق الشيء على ضده.

---

(١) ينظر : أوضح المسالك لألفية ابن مالك : ٣/٤٠١ .

(٢) سورة إبراهيم : الآية ١ ــ ٢ .

(٣) لفظ الجلالة في هذه الآية يقرأ بالرفع والخفض ، قَرأَ نَافِع وَابْن عَامر بالرفع ، والباقون بالجر ، والحجة لمن رفع: أنه جعل الكلام تاما عند قوله: «الحميد»، ثم ابتدأ قوله: (الله الذي) فرفعه بالابتداء، وإنما حسن ذلك، لأن الذي قبله رأس آية. والحجة لمن خفض: أنه جعله بدلا من قوله: (الحميد) أو نعتاً له. ينظر : الحجة في القراءات السبع، لأبي عبدالله الحسين بن أحمد بن خالويه، (ت٣٧٠هـ)، تحقيق د . عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، ط٤، ١٤٠١هـ : ٢٠٢ ؛ حجة القراءات، لأبي زرعة عبدالرحمن بن محمد بن زنجلة، (ت٥٩٠هـ)، تحقيق سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٢هـ ــ ١٩٨٢م : ٣٧٦ .

(٤) في شرح خالد الأزهري : ٢ ( خالد بن عبد الله بن أبي بكر) .

(٥) لم أقف على قائله .

(٦) الزيادة من ( ب ).

قوله: **(وأجراه على عوائد برّه الحفي)**، هو على [٢ب] حذف مضاف، أي: على استمرار عوائد ... إلى آخره، ثم العوائد إمّا جمع عائدة اسم فاعل عاد، فالإضافة من إضافة الصفة للموصوف، أي: اللهم أجره على استمرار مرات برّك العائدة، ويحتمل أن يكون المراد بالعوائد جمع عائدة، بمعنى: الصلة والمعروف، فالإضافة بيانية، أي: عوائد هي بره، والحفي بالحاء المهملة البالغ في الإكرام، والكثير الواسع(١).

قوله: **(الحمد لله)** ، الحمد هو الوصف بالجميل على الفعل الجميل الاختياري حقيقة ، أو حكماً على وجه التعظيم ظاهراً وباطناً ، كذا عرّفه السيد الصفوي(٢).

وقوله(٣): **(أو حكماً)** لإدخال الحمد على صفاته تعالى الذاتية . والله اسم للذات الواجب الوجود ، المستحق لجميع المحامد ، ولذا لم يقل : الحمد للخالق أو الرازق ونحوهما ، مما يوهم اختصاص الحمد بوصف دون وصف ، أي : قال لله إشارة إلى استحقاقه تعالى الحمد بكل وصف.

قوله : **(رافع)** بدل من لفظ الجلالة لا صفة ؛ لأنه نكرة ؛ فإن إضافة اسم الفاعل إلى معموله لا يفيده(٤) التعريف ، ولفظ الجلالة أعرف المعارف ، فتأمل .

قوله : **(لنفع العبيد)** ، أي : إيصال الخير إليهم ، والعبيد جمع عبد ، وله جموع أيضاً نظمها ابن مالك(٥) في هذين البيتين :

---

(١) ينظر : لسان العرب : مادة ( حفي ) ١٨٧/١٤ .

(٢) هو قطب الدين أبو الخير عيسى بن محمد بن عبيد الله الحسني الحسيني الإيجي، المعروف بالصفوي نسبة إلى صفي الدين جده لأمه ، صنوفي شافعي من الفضلاء . هندي الموطن ، ولد سنة (٩٠٠هـ). جاور بمكة سنين. وزار الشام وبيت المقدس وبلاد الروم ثم استوطن مصر ، وبها توفي سنة (٩٥٣هـ) . ينظر : شذرات الذهب :٤٢٧/١٠. وقوله: في رسالة في الحمد لله، من مخطوطات جامعة الملك سعود. رقم (٣٤٨٨) اللوحة ٢.

(٣) هذا قول الشارح وليس قول الأزهري .

(٤) في ( ب ) : تفيده .

(٥) هو محمد بن مالك بن مالك الطائي الجياني ، أبو عبد الله ، جمال الدين ، ولد سنة (٦٠٠هـ) ، إمام في علوم اللغة العربية ، تتلمذ على يد السخاوي ، وعلى ابن يعيش ، علم في دمشق ، وكاد ينازع

عِبَادٌ عَبِيدٌ جَمعُ عَبْدٍ وأَعْبُدْ ............. أعابِدُ، مَعْبوداءُ، مَعْبَدَةٌ، عُبُدْ

كذالِكَ عُبْدَنٌ، وعِبْدَانٌ اثْبِتَا .... كذاكَ العِبِدَّي وامدُدِ[١] إنْ شِئتَ أن تَمُدَ[٢]

فهذِه إحدى عشر جمعاً[٣].

قوله: (**الخافضين جناحهم للمستفيد**)، أي: المتذللين والمتواضعين والملينين جانبهم له، مستعار من خفض الطائر جناحه إذا أراد أن ينحط [٣أ] ، ففيه استعارة تصريحية تبعية، حيث شبَّه تواضعهم وتذللهم وإلانة جانبهم لطلب الفائدة بخفض الطائر جناحه ، وأطلق الخفض على التواضع، ثم اشتق من الخفض بمعنى التواضع الخافضين ، وإثبات الجناح ترشيح، أو فيه استعارة مكنية[٤] وتخيلية[٥]، حيث شبَّههم بالطيور تشبيهاً مضمراً في النفس ، فهذه استعارة مكنية ، وإثبات

---

=سيبويه في شهرته ، من أشهر مؤلفاته الخلاصة المعروفة بالألفية في النحو ، وتسهيل الفوائد ، والكافية الشافية ، وشواهد التوضيح ، توفي سنة (٦٧٢ هـ) . ينظر : فوات الوفيات، لمحمد بن شاكر بن أحمد الكتبي، (ت٧٦٤هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر، ١٩٥١م : ٤٠٧/٣ ؛ بغية الوعاة : ١٣٠/١ .

(١) في ( ب ) : كذلك العبد أو امدد .

(٢) البيتان من الطويل . نظم الفوائد ، لابن مالك، تحقيق سليمان بن إبراهيم العابد ، مجلة جامعة أم القرى، السنة الأولى ، العدد الثاني، ١٤٠٩هـ : ٦٦ .

(٣) ذكر الزبيدي استدراكات أخرى على هذه الجموع . ينظر : تاج العروس : مادة ( عبد ) ٣٢٩/٨ .

(٤) الاستعارة المكنية : ما ذكر فيها المشبه فقط و حذف المشبه به و أشير إلى بعض لوازمه كقوله تعالى: ﴿ وَٱخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ ٱلذُّلِّ مِنَ ٱلرَّحْمَةِ ﴾ [ سورة الإسراء : من الآية ٢٤ ] . ينظر : مفتاح العلوم، لأبي يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد بن علي السكاكي الخوارزمي الحنفي ، (ت٦٢٦هـ)، ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت ، ط٢ ، ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧م : ٤٠٠-٤٠١.

(٥) الاستعارة التخييلية : هي إضافة لازم المشبه به إلى المشبه . أو هي أن يستعار لفظ دال على حقيقة خيالية تقدر في الوهم، ثم تردف بذكر المستعار له إيضاحاً لها أو تعريفاً لحالها . ينظر : التعريفات، لأبي الحسن علي بن محمد بن علي الجرجاني المعروف بالسيد الشريف، (ت٨١٦هـ)، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م : ٢١/١؛ جواهر البلاغة : ٢٦٧/١.

الخفض تخييل ، والجناح ترشيح ، ويحتمل الاستعارة التمثيلية[1] حيث شبَّه الصورة المنتزعة بالصورة المنتزعة ، فتأمل .

والمستفيد : طالب الفائدة ، وهي لغة ما استفيد من علمٍ أو مالٍ .

واصطلاحاً : ما يترتب على المصلحة[2] من حيث هو كذلك سواء لم يكن ما لأجله الإقدام على الفعل، أم كان ما لأجله الإقدام على الفعل، شنواني[3].

وقوله[4]: **(من المصلحة)** بيان لما ، أي : الفائدة اصطلاحاً هي المصلحة التي تترتب على الفعل .

وقوله[5]: **(من حيث هو)**، الضمير يعود على ما ، والحيثية للإطلاق وبيَّنه بقوله : سواء ... إلى آخره ، يعني : أن الفائدة أعمُّ مطلقاً من الغرض المسمى بالعلة الغائية ، وهو ما لأجله إقدام الفاعل على الفعل، فكل غرض فائدة ، وليس كل فائدة غرضاً ، مثلاً : إذا حفر لأجل دفين، فوجده كان فائدة وغرضاً ، وإن لم يجده بل وجد المال كان فائدة فقط.

---

(١) الاستعارة التمثيلية : وهي استعارة تركيب لتركيب ، وهو تركيب استعمل في غير ما وضع له لعلاقة المشابهة ، مع قرينة مانعة من إرادة المعنى الحقيقي . جواهر البلاغة : ٢٧٥.

(٢) هو أبو بكر بن إسماعيل بن شهاب الدين عمر بن علي الشنواني ، نحوي. تونسيّ الأصل. ولد في شنوان بالمنوفية بمصر سنة (٩٥٩هـ) وتعلم في القاهرة، وبها وفاته سنة (١٠١٩) . له كتب كلها شروح وحواش على (الأجرومية) و (الشذور) و (القطر) في النحو . ينظر : ريحانة الألباء وزهرة الحياة الدنيا، لشهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي المصري الحنفي، (ت١٠٦٩هـ)، تحقيق عبد الفتاح محمد الحلو، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ١٣٨٦هـ ــ ١٩٦٧م : ٣٠١ ؛ خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، محمد أمين بن فضل الله بن محب الله المحبي (ت١١١١هـ)، دار صادر، بيروت، ١٩٩١م : ١ /٧٩ .

وينظر قوله في الدرة الشنوانية على شرح الأجرومية ، مخطوطات جامعة الملك سعود ، رقم (٩٨٧): اللوحة ٥.

(٣) في ( ب ) : ما يترتب على الفعل من المصلحة .

(٤) أي قول الشنواني في الدرة : اللوحة ٥.

(٥) أي قول الشنواني في الدرة : اللوحة ٥.

قوله: **(تسهيل النحو)**[١] بالمعنى اللغوي ، أي : الجهة والطريق، وإضافة تسهيل إلى النحو من إضافة المصدر إلى فاعله.

قوله: **(إلى العلوم)**، إلى متعلقة بالنحو ، ولا يظهر كونها زائدة خلافاً للنبتيتي[٢].

قوله: **(ولا ترديد)**[٣] عطف [٣ب] تفسير ، والمراد التردد ، كذا قاله الشنواني[٤].

ومحله : إذا أريد بالتردد التردد المساوي فقط ، أما إذا أريد بالتردد المطلق الذي هو أعمُّ من الراجح والمرجوح والمساوي ، كان عطف عام على خاص، كما قاله[٥].

قال[٦]: قوله: **(والصلاة والسلام)** ...إلى آخره جملة خبرية لفظاً، قصد بها إنشاء الدعاء بالصلاة، أي: الرحمة عليه، والسلام، أي: السلامة من النقائص، والمطلوب أمر زائد على ما حصل له في كل وقت؛ فإن نعمة الله تعالى لا نهاية لها، ففيه حذف، والتقدير: والصلاة والسلام زيادة على ما هو حاصل له ــ صلى الله عليه وسلم ــ ، أو فيه استعمال العام في الخاص ، أي : أطلق الصلاة والسلام الشاملين للحاصل والزائد عليه .

---

(١) في شرح خالد الأزهري : ٢ ( الجازمين بأنَّ تسهيل النَّحو ) .

(٢) هو علي بن عبد القادر النبتيتي المصري، الحنفي عالم مشارك في الميقات والحساب والفرائض والزايرجة والاوفاق والادب والنحو، والعروض من أهل نبتيت بشرقية مصر. كان وقت الجامع الأزهر . توفي سنة (١٠٦٥هـ) له مؤلفات في علوم وفنون شتى . ينظر : خلاصة الأثر : ١٦١/٣؛ معجم المؤلفين : ١٢٦/٧.

ينظر قوله في : فتح رب البرية في حل شرح الآجرومية ، نسخة ميكروفيلم في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية : اللوحة : ٤.

(٣) في شرح خالد الأزهري : ٢ (من الله من غير شك ولا ترديد ) .

(٤) ينظر : الدرة الشنوانية : اللوحة ٥ .

(٥) ينظر : الدرة الشنوانية : اللوحة ٥ .

(٦) أي الشنواني. ينظر : الدرة الشنوانية : اللوحة ٥ .

وأراد ما زاد على الحاصل بقرينة أن طلب الحاصل غير معقول ، وقيل[1]: إنه أمر تعبدي لإكمال الطالب وتعظيم المطلوب ، ولم يقصد معناه وهو تكلف .

فإن قلت : هل ينافي قولهم : إن نعمة الله لا نهاية لها ، ما أورده صاحب دلائل الخيرات في صيغ الصلاة على النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ من قوله : اللهم صلِّ على محمد، حتى لا يبقى من الصلاة شيء؟[2]

قلت: قال الفاسي[3] في شرحه عليها[4]: (أجاب الرصّاع[5] عما يوهمُهُ ظاهرها من نفاد متعلق قدرته تعالى ، بأن الكلام خرج مخرج المبالغة، أو أن المراد حتى لا يبقى شيء مما خصصت به أهل عنايتك مما أبرزته للوجود

---

(١) هو قول الشنواني . ينظر : الدرة الشنوانية : اللوحة ٦ .

(٢) ينظر : دلائل الخيرات الإمام ابو عبدالله محمد بن سليمان الجزولي، (ت٨٧٠هـ) ، دار سعادات ، مطبعة عثمانية ، ١٣١٤هـ : ٤٩ .

(٣) هو أبو عيسى محمد المهدي بن احمد بن علي بن يوسف الفاسي محدث، مؤرخ، نسابة، صوفي ، ولد سنة (١٠٣٣هـ) بالقصر الكبير بالمغرب الاقصى، وتوفي بفاس في ٩ شعبان سنة (١١٠٩هـ). من مؤلفاته : تحفة أهل الصديقية في أسانيد الطائفة الجزولية، القصد المنضد من جواهر مفاخر سيدنا محمد، داعي الطرب في انساب العرب، مطالع المسرات بجلاء دلائل الخيرات، وممتع الأسماع في مناقب الجزولي ومن له من الاتباع . ينظر : سلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس بمن أقبر من العلماء والصلحاء بفاس ، لمحمد بن جعفر بن إدريس الكتاني، (ت١٣٤٥هـ)، تحقيق د. محمد حمزة بن علي الكتاني ، دار الثقافة، الدار البيضاء، ٢٠٠٤م : ٢/ ٣١٦ ؛ معجم المؤلفين : ١٢/٥٦.

(٤) ينظر : مطالع المسرات بجلاء دلائل الخيرات ، الفاسي ، مطبعة وادي النيل ، مصر ، ١٢٨٩هـ : ١٦١.

(٥) هو محمد بن قاسم الأنصاري ، أبو عبد الله، الرصاع ، قاضي الجماعة بتونس ولد بتلمسان، ونشأ واستقر بتونس وعاش وتوفي بها سنة (٨٩٤هـ) . عرف بالرصاع لأن أحد جدوده كان نجاراً يرصع المنابر. له كتب، منها (التسهيل والتقريب والتصحيح لرواية الجامع الصحيح) و (تذكرة المحبين في شرح أسماء سيد المرسلين ) و (تحفة الأخيار) في الشمائل النبويّة وغيرها . ينظر : شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، لمحمد بن محمد مخلوف، (ت١٣٥٩هـ)، المطبعة السلفية، القاهرة، ١٣٤٩هـ : ٢٥٩ ؛ معجم أعلام الجزائر من صدر الإسلام حتى العصر الحاضر، لعادل نويهض ، مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر، بيروت ، ط٢ ، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م: ١٥١ .

وأظهرته، وهو متناهٍ).

قال[١]: (والتخصيص بالعقل أو النقل أو العادة)، ولا شك أن الذي أعطاه [٤أ] له ـ صلى الله عليه وسلم ـ ، يزيد على جميع ما أعطاه لأهل عنايته من ملائكة وأنبياء وغيرهم ، والله أعلم .

قوله: (**محمد**)[٢] بدل كل من كل، من سيدنا، أو بيان له، أي: عطف بيان عليه، لا صفة؛ لأنه علم، والعلم ينعت ولا ينعت به لجموده، وانعت بمشتق كصعب ودرب ... إلى آخره.

نعم يصحُّ أن يكون محمد صفة باعتبار أصله ؛ لأنه في الأصل اسم مفعول حَمَّدَ المضَّعف .

والحاصل : إنَّه إن نظر إلى أصله صحَّ جعله صفة ، وإن نظر إلى الحال، أي : بعد العلمية كان بدلاً ، أو عطف بيان .

فإن قلت : حيث جاز كل من البدل وعطف البيان أيهما أولى ؟

قلت : الثاني ، قال الشيخ الشنواني : (ولكن الأظهر أن المقصود الأصلي ههنا إيضاح الصفة السابقة ، وتقرير النسبة تبع ، والبدلية تستدعي العكس) ، ويجوز أن يكون فائدة عطف البيان هنا المدح ، كما ذكره الزمخشري[٣] في قوله

---

(١) أي الفاسي : ينظر : مطالع المسرات : ١٦١.

(٢) في شرح خالد الأزهري : ٢ ( على سيدنا محمد ) .

(٣) هو أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد الخوارزمي الزمخشري . من أئمة العلم في التفسير واللغة والأدب ، كان معتزلي المذهب ، تنقل في البلدان وجاور في مكة فلقب بـ( جار الله ) ، له العديد من المؤلفات أهمها : الكشاف في التفسير ، وأساس البلاغة ، وغيرها . توفي سنة (٥٣٨ هـ) . ينظر: سير أعلام النبلاء، لأبي عبدالله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز التركماني الذهبي، (ت٧٤٨هـ)، دار الحديث، القاهرة ، ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م : ٢٠/١٥١-١٥٦ ؛ الأعلام : ٧/١٧٨. وينظر قوله في الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٤٠٧هـ : ١/٦٨١ .

تعالى: ﴿جَعَلَ ٱللَّهُ ٱلْكَعْبَةَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ﴾[1] (إن البيت عطف بيان جيء للمدح ، كما تجيء الصفة لذلك)[2].

قوله : (**المعرب**) من الإعراب بالمعنى اللغوي، وهو الإبانة والإظهار، أي: المبين[3].

وقوله : (**باللّسان الفصيح**) ، يحتمل أن يريد به اللفظ من إطلاق اسم المحل على الحال ، فيكون نعته بالفصيح بالمعنى المقرر عند علماء المعاني والبيان[4]، ويحتمل أن يريد به الجارحة المخصوصة ، فيكون وصفه بالفصاحة بمعنى خلوصه من اللكنة ، والعجز عن النطق .

قوله : (**عما في ضميره**) أي : في خاطره وفيه كالمعرب تورية[5]، فتأمل.

قوله : (**من غير غرابة ولا تنافر ولا تعقيد**) ، انظر في مقدمة التلخيص.

قوله : (**وأصحابه**)[6] ليس جمع صاحب ، إذ لا يجمع فاعل على أفعال ، ولا جمع صحْب بإسكان [٤ب] الحاء ؛ لأن فَعْلَ الصحيح العين لا يجمع على

---

(١) سورة المائدة : من الآية ٩٧ .

(٢) ينظر : الدرة الشنوانية : اللوحة ٦.

(٣) ينظر : لسان العرب : مادة ( عرب ) ٥٩٢/١ .

(٤) ينظر : كتاب الصناعتين ــ النظم والنثر ، لأبي هلال الحسن بن عبدالله بن سهل العسكري، (ت٣٩٥هـ)، تحقيق علي محمد البجاوي ، ومحمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية ، بيروت، ١٤١٩هـ : ٧ ؛ سر الفصاحة، لأبي محمد عبدالله بن محمد بن سعيد بن سنان الخفاجي، (ت٤٦٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت ، ط١ ، ١٤٠٢هـ ــ ١٩٨٢م : ٦٠.

(٥) التورية : أن يذكر المتكلم لفظاً مفرداً له معنيان حقيقيان أو حقيقة ومجاز ، أحدهما قريب ودلالة اللفظ عليه ظاهرة ، والآخر بعيد ودلالة اللفظ عليه خفية ، فيريد المتكلم المعنى البعيد ويوري عنه بالمعنى القريب فيتوهم السامع مع أول وهلة أنه يريد القريب ، وليس كذلك ، ولذلك يسمى هذا الفن إيهاماً . ينظر : أنوار الربيع في أنواع البديع ، للسيد علي صدر الدين بن معصوم المدني المعروف بعلي خان بن ميرزا أحمد . (ت١١٢٠ هـ)، تحقيق شاكر هادي شكر، مطبعة النعمان ، النجف الأشرف ، ١٣٨٩هـ ــ ١٩٦٩م :٥/٥.

(٦) في شرح خالد الأزهري : ٢ ( وعلى آله وأصحابه ) .

أفعال بخلاف المعتل العين؛ فإنه يجمع على أفعال، كثوب وأثواب، وبيت وأبيات، بل هو جمع صَحِب بكسر الحاء، كَفَرِحٍ مخفف، صَحْب بإسكانها، أو هو اسم جمع صَحْبٍ بالإسكان ، هكذا تحرر[١].

وعلى كل ، فالمراد بالصحابي: وهو من لقي النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ مؤمناً به بعد نبوته لقياً متعارفاً ، ومات على الإيمان سواء رآه ، أو لم يره ، بل أو لم يشعر به ، ولو كان كلّ منهما نائماً ، أو كان بينهما ستر رقيق كثوب ، وسواء كان مميزاً أم غير مميز[٢].

قال الشنواني في شرح البسملة[٣]: (ولو رآه من كوة في جدار بينهما فهل يُعَدُّ اجتماعاً ؟ فيه نظر ، نعم إن خاطبه مع رؤيته من الكوة ، فينبغي أنه اجتماع ، أو في حكمه ، فليراجع ذلك).

قوله : **(أولي)** ، بمعنى أصحاب مجرور بالياء ؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم ، وهو نعت للآل والأصحاب .

---

(١) جاء في (المصباح المنير) " صَحِبَهُ أصحَبُه صُحْبه، فأنا صاحب، والجمع صَحْب، وأصحاب، وصحابة " المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، لأحمد بن محمد بن علي الفيومي المقرئ، (ت٧٧٠هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٣م : ٣٣٣/١ .

(٢) الصحابي : هو من لقي النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ مؤمنا به ، ومات على الإسلام . وهذا تعريف الإمام ابن حجر ـ رحمه الله ـ وهو أشمل التعريفات ويدخل فيه :

أ ـ من رأى النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ ولو لمدة قصيرة سواء روى عنه أم لم يرو .

ب ـ ومن غزا معه ، أو لم يغز معه ممن رآه .

ج ـ من لقيه ولم يره لمانع مثل العمى .

د ـ من رآه ثم ارتد ، ثم آمن سواء رآه مرة أخرى أم لا . ينظر : فتح الباري شرح صحيح البخاري، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي، (ت٨٥٢هـ)، دار المعرفة ، بيروت، ١٣٧٩هـ ـ ١٩٦٠م : ٧ /٣ .

(٣) هو كتاب الطوالع المنيرة على بسملة الشيخ عميرة ، لأبي بكر بن إسماعيل بن عمر الشنواني، (١٠١٩) ، مخطوط في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالسعودية ، رقم (١١٠٩). ينظر : وهو غير متاح لإصابته بالأرضة .

قوله : (**الفصاحة والبلاغة**) . انظر مقدمة متن التلخيص[1].

قوله: (**والتجويد**) ، بالواو ، فقد كانوا يأتون بالحروف مجوّدة ، ويصحّ أن يكون بالراء ، ويكون المراد به : إما تجريد أنفسهم لعبادة الله تعالى وطاعته، وإمّا ما في البديع ، وهو أن ينتزع من أمر ذي صفة أمراً آخر مثله في تلك الصفة لكماله فيها ، كقولهم : لي من فلان صديق حميم، يعني : إنه بلغ من الصداقة حداً حتى يصحّ أن يستخلص منه آخر مثله في تلك الصداقة ، وهذا أظهر لموافقته لذكر الفصاحة والبلاغة[2].

والمراد: إن كلام الصحابة اشتمل على ذلك كله، ثم لا يخفاك أنّ في قوله: رافع إلى هنا براعة الاستهلال[3]، وهي لغة الإفاقة ، يقال [٥أ] : فلان برع على فلان، أي: فاق عليه ، واصطلاحاً أن يؤتي بما يدل بنوع إشارة على المقصود . نبتيتي[4].

قوله: (**وبعد**)، يتعلق بها تسعة مباحث: الأول: في واوها، الثاني: في موضعها، الثالث: في معناها، الرابع: في إعرابها، الخامس: في العامل فيها، السادس: في أصلها، السابع: في حكم الإتيان بها، الثامن: في أول من تكلم بها، التاسع: في الفاء بعدها.

فأما الواو، فإما أن تكون لعطف ما بعدها على ما قبلها عطف قصة على قصة، وهو عطف مجموع جمل متعددة مسوقة لغرض على مجموع جمل أخرى مسوقة لغرض آخر ، فيشترط[5] فيه التناسب بين الغرضين دون آحاد الجمل

---

(١) ينظر : الإيضاح في علوم البلاغة : ١٧ .

(٢) ينظر : الدرة الشنوانية : اللوحة٧.

(٣) وهو أن يجعل المتكلم مبدأ كلامه حسن الوصف، عذب اللفظ، واضح المعنى، مناسباً للمقام . وأما براعة الاستهلال فهي من ضروب الصنعة التي يقدمها أمراء الكلام ونقاد الشعر وجهابذة الألفاظ. ينظر : قانون البلاغة، لأبي طاهر محمد بن حيدر البغدادي، (ت٥١٧هـ)، مطبوع في رسائل البلغاء لمحمد كرد علي، القاهرة، ط٤، ١٣٧٤هـ ــ ١٩٥٤م : ١١٦ .

(٤) ينظر : فتح رب البرية : اللوحة ٦ .

(٥) في ( ب ) : ويشترط .

الواقعة في المجموعين .

والجامع : إنما سبق تمهيد للتصنيف[1]، وهذا بيان لسببه ، ولما فيه التصنيف، وإما أن تكون نائبة عن أما التي هي هنا لمجرد التأكيد واللزوم ، أي : تأكيد مضمون الكلام ، واللزوم تحقق الجزاء أوله ولتفصيل المجمل الواقع في ذهنه.

وأما موضعها، فيؤخذ من قوله هي كلمة يؤتى بها للانتقال من أسلوب إلى آخر، أي: من غرض إلى غرض آخر ، فلا تقع بين كلامين متحدين، فلا يقال: السلام عليكم أما بعد ، فالسلام عليكم ، ولا تقع أول الكلام ولا آخره ، وإنما تقع بين كلامين متغايرين بينهما نوع مناسبة ، كما هنا .

وهذا من الاقتضاب[2] القريب من التخلص[3]، فليس اقتضاباً محضاً، ولا تخلصا محضاً ، فقدْ تقرر في فن البديع أن الانتقال عما افتتح به الكلام إن كان إلى شيء لا يلائمه ، فهو اقتضاب نحو [٥ب] :

لوْ رأى الله أنَّ في الشيب خيراً ... جاورَتهُ الأبرارُ في الخلدِ شيبَا

---

(١) في ( ب ) : للتصنف .

(٢) الاقتضاب : الانتقال من كلام إلى غيره بكلمة تدل على الانتقال من غير أن يعلق بعض الكلام ببعض، وهو غالباً بقولهم : أما بعد ، وبعد ، وقد سمي هذا : فصل الخطاب . وحقيقة فصل الخطاب: هو تخليص المعاني بعضها من بعض ، والإتيان بكل شيء في موضعه ومع ما يناسبه . ينظر : أقصى القرب في صناعة الأدب (وطبع بعنوان الأقصى القريب في علم البيان)، لمحمد بن محمد بن منجا التنوخي، (ت٧٤٨هـ)، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٣٢٧هـ : ٨٤ .

(٣) التخلص: هو أن يأخذ المؤلف في معنى من المعاني، فبينما هو فيه إذ أخذ في معنى آخر، وجعل الأول سبباً إليه، فيكون بعضه آخذاً برقاب بعض، من غير أن يقطع المؤلف كلامه، ويستأنف كلاماً آخر، بل يكون جميع كلامه، كأنما أفرغ إفراغاً . ينظر : الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور ، لأبي الفتح ضياء الدين نصر الله بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني الجزري المعروف بابن الأثير الكاتب، (ت٦٣٠هـ)، تحقيق الدكتور مصطفى جواد،والدكتور جميل سعيد الملائكة، مطبعة المجمع العلمي ، بغداد، ١٣٧٥هـ ـ ١٩٥٦م : ١٨١.

كلُّ يومٍ تُبدِي صروفُ اللَّيالي .. خُلقاً من أبي سعيدٍ غريبَا[١]

وإن كان إلى ما يلائمه فهو التخلص كقوله :

أَمَطْلَعَ الشَّمسِ تبغي أنْ تَؤُمَّ بنا .. فقلتُ كلاَّ ولكنْ مطلعَ الجودِ[٢]

وذكروا أن من القسم الأول شيئاً يقرب من التخلص ، وهذا منه ؛ فإنه اقتضاب من حيث الانتقال من الثناء إلى كلام آخر غير ملائم ؛ لكنه يشبه التخلص من حيث أنَّ ثم نوعاً من الربط بين المنتقل منه والمنتقل إليه لما سيأتي أن الأصل مهما يكن من شيء بعد البسملة ... إلى آخره .

وأما إعرابها ، فلها أربعة أحوال : إما أن يذكر المضاف إليه معها، وإمَّا يحذف ، وإذا حذف ، إما أن ينوى لفظه وإمَّا معناه ، أو لا ينوى شيء ، فإذا ذكر المضاف إليه نصبت على الظرفية ، وجرت بمن كجئتُ بعدَ زيدٍ ومن بعده ، وإذا حذف ونوي لفظه فكذلك، وإذا حذف ونوى معناه بنيت على الضم ، وإذا لم ينوِ شيء فبحسب ما يقتضيه العامل من رفع أو نصب أو جر مع التنوين، وهي هنا محتملة للثلاثة الأول .

وقيَّد بعضهم بناءها على الضم بما إذا كان المضاف إليه معرفة، فليراجع[٣].

وأما العامل فيها، فهو على أن الواو عاطفة مقدرةٍ بأقول ونحوه، وعلى أنَّها

---

(١) الشعر لأبي تمام وهو من الخفيف ، وأخل به ديوانه . ينظر : الإيضاح في علوم البلاغة :٣٢٥ ؛ معاهد التنصيص على شرح شواهد التلخيص، لأبي الفتح عبدالرحيم بن عبدالرحمن بن أحمد العباسي، (ت٩٦٣هـ)، دار الجيل، بيروت، لبنان، بلا تاريخ : ٤٦١/١ ؛ جواهر البلاغة : ١/ ١٨.

(٢) البيت لأبي تمام، وهو من البسيط، قاله في عبد الله بن طاهر. ديوان أبي تمام . لحبيب بن أوس الطائي، (ت٢٣٢هـ)، شرح الخطيب التبريزي، تحقيق محمد عبدة عزام . دار المعارف، القاهرة، ط٢، ١٩٥١ ـ ١٩٥٧م / ١٣٢/٢؛ شرح الصولي لديوان أبي تمام . دراسة وتحقيق د . خلف رشيد نعمان، دار الرشيد للنشر، بغداد . ١٩٨٢م : ١/ ٥٠٠ .

(٣) ينظر : حاشية الصاوي : ٣٥ ؛ مفتاح الجنة : ٤ .

نائبة عن (أما)، فإن[1] قلنا [٦أ]: إنها من متعلقات الشرط، فالعامل فيها فعل الشرط، والتقدير مهما يكن من شيء بعدما تقدم، أو العامل فيها (أما)، أو (الواو) النائبة عنها، وإن قلنا إنها من متعلقات الجزاء كانت معمولة للجزاء، والتقدير: مهما يكن من شيء، فهذا شرح ... إلى آخره بعد ما تقدم .

فإن قلت : أيهما أولى ؟

قلت: الثاني؛ فإنه أصرح في المقصود؛ لأنه حينئذٍ يكون وجود المؤلَّف معلقاً على وجود شيء مطلق، أي: سواء وقع قبل ما تقدم، أو بعده، أو معه، وعلى الأول يكون معلقاً على وجود شيء مقيَّد بكونه واقعاً بعد ما تقدم، وإن كان الكون لا يخلو عنه.

قال الشيخ الشنواني اعتراضا على الثاني: (فإن قلت مضمون الجزاء ثابت حمداً ، و لم يحمد ، فما المراد بكونه بعده) [2] ؟

قلنا : (إنه قيد للإخبار والإعلام ؛ فإن القيود قد تتعلق به ، كما نصَّ عليه ابن الحاجب)[3]، فكأنَّه قال : فأقول ، أو فاعلم ، أو البعدية رتبية ، فافهم . وقيل :

---

(١) سقط من ( ب ) : فإن .

(٢) هو أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس الكردي المعروف بابن الحاجب النحوي المقرئ الأصولي ، أحد الأعلام ، ولد سنة (٥٧١هـ) ، وكان أبوه جنديا حاجبا قرأ على الشاطبي ، توفي سنة (٦٤٦هـ) ، له مصنفات كثيرة منها الكافية والشافية. ينظر : وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان، (ت٦٨١هـ)، تحقيق د . إحسان عباس، دار صادر ، بيروت، ط١، ١٩٠٠م : ٢٤٨/٣، العبر في خبر من غبر، لأبي عبد الله الذهبي، (ت٧٤٨هـ)، تحقيق محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م : ٣/ ٢٥٤ .

وينظر قوله في شرح الرضي على الكافية، لرضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي، (ت٦٨٦هـ)، تصحيح وتعليق يوسف عمر، منشورات جامعة فاريونس، ليبيا، ١٣٩٨هـ - ١٩٨٧م: ٢٧٢/١.

(٣) ينظر : الدرة الشنوانية : اللوحة ٨ .

مستعملة لمجرد الانتقال ولم يقصد معناها ، وهو بعيد[١]. انتهى .

وأما أصلها فهو مهما ، أو أن ما يكن[٢] من شيء بعدما تقدم إلى آخره على ما سبق من أنها من متعلقات الشرط ، وأن الواو نائبة عن أما، أو إما مقدرة بعدها ، وإما على أنها عاطفة فاصلة ، وأقول بعد .. إلى آخره مثلاً .

وأما حكم الإتيان بها، فالاستحباب اقتداء بالنبي - صلى الله عليه وسلم -؛ فإنه كان يأتي بأصلها ، وهو أما بعد في خطبه ومكاتباته[٣].

وأما أول من تكلم بها ، فقد نظم الخلاف فيه بعضهم بقوله :

جَرَى الْخُلْفُ أَمَّا بَعْدُ مَنْ كَانَ[٤] بَادِئًا ... بِهَا عَدَّ أَقْوَالاً وَدَاوُدُ أَقْرَبُ

وَيَعْقُوبُ أَيُّوبُ الصَّبُورُ وَآدَمُ ... وَقُسٌّ وَسَحْبَانُ وَكَعْبٌ وَيَعْرُبُ[٥]

[٦ب ] واختلف على القول بأنه داود ، هل هي فصل الخطاب الذي أوتيه كما في النظم المار ، أو المراد به الكلام الفاصل بين الحق والباطل[٦].

وأما الفاء بعدها ؛ فإن قلنا : إن الواو عاطفة ، فالفاء زائدة على توهم

---

(١) ينظر : الدرة الشنوانية : اللوحة ٨.

(٢) في ( أ ) : يكن ، والتصحيح من ( ب ).

(٣) ورد هذا في عدد كبير من خطب النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ ومكاتباته منها ما روته عائشة ـ رضي الله عنها ـ . صحيح البخاري، لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي، (ت٢٥٦هـ)، تحقيق محمد زهير ناصر الناصر، دار طوق النجاة ، بيروت ، ط١ ، ١٤٢٢هـ : كتاب الجمعة ، باب من قال في الخطبة بعد الثناء: أما بعد ، ١٠/٢ ، رقم (٩٢٢) ؛ صحيح مسلم ، لأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، (ت٢٦١هـ)، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، بلا تاريخ : كتاب صلاة المسافرين وقصرها ، باب الترغيب في قيام رمضان، وهو التراويح ، ٥٢٤/١ ، رقم (٧٦١ ) .

(٤) سقط من ( ب ) : كان .

(٥) لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرة المضية في عقد الفرقة المرضية، شمس الدين أبو العون محمد بن أحمد بن سالم السفاريني الحنبلي، ( ت ١١٨٨هـ)، الناشر: مؤسسة الخافقين، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤٠٢ - ١٩٨٢ م : ٥٦/١ .

(٦) ينظر : الدرة الشنوانية : اللوحة ٨.

وجود (أما) ، إذ هي لازمة لهذا اللفظ كثيراً تنزيلاً للموهوم منزلة المحقق[١]، إشعاراً بلزوم ما بعدها لما قبلها ، أو الفاء على تقدير (أما) لا يقال إنه لا يجمع بين الواو ، وأما لأنا نقول : هو فيما إذا كانت الواو عوضاً عنها ، إذ لا يجمع بين العوض والمعوض .

أما إذا كانت عاطفة كما تقدم ، فلا يمتنع الجمع ، ومنه قول المفتاح: وأمَّا[٢].

قال الشيخ الشنواني (على الجمع) أي : ولو قلنا إن الواو عوض عن أما لا يمتنع الجمع بينهما ، في التقدير : على أنَّ الجمع بحسب التقدير غير مضر ، كما صَرَّح به نجم الأئمة الرضي[٣]؛ لكن يتبادر من كلامه أن (أما) إنما تحذف إذا كان الجزاء أمراً أو نهياً، فلا يقال زيداً فضربتُ فلا تغفل[٤].

وإن قلنا : إنها نائبة عن أما ، فالفاء للربط ، فعليك بهذا الضبط .

وقد علمت أن أما المقدرة أو النائبة الواو عنها ، أو المذكورة لمجرد التأكيد، وبعبارة أخرى لمجرد اللزوم ، والمراد منها واحد ، وهو تأكيد مضمون الكلام ، أي : لزوم تحقق الجزاء ، كقولك : أما زيد فذاهب، إذا أردت أنه لا محالة ذاهب ، كما في القاموس[٥]. وهذا المعنى لا يفارقها .

وقيل : هي هنا لما ذكر ، ولتفصيل المجمل الواقع في الذهن ، وفيه تكلف،

---

(١) في ( ب ) : الحق .

(٢) ينظر : مفتاح العلوم : ٤١٤ .

(٣) هو محمد بن الطاهر الشريف الرضي أبو الحسن ذو المناقب المعروف بالموسوي الرضي ، وذكر أنه تلقن القرآن بعد أن دخل في السن فحفظه في مدة يسيرة وصنف كتاباً في مجازات القرآن ، وكانت ولادته سنة (٣٥٩هـ) ببغداد وتوفي في داره سنة (٤٠٦هـ) بخط مسجد الأنباريين . ينظر : طبقات المفسرين ، لشمس الدين محمد علي بن أحمد الداوودي المالكي ، (ت٩٤٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط١ ، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م : ١/١٠٠ ؛ كشف الظنون : ١/٤٧٢ .

وينظر قوله في : شرح الرضي على الكافية : ١/٢٧٢ .

(٤) ينظر : الدرة الشنوانية : اللوحة ٨.

(٥) ينظر : القاموس المحيط : مادة ( أما ) ١/١٠٧٧ .

والحق أن التفصيل يفارقها فتدبر[١].

قوله : (فهذا)، أي : الحاضر في الذهن سواء تقدمت الخطبة على التأليف ، أو تأخرت عنه ؛ لأن المشار إليه إما المعاني وإمَّا الألفاظ ، وهو الراجح ، وكلاهما في الذهن ، أما الأول فظاهر، [٧ أ] وأما الثاني ، فلأن الألفاظ أعراض، وهي لا تبقى في الخارج زمانين .

فإن قلت : ما في الذهن مجمل والشرح مفصل !

قلت : أجيب بأنه على حذف مضاف ، تقديره : فمفصل هذا شرح، أو فهذا مجمل شرح ... إلى آخره بناءً على امتناع قيام المفصل بالأذهان. ويجوز أن يكون المشار إليه النقوش الدالة على الألفاظ ، وعليه فالإشارة إلى موجود في الخارج إن تأخرت الخطبة عن التأليف ، وإلى موجود في الذهن إن تقدمت[٢].

فإن قلت : الحاضر من النقوش لا يكون إلا شخصاً ، ومن البيِّن أنه ليس المراد وصف ذلك الشخص ، ولا تسمية ذلك الشخص بالاسم الذي ذكر ، وهو شرح ، بل الغرض وصف نوعه وتسميته .

قلت : أجيب بأنه على حذف مضاف ، والتقدير : نوع هذه النقوش كذا[٣]، فتأمل هذا التقرير ؛ فإنه في غاية التحرير إن شاء الله تعالى.

قوله : (شرح)، أي: ألفاظ مرتبة ترتيباً خاصاً باعتبار دلالتها على معانٍ مخصوصة بناءً على المختار عند المحققين وسيدهم من أسامي الكتب ، وما فيها من التراجم عبارة عن الألفاظ المخصوصة من حيث دلالتها على معانٍ مخصوصة. شنواني[٤].

وبقية الاحتمالات السبعة : إنها اسم للمعاني ، أو اسم للنقوش ، أو للألفاظ ،

---

(١) ينظر : الدرة الشنوانية : اللوحة ٨.

(٢) ينظر : المصدر نفسه : اللوحة ٨.

(٣) ينظر : المصدر السابق : اللوحة ٨.

(٤) ينظر : المصدر السابق : اللوحة ٨.

أو للألفاظ والمعاني ، أو للألفاظ والنقوش ، أو للمعاني والنقوش، أو للثلاثة .

قوله : (**لطيف**)، أي : لطُف ، واللطيف من الكلام ما غمض معناهُ وخفي[1].

قوله : (**لألفاظ الآجرومية**)[2]، قد علمت أن الآجرومية على مختار السيد اسم للألفاظ ، فإضافة الألفاظ لها يحتمل أنه من إضافة المسمى إلى الاسم ، أي : ألفاظ مسماة بالآجرومية على حد سعيد كرز .

ويحتمل أنه من إضافة كل جزء إلى الجملة على حد أركان الصلاة [٧ب] .

وهي نسبة إلى مؤلفها[3] ابن آجروم[4] على القاعدة التي هي أنه إذا نسب إلى المركب الإضافي المبدوء بابن أو أب يحذف صدره ، وينسب إلى عجزه .

قال ابن مالك[5]:

وانسُب لصدر جملةٍ وصدر ......... ما رُكِّب مزجاً ولثانٍ تمَّما

إضافةً مبدوءةً بابنٍ أو أب ... [ أو ما لَهُ التَّعْريفُ بِالثَّاني وَجَبْ ][6]

وآجُرُّوم بهمزة مفتوحة ممدودة ، فجيم مضمومة ، ثم راء مشدَّدة مضمومة، فواو فميم ، ومعناه بلسان البربر : الفقير الصوفي[7] ، وهو أبو عبد الله محمد بن محمد بن داود الصنهاجي نسبة إلى صنهاجة ، وهي قبيلة بالمغرب

---

(١) القاموس المحيط : مادة (لطف) : ٨٥٣/١ .

(٢) سبق التعريف بها: ٤٧.

(٣) سبقت ترجمته .

(٤) في ( أ ) : ما ألفها ، والتصحيح من ( ب ) .

(٥) ألفية ابن مالك، لجمال الدين أبي عبدالله محمد بن عبدالله بن مالك الطائي الجياني، (ت٦٧٢هـ)، دار التعاون، القاهرة ، بلا تاريخ : ٧٠ .

(٦) الزيادة من ( ب ) .

(٧) كشف الظنون : ١٧٩٦/٢.

نسب إليها[1]، وكان من أهل فاس تغمده الله برحمته .

والتحقيق أن أسماء العلوم من حيز علم الشخص ، وكذا التراجم وأسماء الكتب من حيز علم الجنس .

قوله : (**في أصول علم العربية**)، أي : في بيان ذلك ، والمشهور أن الظرفية في أمثال هذا على التشبيه من حيث أن البيان يمكن بغير هذه الألفاظ ، فكان البيان محيطاً بها ، فجعل الشمول العمومي ، كالشمول الظرفي .

وقال العلاّمة القاضي السعد التفتازاني[2]: (ظرفية المعنى لكونه حاصراً له، أخذاً بجوانبه ، فلا يخرج من ظرف[3] من اللفظ عن ظرف[4] من المعاني، أو لكونه يتعقل أولاً المعنى ، ثم يؤتى باللفظ على قدره لا أزْيَدَ ، كما أن المظروف يحصل بعد الظرف على قدره لا أزْيَدَ). وقيل ونعم ما قيل : إن الظرفية مجاز[5]

---

(١) صنهاجة قبيلة من حمير، وهما من البربر، وقيل بربر من العماليق إلا صنهاجة وكنانة فإنهما من حمير، واشتهر بهذه النسبة جماعة كثيرة من المغاربة . ينظر : الأنساب، لأبي سعيد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني، (ت٥٦٢هـ)، تحقيق عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وغيره ، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد ، ط١ ، ١٣٨٢هـ ــ ١٩٦٢م : ٣٣٧/٨.

(٢) هو سعد الدين مسعود بن عمر بن سعد الدين التفتازاني من أئمة العربية والبيان والمنطق. ولد بتفتازان (من بلاد خراسان) سنة (٧١٢هـ) وأقام بسرخس، وأبعده تيمورلنك إلى سمرقند، فتوفي فيها، ودفن في سرخس سنة (٧٩١هـ) له تصانيف مهمة . ينظر : بغية الوعاة :٢٨٥/٢ ؛ مفتاح السعادة ومصباح السيادة، لأحمد بن مصطفى طاش كبرى زاده، (ت٩٦٨هـ)، حيدر آباد ــ الهند، ١٣٥٦هـ : ١٦٥/١ .

وينظر قوله في شرح التلويح على التوضيح في حل غوامض التنقيح، مكتب صبيح ، مصر ، بلا تاريخ: ١٧٠/١ ؛ مختصر المعاني، لسعد الدين التفتازاني (ت٧٩١هـ)، مؤسسة دار الفكر، قم، إيران، ط١ ، ١٤١١هـ

(٣) في ( أ ) : طرف ، والتصحيح من ( ب ) . ظرف .

(٤) في ( أ ) : طرف ، والتصحيح من ( ب ) . ظرف .

(٥) المجاز : اللفظ الذي نقل من معناه الأصلي ، واستعمل ليدل على معنى غيره مناسب له . ، وقيل : هو اللفظ المستعمل في غير ما وضع له في اصطلاح التخاطب لعلاقة مع لقرينة مانعة من إرادة المعنى الوضعي . والعلاقة هي المناسبة بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي ، وقد تكون المشابهة

عن الدلالة لعلاقة أن المظروف دال على الظرف، أو في بمعنى اللام ، أي : إنــه دالٌ عليه ، هكذا عبروا.

والمناسب أن يقدم قولهم ، أي : إنه دال عليه على قولهم ، أو في بمعنــى اللام ؛ لأنه من تتمة ما قبله ، كما لا يخفى ، وعلى غير المشهور من الوجــوه[1] السبعة لا حاجة إلى [٨أ] تقدير البيان ، وعلى التشبيه إما استعارة بالكنايــة[2] إن شبه الدال والمدلول بالمظروف والظرف تشبيهاً مضــمراً فــي الــنفس ، وهــو الاستعارة بالكناية واثبات في تخييل ، أو استعارة بالتبعية[3] إن شبِّه الحالــة التــي بين الدال والمدلول، وهي الظرفية المعنوية بالحاله التي بين المظروف والظــرف وهي الظرفية الحسية، ثم استعيرت في تبعية استعارة الحالة الثانية للأولى .

وقال عصام[4]: (**يكفي التشبيه**)، فلا حاجة إلى استعارة، أو استعارة تمثيلية إن شبه الصورة المنتزعة بالصورة .

---

=بين المعنيين ، وقد تكون غيرها ، فإذا كانت العلاقة مشابهة فالمجاز استعارة ، وإلا فهــو مجــاز مرسل . ينظر : الإيضاح في علوم البلاغة :٢٠٢.

(١) في ( ب ) : الجوه .

(٢) الاستعارة بالكناية : إطلاق لفظ المشبه ، وإرادة معناه المجازي ، وهو لازم المشبه بــه . ينظــر : التعريفات : ١/ ٢٠؛ مختصر المعاني : ٢٣٩.

(٣) الاستعارة التبعية : وهي ما يكون اللفظ المستعار فعلاً ، أو اسماً مشتقاً ، أو اسماً مبهماً ، أو حرفاً ، أي : هي تقع في غير أسماء الأجناس كالأفعال والصفات المشتقة منها وكالحروف ، ومثال الفعل : عضنا الدهر بنابه ، شبه ألم المصاب بالعض بجامع الإيلام واستعير ( عض ) المشتق منــه علــى طريق الاستعارة التصريحية التبعية . ومثال الاسم المشتق : جليل عملك ناطق بفضلك ، شبه الدلالة بالنطق بجامع الإفهام ، واستعير ( ناطق ) المشتق منه على طريق الاستعارة التصريحية التبعيــة . ينظر : مفتاح العلوم : ٣٨٠/١، وتنبيه الوسنان : ٣٦ .

(٤) في ( ب ) : العصام: وهو عصام الدين إبراهيم بن محمد بن عرب شــاه الأســفراييني، صــاحب الأطول في شرح تلخيص المفتاح للقزويني في علوم البلاغة، ولد في اسفرايين (من قرى خراسان) سنة (٨٧٣هــ)، وكان أبوه قاضياً، فتعلم واشتهر وألف كتبه فيها، توفي سنة (٩٤٥هــــ). ينظــر: شذرات الذهب: ٢٩١/٨، وكشف الظنون: ٤٧٧/١، وينظر: قوله في الأطول، المطبعة الســلطانية، استانبول، ١٢٨٤هــ: ٥٠/٣.

وقد ذكر التفتازاني أنه قد يكون اللفظ المستعار في التمثيلية لفظاً مفرداً دالاً على معنى مركب ، أي : كما هنا ؛ فإنه لم يذكر إلا في ، أو تشبيه بليغ ، أي : كأنه فيه ، أي : شبهنا الدال بالمظروف ، والمدلول بالظرف ، وأتى بالكاف الداخلة على محذوف هو المشبَّه به ، تقديره : كمظروف في كذا ، على حد : زيد أسد[١].

هذا ما ذكره السيد الصفوي[٢]، ونقله عن الشيخ الشنواني[٣]، والشيخ الطبلاوي[٤] مع إيضاح ذكرناه في خلاله فليتأمل .

وهو جارٍ في قولهم: كتاب في كذا، أو فصل في كذا ، ونحو ذلك، فليحفظ.

قال الشيخ الشنواني : (والمراد بكونه في كذا عُرف أنه المقصود منه بالذات، فلا يضر اشتمال الشرح على الخطبة)[٥] ونحوها ، مما ليس من أصول علم العربية، أو المراد فيها وما يناسبها عرفاً[٦].

والأصول : جمع أصل ، وهو لغة ما بني عليه غيره[٧].

واصطلاحاً [٨ب] قضية كلية يتعرف منها أحكام جزئيات موضوعها ، أي:

---

(١) ينظر : المطول، للتفتازاني (ت٧٩٣هـ)، مطبعة احمد كامل، تركيا ، ١٣٣٠هـ : ٣٠٠ ؛ شروح التلخيص ، التفتازاني ، دار السرور، بيروت – لبنان، بلا تاريخ: ٣/ ٢٥٦ .

(٢) ينظر: رسالة في المعرفة ، لقطب الدين أبي الخير عيسى بن محمد الصفوي ، (ت٩٥٣هـ) من مخطوطات مكتبة جامعة الرياض ، رقم (١٥١٨/٢) : اللوحة ٩ .

(٣) ينظر : الدرة الشنوانية : اللوحة ٩ .

(٤) هو منصور سبط ناصر الدين محمد بن سالم الطبلاوي، فقيه شافعيّ مصري ، من علماء العربية والبلاغة. نسبته إلى (طبلية) إحدى قرى المنوفية، مولده بالقاهرة وبها توفي سنة (١٠١٤هـ) . له مؤلفات وحواشي كثيرة . ينظر : خلاصة الأثر : ٤٢٨/٤ ؛ هدية العارفين : ٤٧٥/٢ .

وينظر قوله في : شرح نظم الاستعارات ، مكتبة جامعة الرياض ، رقم (٨١٩ ش ط ) : اللوحة ٤.

(٥) في ( ب ) : الخطبطة .

(٦) ينظر : الدرة الشنوانية : اللوحة ٩.

(٧) ينظر : لسان العرب ،: مادة ( أصل ) ،ط٣، ١٤١٤ هـ: ١١/ ١٦ ؛ المصباح المنير : المكتبة العلميه ، عدد الاجزاء اثنان في مجلد واحد :١٦/١ .

قول يصحّ أن يقال لقائله إنه صادق فيه أو كاذب ، أي: جملة خبرية تحتمل الصدق والكذب، هذا معنى القضية[1].

وقوله: (**كلية**)، أي: عامة للأفراد .

وقوله: (**يتعرف**)، أي: يعرف منها أحكام جزئيات، أي: أحكام أفراد.

موضوعها : أي موضوع تلك القضية ، مثلاً قولنا : الفاعل مرفوع قضية كلية تعمُّ زيد وعمرو وبكر من قام زيدٌ وقعد عمرو ورقد بكر ، ويعرف من هذه القاعدة رفع زيد وعمرو وبكر مثلاً ؛ الذي هو حكم من أحكام أفراد الفاعل .

ويرادف الأصل : القاعدة والأساس والضابط والقانون ، فكل واحد منها معناه لغة واصطلاحاً ما ذكر في الأصل .

ويقال : الأصل في الاصطلاح أيضاً للراجح ، وللمستصحب ، وللدليل ، يقال : الأصل في هذه المسألة الكتاب والسنة ، أي : الدليل .

وعلم العربية المراد به هنا خصوص النحو .

قال الشيخ الشنواني: (وأسماءُ العلوم كالنحو يطلق على ثلاثة معان على المشهور للمسائل المدونة ، وإدراكاتها ، أي : التصديقات المتعلقة بها ، وملكة استحضارها ، أي : قوة حاصلة من تكرار إدراك القواعد يقتدر بها على استحضارها، أي : المسائل)[2]، كذا قرره .

والحق[3] أن كونه من التكرار غالبي ، واللازم حصولها بعد الإدراك، أو معه، وعلى المعنى الأول: وهو أن المراد المسائل المدونة فإضافة أصول إلى علم

---

(١) ينظر : التقرير والتحبير في علم الأصول الجامع بين اصطلاحي الحنفية والشافعية، لشمس الدين محمد بن محمد بن محمد بن حسن بن علي بن سليمان بن عمر بن محمد بن أمير الحاج الحلبي، (ت٨٧٩هـ)، تحقيق مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، ط١، ١٩٩٦م: ١/ ٣٨ ؛ حاشية العطار على شرح المحلي على جمع الجوامع ، لحسن بن محمد بن محمود العطار، (ت١٢٥٠هـ)، دار الكتب العلمية ، بيروت ، بلا تاريخ : ١/ ٣٢ .

(٢) ينظر : الدرة الشنوانية : اللوحة ٩ .

(٣) في ( ب ) : والحلق .

من إضافة العام مطلقاً إلى الخاص وتسمى [٩أ] بالبيانية، أي: أصول علم، أي: مسائل.

وفائدة الإضافة تعريف العهد الخارجي ، أي : الأصول المعينة المعلومة عند أهل هذا الفن.

والتحقيق: إن المعاني المذكورة في المعرف باللام تجري في المعرف بالإضافة، ولذا قالوا: الإضافة تأتي لما تأتي له اللام[١]، وليس المراد بالأصول الكل، بل المراد جنس الأصول، فيصدق بالبعض، وهو الموافق للواقع؛ فإن المصنف لم يذكر في هذا المتن جميع الأصول.

وإضافة علم إلى العربية من إضافة المسمى إلى الاسم ، كما أن العربية اسم للعِلْم الذي أريد به هنا النحو ، أو[٢] إضافة العام مطلقاً إلى الخاص للتبيين ، كشجر أراك ، ويسميها البيانيون بيانية ، ومقتضى[٣] كلامهم أنها بمعنى من البيانية ، ومقتضى كلام النحويين[٤] إنها بمعنى اللام، وبه صرح بعض المتأخرين، كما قال الشنواني[٥].

قوله : **(ينتفع به المبتدئ)** [٦]، أي: بأن يبصره، ولما كان نفعه للمبتدئ أتم؛ لأنه ينقله من الجهل إلى العلم، اقتصر عليه، وإلا فهو نافع لغيره أيضاً؛ لأنه يذكره، ولذا قال :

---

(١) التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي، (ت١٣٩٣هـ)، الدار التونسية للنشر، تونس، ١٩٨٤هـ : ١/٤٥١ .

(٢) في ( ب ) : و .

(٣) في ( أ ) : ويقتضي ، والتصحيح من ( ب ) .

(٤) ينظر : المقتضب في اللغة، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، (ت٢٨٥هـ)، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، دار عالم الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٩٦٣م : ٢/١٣٤ ـ ١٣٥ ؛ شرح الرضي على الكافية : ٤/ ٢٦٦ .

(٥) ينظر : الدرة الشنوانية : اللوحة ٩ .

(٦) في شرح خالد الأزهري : ( ينتفع به المبتدي إن شاء الله تعالى ).

(ولا يحتاج إليه المنتهي)، ولم يقل : ولا ينتفع به المنتهي ، ويحتمل أنه اقتصر على المبتدئ تواضعاً وهضماً . شنواني[1].

وذكر محاسن[2] أن في كلامه احتباكاً[3]، وهو حذف شيء من الجملة الأولى، وذكره في الثانية ، وبالعكس ، فيكون أصل كلامه : ينتفع به المبتدئ ويحتاج إليه ، ولا يحتاج إليه المنتهي ولا ينتفع به ؛ لكن في عدم انتفاع المنتهي به نظر ظاهر ، فلتراجع حاشية محاسن .

فإن قلت : لِمَ ترك الشارح المتوسط ؟

قلت : لأنه يعلم بالمقايسة على المبتدئ والمنتهي ، ولهذا قال الشنواني [٩ب] : (ولم يذكر المتوسط ولعله لأنه لا يخرج عنهما ؛ لأنه بالنسبة إلى ما أتقنه منته، وإلى ما لم يتقنه مبتدئ). قال[4]: (وفيه نظر).

والحاصل : أن طالب العلم مبتدئ : وهو من ابتدأ في ذلك العلم ، ولم يقدر على تصوير المسائل ، ومتوسط : وهو من قدر على التصوير ولم يقدر على إقامة الدليل، ومنه : وهو من قدر على التصوير والدليل.

قوله: (إن شاء الله)، أتى بها تبركاً وامتثالاً لقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْىْءٍ

---

(١) ينظر : المصدر نفسه : اللوحة ١٠.

(٢) لم أقف على ترجمة له ، ولكني وقفت في فهارس مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية على مخطوط له باسم (حواش على شرح خالد الأزهري لمتن الآجرومية) لمحمد النحوي المالكي، محاسن. ينظر : فهارس مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ، بلا تاريخ : رقم (٥٣٠١٣) .

(٣) الاحتباك : هو أن يجتمع في الكلام متقابلان ، ويحذف من كل واحد منهما مقابله لدلالة الآخر ، وقيل: هو أن يصرح في كل موضع بما سكت عنه في الآخر ليفيد إرادة كل من الاختصار . ينظر: التعريفات : ضبط جماعه من العلماء، الناشر دار الكتب العلميه ،ط١٤٠٣،١هـ:١٢/١؛ الإتقان في علوم القرآن ، لأبي الفضل عبدالرحمن بن أبي بكر بن محمد السيوطي، (ت٩١١هـ)، المحقق محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٣٩٤هـ ــ ١٩٧٤م : ٢٠٤/٣.

(٤) هو قول الشنواني . ينظر : الدرة الشنوانية : اللوحة ١٠.

﴿إِنِّي فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا ﴿٢٣﴾ إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ وَاذْكُر رَّبَّكَ إِذَا نَسِيتَ﴾[1]، أي: إلا مصحوباً بقولك ذلك، والإسناد لفعل الغير كهو، لفعل النفس ، فيطلب أن تأتي بالمشيئة في قولك مثلاً: سيفعل بزيد كذا، وحينئذٍ، فلا يقال الآية فيها الإسناد لفعل النفس ، وهو قوله: ينتفع به المبتدئ، ومعلوم أنَّ شاءَ فعلُ ماضٍ، والله فاعل، ومفعوله محذوف، أي: ذلك، وجواب الشرط محذوف دلَّ عليه ما قبله.

قوله: (**عملته**)، أي: ألفته (**للصغار في الفن**)، أل للعهد، أي: الفن المعهود ذهناً، وهو النحو، وأصل الفن: النوع، وإضافته إلى كذا في قولهم مثلاً: فن النحو من إضافة المسمى إلى الاسم كشهر رمضان، أي: ألفه للصغار في النحو، وإن كانوا كباراً في السن .

وقوله : (**والأطفال**) عطف مرادف ؛ لأنه الخطب محل إطناب.

قوله : (**لا للممارسين للعلم**)، أي: المستمرين على الاشتغال به وأل في العلم للعهد ، والمراد : النحو ، فيكون المقام للإضمار ، فأتى بالمظهر للإيضاح.

قوله : (**من فحول الرجال**)، من إضافة المشبَّه به إلى المشبَّه ، أي : الرجال الذين هم كالفحول ، جمع فحل ، وهو ذكر الإبل إذا كان كريماً في ضرابه[2]، فشبه لأعلا الرجال همة ، [١٠أ] وأعظمهم شأناً بالفحول وإضافتها إليهم على حد لجين الماء .

قوله : (**حملني عليه**)، أي : أمرني بتأليفه ، أو أعانني عليه بحاله ومقاله.

قوله : (**شيخ الوقت**)، أي : أهل الوقت ، أو الشيخ في الوقت ، أو شبه الوقت بتلميذ على سبيل الاستعارة المكنية وإثبات شيخ تخييل .

قوله : (**والطريقة**)، أي : وشيخ أهل الطريقة ، وهم السادة الصوفية،

---

(١) سورة الكهف : الآيتان ٢٣ ــ وبعضاً من الآية ٢٤ .

(٢) ينظر : الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، لإسماعيل بن حماد الجوهري، (ت٣٩٣هـ)، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط٤، ١٤٠٧هـ ــ ١٩٨٧م : مادة (فحل) ٥/١٧٨٩.

والشيخ لغة من جاوز الأربعين[١].

واصطلاحاً : من بلغ رتبة أهل الفضل ولو صبياً[٢].

قوله : (ومَعْدِن) بفتح الميم وإسكان العين وكسر الدال على المشهور (والسُّلوك) بضم السين المهملة مصدر سَلَكَ ، أو جمع سِلْكٍ ، أي : موضع التسليك[٣]، والعمل بالطريق الموصلة إلى الله تعالى واستيفاء حقوقها ، وذلك باتباع آثار رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ[٤].

قوله: (والحقيقة)، قال الشيخ الشنواني : (واعلم أن لهم شريعة ، وهي أن تعبده تعالى ، وطريقة : وهي أن تقصده بالعلم والعمل ، وحقيقة: وهي أن تشهد بنور أودعه الله في سويداء القلب إن كل باطن له ظاهر ، وعكسه[٥]، والشريعة ظاهر الحقيقة، والحقيقة باطنها، وهما متلازمان معنىً ، فشريعة بلا حقيقة عاطلة، وحقيقة بلا شريعة باطلة ، ومثلت الثلاثة بالجوز ، فالشريعة كالقشر الظاهر ، والطريقة كاللب الخفي ، والحقيقة كالدهن الذي بباطن اللب ، ولا يتوصل إلى اللب إلا بخرق القشر، ولا إلى الدهن إلا بدق اللب)[٦].

---

(١) ينظر : تهذيب اللغة ، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري، (ت٣٧٠هـ)، تحقيق محمد عوض مرعب ، دار احياء التراث العربي ، بيروت ،ط١، ٢٠٠١م : مادة ( شيخ ) :١٩٦/٧.

(٢) ينظر : النكت والعيون ، المعروف بـ(تفسير الماوردي)، لأبي الحسن علي بن حبيب البصري، (ت٤٥٠هـ)، تحقيق السيد ابن عبد المقصود بن عبد الرحيم ، دار الكتب العلمية ، بيروت ــ لبنان، ٢٠٠٤م : ٦٦/٣ .

(٣) ينظر : لسان العرب : مادة ( سلك ) ٤٤٢/١٠ .

(٤) ينظر : شرح الإسفار عن رسالة الأنوار فيما يتجلى لأهل الذكر من الأسرار، للشيخ عبد الكريم الجيلي، (ت٨٢٠هـ)، مطبعة الفيحاء، دمشق، ١٩٢٩م : ٤٠.

(٥) أي : كخرق الخضر للسفينة، وإن كان منكراً ظاهراً فهو جائز في الباطن؛ لأنه سبب لنجاة السفينة من الملك، والأولى أن تعرف الحقيقة بعلم بواطن الأمور، كعلم الخضر بأن ما فعله مع موسى عليهما السلام من خرق السفينة وغيرها فيه مصلحة، وإن كان ظاهره مفسدة في البعض . ينظر : بغية المسترشدين : ٥ .

(٦) ينظر : الدرة الشنوانية : اللوحة ١٠ ــ ١١ .

قوله: (سيدي ومولاي) لفظان مترادفان بمعنى المرتفع قدره عليّ . انتهى. نبتيتي[1].

قوله: (العارف)، أي: المتصف بالمعرفة ، وهو حصول العلم بعد أن لم يكن، ولهذا [ ١٠ب] لا يقال في الله عارفٌ ، بل عالم ، والمراد بها عند أهل الله ما كان عن كشف صريح بعد تهذيب صحيح ، أي : يعرف ما يجب لله تعالى ، وما يستحيل عليه ، وما يجوز عن كشف وعيان ، أي: مشاهدة بقلبه لربه ، لا عن دليل وبرهان فقط ؛ فإن هذا ، أي : المعرفة عن الكشف والعيان هو الذي لا يشاركه فيه كثير من الناس بخلاف المعرفة عن الدليل والبرهان فقط ؛ فإنه يشاركه فيه كثير من الناس[2].

ومقصود الشارح مدحه بما اختص به ، هكذا قرروه ، وهو ظاهر.

قال الشيخ الشنواني: (أو المراد بالمعرفة ملاحظة ذاته وصفاته في كل أفعاله)[3].

قوله: (بربه)، أي: مالكه. (العليّ)، أي: المرتفع.

قوله: (نفعني[4] الله)، أي: أعانني على الوصول إلى الخير، (ببركاته)، أي: علومه ومعارفه، وكان الأولى أن يعمم هنا فيقول: نفعني والمسلمين، كما صنع في السجعة الثانية[5]، إلا أن يقال : حذف من الأول لدلالة الثاني ، وإن كان الأكثر العكس.

قوله: (من صالح دعواته) من إضافة الصفة للموصوف، أي: دعواته

---

(١) ينظر : فتح رب البرية : اللوحة ٨ .

(٢) ينظر : طبقات الصوفية ويليه ذكر النسوة المتعبدات الصوفيات ، لأبي عبدالرحمن محمد بن الحسين ابن محمد بن موسى الأزدي السلمي ، ( ت٤١٢هـ) ، تحقيق مصطفى عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت ، ط١ ، ١٤١٩هـ ــ ١٩٩٨م : ١٥٧ .

(٣) ينظر : الدرة الشنوانية : اللوحة ١١ .

(٤) في شرح خالد الأزهري : ٢ (سيدي الشيخ عباس الأزهري نفعني الله ببركاته ) .

(٥) يشير إلى قول خالد الأزهري : ٢ (وأعاد عليّ وعلى المسلمين من صالح دعواته) .

الصالحة.

قوله : **(إنه)** يجوز فتح الهمزة من إنه على أن لام التعليل مقدرة فيكون تعليلاً بمفرد ، أي : لقدرته على ما يشاء وكونه[1] حقيقاً بالإجابة، ويجوز كسرها، فيكون تعليل بالجملة على حد قوله تعالى :﴿ إِنَّا كُنَّا مِن قَبْلُ نَدْعُوهُ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْبَرُّ ٱلرَّحِيمُ ﴾[2].

قوله : **(على ما يشاء قدير)**[3] المشيئة والإرادة بمعنى واحد ، وهو صفة أزلية متعلقة في الأزل بتخصيص الحوادث بأوقات حدوثها ، والقدرة صفة أزلية تؤثر في المقدورات عند تعلّقها بها فيما لا يزال ، أي : في المستقبل. انتهى . شنواني[4] [١٠ب] .

وقوله : **(تؤثر فيه مسامحة)** ؛ لأن التأثير للذات بواسطة[5] اتصافها بالقدرة، قال : والفعل للذات بذي الصفات.

قوله: **(وبالإجابة جدير)**، أي: حقيق بالإجابة.

---

(١) في ( أ ) : كونه وقوله ، والتصحيح من ( ب ) .

(٢) سورة الطور : الآية ٢٨ .

(٣) في شرح خالد الأزهري : ٣ (إنه على ذلك قدير) .

(٤) ينظر : الدرة الشنوانية : اللوحة ١١ .

(٥) في ( ب ) : بواصطة .

# باب الكلام

## باب الكلام

قوله : (الكلام) وهو في اللغة لما يتلفظ به مهملاً كان أو مستعملاً ، مفرداً كان أو مركباً ، مفيداً أو غير مفيد ، ولما تحصل به الفائدة وإن لم يكن لفظاً كخط وإشارة ــ كما سيأتي[1] ــ ، وهو مراد القاموس بقوله : الكلام عبارة عن القول ، وما كان مكتفياً بنفسه[2]، فليس مراده بالقول : اللفظ الدالّ على معنى فقط ، بل مطلق اللفظ ، ولو مهملاً ، ولو حرفاً واحداً، فبيْنَ الكلام في اللغة ، والكلام في الاصطلاح عموم وخصوص مطلق ، فالكلام في اصطلاح[3] النحاة أخصُّ ، والكلام في اللغة[4] أعمُّ، فكل كلام في اصطلاح النحاة كلام في اللغة ، ولا عكس بالمعنى اللغوي . نبتيتي[5].

وأل في الكلام عوض عن المضاف إليه ، أما الضمير ، أي : كلامنا ، أو الظاهر، أي : كلام النحاة ، أو لتعريف العهد الذهني ، أي : الكلام المعهود عند النحاة المعروف بينهم : وهو ما استوفى هذه القيود الأربعة ، أو للحقيقة والماهية عطف تفسير ، وهذا أولى لما قاله الشيخ سعد الدين[6] من أن (أل) الواقعة في التعاريف[7] الأولى أن تكون للحقيقة والماهية . انتهى . فيشي[8].

---

(١) ينظر هذا التحقيق : ص ١١٧.

(٢) ينظر : القاموس المحيط : مادة ( كلم ) ١١٥٥ . وفيه ( أو ما كان ) .

(٣) في ( ب ) : الاصطلاح .

(٤) ينظر : مقاييس اللغة، لابن فارس ، (ت٣٩٥هـ)، تحقيق عبد السلام هارون، دار الفكر، بيروت، ١٣٩٩هـ ــ ١٩٧٩م : مادة ( كلم ) ١٣١/٥ ؛ لسان العرب : مادة (كلم) ٥٢٣/١٢ .

(٥) ينظر : فتح رب البرية : اللوحة ٨ .

(٦) ينظر : مختصر المعاني : ٦٦ .

(٧) في ( ب ) : التعريف .

(٨) هو يوسف بن محمد بن حسام الدين الفيشي المالكي ، من مشايخ الأزهر ، نسبته إلى " فيشة " من البلاد المصرية توفي بالقاهرة سنة ( ١٠٦١هـ)، له مصنفات نحوية ، منها حاشية على الأجرومية. ينظر : خلاصة الأثر : ٥١٠/٤ ؛ فهرس الكتب العربية الموجودة بدار الكتب المصرية، مطبعة دار الكتب المصرية ، مصر، ١٣٤٥ ــ ١٩٢٦م: ١٦٩/١. وتعذر الحصول على نسخة منها .

ولما كان الكلام مقصوداً بالذات بالنظر إلى الكلمة ؛ لأن التفاهم يقع به بخلاف الكلمة قدّمه المصنف على الكلمة المذكورة في قوله : وأقسامه ... إلى آخره على ما يأتي[1] من أنه تقسيم للكلمة ، ولم يبوِّب له ؛ لأنه وأقسامه من المقدمات [١١ب ] ، فليس مقصودان بذات من الفن بخلاف الإعراب وما بعده من الأبواب ؛ فإنه مقصود بالذات من الفن فيبوِّب له .

والحاصل : إن الكلام مقصود بالذات ، وغير مقصود بالذات باعتبارين مختلفين ، فبالنظر إلى الكلمة مقصود بالذات ، وهي تبعٌ ، فقدَّم عليها لذلك ، وبالنظر إلى الإعراب وما بعده من الأبواب مقصود بالتبعية، وبعضهم قدَّم الكلمة نظراً إلى أنها جزءُ الكلام ، والجزء مقدَّم على الكلِّ طبعاً فناسب تقديمه وضعاً فتأمله؛ فإنه إيضاح لكلام. الفيشي .

قوله : (في اصطلاح النحويين)، الاصطلاح لغة : مطلق الاتفاق[2] واصطلاحاً : اتفاق طائفة معهودة على أمر معهود بينهم متى أطلق انصرف إليهم[3].

قال الشنواني: (وهو)، أي: الجار والمجرور في محل نصب على الحال من الكلام، أي : الكلام حالة كونه في اصطلاح النحويين؛ فإن قلت: لا يصحّ وقوع الحال من المبتدئ على الصحيح ! قلت : هو ليس بمبتدأ في الأصل، إذ التقدير: تفسير الكلام في الاصطلاح فذو الحال، أي: صاحب الحال، وهو الكلام مضاف إليه ؛ لكن حذف المضاف لدلالة المقام عليه ، إذ هو مصدر التفسير والبيان ، وأقيم المضاف إليه مقامه فارتفع ، أي : ومجيء الحال من المضاف إليه صحيح ، إذا كان المضاف عاملاً في المضاف إليه ، كما هنا[4]؛ فإن تفسير

---

(١) ينظر : هذا التحقيق : ص ١٢٣.

(٢) ينظر : المصباح المنير : ٣٤٥/٢ .

(٣) ينظر : التعريفات : ٨٥ ؛ المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، عوض حمد القوزي، جامعة الرياض، ط١، ١٩٨١م : ٢٢.

(٤) ينظر : الدرة الشنوانية : اللوحة ١١ .

مصدر على حدّ ﴿ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا ﴾(١).

قال ابن مالك :

وَلاَ تُجِزْ حَالاً مِنَ الْمُضَافِ لَهْ ... إِلاَّ إِذَا اقْتَضَى الْمُضَافُ عَمَلَهْ

أَوْ كَانَ جُزْءَ مَا لَهُ أُضِيفَا ..........أَوْ مِثْلَ جُزْئِهِ فَلاَ تَحِيفَا(٢)

قال الشنواني : (وهذا التقدير ينتفع به في مثل قولهم [١٢أ] : الإعراب في اللغة كذا ، الاسم في الاصطلاح كذا ، إذ ليس ثم ما يتعلق به الجار والمجرور ، أي : لأن ما ذكر من الإعراب والاسم ونحوها جامد ، وهو لا يعمل)(٣).

قال(٤): (وبهذا التقدير يصحّ التركيب ، ويصحّ جعله ، أي : في اصطلاح النحويين حالاً من ضمير منصوب محذوف ، والتقدير بعينه)(٥).

قوله : **(في اصطلاح النحويين)**، والجملة معترضة بين المبتدأ والخبر لبيان المراد بالمبتدأ ، والتقدير الأول أحسن ، ويصحّ جعله متعلقاً بالنسبة من غير اعتبار لفظ ، أي : ثبوت اللفظ المذكور للكلام في الاصطلاح(٦). انتهى .

فإن قلت: النسبة ضعيفة ، فكيف تعمل ؟

قلتُ: المعمول هنا جار ومجرور، وهو مما يكتفى فيه برائحة الفعل، فتأمل.

قوله: **(هو)**(٧)، أي: مسماه، **(اللفظ)**، أي: العربي، وكل من ضمير الفصل وتعريف الجزئين لقصر المبتدأ على الخبر، نحو: الكرم هو التقوى لا عكسه، أي

---

(١) سورة يونس : من الآية ٤ .

(٢) ألفية ابن مالك : ٣٣ .

(٣) ينظر : الدرة الشنوانية : اللوحة ١١ .

(٤) أي الشنواني .

(٥) ينظر : الدرة الشنوانية : اللوحة ١١ .

(٦) ينظر : المصدر نفسه : اللوحة ١١ .

(٧) في شرح خالد الأزهري : وهو .

: الكلام مقصور على اللفظ لا يتجاوزه إلى غيره ، وليس المراد أن العطف[١] للفظ مقصور على الكلام ، إذ يجري في الكلمة والكلم ، فالمراد بالمبتدأ الكلام وبالخبر اللفظ فقط ؛ لأن المركب صفة للفظ ، والمفيد صفة للمركب لا خبر أن أيضاً .

نعم إن اعتبرنا الوصف قبل الإخبار ، كان فيه قصر المبتدأ على الخبر ، والعكس إلا أن يقال : صرَّحوا بأن الجملة المعرَّفة الطرفين إنما تفيد حصر المبتدأ في الخبر .

قال الشيخ علي[٢] الأجهوري[٣]:

مُبْتَدَأٌ بلام جِنْسٍ عُرِّفَا .......... مُنْحَصِرٌ فِي مُخْبَرٍ بِهِ وَفَا

وَإِنْ عَرَى مِنْهَا وَعُرِّفَ الْخَبَرُ ... بِاللاَّمِ مُطْلَقًا فَعَكْسُ[٤] اسْتَقَرّ[٥]

فإن قلت : إذا كان كل من ضمير الفصل وتعريف الجزئين [١٢ب] يفيد الحصر ، فلماذا جمع بينهما ؟

قلت: للتأكيد؛ ولأن ضمير الفصل يصرف الخبر من النعت أيضاً؛ ثم إن اللفظ في الأصل مصدر بمعنى الرمي والطرح مطلقاً[٦].

---

(١) سقط من ( ب ) : العطف .

(٢) سقط من ( ب ) : علي .

(٣) هو نور الدين أبو الإرشاد علي بن محمد بن عبد الرحمن بن علي الأجهوري ، فقيه ومحدث مالكي، مولده بمصر سنة (٩٦٧هـ) . وتوفي فيها سنة (١٠٦٦هـ) . له مصنفات في علوم شتى . ينظر : خلاصة الأثر : ١٥٧/٣ ؛ الخطط التوفيقية الجديدة : ٣٣/٨ .

(٤) في ( ب ) : فذا العكس .

(٥) ينظر : تحفة الحبيب على شرح الخطيب : ٤٧/١ ؛ فتوحات الوهاب : ١٦/١ . وروي فيه ( وإن عرى ... فبالعكس ).

(٦) ينظر : مقاييس اللغة : مادة ( لفظ ) ٢٥٩/٥ .

وقيّده بعضهم[1] بكونه من الفم ، ثم جعل بمعنى اسم المفعول ، وخصّ بما يطرحه اللسان والحلق والشفتان ، فلهم فيه تصرفان وصار حقيقة عرفية في ذلك، فلا يردّ أنه حينئذٍ مجاز والحدود تصان عنه ، على أنّه لو سلّم أنه باقٍ على مجازيته ، فحدود النحاة لا يجب صونها عن المجاز بخلاف حدود المناطقة[2].

وأيضاً ، فالقرينة موجودة ، والمجاز مع القرينة جائز في الحدّ ، وبهذا أيضاً يجاب عما قيل[3]: المراد باللفظ الملفوظ به حقيقة كزيد ، أو حكماً وهو المقدر كالضمير المستتر ، فيكون مستعملاً في حقيقته ومجازه، أي : فيجاب عن هذا بأن استعماله في الحكم والمقدر حقيقة عرفية ، أو مجاز مشهور مع وجود القرينة .

وكان الأولى أن يبدله بالقول؛ لأنه اسم للفظ المستعمل خاصة ، إلا أن يقال: لما شاع استعمال القول في الرأي والاعتقاد ، نحو : قال الشافعي كذا ، بمعنى اعتقده ورآه ، لم يأت به ، وإن كان استعمال القول في الرأي والاعتقاد

(١) قال الراغب : " اللَّفْظُ بالكلام مستعار من: لَفَظَ الشيء من الفم " . مفردات ألفاظ القرآن ، لأبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني، (ت٤٢٥هـ)، تحقيق صفوان عدنان الداودي ، دار القلم بدمشق : ٣٤٢/٢ .

(٢) اللفظ عند المناطقة يعبر عنه قولهم : رأيتُ حيواناً ناطقاً، أو حيواناً عالماً كاتباً ليختص من رأيته بالإنسان . ينظر : السلم المنورق في علم المنطق مع شرحه، لعبد الرحمن الأخضري، طبع دار إحياء الكتب العربية، مصر ، بلا تاريخ : ٢٨ .

(٣) قيل في تعريف اللفظ : هو الصوت المشتمل على بعض الحروف الهجائية، تحقيقاً كزيد، أو تقديراً كالضمير المستتر . ينظر : التعريفات : ١٩٢/١؛ منهج السالك إلى ألفية ابن مالك المسمى شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، لنور الدين أبي علي بن محمد الشافعي الأشموني ، (ت ٩٠٠هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١ ، ١٣٧٥هـ ــ ١٩٥٥م : ٨/١. الكواكب الدرية شرح على متممة الأجرومية، الشيخ محمد بن أحمد بن عبد الباري الأهدل ، (ت١٢٩٨هـ) ، دار الكتب العلميه بيروت، لبنان، ٦/١.

وقيّده بعضهم[١] بكونه من الفم ، ثم جعل بمعنى اسم المفعول ، وخصّ بما يطرحه اللسان والحلق والشفتان ، فلهم فيه تصرفان وصار حقيقة عرفية في ذلك، فلا يردّ أنه حينئذٍ مجاز والحدود تصان عنه ، على أنّه لو سلّم أنه باقٍ على مجازيته ، فحدود النحاة لا يجب صونها عن المجاز بخلاف حدود المناطقة[٢].

وأيضاً ، فالقرينة موجودة ، والمجاز مع القرينة جائز في الحدّ ، وبهذا أيضاً يجاب عما قيل[٣]: المراد باللفظ الملفوظ به حقيقة كزيد ، أو حكماً وهو المقدر كالضمير المستتر ، فيكون مستعملاً في حقيقته ومجازه، أي : فيجاب عن هذا بأن استعماله في الحكم والمقدر حقيقة عرفية ، أو مجاز مشهور مع وجود القرينة .

وكان الأولى أن يبدله بالقول؛ لأنه اسم للفظ المستعمل خاصة ، إلا أن يقال: لما شاع استعمال القول في الرأي والاعتقاد ، نحو : قال الشافعي كذا ، بمعنى اعتقده ورآه ، لم يأت به ، وإن كان استعمال القول في الرأي والاعتقاد

(١) قال الراغب : " اللّفْظُ بالكلام مستعار من: لَفَظَ الشيء من الفم " . مفردات ألفاظ القرآن ، لأبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني، (ت٤٢٥هـ)، تحقيق صفوان عدنان الداودي ، دار القلم بدمشق : ٣٤٢/٢ .

(٢) اللفظ عند المناطقة يعبر عنه قولهم : رأيتُ حيواناً ناطقاً، أو حيواناً عالماً كاتباً ليختص من رأيته بالإنسان . ينظر : السلم المنورق في علم المنطق مع شرحه، لعبد الرحمن الأخضري، طبع دار إحياء الكتب العربية، مصر، بلا تاريخ : ٢٨ .

(٣) قيل في تعريف اللفظ : هو الصوت المشتمل على بعض الحروف الهجائية، تحقيقاً كزيد، أو تقديراً كالضمير المستتر . ينظر : التعريفات : ١٩٢/١؛ منهج السالك إلى ألفية ابن مالك المسمى شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، لنور الدين أبي علي بن محمد الشافعي الأشموني ، (ت ٩٠٠هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١ ، ١٣٧٥هـ ـ ١٩٥٥م : ٨/١. الكواكب الدرية شرح على متممة الآجرومية، الشيخ محمد بن أحمد بن عبد الباري الأهدل ، (ت١٢٩٨هـ) ، دار الكتب العلميه بيروت، لبنان، ٦/١.

مجازاً مرسلاً(١) من إطلاق اسم الدالّ ، وهو القول بمعنى اللفظ على المدلول ، وهو الرأي والاعتقاد .

قوله: **(أي الصوت)**، وهو عند أهل اللغة ما سمع سواء اعتمد على بعض حروف المعجم أو لا ، فهو على قسمين ما فيه حرف فأكثر ، ويقال له غير ساذج، وهو المعبر عنه باللفظ [١٣أ] وما لا حرف فيه كغالب أصوات الحيوانات، ويقال ساذج وغفل(٢).

وعرّف أهل السنة الصوت : بأنه كيفية تحدث بمحضً خلق الله تعالى من غير تأثير لتموج الهواء والقرع الذي هو إمساس بعنف(٣)، والقلع الذي هو انفصال بعنف بشرط مقاومة المقروع للقارع ، والمقلوع منه للمقلوع ، أي : كون كل منهما ذا صلابة لا كالقطن ؛ فإنه إذا صدمه شيء لان معه ، وكذا لو فصل بعضه عن بعض لم يخرج له صوت .

قوله : **(المشتمل)**: ، أي : المحتوي **(على بعض الحروف)** جمع حرف وهو الصوت المعتمد على مقطع محقق ، أو مقدر(٤)، أي : على مخرج من مخارج الحروف محقق ، وهو اللسان والحلق والشفتان ، أو مقدر وهو الجوف ، فالحرف صوت خاص ، فاشتمال مطلق الصوت عليه من باب اشتمال العام على

(١) المجاز المرسل : هو الكلام المستعمل في غير المعنى الذي وضع له لعلاقة غير المشابهة مع قرينة مانعة من إرادة المعنى الأصلي . ينظر : تنبيه الوسنان: ص ٢٩ .

(٢) ينظر : شرح شافية ابن الحاجب : ٣/٣٥٠ ؛ فتح رب البرية على الدرة البهية نظم الأجرومية ، لإبراهيم بن محمد بن أحمد الباجوري (ت١٢٧٧هـ)، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، مصر ، ١٣٤٣هـ :٨ .

(٣) ينظر : قواعد العقائد ، لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي، (ت٥٠٥هـ)، تحقيق موسى بن نصر عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٩٨٥م : ١٨٢ ؛ شرح التفتازاني، (ت٧٩٣هـ) على متن العقائد النسفية للشيخ نجم الدين أبي حفص عمر بن محمد النسفي، (ت٥٣٧هـ)، طابع وناشر شركة صحافية عثمانية، مطبعة سي جنبولي طاش جوارنده، ١٣٢٦هـ : ١٤-١٥ .

(٤) ينظر : همع الهوامع شرح جمع الجوامع، لجلال الدين السيوطي ، (ت٩١١هـ)، تحقيق عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية ، مصر، بلا تاريخ : ١ / ٣٩ .

الخاص ، فلا يعترض عليه بنحو واو العطف مما هو حرف [ واحد ][1] كيف يشتمل على بعض الحروف ، وهي هي فيتحدد المشتمل والمشتمل عليه ، والشيء لا يشتمل على نفسه .

وقد علمت جواب ذلك ، وأن المراد أن الصوت المطلق يشتمل على واو العطف ، وهو صوت مقيَّد بالاعتماد على مخرج ، وذلك الاعتماد هو كيفية الصوت، فاللفظ مجموع الصوت ، وكيفيته على مختار السعد في شرح المقاصد[2]، خلافاً لمن قال[3]: وفي الصوت تحدث الحروف المقطعة المسموعة في اللفظ ، ومن قال[4]: هو الكيفية فقط ، وهو قو السيوطي الذي أكد أن الصوت ما خرج من الفم إن لم يشتمل على حرف.

واعترض أيضاً هذا التعريف على ذكر الحروف فيه وهو قول ابن البناء المراكشي، قول ابن هشام : والمراد باللفظ الصوت المشتمل على بعض الحروف تحقيقاً أو تقييداً[5] ، وهي من اللفظ ، فيكون ذكر اللفظ في تعريف اللفظ ، فيلزم الدور[6]، وهو : توقف المعرَّف على شيء في التعريف [١٣ ب] ، وتوقف شيء

---

(١) الزيادة من ( ب ) .

(٢) ينظر : شرح المقاصد، للتفتازاني، (ت٧٩٣هـ)، تحقيق د . عبدالرحمن عميرة، تصدير الشيخ صالح موسى شرف، منشورات الشريف الرضي، بيروت، ط١، ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م: ١٩٧/١.

(٣) ينظر : التعريفات : ٢٤٧ ؛ دليل الطالبين لكلام النحويين ، لمرعي بن يوسف بن أبي بكر بن أحمد الكرمي المقدسي الحنبلي ، (ت١٠٣٣هـ) ، إدارة المخطوطات والمكتبات الإسلامية ، الكويت، ١٤٣٠هـ ـ ٢٠٠٩م : ١٣ .

(٤) ينظر : الكليات (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية)، لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، (ت١٠٩٤هـ)، قابله على نسخة خطية وأعده للطبع ووضع فهارسه الدكتور عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م : ٨٨٧ .

(٥) أوضح المسالك : ١١/١ .

(٦) الدور : هو توقف الشيء على ما يتوقف عليه ، ويسمى الدور المصرح كما يتوقف أ على ب وبالعكس، أو بمراتب ويسمى الدور المضمر كما يتوقف أ على ب و ب على ج و ج على أ.

ينظر: التعريفات : ١٤٠.

في التعريف على المعرف ، وهو باطل(١).

وأجيب(٢) بأن هذا تعريف لفظي، والتعريفات اللفظية يغتفر فيها الدور(٣).

وأجاب الشيخ الشنواني بما حاصله : أنه لا دور ؛ لأن الجهة منفكة مختلفة، وذلك أن توقف اللفظ على التعريف مُسلَّم ، وأما توقف معرفة الحروف المأخوذة في التعريف على اللفظ ، فليس مُسلَّم ؛ لأن المراد بالحروف أ ب ت ث ... إلى آخره ، وهي بديهية تعرف من غير احتياج إلى معرفة معنى اللفظ(٤)، فتأمل .

قوله : (**الهجائية**)، نسبة إلى الهجاء ، وهو تقطيع الكلمة لبيان الحروف التي ركبت منها بذكر أسماء تلك الحروف ، [ وإذا عدد الحروف](٥) ملفوظة بأنفسها لم يكن ذلك هجائياً . شنواني(٦).

وخرج بالهجائية حروف المعاني(٧) كمن وعلى .

---

(١) ينظر : الكليات : ٣٩٣ ؛ حاشية الصبان : ٧٢/١؛ حاشية الصاوي على تحفة الإخوان : ٢٣٥.

(٢) ينظر : حاشية الصبان : ٧٢/١.

(٣) ينظر : فتح رب البرية : اللوحة ٩.

(٤) ينظر : الدرة الشنوانية : اللوحة ١٢ .

(٥) الزيادة من ( ب ) .

(٦) ينظر : الدرة الشنوانية : اللوحة ١٢ .

(٧) حروف المعاني : وهي الحروف التي يظهر معناها في الجملة، كحروف الجرّ، والجزم، والنصب، والعطف . وتنقسم على قسمين : الحروف المختصة، وهي قسمان : قسم خاص بالأسماء، كحروف الجر، وإنّ وأخواتها ... إلخ ، قسم خاص بالأفعال، كحروف الجزم، والنصب، نحو: (لم وأخواتها، ولن وأخواتها) . الحروف غير المختصة، وهي الحروف المشتركة بين الأسماء، والأفعال، مثل: هل، همزة الاستفهام، وحروف العطف .ينظر : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، لبهاء الدين عبدالله ابن عقيل العقيلي المصري الهمذاني، (ت٧٦٩هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، دار مصر للطباعة ، سعيد جودة السحار وشركاه ، ط٢٠ ، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م : ٣١/١ .

قوله: (**التي أولها الألف**)، هو على حذف مضاف في الأول، والتقدير: أول أسمائها الألف، هو على حذف[1]، أو في الثاني، والتقدير: أولها مسمّى الألف، وهكذا.

قوله: (**وآخرها الياء**)، قال الشيخ الشنواني: (أي أولها وآخرها ما ذكر في الذكر عادةً)[2].

وقال الشيخ النبتيتي: (الأولى أنْ يقال شرعاً)[3]، واستدل بحديث ذكره، وعبارة بعضهم، أي: في النزول على آدم[4].

قوله : (**المركب**)[5]، حقيقة أو حكماً ، وبعبارة أخرى وجوداً أو تقديراً ، فالأول كقام زيدٌ ، والثاني كزيد في جواب من قال : مَن الجائي ؟ وكالكلمة المجاب بها ، نحو : نعم وبلى ولا ولعل[6]، فالكلام هو المقدر بعدها لا هي وحدها.

قوله : (**فصاعداً**)، حال حذف عامله ، أي : فذهب المركب صاعداً عن الكلمتين ، يعني : ما تركب [١٤أ] من كلمتين أو أكثر من كلمتين.

---

(١) سقط من ( ب ) : هو على حذف .

(٢) ينظر : الدرة الشنوانية : اللوحة ١٢ .

(٣) ينظر : فتح رب البرية : اللوحة ٨ .

(٤) ذكر النبتيتي نص الحديث : " روي عن أبي ذر الغفاري ــ رضي الله عنه ــ أنه قال: سألت رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ ، فقلت : يا رسول الله، كل نبي مرسل بم يرسل؟ قال: بكتاب منزل . فقلت : كتاب أنزله الله تعالى على آدم ؟ فقال : كتاب المعجم ، قال : أ ب ت ث ج إلى آخره. قلت: يا رسول الله، كم حرف؟. قال: تسع وعشرون... الحديث " . ولم أقف عليه في كتب الحديث . وهو في صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، لأبي العباس أحمد بن علي القلقشندي، (ت٨٢١هـ)، تحقيق محمد حسين شمس الدين وآخرين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٨٧م : ١٠/٣ .

(٥) في شرح خالد الأزهري : ٣ ( المركب وهو الذي تركب من كلمتين) .

(٦) في ( ب ) : وأجل .

قوله : (المفيد) نعت للمركب ، ولم يجعل صفة ثانية للفظ ؛ لأنه إذا اجتمعت فصول في حدّ كان كلّ فصل منها قيْداً فيما قبله لكونه أعمّ منه ، وهو لغة ما أفاد مطلقاً[١]، واصطلاحاً ما أفاد بالإسناد[٢]، أي : بسببه وهو لغة الإلصاق واصطلاحاً نسبة كلمة ، أو ما في حكمها إلى أخرى ، كذلك على وجه يفيد[٣].

وإنما قلنا[٤]: أو ما في حكمها ليشمل نحو قولك : جَسَق مهمل ، وديز مقلوب زيد ؛ فإن لفظة جسق مهملة ، وكذا لفظة ديز مهملة ، ولا يقال لكل منها كلمة ؛ لأن الكلمة لفظ مستعمل مفرد مع أن نحو هاتين الجملتين كلام ؛ لأن المراد من اللفظين نفسهما : هو اللفظ ، إذا أريد نفسه تجري عليه أحكام الكلمة ، كما نبَّه على هذا سيبويه الثاني أبو بكر الشنواني[٥].

المارتن ترك التقييد بالإسناد الذي زاده الشارح اتكالاً على الموقف ، ولجواز التعريف بالأعمّ ، فليفهم .

والحاصل : إنه يشترط في الكلام عند النحاة خمسة أمور[٦]:

أن يكون ملفوظاً به .

وأن يكون مركباً .

وأن يكون مفيداً .

---

(١) ينظر : لسان العرب : مادة ( فيد ) ٣/٣٤٠.

(٢) ينظر : شرح الكافية : ١/ ٢٢٣ ؛ الفوائد الضيائية في شرح كافية ابن الحاجب ، لنور الدين عبد الرحمن الجامي ، (ت٨٩٨هـ)، تحقيق د. أسامة طه الرفاعي، دار الآفاق العربية، القاهرة – مصر، ط١، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٣م : ١٧٦ .

(٣) ينظر : لسان العرب : مادة ( فيد ) ٣/٣٤٠.

(٤) في ( ب ) : قلت .

(٥) ينظر : الدرة الشنوانية : اللوحة ١٢ .

(٦) ينظر: شرح المفصل: ١/ ٢٠؛ المقتصد في شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجاني، (ت٤٧١هـ)، تحقيق د . كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، العراق، ط١، ١٩٨٢م : ١/٩٥؛ همع الهوامع : ١/ ١٢ .

وأن يكون ذا إسناد .

وأن يكون موضوعاً ، أي : بالوضع العربي ، أو المراد مقصوداً على الخلاف الذي ذكره الشارح .

ثم هذه الخمسة لكل منها معنى لغوي ، ومعنى اصطلاحي ، فالمعاني عشرة، فاللفظ لغة : الرمي والطرح . واصطلاحاً : الصوت المشتمل على بعض الحروف الهجائية التي أولها الألف وآخرها الياء ، أو تقول هو اصطلاحاً : صوت يعتمد على مقطع محقق، أو مقدر(١).

والمركب في اللغة : ما تركب من شيئين فأكثر(٢)، أي : سواء كان الشيئان [١٤ب] من جنس الكلمات أم الأحجار أم الخشب مثلاً(٣).

واصطلاحاً : ما تركب من كلمتين فأكثر(٤).

والمفيد لغة: ما أفاد فائدة يحسن سكوت المتكلم عليها ... إلى آخره(٥).

والمسند من الإسناد، وهو لغة: الإلصاق(٦). واصطلاحاً: ضم كلمة إلى أخرى على وجه يفيد(٧).

---

(١) سبق أن عرفه الشارح : ص١٠٨.

(٢) في ( أ ) : الذي ، والتصحيح من ( ب ).

(٣) ينظر : لسان العرب : مادة ( ركب ) ٤٣١/١.

(٤) ينظر : التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي عبد الله أثير الدين محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الأندلسي، الشهير بابن حيان وبأبي حيان، (ت٧٥٤هـ)، تحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم، دار كنوز إشبيليا، دمشق ، ط ١، ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م : ٣١٥/٢ ؛ المشكاة الفتحية على الشمعة المضية للسيوطي( ت٩١١هـ)، لأبي حامد محمد بن محمد بن أحمد البديري الدمياطي، (ت١١٤٠هـ)، دراسة وتحقيق هشام سعيد محمود . مطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، بغداد ، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م : هامش ص١٩٢ .

(٥) سبق للشارح أن عرفه : ص١٠٨.

(٦) ينظر : لسان العرب : مادة ( سند ) ٢٢١/٣ .

(٧) ينظر : مفتاح العلوم : ١٧٨ ؛ الكليات : ١٠٠ .

والوضع لغة: الحطُّ والولادة[١]. واصطلاحاً: فيه تفسيران ... إلى آخره[٢].

قوله: (**سكوت المتكلم**)[٣]، وقيل: (السامع). وقيل: (هما)[٤]. قال النبتيتي: (واقتصر على سكوت المتكلم ؛ لأنه المختار ، إذ السكوت مناسب للمتكلم دون السامع وحده ، أو مشاركاً ؛ لأن السامع ليس متكلماً حتى يقال : يحسن سكوته، وإن كانت الأقوال متلازمة كما هو ظاهر)[٥].

قوله : (**عليها**)، فيه حذف مضاف ، أي : على المفيد لها ، أي : على الكلام المفيد لها .

قوله : (**بحيث**)[٦] ... إلى آخره الحيثية للتقيّد ، يعني : بشرط أن لا يصير ... إلى آخره. نبتيتي[٧].

قوله : (**منتظراً لشيء آخر**) انتظاراً تاماً بعد فهم المعنى ، فخرج الانتظار الناقص، والانتظار قبل فهم المعنى ، فلا يشترط عدمهما، والانتظار التام كانتظار المسند دون المسند إليه وعكسه ، والانتظار الناقص كانتظار المفعول والحال والظرف.

قوله : (**لشيء**) المراد به هنا اللفظ . نبتيتي[٨].

---

(١) ينظر : المغرب في ترتيب المعرب، لأبي الفتح ناصر الدين بن عبد السيد بن علي بن المطرزي الخوارزمي، (ت٦١٠هـ)، دار الكتاب العربي، بلا تاريخ : ٤٤٨ .

(٢) الوضع هو " تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه " . مختصر المعاني : ١٥٣ ؛ بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة، عبد المتعال الصعيدي ، (ت١٣٩١هـ)، مكتبة الآداب ، مصر ، ط١٧ ، ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م : ٤٥٧/٣ .

(٣) في شرح خالد الأزهري : ٣ ( بإسناد فائدة يحسن سكوت المتكلم ... الخ ) .

(٤) ينظر: همع الهوامع : ٤٨/١ .

(٥) ينظر: فتح رب البرية : اللوحة ١٠ .

(٦) في شرح خالد الأزهري: ٣ ( بحيث لا يصير السامع ) .

(٧) ينظر : فتح رب البرية : اللوحة ١٠ .

(٨) ينظر : المصدر نفسه : اللوحة ١٠ .

قوله : (آخر)، أي : غير ما سمعته . نبتيتي[1].

قوله : **(بالوضع)** متعلق بالمفيد . والحاصل : إنه يشترط في الإفادة أن تكون بأمرين الأول ذكره الشارح بقوله بالإسناد .

والثاني ذكره الماتن بقوله بالوضع .

قوله : **(بالوضع)**، أي : النوعي لا الشخصي ؛ فإن المركبات حقائق ومجازات ، والمفردات موضوعة [١٥أ] بالنوع كما صرَّحوا[2].

قوله : **(العربي)**، أخرج الأعجمي .

قوله : **(وهو جعل اللفظ دليلاً على المعنى)**، أي : الوضع من حيث هو لا يُقيَّد كونه عربياً ، ومن حيث اعتبار الألفاظ جعل اللفظ ... إلى آخره ، فالضمير راجع للموصوف من غير صفته ، ويكون في كلامه إطلاق وتقييد، فالإطلاق من جهة أن هذا التعريف يشمل وضع غير اللغة العربية، والتقييد من جهة أن المراد خصوص وضع الألفاظ ؛ لأن تعريف الوضع الشامل لوضع اللفظ وغيره : وهو وضع شيء بأزاء شيء آخر بحيث إذا فهم الشيء الأول فهم الشيء الثاني[3].

قوله : **(كما قال بعضهم)**[4]، أي: وهذا كما قاله بعضهم ، أي : بناء على قول بعضهم ، أو مثل الذي قاله بعضهم . نبتيتي[5].

---

(١) ينظر : فتح رب البرية : اللوحة ١٠ .

(٢) ينظر : شرح التلويح على التوضيح : ٥٢/١ ؛ وفي الدرة الشنوانية : اللوحة ١٣ نسب الشنواني هذا الكلام للتلويح وغيره .

(٣) ينظر : شرح تنقيح الفصول في اختيار المحصول في الأصول، لشهاب الدين أبي العباس أحمد بن إدريس القرافي، (ت٦٨٤هـ)، تحقيق طه عبدالرؤوف سعد، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٩٧٣م : ٢٠؛ حاشية الآجرومية ، لعبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي الحنبلي النجدي ، (ت١٣٩٢هـ)، المطابع الأهلية ، الرياض ، ١٤٠٠هـ: ٧.

(٤) في شرح خالد الأزهري : ( كما قال بعضهم قال جمهور الشارحين ) .

(٥) ينظر: فتح رب البرية : اللوحة ١١. وهو قول الأخفش والكوفيين. ينظر: الدرة الشنوانية : اللوحة١٣.

وأشار بذلك إلى أنَّ الجار والمجرور خبر مبتدأ محذوف ، وأن الكاف بمعنى على ، وما مصدرية ، أو الكاف للتشبيه وما موصول اسمي عائده محذوف، والتغاير بين المشبّه والمشبّه به باعتبار المحل ، أي : إن الكلام من حيث صدوره من الشارح مشبّه ، ومن حيث صدوره من بعضهم مشبّه به وذلك كافٍ.

قوله : (هنا) (1) ، أي : في حدّ الكلام .

قوله : (إفادة) (2) ، أي : إفهام السامع، أي: المخاطب ومفعول إفادة محذوف، أي: إفادته معنىً من اللفظ ، فيحسن سكوت المتكلم عليه.

قوله : (له التفاوت إلى الخلاف) (3)، أي: له ابتناء على الخلاف (في أن دلالة الكلام هل هي وضعية)، فيكون المراد بالوضع المذكور الوضع العربي ، (أو(4) عقلية)، فيكون المراد به القصد .

هذا ولقائل أن يقول : لا نسلم ابتناء تفسير الوضع بالقصد على القول بأن [15ب ] دلالة الكلام عقلية ، بل يصحّ اعتبار القصد في الكلام على القول بأن دلالة الكلام وضعية ، كما لا يخفى . شنواني(5).

قوله : (هل هي ... إلى آخره)، هل هنا بمعنى الهمزة ، أي : أهي وضعية فلا يعترض بأن هل لا يؤتى لها بمعادل ، كما قاله الشيخ الشنواني(6)، وحفيد العصام(7)، فلا يقال هل زيد أم عمرو إلا إذا جعلت هل بدلاً عن الهمزة ، أو عبّر

---

(1) في شرح خالد الأزهري : ( المراد بالوضع هنا القصد ) .

(2) في شرح خالد الأزهري : ( وهو أن يقصد المتكلم إفادة السامع ) .

(3) في شرح خالد الأزهري : ( وهذا الخلاف له التفاوت إلى الخلاف ) .

(4) في شرح خالد الأزهري : ٣ ( أم ) وسيبين المدابغي وجه ذلك.

(5) ينظر : الدرة الشنوانية : اللوحة ١٢ .

(6) ينظر : الدرة الشنوانية : اللوحة ١٣ .

(7) هو علي بن إسماعيل بن عصام الدين إبراهيم بن محمد بن عربشاه الشافعيّ المكيّ المعروف بالعصامي: فقيه، ولي قضاء الشافعية بمكة. مولده ووفاته فيها سنة (١٠٠٧هـ) . له كتب منها

بدل أم بأو وجعلت أم منقطعة[1].

قوله: وضعية، أي: بواسطة الوضع، قوله: أو عقلية، أي: بواسطة العقـل. نبتيتي[2].

قوله : (والأصح الثاني)، خلاف التحقيق . شنواني[3].

وعبارة النبتيتي : والأصح الثاني ، وهو القول بأن دلالة الكلام عقلية، وهذا ليس بمرضي ، والمختار أن الكلام موضوع بالنوع ، فدلالته وضعية ، وإن كانت

---

=حاشية على شرح جده عصام الدين على السمرقندية تسمى حاشية الحفيد وغيرها . ينظر : خلاصة الأثر : ١٤٧/٣ ؛ الأعلام : ٢٦٤/٤ .

ولم أقف على قوله في حاشيته على السمرقندية .

(١) استدل القائلون بجواز مجي أم بعد هل ، بقول النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ لجابر بن عبد الله ــ رضي الله عنهما ــ : « هل تزوجت بكرا أم ثيبا » [صحيح البخاري : كتاب الجهاد والسير ، باب استئذان الرجل الإمام ٥١/٤ ، رقم (٢٩٦٧) ] ، قال ابن مالك : فيه شاهد على أن (هل) قد تقـع موقع الهمزة المستفهم بها عن التعيين، فتكون (أم) بعدها متصلة غير منقطعة، لأن استفهام النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ جابراً لم يكن إلا بعد علمه بتزوجه إمّا بكرا وإما ثيبا ، فطلب منه الإعـلام بالتعيين ، فالموضع = إذن موضع الهمزة ؛ لكن استغني عنها بـــ(هـل) وثبـت بـذلك أن (أم) المنقطعة قد تقع بعد (هل) كما تقع بعد الهمزة . )، ووافق القسطلاني ابن مالك إذ اثبت رأيه تماماً، ولكنه ذكر رأياً آخر لأحد العلماء يرى فيه أن يقدر استفهاما ثانياً ولا تكون (أم) متصلة ؛ فكأنه ـــ صلى الله عليه وسلم ــ قال: هل تزوجت ؟ ثم اضرب ثم قال: بكرا أم ثيبا ؟ على حذف الهمـزة ، ولكن الواضح من سياق الحديث أن النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ لم يقصد الإضراب، وإنما كان استفهاماً حقيقياً واحداً بوساطة (هل) وعليه فهذا شاهد على مجيء (أم) بعد (هـل) إذا أريـد بهـا التعيين. ينظر : شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، لابن مالك الطائي الجيـاني (ت٦٧٢هـ)، تحقيق د. طه محسن عبدالرحمن، دار آفاق عربية، بغداد . ١٤٠٥ هـ ــ ١٩٨٥م : ٢٦٥ ؛ إرشاد الساري إلى شرح صحيح البخاري، لأبي العباس شهاب الـدين أحمـد بـن محمـد القسطلاني، (ت٩٢٣هـ)، دار الكتاب العربي، ببروت، بلا تاريخ / وهي مطبعة مصورة عن ط ٧ التي طبعت بالمطبعة الأميرية ببولاق مصر سنة ١٣٢٣ ــ ١٣٢٧هـ : ١٢٤/٥ ــ ١٢٥ .

(٢) ينظر : فتح رب البرية : اللوحة ١١ .

(٣) ينظر : الدرة الشنوانية : اللوحة ١٣ .

بالنوع ، أما بالشخص فهي عقلية جزماً[١].

قوله : (**مثلاً**)[٢]، مفعول لفعل محذوف ، أي : أمثل بزيد مثلاً ، فمثله عمرو وبكر وخالد ... إلى آخره.

قوله : (**قائم**)[٣]، مثلاً كراقد وقاعد ... إلى آخره ، ومسمَّى زيد الذات المشخصة ، ومسمَّى قائم ذات اتصفت بالقيام ، فإذا عرف كل واحد منهما على انفراده وسمع إلى آخره.

قوله : (**بإعرابه المخصوص**) متعلق بحال محذوف من مفعول سمع، أي : وسمع لفظ زيد قائم مركباً معرباً بإعرابه إلى آخره.

قوله : (**فهم**)، أي : عقل **بالضرورة** ، أي : بمجرد نظر العقل من غير احتياج إلى نظر وتفكر ومعرفة وضع ، بل بمجرد السماع.

قوله: (**معنى هذا الكلام**)، أي : وهو نسبة القيام إلى زيد ، والمراد فهمه إن لم يكن مفهوماً له قبل ، وإلاَّ بأن كان فهمه قبل ، فالمراد بقول الشارح فهمه حصوله [١٦ أ] ورسوخه في الذهن ، أو الالتفات المجرد إليه ؛ فإنه إذا سمع لفظ فتوجه النفس إليه ، ثم يلتفت إلى هذا المعنى ، هكذا قاله الشنواني[٤]، والنبتيتي[٥].

يعني : ففي كلام الشارح قيْد محذوف ، وهو إن لم يكن مفهوماً قبل ، أو استعمل الفهم في حقيقته ومجازه تأمل .

ثم من المعلوم أن ما ذكره من قوله بالضرورة ، أي : لا يحتاج إلى الوضع مبني على الأصح عنده ؛ الذي هو ضعيف عند غيره ، فعلى الراجح يتوقف الفهم على الوضع.

---

(١) ينظر : فتح رب البرية : اللوحة ١١ .

(٢) في شرح خالد الأزهري : ٣ (فإن من عرف مسمى زيد مثلاً ) .

(٣) في شرح خالد الأزهري : ٣ (وعرف مسمى قائم ، وسمع زيد قائم ) .

(٤) ينظر : الدرة الشنوانية : اللوحة ١٣ .

(٥) ينظر : فتح رب البرية : اللوحة ١١ .

قوله : **(وهذا الحد)**، أي : تعريف الكلام بما ذكره الماتن[1].

قوله : **(إلى اعتبار أربعة أمور)**[2] ... إلى آخره .

وزاد في التسهيل خامساً وهو لذاته حيث قال : الكلام اللفظ المركب المفيد المقصود لذاته لإخراج صلة الموصول ، وجملة الشرط فقط ، وجملة الخبر وحده[3].

وردّ بأن هذا القيّد يغني عنه قيد الإفادة ؛ لأن ما ذكر لا يفيد في حال اعتباره مضمورا للغير[4]، فتأمل .

قوله : **(مثال اجتماعها)**، أي : ذي اجتماعها إلى الكلام الذي اجتمعت فيه ، واشتمل عليها ، وإنما قدّرنا المضاف لصحة الحمل. وإيضاحه أن قوله مثال اجتماعها : زيد قائم مبتدأ وخبر ، أي : مثال اجتماعها هذا اللفظ وهذا بظاهره لا يصحّ ؛ لأن المراد من الاجتماع وجود جميعها ، وهو معنى ، واللفظ خلافه ، فلا يصحّ الإخبار .

وأجيب[5] بأنه على حذف في الأول ، أي : مثال ذي اجتماعهما زيد قائم أو في الثاني ، والتقدير مثال اجتماعها ، اجتماعها في زيد قائم[6]. انتهى.

والمثال جزئي يذكر لإيضاح القاعدة ، ثم إن كان [١٦ب] من كلام يحتجّ

---

(١) في شرح خالد الأزهري : ٣ وفيه ( لجماعة منهم الجزولي ) .

(٢) في شرح خالد الأزهري : ٣ ( وحاصله يرجع إلى اعتبار أمور أربعة اللفظ والتركيب والإفادة والوضع).

(٣) ينظر : تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد أبو عبدالله جمال الدين محمد بن مالك الطائي الأندلسي (ت٦٧٢هـ)، المطبعة المنيرية ، مكة المكرمة ، ١٣١٩هـ : ٣ .

(٤) ينظر : فتح رب البرية : اللوحة ١٢ ؛ شرح منظومة الآجرومية ، للشيخ داود بن سلمان التكريتي (ت١٣٦٠هـ )، دراسة وتحقيق صلاح ساير فرحان العبيدي ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، جامعة تكريت ، العراق ، ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م : ٣٦ .

(٥) ينظر : شرح ابن عقيل : ١٦/١ ؛

(٦) ينظر : فتح رب البرية : اللوحة ١٢ .

به، كالكتاب والسنّة وفصيح كلام العرب ؛ كان شاهد أيضاً ، وإلا فهو مثال فقط ، فكل شاهد مثال ولا عكس .

فإن قلت : مثال الشيء في اللغة شخصه ، فما المناسبة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي ؟

قلت : هي أن الجزئي يتشخص فيه الكلي ، إذ الجزئي هو الكلي مع المشخصات بناءً على أن الكلي يوجد ضمن جزئياته.

قوله : **(زيد قائم)** في محل رفع خبر ؛ لأن المراد هذا اللفظ .

قوله : **(فيصدق على زيد قائم)** أنه في محل جر ، أي : هذا اللفظ ، والمراد بالصدق هنا الحمل والإخبار ، أي : يخبر عنه بأنه لفظ ؛ لأن الصدق في المفردات معناه الحمل ، وفي الحمل معناه عدم التناقض.

قوله : **(لفظ)**[1]، أي : ملفوظ.

قوله : **(على الزاي)**[2] ... إلى آخره ، أي : مسميات الزاي ... إلى آخره.

قوله : **(إلى آخرها)**[3] متعلق بمحذوف ، أي : وانتهى في العد إلى آخرها.

قوله : **(من كلمتين)**[4]، أي: ملفوظتين، فلا يرد أن في قائم ضميراً مستتراً.

قوله: **(لم تكن عند السامع)** ليس بقيّد على الراجح من أنه لا يشترط تجدد الفائدة.

قوله: **(ويصدق على زيد قائم أنه مقصود)**، أي : كما يصدق عليه أنه

---

(١) في شرح خالد الأزهري : ٣ ( أنه لفظ ) .

(٢) في شرح خالد الأزهري : ٣ ( لأنه صوت مشتمل على الزاي ) .

(٣) في شرح خالد الأزهري : ٣ (والياء والدال والقاف والألف والهمزة والميم وهي بعض حروف أ ب ت ث إلى آخرها) .

(٤) في شرح خالد الأزهري : ٣ (ويصدق على «زيد قائم» أنه مركب لأنه تركب من كلمتين) .

وضع عربي ، وإنما اقتصر على ما ذكره ؛ لأن مذهبه ترجيح اعتبار القصد ، وهو ضعيف ، كما عليه الشنواني[١] تبعاً لشيخه ، تبعاً لأبي حيان[٢].

قوله : (**فيخرج بقوله اللفظ**)[٣] ... إلى آخره ، لما فرغ من توضيح الحدّ بالمثال أخذ يذكر محترزات الأمور الأربعة ، فقال : فيخرج ، أي : عن الكلام النحوي ، وعن تعريفه بمعنى يمنع من الدخول : الإشارة ، وهي الإفهام باليد ، أو نحوها ، ومثلها الرمز ، وهو الإشارة بالعينين والحاجبين[٤].

[١٧أ] والشفتين والفم ، فكل من الثلاثة أخصّ مما قبله ، ويخرج به أيضاً الكتابة : وهي النقوش الموضوعة لألفاظ مخصوصة بواسطة القلم الذي هو أحد لساني الإنسان مجازاً ، ويخرج به أيضاً النُّصَب بضم النون وفتح المهملة جمع نُصبة بضم النون وسكون المهملة ، وهي العلامات المنصوبة لفهم معانيها ، كالمحراب دليلاً على القبلة ، والأحجار في الأرض دليلاً على حدود المزارع ، وغير ذلك ، وأما النُّصُب بضمتين ، فهو ما ينصب فيعبد من دون الله تعالى من حجر ، أو غيره، قال الله تعالى:﴿وَمَا ذُبِحَ عَلَى ٱلنُّصُبِ﴾[٥]، أي : الأصنام والأوثان ، قبل كانوا في الجاهلية ينصبون حجراً يعبدونه ويصبون عليه دماء الذبائح ، وأما

---

(١) ينظر : الدرة الشنوانية : اللوحة ١٤ .

(٢) هو محمد بن يوسف بن علي بن يوسف ابن حيان الغرناطي الأندلسي الجياني ، النفزي ، أثير الدين، أبو حيان : من كبار العلماء بالعربية والتفسير والحديث والتراجم واللغات . ولد في إحدى جهات غرناطة ، ورحل إلى مالقة . وتنقل إلى أن أقام بالقاهرة . وتوفي فيها بعد أن كف بصره سنة (٧٥٤هـ) ، وله مؤلفات شهيرة . ينظر : فوات الوفيات : ٢٨٢/٢ ؛ بغية الوعاة : ١/ ٢٨٠-٢٨٥.

(٣) في شرح خالد الأزهري : ٣ ( فيخرج بقوله اللفظ الإشارة والكتابة والعقد والنصب، وتسمّى الدوال الأربع).

(٤) لسان العرب : مادة ( رمز ) : ٣٥٦/٥ .

(٥) سورة المائدة : من الآية ٣ .

النَّصَب بفتحتين ، فهو الإعياء ، قال تعالى: ﴿ فَإِذَا فَرَغْتَ فَانْصَبْ ﴾[(١)]، ويقال أيضاً : على انتصاب القرنين ، يقال : تيس أنصب ، وعنز نصباء ، كذا في ضياء الحلوم[(٢)].

ويخرج باللفظ أيضاً العُقَد بضم العين وفتح القاف جمع عُقْدَة بضم العين وسكون القاف ، أي : عقد الأصابع ، وهي هنا ما يجعل من اليد دليلاً على العدد، كجعل الإبهام المقبوضة إلى المسبحة [المرسلة ][(٣)] دليلاً على الثلاثة والخمسة .

وقد ذكر قوم[(٤)] أن الله تعالى علَّم آدمَ الحساب ، وجعل منزلته في أصابع كفيه العشرة ، وقد رأيت في ذلك مؤلفاً ، فارجع إليه إن شئت . انتهى . نبتيتي[(٥)].

وفي كلام غيره : إن النُّصُب بضمتين ، أو ضم فسكون كالنُّصَب بضم ففتح: اسم للعلامات ، فيكون حينئذٍ النُّصَب بضمتين من قبيل المشترك[(٦)]، فليراجع.

قوله : (ونحوها) بالرفع ، أي : ويخرج نحو هذه الأربعة كالمعنى [١٧/ب] القائم بالنفس ولسان الحال .

---

(١) سورة الشرح : من الآية ٧ .

(٢) ضياء الحلوم : شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم ، للقاضي نشوان بن سعيد الحميري اليمني (ت ٥٧٣هـ) ، ١٨ جزء، في اللغة اختصره ابنه محمد في جزئين وسماه ضياء الحلوم، تحقيق دار الفكر، دمشق ، سوريا ، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث ، دبي : ج١١ ، ص٦١٥٥.

(٣) الزيادة من ( ب ) .

(٤) الحقيقة أن هذا القول لا يوجد ما يدل عليه أو ما يؤيده ، بل إن العلماء رفضوا أن يكون آدم ــ عليه السلام ــ قد تعلم الحروف ، فما بالك بالحساب ، وإنما تعلم الكلام المنظوم . ينظر : مجموع الفتاوى، لتقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، (ت٧٢٨هـ)، تحقيق أنور الباز وعامر الجزار ، دار الوفاء ، السعودية ، ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م : ٥٧/١٢ .

(٥) ينظر : فتح رب البرية : اللوحة ١١ . ولم يذكر النبتيتي اسم هذا المؤلف ليرجع إليه .

(٦) ينظر : لسان العرب : مادة ( نصب ) ٧٦١/١ .

قوله : (المسـروده)[١]، أي : الخالية عن الإسناد بخلاف الأعداد المركبة ، مثل : هذا واحد هذان اثنان ... إلى آخره ؛ فإنه كلام.

قوله : (**والمعلوم للمخاطب**)[٢] قد عرفت ضعفه[٣]، وأن الراجح دخوله في الكلام النحوي.

قوله : (**والمجعول علماً**)[٤] ... إلى آخره، هو خارج بالمركب أيضاً، وإنما قيّد بقوله : المجعول علماً ؛ لأن المركب الإسنادي إذا لم يكن علماً فهو كلام.

قوله : (**ونحو ذلك**)، مما لا إسناد فيه . نبتيتي[٥].

قال الشنواني : (قوله): (ونحو ذلك لا طائل تحته)[٦]. انتهى .

أي لأنه إما معطوف على مدخول الكاف ، وأمّا نحو ذلـك ، وعلـى كـل فالكاف، وأمّا نحو تغني عنه .

قوله : (**والمفيد بالعقل كإفادة**)[٧]، أي : المفيد بوساطة العقل فقـط كـذي - **إفادة حياة** ... إلى آخره ، أو المراد : وإفادة **المفيد بالعقل** كإفادة ... إلى آخـره ، فلا بد من حذف مضاف من الأول ، أو من الثاني ليصحّ التمثيل .

---

(١) في شرح خالد الأزهري : ٣ ( ونحوُها ويخرج بقوله المركب المفردات كزيد والأعداد المسـرودة نحو واحد اثنان إلى آخرها. وقيل لا حاجة إلى ذكر التركيب للاستغناء عنه بالمفيد، إذ المفيد الفائدة المذكورة لا يكون إلا مركبا) .

(٢) في شرح خالد الأزهري : ٣ (ويخرج بقوله: المفيد غير المفيـد كالمركـب الإضـافي كعبـد الله، والمزجي كبعلبك، والتقييدي كالحيوان الناطق، والإسنادي المتوقف على غيره نحو: إن قـام زيـد، والمعلوم للمخاطب ) .

(٣) ينظر : هذا التحقيق : ص١١٤.

(٤) في شرح خالد الأزهري : ٣ (نحو السماء فوقنا والأرض تحتنا ، والمجعول علما نحو: برق نحره ).

(٥) ينظر : فتح رب البرية : اللوحة ١١ .

(٦) ينظر : الدرة الشنوانية : اللوحة ١٢ .

(٧) في شرح خالد الأزهري : ٣ (ويخرج قوله: بالوضع على التفسير الأول ما ليس بعربي كالأعجمي، والمفيد بالعقل) .

ثم إضافة إفادة إلى حياة من إضافة المصدر إلى مفعوله مع حذف فاعلـــه ، أي : إفادة اللفظ المسموع حياة **المتكلم** به غير المشاهد، ولذا قال **(من وراء)**، أي: خلف **جدار**، أو نحوه من كل ساتر ، فهو من ذكر الخاص وإرادة العام .

قال النبتيتي : (يعني : إن المفيد حياة المتكلم لا يسمَّى كلاماً بالنسبة [ إليها، أي: إلى هذه الإفادة ، وإن سمّي كلاماً بالنسبة][1] إلى إفادته المعنى الذي طريقــه الوضع)[2]. انتهى .

بخلاف المتكلم المشاهد وأن استفادته حياته تكون بالبصر .

وخرج أيضاً المفيد بالطبع كأح أح لوجع الصدر.

قوله : **(ويخرج)** ... إلى آخره[3] ضعيف[4].

قوله : **(ومن زال عقله)** عطف عام إن أريد بالعقل التمييـــز ، ومغـــاير إن أريد به الغريزي الذي هو غريزة يتبعها العلم بالضروريات عنـــد ســلامة [١٨أ] الآلات ، أي : الحواس ؛ لأنه يزيله إلا الجنون .

قال : قوله : **(على لسانه)**[5]، أي : من لسانه.

قوله : **(ومحاكاة بعض الطيور)**، قال الشـيخ النبتيتـــي: (ويخـــرج أيضـــاً محاكاة، أي : مشابهة بعض الطيور ، تقول : هذا الشـــيء يحكـــي ذاك ويحاكيـــه محاكاة ، أي: يشابهه مشابهة ، وحكى الشيء عن غيره إذا أتى به علـــى الصـــفة

---

(١) الزيادة من ( ب ) .

(٢) ينظر : فتح رب البرية : اللوحة ١١ .

(٣) في شرح خالد الأزهري : ٣ (ويخرج على التفسير الثاني كلام النائم) .

(٤) مذهب جُلّ النحاة أنه يجب أن يكون الكلام مقصودًا، فلا يمكن أنْ يسمّى ما ينطـــق بـــه النـــائم أو الساهي كلامًا. والكلام ينبغي أنْ يكون نابعًا من إرادة المتكلم وبحسب ما يعتقده ويراه إلى غير ذلك من أمور هي راجعة له سواء في الحقيقة أو التقدير . ينظر : سر الفصاحة ، لأبي محمد عبدالله بن محمد بن سعيد بن سنان الخفاجي، (ت٤٦٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت ، ط١ ، ١٤٠٢هـ ــ ١٩٨٢م : ٣٤ ــ ٣٥ .

(٥) في شرح خالد الأزهري : ٣ ــ ٤ ( ومن جرى على لسانه ما لا يقصد) .

التي أتى بها غيره). وفي بعض الحواشي[١]، عن أبي الحسن بن الربيع[٢]: قولهم بالوضع تحرزوا به عن لفظ الطيور المعلمة، ألا ترى أنك لو علمت طائراً يقول عند الصباح : قد أقبل النهار، ثم سمعته يقول ذلك لعلمت أن النهار قد أقبل ، وليس بكلام ؛ لأنه لم يوضع للإفادة ، وإنما نطق به الطائر على عادته ، وعليه تكون المحاكاة مضافة إلى فاعلها . وفي بعض الحواشي[٣] أيضاً : إن المراد ما يتلفظ به حكاية عن صوت طير ، أي : لإرادة ما يشبهه صوتاً والتشبيه بصاحبه[٤]. انتهى.

وعليه فتكون المحاكاة مضافة إلى مفعولها، أي: والفاعل محذوف والتقدير: ومحاكاة الشخص صوت بعض الطيور، وهذا أولى من الأول لما لا يخفى.

وقال البعض[٥]: (ولك أن تقول : إن ذلك خارج على التفسير الأول أيضاً)؛ لأن الأظهر بل الصواب عند المحققين أن ما يتلفظ به حكاية عن صوت ليس بلفظ موضوع مستعمل في معناه . وقيل : هو موضوع لبيان الصوت ، ولا يخفى فساده.

قوله : **(وما أشبه ذلك)**، قال الشنواني : (كلفظ يصوت به للبهائم، أي : يقصد به تفهيم أمر لبهيمة أو نحوها ، كالصبي ، فرجع اسم الإشارة للمذكور من المحاكاة)[٦].

---

(١) لم يذكر النبتيتي اسم هذه الحواشي .

(٢) البسيط في شرح جمل الزجاج ،، ابن أبي الربيع ، عبيد الله بن أحمد القرشي الأشبيلي السبتي ، (ت٦٨٨هـ) ، له تراجم عدة ، وله برنامج مطبوع جمع تلميذه ( ابن الشاط ) ، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٨٦ : ١/١٥٨ـ ١٥٩ .

(٣) لم يذكر النبتيتي اسم هذه الحواشي .

(٤) ينظر : فتح رب البرية : اللوحة ١٣ .

(٥) هو قول الشنواني ينظر : الدرة الشنوانية : اللوحة ١٥ .

(٦) ينظر : الدرة الشنوانية : اللوحة ١٥ .

والأولى أن يُفسر بما ليس مقصوداً في نفسه [١٨ب] كجملة الصلة، فتكون الإشارة لما ذكر من كلام النائم ، والمحاكاة لا للمحاكاة فقط . نبتيتي[١].

وقوله : (ولما كان كل مركب) ... إلى آخره ، اعلم أن كل مركب صادر من فاعل مختار لا بدَّ له من علل أربع ، وقد يعرف الشيء بالقياس إلى علة واحدة ، أو علتين ، أو ثلاث ، وإذا عرف بالأربع كان أكمل من باقي الأقسام ، وإذا عرف بثلاث كان أكمل مما عرف بالقياس إلى اثنين ، وإذا عرف باثنين كان أكمل مما عرف بالقياس إلى واحدة، وقد لا يشتمل على شيء منها ، فاشتماله عليها أو على بعضها مستحسن فقط .

والعلل الأربع هي :

العلة المادية : وهي ما معه ذلك المركب بالقوة .

والعلة الصورية : وهي ما معه ذلك بالفعل .

والعلة الفاعلية : وهي المؤثرة في ذلك حقيقة أو عادة .

والعلة الغائية: وهي الباعثة على إيجاد ذلك، وهذه الأخيرة علة له ذهناً معلولة له خارجاً .

والعلل الأربع ، كالخشب ، وكالصورة الحاصلة بعد تركيب الأجزاء ، وكالنجار، وكالجلوس بالنسبة للسرير .

وتعريف المصنف مشتملٌ على الإشارة إلى العلل الأربع: العلة المادية: وهي اللفظ ، والعلة الصورية: وهي الهيئة الاجتماعية الحاصلة بعد التركيب، والعلة الفاعلية: وهي المُركِّب بكسر الكاف، أي: المتكلم ولم يصرّح بها لاستلزام

---

(١) ينظر : فتح رب البرية : اللوحة ١٣ .

المركب لها؛ لأن المُركَّب لا بدَّ له من مُركَّب والمُركِب: هو العلة الفاعلية، إذ هو المؤثر في ذلك الشيء ظاهراً، والعلة الغائية وهي الفائدة. فيشي[(١)].

قوله: **(لا بد)** ، اسم لا ، أي [ لا ][(٢)] فرار ولا مخلص ولا غنى ، **(له من أجزاء)**[(٣)]، أي : اثنين فأكثر ، فأراد بالأجزاء ما فوق [١٩أ] الواحد ، فلا يرِدّ أن بعض المركبات قد يتركب من جزئين فقط ، كالكلام الذي نحن فيه[(٤)] .

قوله : **(احتاج)**[(٥)]، جواب لما إن كانت حرفاً ، وعاملها إن كانت ظرفاً بمعنى حين ، أو إذا على الخلاف.

قوله : **(معبراً)** حال من فاعل احتاج وهو المصنف .

وقوله: **(عنها)**[(٦)]، أي : عن الأجزاء .

وقوله : **(مجازاً)** حال من الأقسام ، أي : حالة كون الأقسام متجوزاً بها عن معناها الحقيقي ، وهو الجزئيات ، قاله الشنواني[(٧)].

---

(١) ينظر : الفلك الدائر على المثل السائر ، لعز الدين أبي حامد عبد الحميد بن هبة الله بن محمد بن الحسين بن أبي الحديد ، (ت٦٥٦هـ)، تحقيق أحمد الحوفي، وبدوي طبانة ، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، بلا تاريخ : ٤/ ٢٠١ ؛ تجريد العقائد، لنصير الدين محمد بن محمد الطوسي (ت ٦٧٢هـ) مع شرحه (الجديد) للقوشجي علي بن محمد (ت ٨٧٩هـ) على حاشية المجلد الثاني من المواقف للعضد الإيجي، دار الطباعة العامرة، مصر ، بلا تاريخ : ٣٤٠ ؛ شرح المقاصد : ١/ ١٥٤.

(٢) الزيادة من ( ب ) .

(٣) في شرح خالد الأزهري : ٤ (أجزاء يتركب منها ) .

(٤) في ( ب ) : ينحت ، والصحيح ما جاء في ( أ ).

(٥) في شرح خالد الأزهري : ٤ (احتاج إلى ذكر أجزاء الكلام) .

(٦) في شرح خالد الأزهري : ٤ (عنها بالأقسام) .

(٧) ينظر : الدرة الشنوانية : اللوحة ١٥ .

ويصحّ أن يكون حالاً من فاعل احتاج ، أو فاعل معبراً ، أي : حالة كونه متجوزاً ، ويحتمل أن يكون صفة لمصدر محذوف ، أي : تعبيراً مجازاً ، أي : ذا مجاز .

والحاصل : إن إطلاق الأقسام على الأجزاء ليس حقيقياً ، بل مجازياً، إذ حقيقة الأقسام الجزئيات ، فقد قال السيد(١): (قسم(٢) الشيء ما كان مندرجاً تحته ، وأخصّ منه ، وقسيم الشيء ما كان مقابلاً ، أي : مبايناً له ومندرجاً معه تحت شيء آخر(٣)، أي : تحت أصل كليّ مثلاً ، إذا قسمت الحيوان إلى الحيوان الناطق، والحيوان غير الناطق ، كان كل واحد منهما قسماً للحيوان ، وقسماً للآخر، ثم استعمل لفظ الأقسام في الأجزاء مجازاً ، وجزء الشيء بعضه ، أي : كالخشب، أو المسمار، أو النوار(٤) بالنسبة للسرير، وكالسمر(٥) أو الخيط بالنسبة للحصير ، ومن ثم ، أي : من اجل أن استعمال الأقسام في الأجزاء مجازي لم يصحّ وقوع الشيء خبر عن جزئه).

أقول : (وعلاقة هذا المجاز المشابهة ، فيكون استعارة والجامع مطلق الاندراج).

---

(١) هو السيد الشريف الجرجاني علي بن محمد بن علي الحنفي ، عالم بلاد الشرق ، كان علامة دهره ولد سنة (٧٠٤هـ) ، وله مصنفات كثيرة من أشهرها شرح المواقف للأيجي ، وله مصنفات أخرى نقل السيوطي عن العيني أنها زادت على الخمسين مصنفا ، توفي سنة (٨١٦هـ) . ينظر : بغية الوعاة : ٢/ ١٩٦-١٩٧ .

(٢) في ( ب ) : قسيم .

(٣) ينظر : التعريفات : ١٥٧ .

(٤) صحائف يزين به السرير . ينظر : تكملة المعاجم العربية، لرينهارت دوزي، ترجمة، د . محمد سليم النعيمي، جمال الخياط دار الحرية للطباعة، بغداد ، ط١، ٢٠٠٠م : ١٠/٣٣٣.

(٥) السَّمُرُ : ضربٌ مِنْ شَجَرِ الطَّلح، الْوَاحِدَةُ سَمُرَةٌ. ينظر : النهاية في غريب الحديث والأثر : ٢/٣٩٩.

وقد علمت تعريف القسم والقسيم وبقي تعريف القسمة : وهي تمييز [١٩ب] الأنصباء بعضها عن بعض(١).

والقسام : وهو الذي يميز الأنصباء ، قال الشاعر:

فَارْضَ بِمَا قَسَمَ المليكُ فإنَّمَا... قسمَ المعايشَ بيننَا قسَّامُهَا(٢)

والتقسيم : وهو ضمُّ قيود إلى أمر مشترك لتحصيل أمور متعددة متباينة هي أقسام لذلك الأمر المشترك ، مثلاً : إذا أردت تقسيم الكلمة إلى أقسامها : الاسم والفعل والحرف ضممت إليها لفظاً ، فإذا أردت الاسم قلت : الكلمة لفظ دلَّ على معنى في نفسه ، ولم يقترن بأحد الأزمنة الثلاثة وضعاً ، وإن أردت الفعل قلت : الكلمة لفظ دلَّ على معنى في نفسه ، واقترن بأحد الأزمنة الثلاثة وضعاً ، وإن أردت الحرف قلت : الكلمة لفظ دلَّ على معنى في غيره لا في نفسه ، وبهذا، أي : بما ضم إلى الكلمة من القيود صارت الأقسام متباينة .

قال العبيبي: (فهو، أي: التقسيم عبارة عن ضمّ الخاص إلى العام على قياس ضمّ الفعل إلى الجنس في المعرفات ليتحصل نوع، وليس فيه حكم أصلاً، بل محصله محصل المركبات التقييدية ، كالمعرفات، أي: فهو من قبيل التصورات، وإن كانت العبارة موهمة لوجود الحكم مثلاً إذا أردت تقسيم الحيوان إلى أنواعه

---

(١) ينظر : طلبة الطلبة في الاصطلاحات الفقهية، لأبي حفص نجم الدين بن حفص عمر بن محمد بن أحمد بن إسماعيل بن لقمان النسفي السمرقندي، (ت٥٣٧هـ)، دار الطباعة العامرة، مصر ، ١٣١١هـ: ١٠٦ ؛ المطلع على أبواب الفقه، لأبي عبدالله محمد بن أبي الفتح البعلي الحنبلي، (ت٧٠٩هـ)، تحقيق محمود الأرناؤوط ، وياسين محمود الخطيب ، مكتبة السوادي للتوزيع، جدة ، ط١ ، ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٣م : ٤٩٠ .

(٢) البيت من الكامل وهو للبيد من معلقته ، وهو بهذا اللفظ في المصباح المنير : ٥٣٠/٢ ؛ لسان العرب: ٤٨٠/١٢ . وفي ديوان لبيد بن ربيعة بن عامر الكلابي، (ت٤١هـ)، تحقيق د . إحسان عباس، الكويت، ١٩٦٢م : ١١٦ ، وشرح ديوان لبيد بن ربيعة العامري (ت٤١هـ)، قدم له وشرحه إبراهيم جزيني، منشورات دار القاموس الحديث، بيروت، ومكتبة النهضة، بغداد، بلا تاريخ: ٣٢٠ بلفظ :

فاقنع بما قسم المليك فإنما ... قسم المعايش بيننا علامها

والخلائق: الطبائع. العلاّم: اسم من أسماء الله جل وعلا الحسنى .

ضممت إلى مفهومه الناطق بطريق القيْد، فيحصل نوع آخر ، وهكذا تحصل سائر أنواعه ، وليس فيه حكم أصلاً، وإذا نظرت إلى العبارة يتراءى منها الحكم).

والمقسم : هو المحل الذي تورد عليه القسمة ، فعلمت أن لهم مَقْسَماً وتَقْسِيماً وقسما وقسيما وقِسْمَةً وقَسَّاماً .

قوله : (**كما فعل الزجاجي**)[1] ... إلى آخره ، أي : كالذي فعله الزجاجي[2]، [٢٠أ] أو كفعله ، فما اسم موصول والعائد محذوف على الأول ، أو حرف مصدريّ على الثاني.

قوله : (**فقال**)[3]، عطف على معبراً بتأويله بالفعل ، أي : عبَّر عنها بالأقسام مجازاً، فقال شنواني : وفيه : إن الأولى تأويل الفعل وهو: فقال الاسم ؛ لأن المحل للاسم ؛ فإنه ذكر أن معبراً حال ، والأصل فيه أن يكون اسماً مفرداً تاماً[4].

قال في متن الخلاصة :

واعْطِف على اسم شبه فِعل فِعْلا ... وعكسًا استعمِل تَجِده سَهْلا[5]

وما هنا من الأول ، فتأمل.

قوله : (**أي أجزاء الكلام من جهة تركيبه من مجموعها**)، أي : جملتها (**لا من جميعها**)[6] وكلها ، وأشار بهذا إلى أن هذه الثلاثة أجزاء للكلام اعتبارية

---

(١) في شرح خالد الأزهري : ٤ (كما فعله الزجاجي في جمله) .

(٢) هو أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق النهاوندي الزجاجي، شيخ العربية في عصره. ولد في نهاوند، ونشأ في بغداد، وسكن دمشق وتوفي في طَبَرِيَّةَ من بلاد الشام سنة (٣٣٧هـ) نسبته إلى شيخه أبي إسحاق الزجّاج. له مؤلفات شهيرة . ينظر : وفيات الأعيان : ٢٧٨/١ ؛ بغية الوعاة : ٢٩٧ .

وينظر قوله في الجمل، تحقيق د. محمد بن أبي شنب، طبع بمطبعة جول كربونل، الجزائر، ١٩٢٦م: ٨٨ .

(٣) في شرح خالد الأزهري : ٤ ( فقال وأقسامه ) .

(٤) ينظر : الدرة الشنوانية : اللوحة ١٦ .

(٥) ألفية ابن مالك : ٤٨ .

(٦) في شرح خالد الأزهري : ٤ (لا من جميعها [ثلاثة] لا رابع لها بالإجماع ) .

عرفية، أي : اشتهر إطلاق الأجزاء عليها في عرف النحاة ، والأجزاء العرفية لا يلزم من عدم بعضها عدم ما هي جزءاً له ، ألا ترى أنه يعدُّ في العرف : الشَّعْرُ والظفر واليد والرجل أجزاءً لزيد مثلاً ، ومع ذلك لا يقال بانعدام زيد بانعدام أحد هذه الأمور ، وكذا لا يقال بانعدام الشجرة بانعدام الأغصان .

والحاصل : إن معنى كونها أجزاءً للكلام تركبه من جملتها ، وهو يصدق بتركبه من كلها ، نحو : هل قام زيد ؟ ومن اثنين منها ، نحو : ضرب زيد ، ومن واحد نحو : زيدٌ قائم .

وتلخص(١) أن هذا ، أي : تقسيم الكلام إلى هذه الثلاثة من تقسيم الكل إلى أجزائه ، أي : أجزائه الاعتبارية العرفية ، كتقسيم الحصير إلى خيط وسمر ، والسرير إلى خشب ومسمار ونوار ، والسكجبين(٢) إلى خل وعسل بناءً على أن الضمير، وأقسامه راجع إلى الكلام ، وهو الظاهر .

ويصحّ [٢٠ب] أن يرجع إلى اللفظ لا بقيّد المركب وما بعده ، ويراد باللفظ الكلمة ، فيكون من تقسيم الكليّ إلى جزيئاته ، وعلامته أن يأخذ أحد الأقسام ، ويخبر عنه بالمقسم ، فيصحّ الإخبار ؛ لأنك إذا قلت : الاسم كلمة الفعل كلمة الحرف كلمة ، صحَّ بخلاف تقسيم الكل إلى الأجزاء ؛ فإن علامته عدم صحة الإخبار ؛ لأنك إذا قلت : الاسم كلام إلى آخره لا يصحّ لما بينهما من المغايرة ؛ فإن الاسم يشترط فيه الإفراد، والكلام يشترط فيه التركيب ، وتنافي اللوازم يقتضي تنافي الملزومات.

---

(١) في ( أ ) : وتخلص ، والتصحيح من ( ب ) .

(٢) هو السَّكَنْجَبِين: وليس من كلام العرب، وهو معروف، مركب من السكر والخل ونحوه . ينظر : المطلع : ١٩٤. وأصله : سركانكبين . ينظر : المعجم الوسيط : ١/٤٤٠ .

تنبيه. قال الشهاب القليوبي[1]: (هذا الذي ذكره في معنى هـذين اللفظـين، يعني : إن مجموع بمعنى الجملة ، وجميع بمعنى كلّ عكس ما ذكره أهـل اللغـة فيهما[2]، فراجعه).

قوله: (لمن زاد)[3]، أي: لزيادة من زاد...إلى آخره، فكلامه علـى حـذف مضاف.

واعلم أن إبطال هذا القول من وجهين :

**الأول** : إنه بعد انعقاد الإجماع ، وخرق الإجماع ممتنع بناءً على أن إجماع النحاة في الأمور اللغوية معتبر يتعين اتباعه ، ويمتنع خرقـه ، ووقـع لـبعض العلماء[4] تردد فيه .

**والثاني** : إن ما زاده داخل في أول الثلاثة ، وهو الاسم كما ينـادى عليـه تسميته باسم الفعل ، فليس خارجاً عن حقيقة الثلاثة.

قوله: (**خالِفه**)[5] يراد بها أسماء الأفعال[6] ، وأول من قال بذلك الفراء[7].

ويدلُّك على ذلك قوله : خَلَفَ .

---

(١) شهاب الدين أبو العباس أحمد بن أحمد بن سلامة القليوبي ، فقيه شافعي أديب من أهل قليوب (في مصر) له حواش وشروح ورسائل . توفي سنة (١٠٦٩هـ) . ينظر : خلاصة الأثـر : ١٧٥/١ ؛ ديوان الإسلام، شمس الدين أبو المعالي محمد بن عبد الرحمن بن الغزي، (ت١١٦٧هـ)، تحقيـق سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت ــ لبنان، ط١، ١٤١١ هـ ــ ١٩٩٠م : ٢١/٤ .

(٢) ينظر: حاشية على شرح الأزهري على المقدمة الآجرومية ، مخطوط في مكتبـة القـدس ، رقـم (١٣٩-١١٩ ) : اللوحة ٨.

(٣) في شرح خالد الأزهري : ٤ (فلا التفات لمن زاد رابعاً ) .

(٤) ينظر : أسرار العربية، لعبدالرحمن بن أبي الوفاء محمد بن عبيدالله بـن أبـي سـعيد الأنباري، (ت٥٧٧هـ)، تحقيق د . فخر صالح قدارة، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٩٩٥م : ٢٨.

(٥) في شرح خالد الأزهري : ٤ (وسمّاه خالفة).

(٦) التذييل : ٢٢/١ ؛ الارتشاف : ٢٢٨٩/٥ .

(٧) معاني القرآن : ٢٦٠/١ .

قوله : (وعني)، أي: أراد بذلك الرابع اسم الفعل(١) مفرد مضاف فيعمّ ، أي : أسماء الأفعال.

قوله : (فإنه خلف)، أي : مستخلف (عن اسكت)، أي: عن لفظ اسكت، أي: خليفة في إفادة ما يفيده ، وفي هذا بيان لوجه التسمية بخالفة، وهذا مبني على أن مدلول [٢١أ] اسم الفعل لفظ الفعل .

والمختار عند المحققين(٢) أنه وضع للدلالة على المعنى المصدري(٣) وهو السكوت في صهٍ ، ثم استعمل في معنى الفعل مجازاً.

قوله : (اسم)(٤)، أي : وما عطف عليه ، فليس الخبر هو اسم فقط حتى يقال لا يصحّ الإخبار بالواحد عن(٥) الثلاثة ، أو التقدير : أولها اسم ... إلى آخره.

ومع قطع النظر عن قول الشارح وهذه الثلاثة ، وإبقاء كلام الماتن على حاله، فاسم وما بعده بدل من ثلاثة ، بدل مفصل من مجمل.

قوله : (اسم)(٦)، وحرف العطف الواو في تقسيم الكل إلى أجزائه متعين لإشعارها بالاجتماع والاندراج [تحت](٧) المُقسم، والعطف بأو في تقسيم الكليّ إلى جزئياته أولى من العطف بالواو لإشعارها بالانفصال(٨) وعدم الاجتماع. فيشي(٩).

---

(١) في شرح خالد الأزهري : ٤ (اسم الفعل نحو: صه ).

(٢) ينظر : الدرة الشنوانية : اللوحة ١٥ ؛ فتح رب البرية : اللوحة ١٦ ؛ حاشية القليوبي على الآجرومية: اللوحة ٨ .

(٣) في ( ب ) : المصدي .

(٤) في شرح خالد الأزهري : ٤ (وهذه الثلاثة اسم) .

(٥) في ( أ ) : من ، والتصحيح من ( ب ).

(٦) في شرح خالد الأزهري : ٤ ( وفعل ) فقط .

(٧) الزيادة من ( ب ) .

(٨) في ( أ ) : بالانتصار ، والتصحيح من ( ب ) .

(٩) ينظر : الدرة النحوية في شرح الآجرومية ، لمحمد بن أحمد بن يعلى الحسبني ، (ت٧٢٣هـ) ، المكتبة المركزية للمخطوطات الإسلامية، وزارة الأوقاف ، مصر ، رقم (٥٧٩٨) : اللوحة ٩ .

قوله: (وهو على ثلاثة)[1] ... إلى آخره ، الأولى إسقاط على وهي متعلقة بمحذوف ، أي : صادق عليها ، ثم إن تقسيم الاسم إلى هذه الثلاثـة للمشـاكلة[2]، أي: يشاكل ما صنعه في الفعل والحرف ، وإلا فالمبهم من المظهر ، فالاسم فـي الحقيقة قسمان[3]:

مضمر : وهو ما كنِّي به عن الظاهر اختصاراً[4].

ومظهر : وهو ما دلَّ بلفظه على معناه[5].

وقدَّم المضمر لأعرفيته ، ثم الظاهر لاشتماله على العَلَمْ الذي يلي المضمر في الأعرفية.

قوله : (نحو : هـذا)[6] والذي ، ولـيس المـبهم غيـر اسـم الإشـارة، والموصول.

---

(١) في شرح خالد الأزهري : ٤ ( وهو ثلاثة ) كما صححه المدابغي .

(٢) المشاكلة : هي ذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته تحقيقا كقول الشاعر :

قالوا اقترح شيئا نجد لك طبخه قلت اطبخوا لي جبة و قميصا

عبَّر عن خياطة الجبة بالطبخ لوقوعه في صحبة الطعام، أو تقديرا كقولـه تعـالى: { صـبغة الله } [البقرة:١٣٨]، وهو مصدر مؤكد لـ{ آمنا بالله }؛ لأن الإيمان يُطَهِّرُ النفوس ، شرح التلخيص فـي علوم البلاغة، لجلال الدين بن عبدالرحمن القزويني، (ت٧٣٩هـ)، دار الجيل، بيروت، لبنان، بـلا تاريخ : ١٦٥ . والبيت دون نسبة في الإيضاح في علوم البلاغة : ١٩٨ . ونسبه في جمهرة الأمثال، لأبي هلال بن عبدالله بن سهل العسكري، (ت٣٩٥هـ)، تحقيـق محمـد أبـي الفضـل إبـراهيم، وعبدالمجيد قطامش، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، ط٢، ١٩٨٨م : ٢٢٧/١ إلى جحظة .

(٣) في ( أ ) : اسمان ، والتصحيح من ( ب ) .

(٤) ينظر : شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، نشوان بن سعيد الحميرى اليمني، (ت٥٧٣هـ)، تحقيق د. حسين بن عبدالله العمري، مطهر بن علي الإرياني، د. يوسف محمد عبدالله، دار الفكـر المعاصر ببيروت ــ لبنان، دار الفكر بدمشق ــ سورية، ط١، ١٤٢٠هـ ــ ١٩٩٩م : ٤٠٠٠/٦.

(٥) ينظر : جمهرة اللغة، لأبي بكر محمد بن الحسن الأزدي البصري بن دريد، (ت٣٢١هـ)، تحقيـق رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط١، ١٩٨٧م : ٧٦٤/٢ .

(٦) في شرح خالد الأزهري : ( وهو ثلاثة أقسام؛ مضمر نحو : أنا، ومظهر : كزيد، ومبهم نحو : هذا ).

قوله : (ماضٍ)[1] أصله ماضي كقاضي بتحريك لامه منونة على وزن فاعل، حذفت حركة الياء للخفة ، فصار ماضياً، فالتقى ساكنان الياء الساكنة والتنوين، فحذفت الياء التي هي لام الكلمة ؛ لكونها حرف علة من غير [٢١ب] التنوين ؛ لأنه حرف صحيح ، فصار ماض بوزن فاعٍ. نبتيتي[2].

قوله : (جاء)[3]، أي : وضع تسمية للشيء باسم ناقله ؛ لأن المجيء لا يتصف به الحرف بل ناقله ، أو هو من باب إسنادها سبب إلى المسبب ، أي : السبب الفاعلي ؛ لأن المجيء صفة الواضع . انتهى .

قوله : (لمعنى)[4] أصله معني تحركت الياء ، وانفتح ما قبلها فقلت ألفاً.

**فائدة :** جملة جاء لمعنى في محل نصب حال[5] من حرف ؛ لأنه علم على الكلمة التي دلت على معنى في غيرها فقط ، وهذا هو الظاهر ، فليتأمل .

قوله : (نحو هل) ، أي : فتدخل على الفعل ، نحو : هل قام زيد ، وعلى الاسم نحو : هل زيد قائم ؟ ومن الأول قوله تعالى:﴿ هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ ﴾[6]، ومن الثاني قوله تعالى:﴿ فَهَلْ أَنتُمْ شَاكِرُونَ ﴾[7]، وهي حرف استفهام لطلب التصديق ، ويقال فيها أل بإبدال هائها همزة ، ومحل كونها مشتركة أن لا يكون الفعل في حيزها ؛ فإن كان في حيزها فعل اختصت به.

---

(١) في شرح خالد الأزهري : ([وفعل] وهو ثلاثة أقسام أيضا ماض كضرب) .

(٢) ينظر : فتح رب البرية : اللوحة ١٧ .

(٣) في شرح خالد الأزهري : ٤ (ومضارع كيضرب، وأمر كاضرب وحرف جاء) .

(٤) في شرح خالد الأزهري : ٤ (وحرف جاء لمعنى] وهو ثلاثة أقسام أيضا حرف مشترك بين الأسماء والأفعال ).

(٥) في ( ب ) : على الحال .

(٦) سورة المائدة : من الآية ١١٢ .

(٧) سورة الأنبياء : من الآية ٨٠ .

ومن ثَم ذكروا(١) في باب الاشتغال أن زيداً في نحو : هل زيد قام؟ فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور، أي : هل قام زيد قام ؟ وفي نحو : هل زيداً رأيته؟ مفعول لفعل محذوف يفسره المذكور ، والتقدير : هل رأيت زيداً رأيته ؟

قوله: **(إذا كانت أجزاء كلمة)**(٢)، لا وجه لهذا التقييد ؛ فإن حروف التهجي لا معنى لها مطلقاً؛ لأن حروف التهجي إنما هي مسميات أسماء حروف التهجي؛ فإن الألف والباء إلى الآخر أسماء مسمياتها: أ ب ج إلى الآخر ، كالرجل والفرس.

قال الخليل(٣) لأصحابه : (كيف تنطقون بالجيم من جعفر) ؟ فقالوا [٢٢أ] جيم، فقال : إنما نطقتم بالاسم ولم تنطقوا بالمسئول عنه ، والجواب ج ؛ لأنه المسمى(٤).

---

(١) ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، لأبي العباس شهاب الدين بن يوسف بن السمين الحلبي، (ت٧٥٦هـ)، تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، بلا تاريخ: ١٦٩/١٢؛ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : ٩٦؛ شرح التصريح على التوضيح، لخالد بن عبدالله الأزهري، (ت٩٠٥هـ)، دار إحياء الكتب العربية، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة – مصر، ١٩٥٣م : ٤٠٦/١.

(٢) في شرح خالد الأزهري : ٤ ( وحرف مختص بالأسماء نحو: في، وحرف مختص بالأفعال نحو: لم. واحترز بقوله جاء لمعنى من حروف التهجي إذا كانت أجزاء كلمة ).

(٣) هو أبو عبد الرحمن ، الخليل بن أحمد الأزدي الفراهيدي البصري ، إمام اللغة والعروض والنحو ، صاحب كتاب ( العين ) ، ومكتشف بحور الشعر ، توفي سنة (١٧٠هـ ) . ينظر : طبقات فحول الشعراء، لمحمد بن سلام الجمحي، (ت٢٣١هـ)، تحقيق محمود محمد شاكر، دار الكتب العلمية، دار المدني، جدة، السعودية، ١٩٧٤م : ٢٢/١.

(٤) ينظر : الشافية في علم التصريف، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (المتوفى: ٦٤٦هـ) (ت٦٤٦هـ)، تحقيق حسن أحمد العثمان، المكتبة المكية، مكة المكرمة، ط١، ١٩٩٥م : ١٣٨/١ ؛ شرح شافية ابن الحاجب ، لنجم الدين محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي، (ت٦٨٦هـ)، مع شرح شواهده لعبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب المتوفى عام (١٠٩٣هـ) ، تحقيق محمد نور الحسن ، ومحمد الزفزاف ، ومحمد محيى الدين عبد الحميد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٣٩٥هـ ـ ١٩٧٥ م: ٣١٢/٣ .

ويلزم على التقييد أن أ ب ج إلى الآخر أسماء ؛ لأنها ليست أجزاء كلمة ، وهو باطل .

واعلم : أن أسماء حروف التهجي قبل التركيب مبنية للشبه الإهمالي[1] كما ذكره ابن مالك[2].

ومنه فواتح السور القرآنية ، فهي مبنية على السكون ، وبعد التركيب معربة ، كما في حواشي الشيخ الشنواني[3]، فليراجع ؛ فإنه أطال في ذلك .

والحاصل : إن الحروف على ثلاثة أقسام :

الأول : حروف المعاني ، كمن وعن وفي ولم ولن وهل وبل ، وهي قسيم الأسماء والأفعال .

الثاني : حروف التهجي ، وهي مسميات أ ب إلى آخره ، ولا تكون إلا أجزاء كلمة ، وتسمّى حروف المباني .

الثالث : أسماء مسميات الحروف ، وهي أسماء حقيقة لقبولها علامات الأسماء ، ولا يطلق عليها حروف التهجي إلا مجازاً من إطلاق اسم المدلول على الدال ، وحينئذٍ فالاحتراز بقوله : جاء لمعنى من حروف التهجي الحقيقية ، وهي المسميات التي تتركب منها الكلمات .

وأما حروف التهجي المجازية ، وهي أسماء تلك الحروف ، فلا يصحّ الاحتراز عنها ؛ لأنها داخلة في أول الثلاثة ، وهو الاسم وحروف التهجي زَ و يَ و دَ من زيد ، و عَ و مَ و رَ من عمرو ، وهكذا ، وهذه لا معنى لها .

---

(١) الشبه الإهمالي : هو أن يكون الاسم مشبهاً للحرف في كونه غير عامل وغير معمول . ينظر : شرح الحدود النحوية، لعبدالله بن أحمد بن علي الفاكهي، (ت ٩٧٢هـ)، دراسة وتحقيق د . زكي فهمي الألوسي، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ١٩٨٨م : ٨٢ .

(٢) ينظر: شرح الشافية للرضي : ٢٢١/٢ ؛ شرح الأشموني : ٤٤/١؛ شرح ابن عقيل : ٣٤/١.

(٣) ينظر: الدرة الشنوانية : اللوحة ١٨ .

فأما كون الزاي بتسعة ، والياء بعشرة ، والدال بأربعة ، فهذا[1] ليس معتبراً هنا ، وهذه المسميات لا تكون إلا أجزاء كلمة ، وهي التي يطلق عليها حروف التهجي حقيقة ، وأما إطلاق حروف التهجي على أسماء حروف المباني ، كزاي وياء ودال ... إلى آخره [٢٢ب ] ، فمجازي من إطلاق اسم المدلول على الدال ؛ فإنها أسماء حقيقية . هذا تقرير كلام الشارح ، وهو ظاهر .

ومن اعترض[2] على التقييد وأنه كان الأولى أن يقول مطلقاً ، فقد نظر إلى الحقيقة ، والشارح نظر إلى المعنيين .

وإنما أطلنا في ذلك لإيضاح صعوبة الكلام على المبتدئ ، والله الملهم.

قوله : **(كزاي)**[3] ... إلى آخره ، لا بدَّ من تقدير مضاف ، أي : كمسميات زاي ... إلى آخره.

قوله : **(لا مطلقاً)** ، أي : لم يحترز من حروف التهجي المطلقة الحقيقية والمجازية.

قوله : **(إذا لم تكن كذلك)** [4]، أي : أجزاء كلمة.

قوله : **(اسم جه)**[5]، أي : اسم مسماه جه .

قوله : **(كتبت جيماً وهذه الجيم أحسن من جيمك)**[6]، فالدليل على أنها أسماء دخول التنوين في الأول ، وأل على الثاني ، ومن والإضافة على الثالث.

---

(١) في ( ب ) : فهذه .

(٢) ينظر : الدرة الشنوانية : اللوحة ١٦ .

(٣) في شرح خالد الأزهري : ٤ ( كزاي زيد ويائه وداله) .

(٤) في شرح خالد الأزهري : ( لأن حروف التهجي إذا لم تكن كذلك ) .

(٥) في شرح خالد الأزهري : ٤ (فهي أسماء لمحان فجيم مثلا اسم جه ، والدليل على أنها اسم قبولها لعلامات الأسماء) .

(٦) في شرح خالد الأزهري : ٤ (نحو كتبت جيماً) .

قوله : (وكذا الباقي)، أي : باقي الحروف ، نحو : كتبت دالاً ، وهذه الدال أحسن من دالك ... إلى آخره.

قوله : (فإذا أردت)[1] ... إلى آخره أشار به إلى أن قول المصنف: فالاسم ... إلى آخره جواب شرط مقدَّر ، وهذه الفاء تسمَّى : فاء الفصيحة[2]؛ لأنها تفصح عن الشرط المقدر فهي رابطة للشرط المقدَّر بالجزاء الظاهر.

قوله : (فالاسم)، أي: مصاديقه. شنواني[3]، أي: أفراده والمراد بعضها، وليس المراد كلها، إذ من الأسماء ما لا يقبل العلامات التي ذكرها كنزَال ودرَاك، وليس المراد حقيقته وماهيته لصدقها بفرد واحد؛ ولأنه لم يتعرض لبيان الحقيقة والماهية؛ لأنه يكون الحدّ المتوقف على الجنس والفصل ، وكونه جامعاً مانعاً ، فتأمل.

قوله : (المتقدّم في التقسيم)، قضيته أن المقام للإضمار ، فلعل العدول إلى الإظهار لأنه واضح للمبتدئ المقصود [٢٣أ] بالذات بالكتاب. شنواني[4].

---

(١) في شرح خالد الأزهري : ٤ (وإذا أردت معرفة كل من الاسم والفعل والحرف) .

(٢) الفاء الفصيحة : هي التي يحذف فيها المعطوف عليه مع كونه سببا للمعطوف من غير تقدير حرف الشرط . وقيل : سميت فصيحة ؛ لأنها تفصح عن المحذوف ، وتفيد بيان سببيته . وقال بعضهم : هي داخلة على جملة مسببة عن جملة غير مذكورة نحو قوله تعالى:﴿ فَقُلْنَا ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ فَٱنفَجَرَتْ ﴾[ سورة البقرة : الآية "٦٠ ] ، أي : ضرب فانفجرت ، ونحو قوله تعالى:﴿ لَوْ أَنَّ عِندَنَا ذِكْرًا مِّنَ ٱلْأَوَّلِينَ ﴿١٦٨﴾ لَكُنَّا عِبَادَ ٱللَّهِ ٱلْمُخْلَصِينَ ﴿١٦٩﴾ فَكَفَرُوا بِهِۦ ﴾[ سورة الصافات : الآيات ١٦٨ـ١٦٩ـ١٧٠] التقدير: فجاءهم محمد ـ صلى الله عليه وسلم ـ بالذكر فكفروا به ، و مثله قول العباس بن الأحنف :

قالوا خراسان أقصى ما يراد بنا * ثم القفول فقد جئنا خراسانا

ينظر : ديوان العباس بن الأحنف ، دار صادر ـ بيروت ، دار بيروت لطباعة والنشر ، ١٣٨٥هـ ـ ١٩٦٥م : ٣١٢ ؛ معجم القواعد العربية . عبد الغني الدقر . سوريا . ١٩٨٤م : باب الفاء .

(٣) ينظر : الدرة الشنوانية : اللوحة ١٨ .

(٤) ينظر : المصدر نفسه : اللوحة ١٨ .

وقد يقال : بل المقام للإظهار ، إذ لو أضمر لتوهم عـود الضـمير إلـى الحرف الذي هو أقرب مذكور ، فليتأمل .

قال[1]: (وفيه إشارة إلى أن الألف واللام للعهد الذكري[2] لتقدم مصـحوبها ذكراً في قوله : وأقسامه ثلاثة : اسم وفعل وحرف)، والقاعدة أن النكرة إذا أعيدت معرفة كانت عين الأولى ، وبهذا ظهر حكمة تجريد الثلاثة من (أل) فـي قولـه : (وأقسامه اسم وفعل وحرف)، وتحليتها بال في قوله : (فالاسم ... إلى آخره)[3].

وعبارة الفيشي : وإنما قرن هذه الثلاثة بال لتقدم ذكرها وجردها منها فيما سبق لعدم تقدّم ذلك .

قوله : **(يعرف)** [4] عبَّر به دون (يعلم)؛ لأن العلم يتعلق بالكليات على قول، والمعرفة تتعلق بالجزئيات ومراد المصنف الأفراد ، أي : بعضـها، كمـا سـبق والأفراد جزئيات ، وإن كانت كليات في نفسها .

---

(١) أي الشنواني .

(٢) العهد الذكري : هو التعريف القائم على إعادة اللفظ مرتين ، إحداهما بذكره نكرة ، والأخرى بذكره مصحوبا بالألف واللام . ينظر : الفرائد الجديدة ، لجلال الدين عبدالرحمن السيوطي الشافعي، (ت٩١١هـ)، تحقيق عبدالكريم المدرس، مطبعة الإرشاد ، بغداد، ١٣٩٧هـ ـ ١٩٧٧م : ١/١٧٤.

(٣) ينظر : الدرة الشنوانية : اللوحة ١٨ .

(٤) في شرح الأزهري : ( يعرف من قسيمية الفعل والحرف ) .

قوله: (بالخفض)[١]، الخفض عبارة كوفية[٢]، والجر عبارة بصرية[٣]، والخفض خاصٌ بالأسماء، وهو مقابل الجزم في الأفعال ، وإنَّما اختصّ الخفض بالاسم حتى صحَّ جعله علامة.

قال البدر بن مالك[٤]: (لأن كل مجرور مخبر عنه في المعنى، ولا يخبر إلا عن الاسم، فلا يجر إلا الاسم)[٥]؛ فإن قيل: فكان ينبغي التعريف بمطلق الإخبار عنه لا بخصوص الخفض!

فالجواب: إن الإخبار عنه علامة خفية، إذ الإخبار عنه لا يدركه المبتدئ بخلاف الخفض.

هذا، ولقائل أن يقول : مجرد هذا الدليل وأمثاله لا يكفي في المطلوب ، إذ المقصود ذكر الباعث على فعلهم ، فبناؤه على فعلهم غير كافٍ ، إذ قد يقال : لِمَ

---

(١) في شرح خالد الأزهري : (بالخفض في آخره) .

(٢) ينظر : معاني القرآن، لأبي زكريا يحيى بن زياد بن عبدالله بن منظور الديلمي الفراء، (ت٢٠٧هـ)، تحقيق أحمد يوسف النجاتي ، ومحمد علي النجار ، وعبدالفتاح إسماعيل الشلبي ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، مصر ، بلا تاريخ : ٣/١، ٥،٧، ١٨، ٥٦ ؛ الإيضاح في علل النحو، لأبي قاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي ، (ت٣٣٧هـ) . تحقيق مازن المبارك ، دار النفائس ، بيروت ، ط٥، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦ م : ١٢١.

(٣) ينظر: الكتاب: ١/ ٤٣٠، ٤٣٢، ٤٣٥، ٤٣٩ ؛ شرح المفصل : ٣٣٢/٤ . وقال ابن هشام : " تسمية هذه الحروف بحروف الجر هي تسمية البصريين" . أوضح المسالك : ٥/٣.

(٤) هو أبو عبد الله بدر الدين محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك الطائي، ابن ناظم (الألفية) . من أهل دمشق مولدا ووفاة توفي عن نيف وأربعين عاماً في سنة (٦٨٦هـ) . ينظر : مفتاح السعادة : ١٥٦/١؛ النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، لأبي المحاسن يوسف بن تغري بردي الأتابكي، (ت٨٧٤هـ)، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، مصر، ١٣٨٣هـ : ٣٧٣/٧ .

(٥) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠م : ٢٣ .

لمْ يجعل [٢٣] المجرور غير مخبر عنه ، فيدخل الفعل ، كما أنَّه لم يخصّ الرفع بالفاعلية ، فدخل الفعل ، فليتدبر ، كذا قاله أستاذ شيخنا شنواني[١].

ولهذا يقولون : أضعف من علة نحوي[٢].

واعلم أن الاسم له حدٌّ يحصره ، وعلامة توضحه ، واشتقاق يكشف عن حقيقة وضعه وحكمه .

فحدّه لغة : ما أبانَ عن مسمّى ، فيصدق به ، وبالفعل والحرف ، إذ الغالب أن المعنى اللغوي أعمّ من الاصطلاحي[٣].

واصطلاحاً : كلمة دلَّت على معنى في نفسها ، ولم يقترن بزمان وضعاً، فقولنا : كلمة تشمل كل كلمة ؛ لأنه بمنزلة الجنس ، وقولنا : دلَّتْ على معنى في نفسها، أي بنفسها ، أي بلا واسطة يخرج الحرف ، إذ دلالته على معنى في غيره[٤].

---

(١) ينظر : الدرة الشنوانية : اللوحة ١٧ .

(٢) أصله قول ابن فارس ، وهو من السريع :

مرت بنا هيفاء مجدولة ............ تركية تنمى لتركي

ترنو بطرف فاتن فاتر ........ أضعف من حجة نحوي

ذكره في : يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر، لأبي منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل الثعالبي النيسابوري، (ت٤٢٩هـ)، تحقيق د. مفيد محمد قمحية، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان، ط١ ،١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م : ٤٦٨/٣ ؛ وفيات الأعيان : ١/ ١٠٠.

(٣) جاء في تعريف الاسم :

فالاسمُ ما أبانَ عن مسمًّى ... في الشخصِ والمعنَى المسمَّى عمّا

شرح ألفية ابن معط ، لعبد العزيز بن جمعة بن زيد القواس الموصلي ، (ت٦٩٦هـ)، تحقيق علي موسى الشوملي، مكتبة الخريجي، الرياض، ط١، ١٤٠٧هـ : ١/ ٢١٩٨ .

(٤) ينظر : المغني في النحو ، لتقي الدين منصور بن فلاح (ت ٦٨٠هـ)، تحقيق د. عبد الرزاق السعدي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط١، ١٩٩٩م : ١/ ٨٧ ؛ شرح الحدود النحوية : ٤٦ .

وقوله : (ولم تقترن بزمـــان) يخرج الفعل ، إذ لا بدَّ مــن اقترانــه بأحــد الأزمنة الثلاثة ، وقولنا[1]: (وضعاً)، هذا قيّد في القيّد[2]، وهو مدخل لما عرضت دلالته على الزمان من الأسماء ، كاسم الفاعل ، واسم المفعول ، واســم الفعــل ، ومخرج لما انسلخ عن الدلالة على الزمان من الأفعال كعسى وليس.

قال الفيشي : (وقولهم في حدّ الاسم : ولم يقترن بزمان لا يردّ عليه أمــس والآن وغداً ؛ لأن هذه نفسها هي الزمان ، والشيء لا يقترن بنفسه ، نعم لو قال : ولم يدلّ لخرجت)[3]. انتهى .

وعلامة الاسم كثيرة ، أوصلها بعضهم[4] إلى خمسين .

وحاصلها : إنها ترجع إلى أربعة ، أما لفظيــة ، أو معنويــة فالمعنويــة ، كالإسناد إليه ، أي : الإخبار عنه ، واللفظية إما أن تدخل عليه مــن أولــه كــال وحروف [٢٤ أ] الخفض ، أو من وسطه ، كألف الجمع نحو قولك فــي رجــل : رجال، ويا التصغير نحو قولك في درهم : دريهــم ، أو مــن آخــره كــالتنوين والخفض .

واشتقاقه من الوسم[5]، أو السمة على الخلاف المشهور[6].

وحكمه : الإعراب ، وما جاء مبنياً ، فعلى خلاف الأصل.

قوله: (والخفض)، أي: لفظه لقوله : (عبارة)، وليست ال للعهد ولا غيره؛ لأنه لم يرد مفهومه لذلك .

---

(١) الصواب توحيد الخطاب ، وأن يقول : وقوله .

(٢) سقط من ( ب ) : في القيد .

(٣) ينظر : شرح الكافية : ١/ ٩ ؛ همع الهوامع : ١/ ٤ .

(٤) لم أقف على قائل هذا .

(٥) في ( ب ) : الاسم .

(٦) ينظر : لسان العرب : مادة (سما ) ١٤/٤٠١.

والعبارة : بوزن عبادة مصدر عَبَدَ كَعَبَّرَ ، أي : تلفظ ، والمراد بهـا هنـا معنى اسم المفعول ، أي : مُعبَّر به .

قوله : (عن الكسرة) [١] ... إلى آخره فيه قصور ودور ، أمـا القصـور فلاقتصاره على الكسرة ، فلم يشمل الياء والفتحة النائبتين عنها ، وأمـا الـدور، فلأخذه المعرف في التعريف .

ويجاب عن الأول : بأنه اقتصر على الكسرة ؛ لأنها الأصل ، وعن الثاني بأنه من التعاريف اللفظية ، فالمخاطب به من علم الكسرة التي تحدث بنحو : بـاء الجر ، ولا يعلم أنها تسمَّى خفضاً ، فالمقصود به بيان اللفظ والتسمية ، والأولـى أن يعرَّف الخفض على أن الإعراب معنويّ بأنه تغيير مخصوص علامته الكسرة، وما ناب عنها ، وعلى أن الإعراب لفظيّ بأن الكسرة نفسها وما ناب عنها.

قوله : (**عند دخول عامل الخفض**)[٢] بتثليث عين عند ، والكسـر أفصـح، وهي هنا بمعنى مع . والمراد بعامل الخفض : الحرف والاسم ، ولا ثالـث لهمـا على الأصح[٣]، ومقابله : إن الجر قد يكون بالتبعية ، وقد اجتمعت الثلاثـة فـي البسملة ، فاسم مجرور بالحرف ، والله مجرور بالمضاف ، أو بالإضافة والرحمن والرحيم [٢٤ب] مجروران بالتبعية ، وقد يكون الجر بالمجاورة ومثالـه قـولهم : هذا جحر ضبٍ خربٍ ، بخفض خرب ، وهو في الأصل مرفوع صـفة لجحـر ؛ لكن خفض لمجاورة ضب.

---

(١) في شرح خالد الأزهري : ( عن الكسرة التي تحدث ) .

(٢) في شرح خالد الأزهري : ٤ (عند دخول عامل الخفض، ككسرة الدال من زيد في قولك: مـررت بزيد، فزيد اسم) .

(٣) الأصل في الخفض نوعان ، أمّا الجر بالمجاورة والجر بالتبعية فحملاً وتشبيهاً . ينظـر : شـرح الجمل للزجاجي، لأبي الحسين علي بن محمد بن علـي الحضـرمي المعـروف بـابن خـروف، (ت٦٠٩هـ)، تحقيق سلوى محمد عرب، منشورات جامعة أم القرى، ١٤١٩هـ : ١/ ٤٦٨ ؛ فـي حين عدّ الجر بالتبعية من عوامل الخفض أو الجر .

وأجيب(١): بأن العامل في التابع هو العامل في المتبوع ، والجر للمجاورة شاذ لا يقاس عليه .

قوله : **(ويعرف ذلك)**(٢)، أي : كونه اسماً.

قوله : **(والتنوين)** ، الواو بمعنى أو التي لمنع الخلو ، يعني : إن الاسم لا يخلو عن أحدهما ، وقد يجتمعان لا بمعنى مع ؛ لأنها تشعر باشتراط اجتماعها .

قوله : **(وهو)** ، أي : اصطلاحاً(٣).

وأما لغة ، فهو إدخال النون ، فإطلاقه عليها مجاز من إطلاق اسم المتعلق بكسر اللام على المتعلق بفتحها(٤).

قوله : **(نون ساكنة)** أصالة ، فلا يرد أنها قد تحرك لعارض نحو : محظوراً انظر.

قوله : **(تتبع آخر الاسم)**(٥)، فيه دور لاقتضائه توقف معرفة الاسم على معرفة التنوين ، ومعرفة التنوين على معرفة الاسم ، وقد يقال : الجهة منفكة ؛ لأنّه قد يعرف الاسم بغير التنوين من العلامات ، ثم المراد بالآخر : الآخر حقيقة

---

(١) ينظر : شرح المفصل : ١٠/٣ ؛ شرح ابن عقيل : ١٧/١؛ شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لجمال الدين أبي محمد عبدالله بن يوسف بن أحمد بن هشام الأنصاري المصري، (ت٧٦١هـ)، تحقيق عبد الغني الدقر ، الشركة المتحدة للنشر ، سوريا ،: ٤٠٨/١.

(٢) في شرح خالد الأزهري : ٤ ( ويعرف ذلك بكسر آخره ) .

(٣) التنوين في الاصطلاح : " إلحاق آخر الكلمة نوناً ساكنة تثبت في اللفظ دون الخط لغير توكيد فخرج نون "حسن" و " من " و " لم يكن" لأنها أصلية، ونون "ضيفن" و "رعشن" لتحركها، ونون "منكسر" و "انكسر" لأنها لم تلحق الآخر، ونون نحو: "لنسفعَن" و "ليكونن" لأنّها للتوكيد " . المغني في النحو : ٣٧٥/١ ؛ شرح الكافية : ٤٨٢/٤ .

(٤) ينظر : لسان العرب : مادة ( نون ) ٤٢٧/١٣ .

(٥) في شرح خالد الأزهري : ٤ ( تتبع آخر الاسم في اللفظ ) .

كدال زيد ، أو حكماً كدال يد ، وبإضافة آخر إلى الاسم خرج نون التوكيد[1] في نحو: ﴿لَنَسْفَعًا﴾؛ لأنها في آخر الفعل ، ولهذا لم يحتج إلى زيادة قول بعضهم في التعريف[2]: لغير توكيد ، فتأمل .

قوله: **(وتفارقه في الخط)** ، أي : في غالب الأحوال ، وهو الرفع والجر ، فلا يردّ أنّه يرسم ألفاً في حالة النصب .

قوله : **(استغناء)** علة لقوله : تفارقه في الخط ، أي : للاستغناء **عنها بتكرار الشكلة**[3] من إضافة الصفة للموصوف ، أي : بالشكلة [٢٥أ] المكررة ، وهي الثانية، أما الأولى ، فهي لبيان الإعراب .

واعترض[4] هذا التعليل بأن الكلمة قد لا تشكل ، والأولى قول الرضي[5]، وإنما لم يرسم للتنوين بدل ؛ لأن الكتابة مبنية على الوقف ، والتنوين يسقط فيه جراً ورفعاً.

قوله : **(نحو: رجلٌ وزيدٌ وصهٍ ومسلماتٍ)**[6]، أشار بتعداد الأمثلة إلى أقسام التنوين الخاصة بالاسم ، وهي أربعة :

الأول : تنوين التمكين ، ويقال تنوين التمكن ، وتنوين الأمكنية ، وهو أولى، وهو اللاحق للأسماء المعربة المنصرفة غير جمع المؤنث السالم .

---

(١) النون في (لَنَسْفَعاً) نون التوكيد الخفيفة وتكتب بالألف عند البصريين كالتنوين، وبالنون عند الكوفيين وهي مكتوبة في المصحف بالألف، كمذهب البصريين. ينظر : إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، عبدالله بن الحسين بن أحمد بن خالويه ، (ت٣٧٠هـ)، إدارة جمعية دائرة المعارف العثمانية، مطبعة دار الكتب المصرية، مصر، ١٣٦٠هـ ــ ١٩٤١م : ١٥١ .

(٢) قال الأبذي في تعريف التنوين : " نونٌ ساكنةٌ زائدةٌ تلحقُ الاسم بَعدَ كماله، تفصلُه عنًا بعدَه، تثبت لفظاً، وتسقطُ خطّاً، لغيرِ التوكيد" . الحدود في علم النحو : ٤٤٩ .

(٣) في شرح خالد الأزهري : ٤ (استغناء عنها بتكرار الشكلة عند الضبط بالقلم ) .

(٤) ينظر : فتح رب البرية للباجوري : ١٩ .

(٥) ينظر : شرح الكافية : ٣/ ٢٥٧.

(٦) في شرح خالد الأزهري : ٤ (نحو: زيدٌ ورجلٌ وصهٍ ومسلماتٍ).

وفائدته : الدلالة على خفة الاسم ، وتمكنه في باب الاسمية ؛ لكونه لم يشبه الحرف فيبنى ، ولا الفعل فيمنع من الصرف ، نحو : زيدٌ ورجلٌ.

وقيل[١]: (إن تنوين رجلٍ تنوين تنكير)، وردَّ[٢] بأنه معرب وتنوين التنكير ـ كما سيأتي[٣] ـ لا يدخل إلا المبنيات ، وأيضاً إذا سمّيت رجلاً برجل لم يزل تنوينه مع صيرورته بالتسمية علماً ، فلو كان تنوين تنكير لزال إلا أن يقال : يحتمل أن التنوين بعد التسمية غير التنوين قبلها فذاك للتنكير ، وهذا للتمكين .

الثاني : تنوين التنكير من إضافة الدال للمدلول ، وهو اللاحق لبعض الأسماء المبنية فرقاً بين معرفتها ونكرتها ، فما نوّن منها كان نكرة، وما لم ينوّن كان معرفة .

وفائدته: الدلالة على أن ما لحقه أريد به غير معين ، ويقع سماعاً في باب اسم الفعل : كصهٍ ومهٍ وأيهٍ ، وقياساً في العَلَمْ المختوم بويه كسيبويه وعمرويه ونفطويه ، تقول : سيبويهِ بلا تنوين إذا أردت شخصاً معنياً اسمه ذلك ، وأيهِ بكسر الهمزة [٢٥ب] بلا تنوين إذا استزدت مخاطبك من حديث معين ، فإذا أردت شخصاً ما غير معين اسمه سيبويه ، أو أردت استزادة من حديث ما ، أي : أي حديث كان نونتهما ، فسيبويه بلا تنوين معرفة بالعلمية ، وإيهِ كذلك معرفة من قبيل المعرفة بال .

قيل : وهو مبني على أن مدلول اسم الفعل المصدر ، وأما على القول بأن مدلوله الفعل فلا ؛ لأن جميع الأفعال نكرات[٤].

(١) قال ابن هشام : " تنوين رجل ونحوه من المعربات فتنوين تمكين، لا تنوين تنكير " . مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، (ت٧٦١هـ)، تحقيق د . مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر للطباعة والنشر، دمشق ، ط١، ١٩٨٥م : ١/ ٤٤٥.

(٢) قال الرضي عن هذا التنوين : هو اللاحق للأسماء المعربة المنصرفة إشعارا ببقائها على أصلها. ينظر: شرح الكافية : ١/ ٤٥ .

(٣) سيذكره المؤلف هنا نفس الصفحة.

(٤) ينظر : شرح التصريح على التوضيح : ١/٢٤ ؛ حاشية الصبان : ١/٥١

وعبارة بعضهم : لأن الفعل لا يصلح لتنكير ولا لتعريف(١).

وفي كلام بعضهم(٢): إنه إذا قدّر معرفة جعل علماً لمفعولية الفعل الذي هو بمعناه ، كما في أسامة ، وإذا قدّر نكرة كان لواحد من آحاد الفعل الذي يتعدد اللفظ به ، فتعريفه من قبيل تعريف علم الجنس فصحّ ذلك ، وإن كان مدلوله الفعل .

الثالث : تنوين المقابلة ، وهو اللاحق لنحو : مسلمات مما جمع بألف وتاء مزيدتين سمّي بذلك ؛ لأنهم جعلوه في مقابلة النون في جمع المذكر السالم ؛ فإن الألف والتاء في جمع المؤنث علامة الجمع ، كالواو في جمع المذكر السالم ، ولم يوجد ما يقابل النون الزائدة لدفع توهم إضافة ، أو إفراد ، فزيد التنوين لذلك ، حتى لا يلزم مزية الفرع على الأصل ، إذ لو لم يزد التنوين للزم أن في الأصل زيادة بخلاف الفرع، ولا يقال أنه في مقابلة تنوين الواحد ؛ لأن الواحد قد لا يكون منوناً ، كفاطمة وفاطمات ، وزينب وزينبات ، وليس تنوين تمكين ؛ لأنه يكون مع العلتين ؛ فإنك إذا سمّيت مؤنثاً بفاطمات بقي التنوين ، ولو كان تنوين تمكين لزال، وليس تنوين عوض ، إذ لم يحذف شيء حتى يكون عوضاً عنه.

وما قيل(٣) من أنه عوض عن الفتحة [٢٦أ] نصباً مردود بأن الكسرة عوضت عنها .

والرابع : تنوين العوض ، وهو ثلاثة أقسام :

الأول : عوض عن جملة ، أو جمل ، وهو اللاحق لإذ عوضاً عما تضاف إليه في نحو : يومئذٍ وحينئذٍ ، والأصل : يوم إذ كان ، وحين إذ كان كذا ، فحذفت الجملة وجيء بالتنوين عوضاً عنها اختصاراً وتحسيناً ، فالتقى ساكنان ذال إذ والتنوين ، فكسرت الذال على أصل التقاء الساكنين والإضافة فيه ، أي : إضافة

---

(١) ينظر : شرح الكافية : ٤/ ١٢ – ١٣ .

(٢) ينظر : المصدر نفسه : ٣/٢٤٩ .

(٣) ينظر : شرح ابن عقيل : ١/٢ ،؛ شرح الأشموني : ١/١٣

الزمان كيوم وحين إلى إذ من إضافة الأعمّ إلى الأخصّ ، كشجر أراك[1]، وتسمّى بيانية لا من إضافة أحد المترادفين إلى الآخر.

الثاني : عوض عن كلمة ، وهو تنوين كلّ في نحو:﴿ قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِۦ ﴾[2] ، أي : كل إنسان ، وتنوين بعض في نحو:﴿ فَضَّلْنَا بَعْضَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ عَلَىٰ بَعْضٍ ﴾[3]، أي : بعضهم .

وقيل : هو تنوين تمكين ، وعبّر بأنه يزول عند الإضافة ، ويوجد عند عدمها[4].

وردّ بأنّ كل تنوين كذلك ، ألا ترى أن تنوين مسلمات إنما يكون عند عدم الإضافة ، ويزول عند الإضافة نحو مسلماتي ، فهذا الدليل لا يفيد المدعى[5]، فتأمل.

الثالث : عوض عن حرف ، وهو اللاحق للجموع المعتلة الآتية على وزن فواعل ، نحو : جوارٍ وغواشٍ وقواضٍ في حالتي الرفع والجر نحو هؤلاء جوارٍ ومررت بجوارٍ ، وحذفت منه الياء اعتباطاً ، وهو الحذف لغير دليل ، ولغير علة، وأتي بالتنوين عوضها ، وأما في حالة النصب فترجع إليها ، وتظهر فيها الفتحة ، فتقول : رأيت جواري بخلاف الرفع [٢٦ب] والجر ؛ فإن الضمة مقدَّرة على الياء

---

(١) الأراك : شجر ، وتطلق التسمية على قضبانه أيضاً . ينظر : لسان العرب : مادة ( أرك ) ٨٣٨/١٠.

(٢) سورة الإسراء : من الآية ٨٤ .

(٣) سورة الإسراء : من الآية ٥٥ .

(٤) ينظر : فتح رب البرية : اللوحة ٢٠.

(٥) ينظر : الكتاب: ٣/ ٢٣٣ – ٢٣٤ ؛ سر صناعة الإعراب، لأبي الفتح عثمان بن جني، (ت٣٩٢هـ)، تحقيق د . حسن هنداوي، دار القلم . دمشق، ط١، ١٩٨٥م : ٢/ ٤٩٩ – ٥٠٠ ؛ فتح رب البرية : اللوحة ٢٠ .

المحذوفة ، وكذلك الفتحة النائبة عن الكسرة حالة الجر لثقل الضمة ، وثقل الفتحة النائبة عن الكسرة الثقيلة ، وما ناب عن الثقيلة ثقيل .

ولا خلاف أنه غير منصرف حالة النصب ، فتقول : رأيت جواري بلا تنوين إجماعاً ، وأما في حالة الرفع والجر ، فقيل : إنه منصرف لصيرورته بعد الحذف على وزن سلام وكلام ، فهو حينئذٍ ليس على منتهى الجموع.

والحقُّ أنَّه غير منصرف ؛ ولكن هل منع من الصرف قبل الإعلال، أو بعده ؟ خلاف مبني على الاختلاف[1] في النظر للكلمة ، هل يقدم أولاً النظر في إعلالها على منع صرفها ، أو منع صرفها على إعلالها ؟ وتقديم الإعلال أولى ؛ لأنه متعلق بذات الكلمة ، وذلك بصفتها ، وما تعلق بالذات أولى مما علق بالصفات .

وأيضاً ؛ لأن سبب الإعلال أقوى ، وهو الاستثقال الظاهر في الكلمة ، وأما منع الصرف فسببه ضعيف ، وهو مشابهة غير ظاهرة بين الاسم والفعل ــ كما سيأتي[2] ــ ، وعلى تقديم الإعلال يقال : الأصل جواريٌ بتنوين الصرف استثقلت الحركة على الياء ، وهي الضمة في حالة الرفع ، والكسرة في حالة الجر ؛ لأن فرض الكلام قبل منع الصرف فالمستثقل حينئذٍ الكسرة نفسها، فحذفت فالتقى ساكنان الياء والتنوين ، فحذفت الياء للساكنين ، ثم وجد بعد الإعلال صيغة الجمع الأقصى حاصلة تقديراً ؛ لأن المحذوف للإعلال ، كالثابت بخلاف المحذوف ﴿نَسْيًا مَّنسِيًّا﴾[3]؛ فإنه كالمعدوم ، كالمحذوف من يدٍ ، فمنع من الصرف بحذف تنوينه ، فخيف رجوع الياء لزوال الساكنين في غير المنصرف المستثقل لفظاً

---

(1) في ( ب ) : الخلاف .

(2) سيذكره الشارح هنا.

(3) سورة مريم من الآية:٢٣

بكونه منقوصاً، ومعنى بالفرعية فعوض [٢٧أ ] التنوين من الياء ، هكـذا قـرره أصحاب الحواشي(١) والشراح(٢).

وطالما توقفت في قولهم : حذفت الياء اعتباطاً مع قولهم آخراً حذفت الياء لالتقاء الساكنين ، وقولهم : لأن المحذوف لعلة كالثابت ؛ فإن بين الأول والأخيـر منافاة ، حتى رأيت في كلام الفيشي(٣) أنهما قولان:

**الأول** : إنها حذفت لالتقاء الساكنين .

**والثاني** : إنها حذفت اعتباطاً ، فينبغي التنبه لذلك .

هذا ، وأما على القول بان منع الصرف مقـدَّم ، فالأصـل : (جـواري) ممنوعاً من الصرف ؛ لأنه على وزن فواعل فحذفت الضمة ، أو الفتحـة النائبـة عن الكسرة للاستثقال ، وعوض عنها التنوين ، ثم حذفت الياء لالتقاء السـاكنين ، فهو عوض عن الحركة على هذا ، وهو قول المبرد(٤) فاحفظ هذا التقرير ؛ فإنـه إن شاء الله في غاية التحرير .

ثم في تعريف الاسم بالتنوين على هذه التعاريف للتناوين الأربعة دورٌ لأخذ الاسم فيها ، فتتوقف معرفة الاسم على معرفتها ، وبالعكس.

---

(١) ينظر: حاشية القليوبي على الاجروميه: اللوحه٨.

(٢) ينظر: الجواهر السنية في شرح مقدمة الاجروميه، لعبد الله بـن أبـي القاسـم الفاسـي(ت٨٨٤). ،مخطوط في مكتبة جامعة الملك سعود،برقم(٥١٦٩ف١٠٣٧/١/١): اللوحة ١١،الدرة الشنوانيه: اللوحة ١٧،: فتح رب البرية: اللوحة :١٧.

(٣) ينظر:هذا المعنى في أوضح المسالك:٣٧/١.

(٤) هو أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر البصري إمام العربية ببغداد في زمانه اخذ عن المازني وأبي حاتم السجستاني وعنه إسماعيل بن الصفار ونفطويه والصولي، له مـن التصـانيف:معـاني القران، الكامل في اللغة والأدب، المقتضب، وغير ذلك، مات سنة(٢٨٥هـ) ببغداد ودفن في مقابر الكوفة. ينظـر: تـاريخ بغـداد أو مدينـة السـلام، لأبـي بكـر احمـد بـن علـي الخطيـب البغدادي،(ت٤٦٣هـ)، تحقيق د. بشار عواد معروف، الناشر دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م: ٦٠٣/٤، بغية الوعاة:٢٦٩/١-٢٧١. وينظر قوله في المقتضب:٣٤٦/٣.

وأجيب بنحو ما تقدّم من أنه يمكن معرفة التنوين بمجرد ثبوته لفظاً لا خطاً لغير توكيد ، فالجهة منفكة ، كما قاله الشنواني[1]، وعبارته : لكن قد يشكل الاستدلال بهذه الأقسام الأربعة على الاسمية بلزوم الدور حينئذٍ ؛ لأن معرفة تلك الأقسام فرع معرفة الاسمية ، وقد استدل بها على الاسمية فتكون متوقفة عليها.

ويجاب[2] بأنهم لم يريدوا الاستدلال بخصوص الأقسام ، بل بمطلق التنوين، ومعرفته لا تتوقف على معرفة الاسمية لإمكان معرفته بمجرد ثبوته لفظاً لا خطاً لغير توكيد .

قوله : **(ودخول الألف واللام)** [3] ، الأولى لدخول أل ليكون [٢٧ب] جارياً على قاعدة إن كل كلمة على حرفين ينطق بلفظها ، وظاهره : أن كل اسم تدخل عليه الألف واللام ، فيرد عليه الأعلام وأسماء الإشارة والضمائر .

ويجاب[4] عنه بأحد ثلاثة أجوبة :

الأول : إن المراد دخول الألف واللام في الجملة.

الثاني : إن المراد أن الاسم الصالح للألف واللام يُعرف بصحة دخول الألف واللام.

الثالث : إن هذه علامة ، فلا يضر عدم انفكاكها ، ثم لا فرق في الألف واللام بين المعرفة كالرجل ، والزائدة كالذي والآن ، والموصولة كالضارب ، ومثل أل أم في لغة حمير[5].

---

(١) ينظر: الدرة الشنوانيه:اللوحة:١٩.

(٢) ينظر: الدرة الشنوانيه: اللوحة:١٩.

(٣) في شرح الأزهري : ( فهذه أسماء لوجود التنوين في آخرها ودخول الألف واللام عليه ) .

(٤) ينظر:شرح ابن عقيل:٢/٤٥، متممة الاجرومية: لمحمد بن محمد الرعيني الشهير بالحطاب، (ت٩٥٤هـ)، دار القلم، بيروت، لبنان، بلا تاريخ: ١/٧٨-٧٩.،حاشية الاجروميه للعصامي:١٣.

(٥) لغة حمير : لهجة عربية قديمة ترجع إلى حمير في اليمن ، وهي ذات خصائص معينة ، منها ما يعرف بالطمطمانية ، وهي إبدال لام التعريف ميماً ، ينظر النهاية في غريب الحديث : ٣ /١٣٩ .

ولا يرد دخول الموصولة على المضارع في :

مَا أَنْتَ بِالحَكَمِ التُرْضَى حُكُومَتُهُ(١)

لأنه شاذ على الراجح ، نعم تستثنى أل الاستفهامية في قولهم : أل فعلت ، بمعنى هل فعلت(٢).

قوله : (في أوله) (٣) تفسير لعليّة ، أو بدل منه . نبتيتي .

قوله : (ودخول حروف الخفض)، نبّه بإعادة المضاف على أن حروف الخفض معطوفة على الألف واللام . شنواني(٤).

قوله : (في أوله)، على أوله سواء كان اسماً صريحاً نحو : من الرسول ، أم مؤولاً نحو : عجبت من أن تقوم ، وسواء كان مدخولها الذي هو الاسم مذكوراً، كما مثّل ، أم مقدراً نحو :

وَاللهِ ما لَيلي بليل بِنامَ صاحبُه(٥)

(١) صدر بيت من البسيط للفرزدق وأخل به ديوانه، وهو في الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البركات عبدالرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، (ت٥٧٧هـ)، المكتبة العصرية، بيروت ، ط١ ، ١٤٢٤هـ ــ ٢٠٠٣م : ٢/ ٥٢١ ؛ شرح ابن عقيل : ١/ ٨٥ وعجزه :

وَلاَ الأَصيلِ وَلاَ ذِي الرَّأْيِ وَالجَدَلِ

(٢) قال ابن هشام : " من الغريب أن (أل) تأتي للاستفهام ، وذلك في حكاية قطرب (أل فعلتَ ؟) بمعنى: هل فعلتَ، وهو من إبدال الخفيف ثقيلاً كما في الآل عند سيبويه، " . مغني اللبيب : ٧٨/١.

(٣) في شرح الأزهري : ( فالرجل والغلام اسمان لدخول الألف واللام في أولهما ) .

(٤) ينظر : الدرة الشنوانية : اللوحة ١٩ .

(٥) صدر الرجز لأبي خالد القناني في : شرح أبيات سيبويه، لأبي محمد يوسف بن أبي سعيد بن عبدالله بن المرزبان السيرافي، (ت٣٨٥هـ)، تحقيق الدكتور محمد علي الريح هاشم ، راجعه طه عبد الرءوف سعد ، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة – مصر ، ١٣٩٤هـ ــ ١٩٧٤م : ٢/ ٤١٦، وبلا نسبة في الكامل في اللغة والأدب : ١/ ٣٣٦ ؛ شرح المفصل : ٢/ ٢٥٥ . وعجزه :

ولا مُخالطُ اللّيانِ جانبُه

لأن مدخول حرف الجر اسم تقديراً ، أي : بليل مقول فيه نـــام صـــاحبه ، وقسّ عليه .

قوله : (وعكس الترتيب الطبيعي)، المراد به هنا أن يتكلم أولاً علـــى مـــا يدخل في الأول وآخراً على ما يدخل في الآخر ، والمصنف ــ رحمه الله تعـــالى ــ خالف ، فتكلم أولاً على ما يدخل في الآخر ، وآخراً على ما يدخل في الأول ، وعذره **طول الكلام على حروف الخفض** ؛ لأن عادتهم تقديم ما يقلّ الكـــلام [٢٨أ] عليه كما ذكره الشارح ، وبقولنا : المراد به هنا ... إلى آخره ، اندفع اعتـــراض الشنواني[١] على الشارح حيث قال : وفيه وقفة ، فليتأمل ؛ فإنه لـــم يظهـــر لـــي وجهة؛ لأن الترتيب مطلقاً جعل كل شيء في مرتبته ، أي : جعل الأول في مرتبة نفسه وغيره[٢]، وجعل الثاني في مرتبة نفسه ، وهكذا ، فهو من مقابلـــة الجمـــع بالجمع ، فلا يرد أنه يقتضي جعل الشيء في مرتبة نفسه وغيره ، أو جعل شـــيء واحداً في مرتبة أشياء ، وهو باطل .

وقد ذكر الاعتراض وجوابه حفيد السعد[٣] والشنواني[٤]، فليراجـــع إن لـــم يكتف بما ذكرناه .

---

(١) ينظر : الدرة الشنوانية : اللوحة ١٩ .

(٢) سقط من ( ب ) : وغيره .

(٣) هو أحمد بن يحيى بن محمد بن سعد الدين مسعود التفتازاني الهروي ، (ت٩١٦هــ) ، مـــن فقهـــاء الشافعية، يلقب بسيف الدين، ويعرف بحفيد السعد (التفتازاني) كان قاضي هراة مدة ثلاثين عامـــاً. ولما دخلها الشاه إسماعيل الصفوي كان الحفيد ممن جلسوا لاستقباله في دار الإمارة، ولكن الوشـــاة اتهموه عند الشاه بالتعصب، فأمر بقتله مع جماعة من علماء هراة، ولم يعرف لـــه ذنـــب، ونعـــت بالشهيد . له كتب، منها مجموعة سميت (الدر النضيد في مجموعة الحفيد) فـــي العلـــوم الشـــرعية والعربية، وغيرها . ينظر : روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات، للميرزا محمد باقر بـــن الحاج أمير زين العابدين المسوي الخوانساري الاصبهاني، (ت١٣٩١هــ)، تصحيح وفهرسة السيد محمد علي الروضاني الاصبهاني، طبعة حجرية، طهـــران، ط٢، ١٣٦٧هـــــ : ٩٣ ؛ الأعـــلام : ٢٧٠/١.

(٤) ينظر : الدرة الشنوانية : اللوحة ١٩ .

والترتيب الطبيعي نسبة إلى الطبع ، وهو أن يكون وجود الثاني متوقفاً على وجود الأول ، ويكون الأول علة للثاني ، كتوقف الابن على الأب ، وما هنا ليس كذلك ، وقد علمت أن المراد به غير هذا ، فليتأمل.

عبارة النبتيتي : ولا يخفاك أن في وصفه الترتيب هنا بالطبيعي مسامحة ، وحقيقة الترتيب الطبيعي ثبوت المحكوم به لأشياء متعددة في أزمنة متوالية بحيث يتوقف الثاني على الأول ، ويكون الأول علة للثاني ، وليس الأمر هنا كذلك ، فالمراد هنا بالطبيعي ما يقتضيه الطبع ، وهو في هذا المحل تقديم ما يدخل في الأول ، وتأخير ما يلحق الآخر ، ويمكن أن يقال : نظر الشارح للعلامات مع محالها لا وحدها ، ولا شكَّ أن وجود الآخر متوقف على وجود الأول[1].

قوله : **(وعطف العلامات)** [2] فيه تغليب كما لا يخفى . شنواني[3].

ووجهه : أنه لم يعطف كل العلامات ضرورة أن العلامة الأولى ليست معطوفة.

قوله : **(إشعاراً)** [4] ... إلى آخره ، فيه نظر ، إذ لا أشعار للعطف المذكور [٢٨ب ] بذلك ، نعم هو صادق بذلك . شنواني[5].

قوله : **(وقد لا يجامع)** ... إلى آخره، هذا يغني عنه قوله: **(في الجملة)** واتى به للإيضاح . نبتيتي[6].

---

(١) ينظر : فتح رب البرية : اللوحة ٢٢ . وفيه ( ولا يكون الأول علة للثاني ) و (للعلامات مع قيد محالها) .

(٢) في شرح الأزهري : ( وعطف العلامات بالواو المقيدة لمطلق الجمع ) .

(٣) ينظر : الدرة الشنوانية : اللوحة ١٩ .

(٤) في شرح الأزهري : ( إشعاراً بأن بعضها قد يجامع بعضاً في الجملة كالخفض مع التنوين أو مع الألف واللام ) .

(٥) ينظر : المصدر نفسه : اللوحة ١٩ .

(٦) ينظر : فتح رب البرية : اللوحة ٢٢ .

قوله : (**كالألف**[1] **والـلام مع التنوين**)؛ لأنه للتنكير ، وهي تكون للتعريف ولا يجتمعان في مادة واحدة لتضادهما ، وكذلك التنوين مع الإضافة ؛ لأنها تؤذن بالاتصال ، وهو بالانفصال .

وما أحسن ما قاله بعضهم :

كأنيَ تنوينٌ، وأنت إضافةٌ .........فأين تراني لا تحلُّ مكانيا[2]

**ثم استطرد،** عطف على متوهم ، أي : قال ذلك ثم استطرد ، والاستطراد ذكر الشيء في غير محله لمناسبة بينهما ؛ لأن محل حروف الخفض آخر الكتاب عادة ــ كما سيأتي[3] ــ ، وإنما ذكرها هنا لمناسبة أنها من خواصّ الاسم .

قال الشيخ الشنواني : (وقد يتوقف في كون ذلك استطراد ؛ لأنه لما ذكر أن الاسم يعرف بدخول حروف الخفض احتاج إلى بيانها ، وكأنَّ قائلاً يقول : وما هي حروف الخفض ؟ فيقال : وهي من وإلى ... إلى آخره)[4].

قوله : (**وهي أي حروف الخفض**) [5]؛ فإن قيل حرف الخفض عام ؛لأنه جمع مضاف إلى الاسم المحكي باللام ، ودلالة العام كلية بمعنى أن المحكوم عليه كلّ فرد، مثل: كلّ رجل يشبعه رغيف ، فمفاد العبارة أن كل حرف بعينه من حروف الخفض: من، وما عطف عليه ، وهو باطل.

---

(1) في ( ب ) : كألف .

(2) لم أقف على قائله ، والبيت في : فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح ، لأبي عبدالله محمد ابن الطيب الفاسي (١١٧٠هـ) تحقيق د. محمد يوسف الفجال. دار البحوث والدراسات وإحياء التراث ، دبي ، ط٢، ١٤٢٣هـ ــ ٢٠٠٢م : ١ / ٣٧١ .

(3) ينظر : شرح خالد الأزهري : ٤٨ .

(4) ينظر : الدرة الشنوانية : اللوحة ١٩ .

(5) في شرح الأزهري : ( فذكر جملة من حروف الخفض فقال ( وهي ) أي حروف الخفض ) .

قلت : (الحكم على العام تارة يكون على كلّ فرد ، وهو الأكثـر ، وتـارة على المجموع ، كما في : رجال البلد يحملون الصخرة العظيمة ، وكلام المصنف من هذا الثاني ، أي : مجموع حروف الخفض ... إلى آخره . شنواني)[1].

ومثله سؤالاً وجواباً يجري في قول الفقهاء : وفروض الوضوء ستة، فهـو من [٢٩أ] باب الكل، أي: الحكم على مجموع الأفراد لا من باب الكلية، أي: الحكم على كل فرد.

قوله: (من)، أي وما عطف عليها، أو منها، أو أحدها، أو بعضها من، فهو على الأول من تقدير العطف سابقاً على الإخبار، وعلى الثاني يكون مـن وضـع المنفصل موضع المتصل؛ لأن أصل قوله: هي منها، فحـذف الجـار؛ فانفصـل الضمير، فصار هي هي، فهذا المنفصل نائب عن المتصل، وعلى الأخيرين فـي كلامه حذف مضاف، وبكلّ واحد من هذه الاحتمالات يندفع الاعتراض عليـه بأنه أخبر بالمفرد عن الجمع فاحفظه وقس عليه نظائره.

ثم المراد بمن وما عطف عليها لفظها ، وبهذا صارت اسماً يصحّ الإخبـار بها وعنها .

قال في الكافية :

وإن نسبت لأداة حكماً ... فابن أو أعرب واجعلنها اسماً[2]

أي: لأن المصنف جعلها لمدلولاتها، فمن في كلام الماتن اسم لمـن فـي: سرت من البصرة إلى الكوفة؛ فاندفع الاعتراض بأن في كلامه إخباراً بمن، وهي حرف، والحرف لا يخبر به ولا عنه.

قوله : (ومن معانيها الابتداء)، أي : الابتداءُ بعض معانيها إذا دخلت على الاسم ، أي : ابتداء المسافة مكاناً ، كسرت من البصرة إلـى الكوفـة ، وزمانـاً

(١) ينظر : المصدر نفسه : اللوحة ١٩ .

(٢) شرح الكافية الشافية : ١٧١٦/٤ . وفيه بلفظ ( فاحك أو أعرب ) .

كسرت من يوم الخميس إلى يوم الجمعة ، والمراد بقولهم: لابتداء الغاية : المسافة من إطلاق الجزء وإرادة الكل ، ومن معانيها البيان والتبعيض وغير ذلك. قال ابن مالك :

بعّض وبيّن وابتدئ في الأمكنة ... بمن وقد تأتي لبدء الأزمنة

وزيد في نفي وشبهه فجر ......... نكرةً كما لباغٍ من مفر(١)

[٢٩ب] فراجع الشراح(٢).

قوله: **(وإلى: ومن معانيها الانتهاء)**، أي: انتهاء المسافة المخصوصة من مكان، أو زمان كما تقدّم مثاله، وتقدّم(٣) أن المراد من قولهم : لانتهاء الغاية المسافة ، فهو من تسمية الكل باسم الجزء ؛ لأن الغاية حقيقة تستعمل بمعنى النهاية ، وبمعنى المبدأ ، كما نبّه عليه الرضي(٤).

وأشار بمن في قوله : ومن معانيها إلى أن لها معانٍ أُخر ، فمنها المصاحبة بمعنى مع كقوله تعالى:﴿إِلَى ٱلْمَرَافِقِ﴾(٥)، أي : مع المرافق ، وقوله:﴿مَنْ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾(٦)، أي : مع الله .

---

(١) ألفية ابن مالك : ٣٥ .

(٢) ينظر: توضيح المقاصد: ٧٤٨/٢ ؛ شرح ابن عقيل : ١٥/٣ ؛ شرح الأشموني : ٧٠/٢ ؛ شرح التصريح: ٦٤١/١ ؛ حاشية الصبان: ٣١٢/٢ ؛ النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة، عباس حسن، دار المعارف بمصر، ط ٥، ١٣٩٥هـ ــ ١٩٧٥م : ٤٦٤/٢ ؛ ضياء السالك إلى أوضح المسالك، محمد عبد العزيز النجار، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١ ، ١٤٢٢هـ ــ ٢٠٠١م : ٢٧٤/٢.

(٣) تقدم في الصفحة السابقة .

(٤) ينظر : شرح الكافية : ٣٢٤/٤ .

(٥) سورة المائدة : من الآية ٦ .

(٦) سورة آل عمران: من الآية ٥٢ ، سورة الصف : من الآية ١٤ .

قوله : (**المجاوزة**)(١). وهي لغة : بعد شيء عن شيء(٢). واصطلاحاً بعد شيء عن المجرور بها بواسطة إيجاد مصدر معداها(٣)، أي : الفعل المعدَّى بها ، أي: الذي قبلها ، وتكون حقيقة في الأجسام كرميت عن القوس ، مجازاً في المعاني نحو : أخذت العلم عن زيد .

قوله : (**رميت عن القوس**)(٤)، أي : باعدت السهم عن القوس بسبب الرمي، وكذا أطعمه عن الجوع ، أي : بعده عن الجوع بسبب الإطعام ، وكذا أدّيت الدين عن زيد ، أي : باعدت الدين عن زيد بسبب أدائه ، وهي في ذلك حقيقة ، ومثال المجازية قولهم : رويت عنه العلم ، وأخذت عنه العلم ؛ فإن العِلم عرض ولا تحيز له بذاته ، ولا يصحّ نقله ، ولا يصحّ أن يكون المعنى : باعدت العلم عن زيد ، وإنما المعنى : إن الله سبحانه وتعالى خلق فيك علماً بواسطة أخذك عنه ، كما خلق فيه العلم ، فكان العلم الحاصل لك تجاوز منه إليك ، وقوله: ﴿رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾(٥) كأنّ الرضا لما عمّهم وفاض تجاوز عنهم كالماء [٣٠أ] إذا ملأ مكانه تجاوز منه إلى غيره .

قوله: (**الاستعلاء**)(٦)، أي: العلو والارتفاع ، فالسين والتاء زائدتان على حد قوله تعالى: ﴿وَقَدْ أَفْلَحَ الْيَوْمَ مَنِ اسْتَعْلَى﴾(٧)، أي: علي، والمعنى: إن على من جملة

---

(١) في شرح الأزهري : ( وعن ومن معانيها المجاوزة نحو ) .

(٢) ينظر : لسان العرب : مادة ( جوز ) ٥/٣٢٦ .

(٣) ينظر : المقتضب : ٢/ ٥٨٦ ؛ الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني، (ت٣٩٢هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مصر ، ط٤ ، بلا تاريخ : ٢/ ٣١٣ ؛ أدب الكاتب، لأبي محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة الكوفي المروزي الدينوري، (ت٢٧٦هـ)، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد . ط٤، المكتبة التجارية، مصر، ١٩٦٣م : ٢٩٤ .

(٤) في شرح خالد الأزهري : ( رميت السهم عن القوس ) .

(٥) سورة المائدة : من الآية ١١٩ ، سورة التوبة : من الآية ١٠٠، سورة المجادلة : من الآية ٢٢ ، سورة البينة : من الآية ٨ .

(٦) في شرح الأزهري : ( وعلى ومن معانيها الاستعلاء ) .

(٧) في شرح الأزهرية : ( وفي ومن معانيها الظرفية ) .

معانيها بيان أن شيئاً تفوق واستعلى على ما بعدها، أي : المجرور بهـا حقيقـة، نحو: صَعِدت بكسر العين كفَرِحت، أي: علوت على الجبل، أو مجازاً نحو: عليـه دين.

قال الشيخ الفارضي[1] في شرح الألفية[2]: (وأما نحو توكلـت علـى الله ، فهو بمعنى الإضافة والإسناد ، أي : أضفت توكلي وأسندته إلى الله ، إذ لا يعلـو على الله تعالى شيء لا حقيقة ولا مجازاً)[3]. انتهى بحروفه .

قوله : (الظرفية)[4]: وهي حلول شيء في شيء ، والحال يسمَّى مظروفاً ، والمحل يسمَّى ظَرفاً بفتح الظاء ، وهي على قسمين : حقيقية ومجازية، فضـابط الحقيقية أن يكون للظرف احتواء ، وللمظروف تحيزاً نحو : الدرهم في الكـيس ، والماء في الكوز . وضابط المجازية أن يفقد التحيز والاحتواء ، أو أحدهما ، مثال ما فقدا فيه معاً : النجاة في الصدق، وتفكرت في العلم ، ومثال ما فقد فيه التحيـز ووجد فيه الاحتواء : في صدر فلان علم ، وأنا في خدمة الله ، هكذا مثـل لـذلك أيضاً النبتيتي[5]. وفيه وقفة ، ومثال ما فقد فيه الاحتواء ووجد فيه التحيز : زيـدٌ في البرية.

---

(١) هو الإمام شمس الدين محمد الفارضي القاهري الحنبلي، كان شاعرا ونحويا، وسمي (الفارضـي) لأنه كان ينشد كلام (عمر الفارضي). له مصنفات منها : شرح ألفية ابن مالك، والمنظومة الفارضية في المواريث، توفي سنة (٩٨١ هـ) . ينظر : الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة، للشيخ نجـم الدين أبي المكارم محمد بن بدر الدين محمد بن رضي الدين محمـد الغـزي العـامري القرشـي، (ت١٠٦١هـ)، تحقيق خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت ــ لبنان، ط١، ١٤١٨ هـــ ــ ١٩٩٧م: ٨٣/٣ ؛ شذرات الذهب : ٥٧٦/١٠ .

(٢) جرى تحقيق المخطوط في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة على يد مجموعة من الطلبة ، وتعذر الحصول عليها. ينظر: قول الفارضي في حاشية الصبان: ٣٣٣/٢.

(٣) ينظر : فتح رب البرية للبيجوري : ١٢٤.

(٤) أي من معاني في . ينظر : شرح خالد الأزهري : ٥ ، سورة طه من الآية ٦٤ .

(٥) ينظر : فتح رب البرية : اللوحة ٢٤ .

قوله : (وَرُبَّ) [١] بضم الراء وفتح الباء مشددة ، أو مخففة وبهما قرء قوله تعالى:﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾[٢]، وفيها لغات أخر[٣].

قوله : (ومن معانيها التقليل)، أي : على قلة ، والتكثير أي على كثرة وقيل لم [٣٠ب] توضع لواحد منهما ، بل يستفاد أحدهما بالقرينة ، وحينئذٍ ففي التعبير بقوله : ومن معانيها نظر ، وكان الأولى أن يقول : ومعناها التقليل[٤]، وما أحسن ما قاله بعضهم :

خَلِيلَيَّ لِلتَّكْثِيرِ رُبَّ كَثِيرَةٍ ............... وَجَاءَتْ لِتَقْلِيلٍ وَلَكِنَّه يقلُّ

وتصديرُها شرطٌ وتأخيرُ عاملٍ ...... وتنكيرُ مجرورٌ بها هكذا نقل[٥]

ويؤخذ من كلام الرضي[٦] شرط رابع ، وهو أن عاملها فعل ماضٍ؛ لأنها في جواب فعل ماضٍ منفي إما ظاهر ، أو مقدر كقولك : ربَّ رجلٍ كريمٍ لقيته ،

---

(١) في شرح الأزهري : ( ورب ومنه معانيها التقليل ) .

(٢) سورة الحجر : من الآية ٢ .

(٣) ساق أبو البقاء العكبري منها ثمان لغات، في حين بلغت عشر لغات عند ابن الخباز . ينظر : التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء محب الدين عبدالله بن أبي عبدالله الحسين بن أبي البقاء عبدالله بن الحسين العكبري، (ت٦١٦هـ)، تحقيق علي محمد البجاوي، إحياء الكتب العربية، بلا تاريخ : ٧٢/٢؛ الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية ، لأبي العباس أحمد بن الحسين بن أبي المعالي، المعروف بابن الخباز ، (ت٦٣٩هـ)، تحقيق حامد محمد العبدلي، دار الأنبار، بغداد ــ العراق، ١٤١١هـ -١٩٩١م : ١/ ١٨٨ .

(٤) ذهب ابن هشام إلى أنَّ ( ربَّ ) ليست للتقليل دائما ، فقال: " وليس معناها التقليل دائمـا، خلافـا للأكثرين ، ولا التكثير دائماً، خلافا لابن درستويه وجماعة، بل ترد للتكثير كثيرًا، أو للتقليل قليلاً " مغني اللبيب ١/ ١١٩. وعدَّ آية ( الحجر ) المذكورة آنفًا في المتن شاهدًا على مجيء ( ربَّ ) للتكثير. وهو المذهب الخليق بالقبول .

(٥) البيتان من الطويل ، وهما مجهولا القائل ، وهما في فتح البرية للباجوري : ١٣١ . وهما يشتملان على خمسة شروط لعمل رب.

(٦) ينظر : شرح الكافية : ٢/ ٣٣٣ .

جواباً لمن قال : ما لقيت رجلاً كريماً ، أي : لا تنكر لقاء الكرام بالمرة ؛ فإني لقيت منهم قليلاً ، فلهذا لا يجوز رُبَّ رجلٍ كريمٍ اضرب.

وتعمل ظاهرة كما مُثِّل ، ومقدرَّة كما قال ابن مالك :

وحذفت رُبَّ فجرت بعد بل ... وألفاً وبعد الواو شاع ذا العمل

وحذفت رب فجرت بعد بل ........والفاء وبعد الباء شاع ذا العمل(١)

**تنبيه** : قال في المغني : (محل مجرور رب في نحو قولك : ربَّ رجلٍ عندي ، رفع على الابتداء ، وفي نحو : رب رجلٍ صالح لقيتُ نصب على المفعولية ، وفي نحو : رب رجل صالحٍ لقيته رفع ، أو نصب ، كما في قولك : هذا لقيته)(٢). انتهى .

وهو متفرع على أنَّها حرف شبيه بالزائد ، فتأمل .

ويعلم من اشتراط تنكير مجرورها أنها لا تجر الضمير إلا في القليل بشرط أن يكون ضمير غيبة مفرداً مذكراً أبداً مفسراً بتمييز مطابق للمعنى المراد ، نحو: ربَّه رجلاً ، ربَّه رجلين ، ربَّه رجالاً ، ربَّه امرأة، ربَّه امرأتين ، ربَّه نساء.

قوله : (**التعدية**)(٣)، اعلم أن باء التعدية قسمين بالنقل ، وهي المعاقبة للهمزة في تصيير الفاعل مفعولاً ، والتعدية بهذا المعنى مختصة [٣١أ ] بالياء ، وأما التعدية بمعنى إيصال معنى الفعل إلى الاسم ، فمشتركة بين حروف الجر التي ليست بزائدة ، ولا في حكم الزائدة. شنواني(٤)، أي : فالتعدية قسمان : عامة

---

=وجوّز ابن مالك مجيء الفعل ماضياً وحالاً ومستقبلاً. ينظر : شرح التسهيل، لجمال الدين محمد بن مالك، (ت٦٧٢هـ)، تحقيق د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر، السعودية ، ط١، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م : ٣/ ٥١ ـ ٥٢.

(١) ألفية ابن مالك : ٣٦ .

(٢) مغني اللبيب : ١٨٢.

(٣) أي من معاني رب . ينظر : شرح خالد الأزهري : ٥ .

(٤) ينظر : الدرة الشنوانية : اللوحة ٢١ .

وهي إيصال معنى الفعل اللازم، أو ما في حكمه إلى الاسم ، وخاصة وهي تصيير الفاعل مفعولاً[١] ، كما تقول في : ذهب زيد ، ذهبت بزيد ، بمعنى : أذهبت زيداً ، أي : صيرته ذاهباً ، والأولى حمل التعدية في كلام الشارح على الخاصة حتى تتميز الباء بها عن سائر الحروف ؛ لكن يعكر عليه مثاله ، وهو قوله : (مررت بالوادي)؛ فإنه يحتمل التعدية العامة، أعني : المشتركة بينها وبين غالب حروف الجر ، ويحتمل غير ذلك ــ كما يأتي[٢] ــ ؛ لكن المناقشة في المثال ليست من دأب المحصلين، وكان ينبغي أن يذكر بدل التعدية الإلصاق ؛ لأنه الأصل في معاني الباء، ولم يذكر السيد[٣] غيره، وهو بيان لسوق أمر إلى ما بعدها حقيقة ، نحو : به داء ، أي : التصق به، أو حكماً نحو : مررت بزيد ، أي: ألصقت المرور بمكان يقرب منه؛ فكأنّه ملتصق به[٤].

قوله : (نحو: مررت بالوادي)، الباء فيه يحتمل أن تكون بمعنى في، وأن تكون للإلصاق ، وأن تكون للتعدية ، أي : صيرت الوادي ممروراً به . شنواني[٥].

قوله : (التشبيه) [٦]، وهو أشهر معانيها ، وهو مصدر شبّه الشيء بالشيء إذا جعله شبهه قال تعالى:﴿ وَلَٰكِن شُبِّهَ لَهُمْ ﴾[٧]، أي : ألقى لهم شبهه على غيره ، والمشبّهة الذين يشبهون الله تعالى بخلقه .

---

(١) مغني اللبيب : ١٣٨/١ .

(٢) سيأتي الكلام عنه هنا .

(٣) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٢٨٠/٤.

(٤) حروف المعاني : ٤٧/١ ؛ والتبيان في إعراب القرآن : ٨٢/١ ؛ مغني اللبيب : ١٤٣/١ .

(٥) ينظر : الدرة الشنوانية : اللوحة ٢١ .

(٦) في شرح الأزهري : ( (والكاف) ومن معانيها التشبيه ) .

(٧) سورة النساء : من الآية ١٥٧ .

وفي الحديث : « مَنْ شَبَّهَ الخالقَ بالمخلوقين فقدْ كفرَ »[1].

وفي [٣١ب ] الاصطلاح : هو الدلالة على مشاركة أمر لأمر في معنى، وبعبارة أخرى: إلحاق ناقص في الشرف أو في الخسّة بكامل[2].

وله أربعة أركان : مشبّه ، ومشبّه به ، وأداة تشبيه ، وعلاقة والمعنى : أن الكاف لبيان أن شيئاً له مشاركة ما مع مدخولها في شيء ، نحو : زيد كالبدر ، بالدال المهملة قبل الراء اسم للقمر ليلة تمامه ، أي : ليلة أربعة عشر من الشهر ، فزيد مشبّه ، والبدر مشبّه به ، والكاف أداة تشبيه ، والعلاقة الحسن والضياء ، وهي القدر الذي حصلت فيه المشاركة، ويقال لها : وجه الشبه والجامع ، ونحو قولك : زيد مثل الحمار ، فزيد مشبّه ، والحمار مشبّه به ، ومثل أداة التشبيه ، والعلاقة البلادة. **تنبيه** : تختص الكاف بالظاهر، وشذ قوله :

ولا تَرَى بَعْلاً وَلا حَلائِلا[3] ..... كَهُ وَلا كَهُنَّ إلا حَاظِلا[4]

(١) هذا الحديث لا أصل له . وقد روي عن نعيم بن حماد قوله : " من شبه الله بشيء من خلقه فقد كفر". شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة من الكتاب والسنة وإجماع الصحابة، لأبي القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور اللالكائي، (ت٤١٨هـ)، تحقيق د . أحمد سعد حمدان الغامدي، دار طيبة، الرياض، ١٤٠٢هـ : ٥٨٧/٣ ، رقم (٩٣٦) . وروي عن ابن عباس ــ رضي الله عنهما ــ قوله : " من شبه الله بشيء أو ظن أن الله عز وجل يشبه بشيء فهو من المشركين " . الفردوس بمأثور الخطاب، لأبي شجاع شيرويه بن شهردار بن شيرويه الديلمي الهمذاني، (ت٥٠٩هـ)، تحقيق محمد بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٨٦م : ٥٥٧/٣ ، رقم (٥٧٤٧).

(٢) ينظر : كتاب الصناعتين :٢٣٩ ؛ مفتاح العلوم : ٣٤٦ ؛ فن التشبيه ، علي الجندي ، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر ، ط٢، ١٣٨٦هـ ـــ ١٩٦٦م : ٤٧/١ .

(٣) في ( ب ) : حلالا .

(٤) البيت من الرجز لرؤبة بن العجاج ، في ديوان رؤبة بن العجاج، (ت١٤٥هـ)، تحقيق عزت حسن، مكتبة الشرق، بيروت، بلا تاريخ : ١٢٨ .

قوله : (واللام تدخل على الظاهر والمضمر)، قال تعالى:﴿ لِّلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ ﴾[1]،﴿ وَلَهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾[2].

قوله : (ومن معانيها المِلْك)، بكسر الميم وإسكان اللام ، وضابطه : أن تقع بين ذاتين ، وتكون داخلة على من يملك، نحو: المال للخليفة ـ بالفاء ـ الذي يخلف غيره، فعيلة بمعنى فاعل، أو الذي استخلفه غيره فعيلة بمعنى مفعول، وتكون لشبه الملك، ويعبَّر عنها[3] بالاختصاص ، وضابطها: أن تقع بين ذاتين ، وتكون داخلة على ما لا يملك ، نحو : الباب للدار ، وتكون للاستحقاق إذا وقعت بين معنى وذات ، نحو : الحمد لله ، وتكونُ لغير ذلك مما ذكر في المبسوطاتِ[4] [٣٢أ] .

قوله : (والسين) [5]، أي : وفتح السين.

قوله : (بمعنى اليمين)، أي : الحلف .

قوله : (وحروف القسم من حروف الجر) [6]، أشار به إلى أن قول الماتن حروف القسم بالرفع معطوف على من ، ويحتمل أن يكون مجروراً عطفاً على الألف واللام ، أي : ودخول حروف القسم ، ويكون من ذكر الخاص بعد العام .

---

(١) سورة البقرة : من الآية ٢٨٤ وغيرها .

(٢) سورة النحل : من الآية ٥٢ .

(٣) في ( أ ) : عنه ، والتصحيح من ( ب ) .

(٤) ينظر : الكتاب : ٣٨٤/٢ ؛ الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي، (ت٣١٦هـ)، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٩٨٨م : ١٢٣/٢ ؛ المسائل العسكريات في النحو العربي . لأبي علي النحوي ، (ت٣٧٧هـ) ، دراسة وتحقيق د. علي جابر المنصوري . مطبعة الجامعة ، بغداد ، ط١ ، ١٩٨٢م : ١٠٣ ؛ شرح التسهيل : ٣٨/٣ ؛ أوضح المسالك: ١٢٥/٢؛ حاشية الصبان : ٢٠٩/٢ .

(٥) في شرح الأزهري : ( والسين المهملة ) .

(٦) في شرح الأزهري : ( وحروف القسم من حروف الجر الخفض ) .

**ونكتته** : اختصاصها بالدلالة على القسم مع الجر بخلاف باقي حروف الخفض ؛ فإنها جارة ولا تدل على القسم.

قوله: **(وهي)**، أي : حروف القسم ، أي : مجموعها ، فهو من باب: رجال البلد يحملون الصخرة العظيمة، كما مرَّ[1].

قوله : **(ثلاثة)** ، أشار به إلى أن الخبر مجموع الواو والباء والتاء ، فلا يشكل الحمل على الحروف ، فالخبر متعدد صورة لا حقيقة ، ووجهه: تقديم العطف على الربط ، وفيه بحث دقيق يدركه فهم أنيق . انتهى . شنواني[2].

قوله : **(الواو والباء والتاء)**، اقتصاره على الثلاثة هو المشهور .

قال الرضي : (اعلم أن واو القسم لها ثلاثة شروط :

أحدها : حذف فعل القسم معها ، فلا يقال : أقسم والله ، وذلك لكثرة استعمالها[3] في القسم ، فهي أكثر استعمالاً من أصلها ، أي : الباء.

والثاني : أن لا تستعمل في قسم السؤال ، فلا يقال : والله اخبرني، كما يقال: بالله اخْبِرْني .

والثالث : أنها لا تدخل على الضمير ، فلا يقال : و ك ، كما يقال بك).

واختصاصها بالحكمين الأخيرين ؛ لكونها فرع الباء وبدلاً ، وإنما حكم بأصالتها ، أي : الباء ؛ لأن أصلها الإلصاق ، فهي تلصق فعل القسم بالمقسم به ، وأبدلت الواو منها ؛ لأن بينهما تناسباً لفظياً لكونهما شفويتان، أو: مخرجها [٣٢ب] من الشفة ومعنوي، ألا ترى أن في واو العطف وواو الصرف معنى الجمعية القريبة من معنى الإلصاق ، والتاء بدل من الواو ، كما في وارث وتراث ، ووكله

---

(١) أي في الصفحة.

(٢) ينظر : الدرة الشنوانية : اللوحة ٢٢ .

(٣) في ( ب ) : الاستعمالها .

وتكله ، فلذا قصرت عن الواو ، فلم تدخل إلا على لفظة الله . وفيها الخصائص التي كانت في الواو ، وحكى الاخفش[1]: تربّى وتربَ الكعبة ، وهي شاذة[2].

وقد علم من كلام الرضي أن معنى حروف القسم الإلصاق كأنَّ القسم لصق بالمقسم به لصوق الداء ، أي المرض بالرجل . شنواني[3].

وكان الأنسب تقديم الباء الموحدة على الواو لأصالتها ، وكونها أعمّ الحروف؛ لأنه لا يشترط فيها شيء ؛ لكن ربما يقال : قدمت الواو؛ لكثرة دورها على الألسنة ، وإن كانت الباء أصلاً لها ، وقد نظمت حاصل ما تقدّم ، فقلت :

فِي ظاهرٍ معَ حَذْفِ فِعْلِ القسمِ .... بالواوِ معَ تركِ السؤالِ أقسم

وهذهِ الشروطُ في التاءِ وزِدْه ... تخصيصها باللهِ والباء عمم[4]

قوله : **(الله أقسم به)** ، لفظ الجلالة مبتدأ ، وجملة أقسم به خبره.

قوله : **(وقد تجعل)** ، أي : تبدل التاء على قلة هاءً .

قوله: (ها الله) ، بقطع الهمزة ووصلها، وكلاهما مع إثبات الألف وحذفها معا.

قوله : (لله)[5]، بكسر اللام، ونقل فتحها مع جميع المظهرات ، والأصل : والله لا يؤخر الأجل وهو مدة الشيء ، ويطلق على آخرها ، قال تعالى:﴿ فَإِذَا جَآءَ

---

(١) هو أبو الحسن سعيد بن مسعده البلخي المعروف بالأخفش الأوسط ، وهو المراد عند الإطلاق لأنه أشهر الأخافش ، وهو نحوي عالم باللغة والأدب ، أخذ النحو عن سيبويه ، توفي سنة ( ٢١٥هـ) . ينظر : الفهرست، لأبي الفرج محمد بن أبي إسحاق النديم الوراق البغدادي، (ت٣٨٥هـ)، تحقيق إبراهيم رمضان، دار المعرفة، بيروت ــ لبنان، ط٢، ١٤١٧هـ ــ ١٩٩٧م : ٧٧- ٨٨ ؛ طبقات المفسرين : ١/١٩١-١٩٢ .

(٢) ينظر : شرح الكافية : ٤/٣٠٠ .

(٣) ينظر : الدرة الشنوانية : اللوحة ٢٢ .

(٤) البيتان من الكامل، وهما للمدابغي.

(٥) في شرح الأزهري : ( وقد يخلفها اللام نحو لله يؤخر الأجل ).

﴿أَجَلُهُمْ﴾[1]، ويصحّ أن يكون (يؤخر) مبنياً للفاعل، وهو ضمير يعود على الله عز وجل ، والأجل[2] مفعول ، ويصحّ أن يكون مبنياً للمفعول ، والأجل نائب الفاعل ، وجملة لا يؤخر الأجل [٣٣أ] جواب القسم لا محل لها من الإعراب ، وهذه اللام النائبة عن واو القسم تفيد التعجب مما بعدها ، ولذا لا تستعمل إلا في الأمر العظيم الذي يستحق أن يتعجب منه نحو : لله لتبعثُن ، فلا يقال : لله لقد قام زيد ، كما صرّح به الرضي[3]، والله أعلم.

قوله : **(والفعل)**، هو أيضاً له حدّ يحصره ، وهو كلمة دلت على معنى في نفسها ، واقترنت بزمان وضعاً هذا معناه اصطلاحاً[4].

وأما معناه لغة : فهو الحدث الذي يحدثه الفاعل من قيام وقعود وغير ذلك[5].

وله علامات توضحه ، وهي على أربعة أقسام :

ما اشترك بين الماضي والمضارع ، وهو: (قد)، ولا يدخل إلاّ على المتصرف المثبت المجرّد من ناصب وجازم وحرف تنفيس، فلا تدخل (قد) على الإنشائي ، فلا يقال : قد رحم الله زيداً ، بمعنى : اللهم ارحمه .

وما اختصّ بالمضارع ، وهي : السين ، وسوف ، ولم وأخواتها .

وما اختصّ بالماضي ، وهي : تاء الفاعل ، وتاء التأنيث الساكنة أصالة .

وما اختص بالأمر ، وهو دلالته على الطلب مع قبوله ياء المخاطبة ، كاضربي ، أو نون التوكيد كاضربن .

---

(١) سورة الأعراف ، : من الآية ٣٤ سورة النحل : من الآية ٦١ ، سورة فاطر : من الآية ٤٥ .

(٢) في ( ب ) : ولأجل .

(٣) ينظر : شرح الكافية : ٤/٢٨٦ .

(٤) ينظر: الكتاب : ١/ ١٢ ؛ الأصول في النحو : ١/ ٣٨ .

(٥) ينظر : العين: ٨/ ٣٨٢ ؛ الصحاح: مادة ( فعل ) ٦/ ٢٢٨٦ .

ولعل المصنف ترك علامة الأمر لعسرها على المبتدئ بسبب أنها مركبة من شيئين كما علمت ، أو لأنه جرى على مذهب الكوفيين القائلين بأن الفعل قسمان : ماض ومضارع ، والأمر قطعة من المضارع، وله اشتقاق يكشف عن حقيقته ، وهو أنه مشتق من المصدر ، فضرب من الضرب ، وقعد من القعود ، وهكذا .

وقد تبعت في ذلك الشيخ القليوبي(١) [٣٣ب] .

وبعض مشايخنا(٢) كان يقرر أن الفِعل بكسر الفاء مشتق من الفعل بفتحها ، وهو قياس ما قالوه في الاسم والحرف ، وله حكم وهو البناء ، وما جاء معرباً منه، وهو المضارع الخالي من النونين ، فعلى خلاف الأصل.

قوله : **(بكسر الفاء)** ، احترز به عن الفَعل بفتح الفاء ؛ فإنه مصدر وأما المكسور الفاء ؛ فإنه اسم لكلمة مخصوصة ، وكون المكسور الفاء اسماً لما ذكر ، والمفتوح الفاء مصدر ، إنما هو بحسب الاصطلاح(٣)، وأما في اللغة فهما مصدران لفعل يفعل . شنواني(٤).

قوله : **(بقدْ)**، أي : بقوله دخل قدْ الحرفية عليه ، وهي المفهومة عند الإطلاق ، فتقييد الشارح إنما هو لدفع إبهام إرادة الاسمية ، ولبيان الواقع ، فهي مرادة للمصنف ، فلا اعتراض عليه .

والمراد بدفع الإيراد إذا دلّ عليه دليل ، كما هنا ، وهو أنها عند الإطلاق لا تنصرف إلاّ إلى الحرفية . انتهى ملخصاً من الشنواني(٥).

---

(١) ينظر : حاشية القليوبي على الأجرومية : اللوحة ١٢ .

(٢) ينظر : فتح رب البرية في شرح نظم الأجرومية : ٦٧ .

(٣) ينظر : شرح التصريح على التوضيح : ٣٨/١ .

(٤) ينظر : الدرة الشنوانية : اللوحة ٢٣ .

(٥) ينظر: المصدر نفسه : اللوحة ٢٣ .

قوله : (وتدخل على الماضي)، أي : للتحقيق في غالب الأحوال ، نحو : قدْ قام زيد و﴿ قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ﴾[1]، وللتقريب ، أي : تقريب للحال ، نحو : قدْ قامت الصلاة.

قوله : (وعلى المضارع) ، أي : وتدخل على الفعل المضارع ، فتفيد التقليل، وهو قسمان :

الأول : تقليل وقوع الفعل ، ولا يكون إلا في غير كلام الله عز وجل ، نحو : قدْ يقوم زيد ، وقدْ يصدق الكذوب ، وقدْ يجود البخيل .

والثاني : تقليل متعلق الفعل ، ويكون في القرآن مع تحقيق وقوع الفعل ، نحو:﴿ قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنتُمْ عَلَيْهِ ﴾[2]، أي : من الأحوال والمتعلقات وغير ذلك ، أي: ما هم عليه [٣٤أ] من ذلك : أقل معلوماته ، فقدْ أفادت قدْ في هذا المثال التحقيق والتقليل معاً ؛ لكن الأول باعتبار الفعل ، والثاني باعتبار متعلقه .

وزعم بعضهم أنها في هذه الأمثلة ونحوها للتحقيق ، وأن التقليل في المثالين الأولين لم يستفد من قدْ ، بل من قولك : يجود البخيل ويصدق الكذوب [بأن حمل على أنَّه كثير، هذا مراده، وإلا فلا يظهر كما يظهر للمثال ][3]؛ فإنه لو لم يحمل على أن صدور ذلك منهما قليل كان فاسداً إذا آخر الكلام مناقض لأوله. نبتيتي[4].

قوله: (لأنها بمعنى حسب) [5]، وتستعمل مبنية، وهو الغالب لشبهها بقدْ الحرفية في لفظها، ولكثير من الحروف في وضعها، نحو: قدْ بسكون الدال، أي: حسب زيد درهم، فقدْ اسم مبتدأ مبني على السكون في محل رفع، وزيد مضاف

(١) سورة المؤمنون : من الآية ١ .

(٢) سورة النور : من الآية ٦٤ .

(٣) الزيادة من ( ب ) .

(٤) ينظر : فتح رب البرية : اللوحة ٢٨ ــ ٢٩.

(٥) في شرح الأزهري : ( الخلاف قد الأسمية فإنها مختصة بالأسماء لأنها بمعنى حسب ) .

إليه، ودرهم خبره، وتستعمل معربة لإضافتها المانعة من تحتم البناء، فتقول: قدْ زيد درهم، برفع قدْ على الابتداء، ودرهم على الخبرية ، مثل قولك حسب زيداً درهم، أي: يكفيه درهم.

وبوصف الإضافة بالمانعة من تحتم البناء، يندفع الاعتراض بأنها كيف تبني مع أنها مضافة، والإضافة من خواص الأسماء، فتضعيف شبهها بالحرف.

وحاصل الجواب: إن الإضافة لا تمنع جواز البناء، بل وجوبه فيجوز معها البناء والإعراب، كما علمت.

قوله: **(والسين)**، أل للعهد الذهني، أي: السين المعهودة عند النحاة، وهي سين الاستقبال التي معناها التنفيس، فخرج السين الهجائية وسين الصيرورة كاستحجر الطين، أي: صار حجراً وغيرهما.

قوله : **(وسوف)** [٣٤ب] ، وهي لغة كلمة وعد ، يقال : سوف أفعل ذاك ، وقال تعالى:﴿سَوْفَ أَسْتَغْفِرُ لَكُمْ رَبِّيٓ ﴾[(١)]. واصطلاحاً : حرف تنفيس[(٢)] كالسين ، إلا أنه يدلُّ على الاستقبال البعيد دون السين ؛ فإنها تدلُّ على الاستقبال القريب فهو أكثر تنفيساً ؛ لأن زيادة البناء تدلّ على زيادة المعنى ، وقد تخفف سوف بحذف الفاء ، فيقال سَوْ ، وقد تقلب الواو ياءً بعد حذف الفاء ، فيقال سيْ ، وقد تحذف الواو وتسكن الفاء ، فيقال سفْ ، وقد تدخل عليها الفاء ، فيقال : فسوف ، هذا كله على أن السين وسوف كلمتان مستقلتان أصلان برأسهما ، وهو مذهب الجمهور[(٣)].

---

(١) سورة يوسف : من الآية ٩٨ .

(٢) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ٢/٤٦ ، ٩٢ ؛ الجنى الداني في حروف المعاني، للمرادي المصري المالكي ، (ت٧٤٩هـ)، تحقيق د. فخر الدين قباوة ، ومحمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية – بيروت، ط ١، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م: ٤٥٨؛ أوضح المسالك : ١/ ٢٤٩ .

(٣) السين عند البصريين أصل بنفسها، وعند الكوفيين أصلها (سوف)). ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف : ٢/ ٦٤٦ ؛ الجنى الداني: ٦٠ ؛ شرح التسهيل: ١/ ٢٦ – ٢٧ ؛ همع الهوامع : ٢/٥٩٤؛ النحو الوافي : ١/ ٥٣ .

وقيل[١]: "إن السين منقوص من سوف دلالة بتقليل الحرف على تقريب الفعل، ومعنى التنفيس : تأخير الفعل في الزمن المستقبل ، وعدم التضييق في الحال، يقال : نفسته ، أي : وسعته ، ونفست له ، أي : وسعت له ، هكذا قاله السعد"[٢].

ولعل المراد بقوله[٣]: في الزمن المستقبل، أي: إذا كان الفعل له، وبقوله: وعدم التضييق في الحال، أي: إذا كان للحال، فليتأمل .

وإنما لم يعرِّف سوف كما عرَّف السين بل نكرَّها[٤]؛ لأن سوف أريد بها لفظها، والكلمة إذا أريد بها لفظها صارت علم جنس، والأعلام لا تدخل عليها أل إلا سماعاً، إذ يمتنع اجتماع أداتي تعريف على معرف واحد، وهو مبني على الفتح؛ لعدم تغير الصورة الحرفية بخلاف السين؛ فإن صورة حرفيته (سَ)، فغيرت إلى سين، وجعلت أسما ، وصار معرفاً متصرفاً بدخول اللام ، فأعرب انتهى من شرحي النبتيتي[٥] [٣٥أ] والفيشي.

قوله : **(وتاء التأنيث)**، أي : الدالة على تأنيث المسند إليه ، أي : كونه مؤنثاً فاعلاً كان أو نائباً عنه ، أو اسم كان ، فخرجت تاء ربت وثمت إذا سكنتا ؛ لأنها فيهما لتأنيث اللفظ .

قوله : **(الساكنة)**، أصالة فلا يضرّ تحركها لعارض ، نحو : قالت أخرج ، قالت : امرأة ﴿ قَالَتَآ أَتَيۡنَا طَآئِعِينَ ﴾[٦]، فخرج المتحركة أصالة ؛ فإن حركتها إن

---

(١) أي كما ذهب الكوفيون إلى ذلك . وحكى ذلك الرضي في شرح الكافية : ٤/٦ .

(٢) ينظر : شرح مختصر التصريف العزي في فن الصرف ، لصدر الشريعة مسعود بن عمر بن سعد الدين التفتازاني، (ت٧٩٣هـ)، شرح وتحقيق عبد العال سالم مكرم، المكتبة الأزهرية للتراث ، مصر، ط٨ ، ١٤١٧هـ ــ ١٩٩٧م : ٥٩ .

(٣) أي قول السعد .

(٤) أي الشارح خالد الأزهري بقوله : ( السين وسوف ). ينظر : شرح خالد الأزهري : ٥ .

(٥) ينظر: فتح رب البريه: اللوحه:٢٨-٢٩.

(٦) سورة فصلت: من الآية: ١١.

كانت إعراباً اختصّت بالاسم كفاطمة، وإن كانت بناء دخلت الثلاثة، كــ(لا قــوة)، و(تقوم) و(ربت).

قوله : (والحرف) ... إلى آخره له حدّ وحكم واشتقاق وعلامة .

فحدّه : لغة الطرف(١)، واصطلاحاً : ما دلّ على معنى في غيــره ، ولــم يكن أحد جزئي الجملة(٢)، فقولنا ما دلّ على معنى في غيره، أي : إنه يشترط في دلالته على معناه الإفرادي ذكر المتعلق ، فإذا قلت : سرت من البصــرة مــثلاً ، فمعنى من وهو الابتداء لا يستفاد إلا بذكر البصرة ، وإنك إذا قلت : لم يقم زيد ، فلم معناها قلب المضارع إلى الماضي ، ونفيه كما سيأتي.

وهذا إنما يتحقق بالنظر إلى ما بعدها، وهو يقم، ألا ترى أنــك إذا وقفــت على الحرف دون ما بعده لا يفهم معناه حتى يؤتى بما بعده بخلاف الاسم والفعل ، نحو: قام زيد ؛ فإنه يفهم من قام بالنظر إليه ، وحده : قيام ماضٍ ، فالقيــام مــن الحروف، والمعنى من الصيغة ، ويفهم من زيد الشخصّ المعروف .

وقولنا : ولم يكن أحد جزئي الجملة لئلا يرد الموصول ونحوه ؛ فإنــه وإن كان يدلُّ على معنى في غيره وهو الصلة ، إلا أنه يكون أحد جزئــي الجملــة ، نحو: أعجبني الذي قام [٣٥ب] أبوه ، وكذلك أسماء الاستفهام وشبهها ، ألا تــرى أنك إذا قلت : من أبوك ؟ فقدْ دلّت من على معنى في غيرها ، وهو الاستفهام عن الأب ، لا يقال الحرف أيضاً يكون أحد جزئي الجملة ، بدليل نحو قــولهم : مــن حرف جر ، وما حرف نفي ؛ لأنا نقول هو في مثل ذلك اسم ؛ لأن المراد لفظه .

---

(١) ينظر : العين: مادة(حرف)٢١١/٣.، أساس البلاغة، لأبي القاسم جــار الله محمــود بــن عمــر الزمخشري، (ت٥٣٨هــ)، تحقيق محمد باسل عيون السود،دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١ ،١٤١٩هــ-١٩٩٨م:٨٠-٨١.

(٢) ينظر: المسائل العسكريات:٣٩.، المفصل في صنعة الإعراب، للزمخشري، تحقيق د.علي أبو ملحم، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط١، ١٩٩٣م: ٣٧٩ ، أسرار العربية: ٣٥، كشف المشكل في النحــو، لعلي بن سليمان الحيدرة اليمني (ت٥٩٩هــ)، تحقيق د.هادي عطيه مطر، كليــة الآداب،جامعــة البصرة، مطبعة الرشاد، بغداد، ط١، ١٤٠٤هــ-١٩٨٤م: ٢٠٩.

وبعضهم[1] قال : الحرف ما يدلُّ على معنى في غيره فقط ، فزاد فقط لإخراج أسماء الشروط والاستفهام ، كما تقدّم .

وبعضهم[2] عبَّر بالحصر بدل ذلك ، فقال : الحرف ما لا يدلُّ على معنى ، إلا في غيره .

وحكمه : البناء ، ولم يجئ منه شيء معرب أصلا .

واشتقاقه : من التحرف ، وهو التطرف .

وعلامته : عدمية كما سيأتي[3].

قوله : **(ما لا يصلح)** ... إلى آخره ، إن قيل : هذا تعريف بالأعمّ لصدقه على الجملة ؛ فإنها لا يصلح معها دليل الاسم ، ولا دليل الفعل بحسب اللغة !

قلت : ما عبارة عن الكلمة بقرينة كون الحرف من أقسام الكلمة .

فحاصله : إن الحرف كلمة لا يصلح معها ... إلى آخره ، فخرجت الجملة؛ لأنها وإن كانت لا يصلح معها دليل الاسم ، ولا دليل الفعل ليست بكلمة ، وبتفسير ما بكلمة يندفع أيضاً الخط ونحوه ، وتذكير الضمير في معه باعتبار لفظ ما ، ولو راعى معناها لأنّثه .

---

(١) ينظر هذا التعريف في اتفاق المباني وافتراق المعاني، لأبي الربيع سليمان بن بنين بن خلف بن عوض تقي الدين المصري، (ت٦١٤هـ)، تحقيق يحيى عبدالرؤوف جبر، ط٢، دار عمار، عمان، ١٩٨٥م : ٢٣٦ ؛ اللباب في علل البناء والإعراب : ٥١ ؛ المغني في النحو : ١/١٧٢ ؛ تناوب حروف الجر، د. محمد حسن عواد، دار الفرقان ، عمان، ط١، ١٣٠٢هـ ــ ١٩٨٢م : ٧ .

(٢) وهو قول ابن معط في قوله :

والحرفُ لا يفيدُ معنى إلاّ ... في غيرهِ كهلْ أتى المعلاّ

متن ألفية ابن معط في النحو والصرف ، لأبي الحسن زين الدين يحيى بن علي بن معط الزواوي المغربي (ت ٦٢٨هـ)، تقديم حامد محمد العبدلي، مطبعة العاني، بغداد، ط١، ١٩٨٩م : ١٠. وينظر: شرح ألفية ابن معط : ١/ ٢٠٠ ــ ٢٠١ .

(٣) أي عند شرح قول الأزهري ( فعدم صلاحيته ). ينظر هذا التحقيق ص: ١٧٤.

فإن قيل : إن أريد بدليل الاسم ، ودليل الفعل ما ذكره المصنف فقط ! ورد[1] عليه أنَّ لنا كلمات كثيرة لا تقبل ما ذكره المصنف ، وليست بحرف [ نحو : قط ][2]، وإن أراد ما ذكره المصنف ، ولم يذكره فهو حوالة على مجهول.

قلت [٣٦أ] : نختار الأول ، وغاية ما يلزم أن هذه التعريفات من قبيل التعريف بالأعمّ ، كالإنسان حيوان ، وقد أجازه المتقدّمون[3]؛ لأنه يستفيد به التمييز في الجملة ، أو نختار الثاني ونقول : إن المقصود بوضع هذه المقدمة للمبتدئ ، وهو لا يستقل بالاستفادة ، والموقف يبين له ما لم يذكره المصنف ، وعلى الأول تكون إضافة دليل إلى ما بعده للعهد الذكري ، وعلى الثاني للاستغراق .

والمراد بالدليل هنا : العلامة ؛ لأن الدليل علامة على المدلول ، وكان ينبغي له أن يعبِّر بالعلامة ؛ لأن الدليل دلالته قطعية ، والعلامة دلالتها ظنيّة ، والمراد هنا الدلالة الظنيّة ، ولعله إنما عبر بالدليل ؛ لأن الدليل والعلامة والبرهان والحجة عند أهل هذا الفن بمعنى واحد ، وإنما يفرق بين ذلك أهل العقائد[4].

---

(١) ينظر : تسهيل الفوائد: ١/٤٩٠ – ٤٩١ ؛ المطالع السعيدة في شرح الفريدة (ألفيته في النحو والتصريف والخط) ، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، (ت٩١١هـ)، تحقيق د . نبهان ياسين حسين ، مطبعة دار الرسالة للطباعة ، بغداد . ١٩٧٧م : ١/ ٤٠٨ ؛ النحو الوافي : ٢٠٦/٢ ؛ معاني النحو ، د. فاضل صالح مهدي السامرائي ، دار الحكمة للطباعة والنشر والتوزيع، الموصل ، ط١ ، ١٤٢٠هـ ـــ ٢٠٠٠م : ٢/ ٦١٧ .

(٢) الزيادة من ( ب ) .

(٣) ينظر : مسائل خلافية في النحو : ٥٣ .

(٤) ينظر : عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ، لأحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي، (ت٧٥٦هـ)، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ ــ ١٩٩٦م : ٧١/١ ؛ توضيح المقاصد وتصحيح القواعد في شرح قصيدة الإمام ابن القيم ، لأحمد بن إبراهيم بن عيسى ، (ت١٣٢٩هـ) ، تحقيق زهير الشاويش ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ط٣ ، ١٤٠٦هـ : ٣٦٦/١ .

والمراد بالصلاحية المنفية : الصلاحية اللغوية لا العقلية ولا الشرعية ، إذ لا مانع عقلاً وشرعاً من إدخال قدْ على ربّ مثلاً ، وإنما المانع اللغة ؛ لأن الكلام في مبحث الألفاظ ، وهذا أمر لغويّ لا مدخل للعقل والشرع فيه .

والمعنى : أن تشهد أهل اللغة إنَّ دخول هذا اللفظ على هذا اللفظ معيب فاسد، كدخول من أو أل أو سوف مثلاً على الباء ، أو ربّ مثلاً.

قوله : **(ولا دليل الفعل)**، عطف بالواو دون أو ليفيد اشتراط المعيّة في النفي، وأعاد حرف النفي للتنصيص على المعيّة ؛ لأن الواو ليست نصاً في المعيّة، وإن كانت ظاهرة فيها .

ألا ترى أنك [٣٦ب] لو قلت : ما جاءني زيد وعمرو كان ظاهراً في انتفاء مجيئهما معاً محتملاً ؛ لانتفاء مجيء أحدهما ، فإذا قلت : ما جاءني زيد ولا عمرو، كان نصاً في انتفاء مجيئهما معاً[1]. فيشي .

قوله : **(فعدم صلاحيته)** ... إلى آخره استشكل بأن العدمي لا يكون علامة للوجودي .

وأجيب[2]: بأن العدمي على قسمين : عدم مطلق ، وعدم مقيّد ، فالمطلق : هو الذي لا يكون علامة للوجودي بخلاف المقيد كما هنا ؛ لأن المراد عدم علامات الأسماء والأفعال لا العدم مطلقاً .

فإن قلت : لم جعلوا علامة الاسم والفعل وجودية ، وعلامة الحرف عدمية ولم يعكسوا ؟

قلت : لأن الاسم والفعل أشرف من الحرف ، والعلامة الوجودية أشرف من العلامة العدمية فأعطى الأشرف للأشرف والأخسّ للأخسّ[3] فيشي .

(١) ينظر : شرح ابن عقيل : ١/ ٢٣ – ٢٤.

(٢) ينظر : فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية : ٨٢ .

(٣) ينظر : فتح رب البرية للباجوري : ٢٤ .

قوله : (من أسفل). وقوله: (من فوق) يضمّ أسفل وفوق لحذف المضاف، ونية ثبوت معناه ، ويجوز كسرها لحذف المضاف ، ونية ثبوت لفظه ومعناه ، والكسر هنا بلا تنوين ، ويجوز مع التنوين في فوق أيضاً لحذف المضاف ، وعدم ثبوت لفظه ومعناه . انتهى . حلبي(١).

والحاصل : إنه يجوز في أسفل الضم لنية معنى المضاف إليه ، والكسر لنية لفظه ، والجر بالفتحة بلا تنوين لمنعه من الصرف ، وعدم نية شيء ، ويجوز في فوق الضم والكسر بلا تنوين وبالتنوين ؛ لأنه منصرف.

قوله : (بالكلية)، أي : لا من أسفلها ولا من فوقها ، ثم إن من في كلامه [٣٦ ب] بمعنى في والله اعلم .

---

(١) علي بن إبراهيم الحلبي، ( ت١٠٤٤هـ ) له ( التحفة السنية في شرح الأجُرومية ) .

# باب الإعراب

# باب الإعراب

ولما فرغ من بيان الكلام انتقل إلى صفاته ، فقال(١):

(باب الإعراب): ترجمة، وهي كلمتان: إحداهما باب، وثانيتهما الإعراب، فالكلمة الثانية وهي الإعراب مجرورة لا غير، وأما الأولى، وهي باب، فيجوز فيها الرفع والنصب والجر، فالرفع على أنها خبر مبتدأ محذوف تقديره : هذا باب، وإعرابه هاء للتنبيه، وذا اسم إشارة مبتدأ في محل رفع ؛ لأنّه اسم مبنيّ لا يظهر فيه إعراب ، وباب خبره مرفوع بضمة ظاهرة ، ويجوز أن يكون باب مبتدأ والخبر محذوف تقديره: باب الإعراب هذا موضعه ، فباب مبتدأ أول ، والإعراب مضاف إليه، وهذا مبتدأ ثاني ، وموضعه كلام إضافي خبر المبتدأ الثاني ، والمبتدأ الثاني وخبره خبر عن المبتدأ الأول ، وإذا دار الأمر بين كون المحذوف مبتدأ ، وكونه خبراً ، ففي الأولى خلاف قيل الأولى كونه المبتدأ ؛ لأنّ الخبر محطّ الفائدة ، وقيل : الأولى كونه الخبر ؛ لأنّ المبتدأ مقصود لذاته، والخبر مقصود لغيره ؛ ولأن الحذف بالأعجاز والأواخر أليق منه بالصدور والأوائل .

وأما النصب ، فعلى أنّه مفعول لفعل محذوف تقديره : اقرأ ، أو تعلم باب الإعراب وإعرابه اقرأ مثلاً ، فعل أمر مبني على السكون والفاعل مستتر فيه وجوباً ، تقديره : أنت ، وباب مفعول به منصوب وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، وباب مضاف والإعراب مضاف إليه [٣٧ب] .

ولا يصحّ أن يكون منصوباً باسم فعل محذوف تقديره: هاك؛ لأنّ اسم الفعل لا يعمل محذوفاً على الأصح ، وأما الجر ، فعلى أنّه مجرور بحرف جر [ محذوف ](٢) مقدّر(٣) تقديره : انظر في باب الإعراب ، وأولى الكل الرفع ؛ لأنّ

(١) سقط من ( ب ) : ولما فرغ من ... فقال .

(٢) الزيادة من ( ب ) .

(٣) سقط من ( ب ) : مقدر .

فيه إبقاء ركن الإسناد ، وحذف ركن واحد ، ويليه النصب ، وأضعفها الجرّ بل منعه الجمهور[١]؛ لأنّ الجار لا يعمل محذوفاً إلا شذوذاً .

والباب : لغة ما يدخل منه إلى غيره ، وبعبارة أخرى ما يتوصل به من داخل إلى خارج وعكسه ، ويقال أيضاً : فرجة في ساتر يتوصل بها من داخل إلى خارج وعكسه ، وهو بيان لما في مثل العبارة التي قبلها، ويقال لما يتوصل منه إلى مقصود ما باب ، وفلان باب على القوم، إذا كان عهيدهم والقائم عليهم[٢].

واصطلاحاً : ألفاظ مخصوصة دالة على معانٍ مخصوصة على ما اختاره السيد[٣]، فقولهم : الباب اسم لجملة من العلم مشتملة على فصول وفروع ومسائل غالباً ، وتقيّد بحسب نوعها من العلوم كأنْ يقال : أبواب نحوية كما هنا ، أو فقهية، أو غير ذلك[٤]، هو على حذف مضاف ، أي : اسم لدالّ جملة ... إلى آخره .

والحاصل : إنّ الباب حقيقة في الأجسام ، كباب المسجد ، وباب الدار مجاز في غيرها ، أي : في المعاني كباب الإعراب .

قال الشيخ أبو بكر الشنواني عقب قوله: (والباب ما يدخل منه إلى غيره ما نصه: فسمي مبتدأ كلّ كلام مفصول باباً؛ لأنّه يدخل منه إلى المقصود، ثم سمي

(١) ينظر : سر صناعة الإعراب : ١/ ٢٦٩ ؛ شرح ألفية ابن معط : ٣٨٠ ؛ شرح الرضي على الكافية : ٤/ ١٣٩ – ١٤٠ ؛ فتح رب البرية للباجوري : ١٣ .

(٢) ينظر : العين : مادة ( بوب ) ٨/ ٤١٥ ؛ مجمل اللغة ، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، (ت٣٩٥هـ)، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط٢ ، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م : مادة ( بوب ) ١/ ٣٠١ ؛ لسان العرب : مادة ( بوب )١/ ٢٢٣ – ٢٢٤).

(٣) لم أقف على قوله في كتبه المتاحة .

(٤) ينظر : قاموس القرآن أو إصلاح الوجوه والنظائر في القرآن الكريم ، لأبي عبدالله محمد بن علي الدامغاني، (ت٤٧٨) ، تحقيق عبد العزيز سيد الأهل، دار العلم للملايين، بيروت، ط٣، ١٩٨٠م : ٨/٢٨١ ؛ معجم ألفاظ القران: ١/ ١٣٦ .

ذلك الكلام نفسه [٣٨أ] باباً للوصول منه إلى المعـاني، أو بمعنـى المبـوّب)(١). انتهى.

ومن المجاز قولهم : نبينا محمد ــ صلى الله عليه وسلم ــ بـاب الله قـال الشيخ البكري(٢):

وأنْتَ بابُ اللهِ أيُّ امرؤ ..... أتَاهُ مِنْ غَيْرِكَ لاَ يَدْخُلُ(٣)

فإن قُلتَ أسماؤه توقيفية : قلت : ورد ذلك ، وأصله : بَابُ بُوبُ تحركـت الواو، وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً ، فهو واوي لقولهم في الجمـع أبـواب ، وفـي التصغير: بُوَيْب ، وفي الفعل بوّبت ، وفيه ألغز بعضهم فقال :

وَمَا شَيءٌ حَقِيقَتهُ مَجازٌ ......... وأولهُ وآخرهُ سواءُ

وَفِيْهِ صِحَةٌ وَبِهِ اعْتِلالُ .... لهُ الإعْرَابُ حقاً والبناءُ(٤)

وقال آخر وفيه تورية :

مَا وَاقفٌ فِي المَخْرَجِ ... يَذْهبُ طَوراً ويجيء

---

(١) ينظر: الدرة الشنوانية : اللوحة ٢٦ .

(٢) هو كمال الدين أبو الفتوح محمد بن مصطفى بن كمال الدين بن علي البكـري الصـديقي الحنفـي الغزي صوفي، أديب، شاعر، نحوي، فقيه، فرضي مشارك في علوم أخرى . ولـد بالقـدس سـنة (١١٤٣هـ). وتوفي بغزة سنة (١١٩٦هـ). من مؤلفاته : (الكلمات البكريـة فـي حـل معـاني الآجرومية في النحو) . ينظر : هدية العارفين : ٣٤٣/٢ ؛ إيضاح المكنون : ٣٧٨/٤ .

(٣) البيت للبكري من قصيدة يمدح بها رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ . ينظر : النور السافر عن أخبار القرن العاشر، لعبدالقادر بن شيخ بن عبدالله العيدروس، (ت١٠٣٨هـ)، دار الكتب العلميـة، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ : ٣٧٤ ؛ خلاصة الأثر : ٤١٠/٢ .

(٤) لغز أورده المرداوي في كتابه : فتح مولى المواهب على هداية الراغب ، لأحمد بـن محمـد بـن عوض المرداوي ، (ت١١٠٢هـ )، مطبوع بحاشية كتاب هداية الراغب لشرح عمدة الطالب لنيـل المآرب ، لعثمان بن أحمد بن سعد النجدي ، (ت١٠٩٧هـ) ، تحقيق عبد الله بـن عبـد المحسن التركي ، مؤسسة الرسالة العالمية ، بيروت ، ٢٠٠٧م : ٤٦٩/٢ .

لستُ أخافَ شرَّهُ ....... مَا لمْ يكنْ بمرتجٍ(1)

وإضافة باب إلى الإعراب من إضافة الدال إلى المدلول ، أي : باب دال على الإعراب ، أي : دال على حقيقة الإعراب وأقسامه.

**فائدة** : قال الزمخشري: (بوّبت الكتب(2)؛ لأنّ القارئ إذا ختم باباً ، وشرع في آخر كان أنشط وابعث ، كالمسافر إذا قطع فرسخاً ، ولذا كان القران سوراً). قال السيد عيسى الصفوي : (ولأنه أسهل في وجدان المسائل والرجوع إليها ، وادعى لحسن الترتيب والنظم ، وإلا لربما [تذكر](3) المسائل منتشرة)(4). انتهى .

فالتراجم للاقتداء بالقرآن العزيز ، وللتنشيط ، ولسهولة المراجعة وحسن الترتيب والنظم .

والإعراب لغة: مصدر أعرب، أي: أبان، أو أحال، أو أحسن، أو غيَّر، أو أزال، عرب الشيء: وهو فساده، أو تكلم بالعربية، أو أعطى العربون، أو ولد له ولد عربي اللون، أو تكلم بالعربية(5) [38ب] بالفحش، أو لم يلحن في الكلام، أو صار له خيل عراب، أو تحبب إلى غيره، ومنه العروبة المتحببة إلى زوجها، فهذه اثني عشر معنى(6).

---

(1) كتبه الشيخ شرف الدين بن عبد العزيز الأنصاري شيخ شيوخ حماة ملغزاً في باب إلى والده . فكتب إليه والده في الجواب ذهاب وإياب وخوف وشر هذا باب خصومة والسلام . ينظر : ثمرات الأوراق، لابن حجة الحموي تقي الدين أبو بكر بن علي ، (ت837هـ)، (مطبوع بهامش المستطرف في كل فن مستظرف للشهاب الأبشيهي) ، مكتبة الجمهورية العربية، مصر، 1272هـ : 11/1؛ مطالع البدور في منازل السرور، لعلاء الدين البهائي الغزولي، (ت815هـ) ، مطبعة دار الوطن ، مصر 1300هـ: 6 .

(2) ينظر : أساس البلاغة : مادة ( بوب ) 81/1 .

(3) الزيادة من ( ب ) .

(4) الدرة الشنوانية : اللوحة 26 ونقل القول عن السيد الصفوي بقوله : " قال أستاذ شيخنا " .

(5) سقط من ( ب ) : بالعربية .

(6) ينظر : العين : مادة ( عرب) 128/2 ؛ تهذيب اللغة : مادة ( عرب) 218/2 .

وجعله في الاصطلاح منقولاً عن سائرها صحيح(١)، والحكم على أنه منقول عن واحد معين ، ترجيح بلا مرجح ؛ لكن الأنسب نقله عن التبيين(٢)؛ لأنّ الكلمة إذا أعربت ظهر معناها وبان ، وعن التغيير ؛ لأنّ الكلمة تتغير عن حال الوقف والتحسين ؛ لأنّ الكلمة تحسن بالإعراب؛ لظهور معناها ووضوح دلالتها وإزالة الفساد؛ لأنّ الإعراب تتحول به الكلمة من حال الجهل إلى حال العلم ، وفي ذلك إزالة للفساد .

وأما في الاصطلاح ففيه مذهبان(٣): أحدهما(٤): إنّه لفظي ، أي : نفس الحركات والسكون والحذف ، أي شيء ما جيء به لبيان الأمر الذي يطلبه العامل، كالفاعلية والمفعولية والإضافة(٥).

وعرّفه ابن هشام(٦) بقوله : أثر ظاهر ، أو مقدّر يجلبه العامل في آخر الاسم المتمكن ، والفعل المضارع الخالي من التنوين . وعليه فحدّه ما جيء به

---

(١) ينظر : الكليات : ٦٤١ .

(٢) في ( ب ) : النبيين .

(٣) في ( ب ) : مذهب أن .

(٤) لقد ذكر المدابغي الأول وهو اللفظي ، ولم يذكر الثاني وهو المعنوي . والمعنوي : هو تغيير أواخر الكلم تبعاً لاختلاف العوامل الداخلة عليها، وهذا التغيير قد يكون لفظاً أو تقديراً، والحركات الثلاث والسكون وما ينوب عنها دليلٌ عليه . ينظر : تسهيل الفوائد : ٧ ؛ في علم النحو ، د. أمين علي السيد، دار المعارف، مصر، ط ٣، ، ١٩٧٦م- ١٩٧٧م : ١/ ٤١.

(٥) ينظر: الخصائص: ٨٩/١ . ينظر: المرتجل، لأبي محمد عبدالله بن أحمد بن أحمد بن الخشاب، (ت٥٦٧هـ)، تحقيق علي حيدر، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق ، سوريا، ١٣٩٢هـ — ١٩٧٢م: ٣٤.

(٦) أبو محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف الشيخ الإمام الفاضل النحوي . صاحب التصانيف الشهيرة، وله : الجامع الصغير في النحو ، والجمل في النحو ، وكانت وفاته سنة (٧٦١هـ) . ينظر : طبقات المفسرين : ٢٠٩/١ ، كشف الظنون : ٤٠٦/١.

لبيان مقتضى العامل من حركة أو سكون أو حذف أي شيء جيء به ... إلى آخر قول ابن هشام(١).

ويقابله البناء : فحدّه ما جيء به لا لبيان مقتضى العامل من شبه الإعراب، وليس حكايةً ولا نقلاً ولا إتباعاً ولا تخلصاً من سكونين ، والآخر أنّــه معنــويّ ، والحركات دلائل عليه ، وعليه فحدُّهُ ما قاله المصنف: تغييـــر ... إلـــى آخـــره ، ومقابله البناء ، فحدَّه : لزوم آخر الكلمة حالة واحدة لغير عامل ، فخرج نحـــو : سبحان الله، والاعتلال ، فخرج الفتى ونحوه(٢).

والبناء لغة : وضع شيء [٣٩أ] على شيء على صفة يراد بها الثبـوت(٣)، ويعلم من تعريف الإعراب والبناء تعريف ما اشتققت منهما وهو المعرب والمبني، فلا تغفل.

قوله : (**بكسر الهمـــزة**)، احترازاً من الأعـــراب بفتحهـــا ، وهـــم ســـكان البوادي(٤).

قوله : (**تغيير**)، إن قلت مقصود المصنف تفسير الإعراب الذي يتصف بــه اللفظ ، والتغيير فعل الشخص، إذ هو مصدر غير ، فكيف صـــحّ تفسيره بـــه ، وحمله عليه مع أن الخبر(٥) عين المبتدأ ؟

قلت : (الجواب عن ذلك من وجهين :

---

(١) ينظر : الجامع الصغير في النحو ، لابن هشام ، تحقيق د. احمد محمد الهرميل، مكتبــة الخــانجي، القاهرة ــ مصر، ١٤٠٠هــ – ١٩٨٠م : ١١ .

(٢) ينظر : المنصف، لأبي الفتح عثمان بن جني، (ت٣٩٢هــ)، تحقيق محمد عبدالقادر أحمد العطـــار، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ١٤١٩هــ – ١٩٩٩م : ٧٣ ؛ الخصائص، ١/ ٣٧ – ٣٨ .

(٣) ينظر : العين : مادة ( بنى ) ٨/ ٣٨٢.

(٤) ينظر : العين : مادة ( عرب) ٢/ ١٢٨ ؛ تهذيب اللغة : مادة ( عرب) ٢/ ٢١٨.

(٥) سقط من ( ب ) : أن الخبر .

أحدهما : إن التغيير بمعنى أثره وهو التغيير ؛ لأنّهم كثيراً ما يطلقون المصدر ويريدون به الحاصل بالمصدر من إطلاق اسم السبب على المسبب .

الثاني : إن التغيير مصدر بني للمفعول ، أي : كون الأواخر مغيرة ؛ لأنّ المصدر قد يكون مبنياً للمفعول ، كالضرب بمعنى كونه مضروباً ، وفي هذا الجواب نظم ، ويعلم من الحواشي العصامية)[١]. شنواني[٢].

وذكره القطر[٣] في الحواشي الكبرى[٤]، واقتصر على الجواب الأول في الحواشي الصغرى[٥].

حاصل النظم : منع بناء المصدر للمفعول ، ثم إضافة تغيير إلى أواخر من إضافة المصدر لفاعله إن أريد به التغير ، ولمفعوله إن أريد به حقيقته.

قوله : **(أحوال)**، جمع حال ، وهو الصفة أشار به إلى أن المراد بتغيير الأواخر تغيير حالها وصفتها ، وإلا فآخر الكلم ما في آخره من الحروف ، وهو لا يتغير.

هذا وقد يقال : لا حاجة إلى ما ذكره الشارح ، بل فيه قصور ، والمراد تغيير أواخر الكلم ذاتاً بأن يبّدل حرف بحرف آخر حقيقة ، كما في المثنى والجمع حال [٣٩ب] النصب والجر ، أو حكماً ، كما فيهما حال الرفع ؛ لأنّ الألف والواو فيهما صارا لشيئين بعد ما كانا لشيء واحد ، أي: صارا علامتين للتثنية والجمع ،

---

(١) ينظر: شرح العصام على كافية ابن الحاجب، لإبراهيم بن محمد بن عربشاه الأسفرايني المعروف بالعصام، (ت٩٤٥هـ)، مخطوط في مكتبة جامعة الملك سعود، رقم ( ٧٠٢٢ف ٣/١٧٥٩): اللوحة ١٩ .

(٢) ينظر : الدرة الشنوانية : اللوحة ٢٦ . والسؤال والجواب للشنواني .

(٣) يقصد ابن هشام في كتابه قطر الندى وبل الصدى ، وهو الحاشية الصغرى ، وشرحه هو الحاشية الكبرى.

(٤) ينظر : شرح قطر الندى وبل الصدى : ٤٥ .

(٥) ينظر : قطر الندى وبل الصدى، لابن هشام ، دار العصيمي للنشر والتوزيع، الرياض ، بلا تاريخ:٥.

وعلامتين للإعراب بعد ما كانا للأول فقط ، لا لأنهما يقدّران بعد الإعراب مغايرين لهما قبله لأدائه إلى تقدير حذف علامة التثنية والجمع ، أو صفة بأن تتبدل حركة بحركة أخرى حقيقة ، كما في زيد حال نصبه وجره ، أو حكماً كما في غير المنصرف حال جره بعد نصبه مثلاً .

ولقائل أن يقول : المراد بتغير أواخر الكلم تصيرها دالة على الفاعلية مثلاً بعد كونها دالة على غيره ، فيشمل القسمين تغيير الذات وتغير الصفة ، فليتأمل . شنواني[١].

وقوله[٢]: (على غيره)، أي : على غير الفاعلية ، وذكر الضمير؛ لأنّ الفاعلية هي كون الاسم ، فاعلاً فمعناها مذكر ، والأسماء الستة مما يتبدل بالإعراب ذات آخرها ، كالمثنى والجمع ، وحينئذٍ فيكون في كلام الشارح قصور، والأولى إبقاء المتن على عمومه .

قال النبتيتي : (ويمكن أن يقال : إنما قيّد الشارح بأحوال نظراً إلى أن الأصل في الإعراب أن يكون بالحركات)[٣].

قوله : (**أواخر الكلم**)، لاختلاف العوامل ، هذا من باب مقابلة الجمع بالجمع، ومقابلة الجمع بالجمع يقتضي انقسام الآحاد على الآحاد على حدّ: ركب القوم دوابهم، ولبسوا ثيابهم ، والمراد أن كلّ واحد ركب دابته، لا دواب الجمع ولا دابة غيره، ولا دابته مع دابة غيره ، ولبس ثوبه لا ثياب الجمع ولا ثوب غيره ولا ثوبه مع ثوب غيره ، وهذا يدفع الاعتراضات [٤٠أ] كلها ، ويصير التقدير : آخر كل كلمة من الكلم يتغير بعامل . فيشي .

ومراده بالاعتراضات ما قيل : إنّ الأواخر جمع ، وأقله ثلاثة، فيلزم أن لا يتحقق الإعراب إلا بتغيير ثلاثة ، أواخر ، والأمر بخلافه . وقد أجيب عنه أيضاً

---

(١) ينظر : الدرة الشنوانية : اللوحة ٢٧ .

(٢) أي قول الشنواني . ينظر : المصدر نفسه : اللوحة ٢٧ .

(٣) ينظر : فتح رب البرية : اللوحة ٣١ .

بأن الإضافة للجنس ، وهي تبطل معنى الجمعية، فالمراد جنس الأواخر الصادق بالواحد وبالأكثر ، وبأنه على حذف مضاف ، أي : أحد أواخر ... إلى آخره .

وما قيل أيضاً : إن الكلم اسم جنس جمعيّ أقلّ ما يطلق عليه ثلاث كلمات ، فلا يدخل في التعريف تغيير آخر كلمة ، أو كلمتين[١].

وأجيب عنه أيضاً بجوابين :

أحدهما : إن لامه للجنس ، فالمراد جنس الكلم .

وثانيها : إنه على حذف مضاف ، أي : آحاد الكلم ، أي : الكلمات وعبَّر به عنها ؛ لأنّه أحقّ ، والمعنى واحد .

وما قيل : إن العوامل جمع وأقله ثلاثة ، فيلزم أن لا يتحقق الإعراب إلا باختلاف ثلاثة عوامل ، والأمر بخلافه . وأجيب عنه : بأن اللام للجنس ، وهي تبطل معنى الجمعية ، كما مرَّ[٢]، فتلخصّ أن الأجوبة ثلاثة : إما أن يكون من مقابلة الجمع بالجمع ، أو يكون على حذف مضاف ، أي : آحاد أواخر آحاد الكلم ... إلى آخره ، أو إن المراد الجنس بدليل الإضافة واللام[٣].

ومثله يقال في قول الشارح : أحوال سؤالاً وجواباً .

فإن قلت: حيث كان الجمع في ذلك ليس مراداً ، فما فائدته ؟

قلت : الإشارة إلى تعداد أنواعها ، وتعدد التغيير والتقييد بالأواخر لبيان محل الإعراب لا للاحتراز ، فلا يرد أنَّ ما خرج به يخرج بقوله [٤٠ب] لاختلاف العوامل؛ لأنّ التغيير سبب[٤] العوامل لا يكون إلا في الأواخر ، ويقال : هو للاحتراز من الأوائل والأوساط ، كتغيير التكثير والتصغير مثل قولك في زيد:

---

(١) أورد هذه الاعتراضات والاعتراضات اللاحقة الشنواني وأجاب عنها . ينظر : الدرة الشنوانية : اللوحة٢٧.

(٢) أي في الفقرة السابقة .

(٣) أورد هذه الاعتراضات الشنواني وأجاب عنها . ينظر : الدرة الشنوانية : اللوحة ٢٧ .

(٤) في ( ب ) : بسبب .

زيد، أو زبود ، وفي فلس : فُلَيس وأَفْلس ولا يضرنا خروج ذلك بما بعـده ؛ لأنّ هذا سابق وقع في مركزه ، والاعتراض بالمتأخر على المتقدّم غير متوجه ؛ ولأنه لا يضر خروج شيء لكل من قيدين ، أو قيود ، وإنما لم يكن الإعراب فـي الأول ولا في الحشو ؛ لأنّ من ألقابه الجزم ، وهو يكون بالسكون ، والعرب لا تبتـدئ بساكن .

والحشو إما أن يكون ساكناً ، فلا يسكن بسكون آخر ؛ لأنّ الحرف الواحـد لا يسكن سكونين ، وإمّا محرك، فلا يحرك بحركة أخرى ؛ لأنّ الحرف الواحد لا يحرك بحركتين ، فإذا انتفيا تعيَّن الآخر ؛ لأنّه صالح للتغيير ، والإعراب طـارئ على الكلمة دالٌ على معنى فيها ، وهو الفاعلية والمفعوليـة والإضـافة ، وحـق الطارئ أن يكون في الآخر[١].

وقال الشيخ الشنواني : (وإنما جعل الإعراب في الآخر ؛ لأنّـه دالّ علـى الوصف ، أي : كونه عمدة ، أو فضلة ، ولا شـكّ أن الوصـف متـأخر عـن الموصوف ، فالأنسب أن يكون الدال عليه ، أي : الوصف متأخراً عن الدال على الموصوف)[٢].

قوله : (**حقيقة أو حكماً**)[٣]، حالان من أواخر ، يعني : إنّ آخر الكلمة تارة يكون آخر حقيقة ، وذلك بأن لم يحذف منها شيء ، كدال زيد، وتارة آخرها آخر حكماً ، وذلك بأن تحذف آخرها نحو : يدٌ ودمٌ ؛ فإن أصلها [٤١أ] يدي ودمـي ، فحذفت الياء ، وجعلت الدال في (يد) والميم في (دم) في حكم الآخر بأن صـارت محل الإعراب ، ودخل فيه أيضاً الأفعال الخمسة ، نحو : يفعلان ... إلى آخره ؛ فإن علامة الإعراب فيها ثبوت النون مع أنها ليست آخراً ، ولا متصلة بـالآخر ،

---

(١) ينظر: الخصائص : ٥٧/١ ؛ المزهر في علوم اللغة وأنواعها، لجلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، (ت٩١١هـ)، تحقيق فؤاد علي منصور، ط٢، دار الكتب العلميـة، بيـروت،١٩٩٨م : ١٩٣/١.

(٢) ينظر : الدرة الشنوانية : اللوحة ٢٧ .

(٣) في شرح خالد الأزهري : ٦ (حقيقة كآخر زيد، أو حكما كآخر يد ) .

بل بالضمير الذي هو الفاعل ؛ لكن لمّا كان الفاعل كالجزء من الفعل لم يعدّ فاصلاً ، وكانت النون بمنزلة الآخر وفي حكمه.

وكذلك اثنا عشر واثنتا عشرة ؛ فإن الإعراب فيهما في حشو الكلمة؛ لكنهما بمنزلة المضاف والمضاف إليه ، فكانت الألف في الرفع ، والياء في غيره بمنزلة الآخر حقيقة ، وفي حكمه.

وكذا حادي ؛ فإن أصله واحد ؛ فانقلبت فاؤه التي هي الواو إلى موضع اللام، فصار حاد ، ثم قلبت لتطرفها ، وانكسار ما قبلها ، فإعرابه ليس على اللام التي هي الآخر الحقيقي ، وإنما هو على الفاء الآخر الحكمي ، وإنما قدّمت الحاء على الألف لتعذر الابتداء بالساكن ، وكذا نون المثنى والجمع على حدّه لعروضها لا يخرج ما قبلها عن كونه آخراً، فهو آخر حكماً أيضاً ، فاحفظ ذلك ، والله الموفق.

قوله : **(والمراد بتغيير)** ... الآخر إلى آخره ، في هذا البيان قصور ؛ لأنّه لا يتناول الجزم ، وأيضاً قد اعتبر الانتقال عن السكون إلى أحد الثلاثة على سبيل البدل ، ولم يعتبر الانتقال من أحدها إلى الآخر ، وهذا تحكم .

والضمير في قوله : **(تصييره)** ، أي : جعله **(مرفوعاً)** ... إلى آخره إن كان راجعاً إلى الآخر ، كما هو ظاهر كلامه ، ففيه مسامحة ؛ لأنّ المرفوع ، أو المنصوب ، أو المخفوض [٤١ ب] إنما هو الكلمة بتمامها ، وأما الآخر فهو محل الإعراب . شنواني[١].

ويجاب عن القصور بأنه اقتصر على إعراب الاسم لشرفه ، وعن التحكم بأن الانتقال من أحدهما إلى الآخر يعلم أنه إعراب بالأولى ، كما قاله الشيخ النبتيتي[٢]؛ لأنّه إذا كان الانتقال من الوقف يسمّى إعراباً فبالأولى الانتقال من حالة الإعراب إلى أخرى .

(١) ينظر : الدرة الشنوانية : اللوحة ٢٧ .

(٢) ينظر : فتح رب البرية : اللوحة ٣١ .

وقوله[1]: **(ففيه مسامحة)**، وهو أنه أراد بالمرفوع المضموم، وبالمنصوب المفتوح ، وبالمخفوض المكسور ، وهذا يوصف به الحرف الآخر ، وأراد بالآخر في قوله : تصييره ، أي : الآخر الكلمة من إطلاق الجزء وإرادة الكل ، فتأمل .

قوله: **(بعد أن كان موقوفاً)**، أي: ساكناً لا متحركاً بحركة إعراب ولا بناء.

قال البجائي[2]: (وسبب الإعراب التركيب والإسناد والألفاظ قبل التركيب لا معربة ولا مبنية ، هذا مذهب الجمهور)[3].

وفي كلام الشارح إشارة إلى الجواب ، عما يقال : التغيير يستلزم مغيراً عنه، فلا يدخل في التعريف أول الأحوال ، وهو الرفع .

وحاصل الجواب : إنه مغير عن الوقف.

قوله : **(هنا)**، أي : في تعريف الإعراب.

قوله : **(الاسم المتمكن)** ... إلى آخره ؛ ولم يقل الاسم المعرب والفعل المعرب ؛ لئلا يلزم أخذ المعرب في تعريف الإعراب ، فيلزم الدور . فيشي .

واعلم أن الاسم قسمان : متمكن أمكن : وهو المعرب المنصرف ، ومتمكن غير أمكن : وهو المعرب غير المنصرف ، فالجملة ثلاثة : متمكن أمكن وهو المنصرف ، ومتمكن غير أمكن [٤٢أ] وهو المعرب غير المنصرف ، ولا متمكن ولا أمكن وهو المبني.

---

(١) أي قول الشنواني . ينظر : الدرة الشنوانية : اللوحة ٢٧ .

(٢) هو أحمد بن عليّ بن منصور شهاب الدين الحميري (ت٨٣٧هـ)، له مؤلفات منها: (التعليقة السنية في حل ألفاظ المقدمة الأجرومية) ، (شرح الأجرومية) . كشف الظنون : ١٩٩٧/٢.

(٣) ينظر : الإيضاح في علل النحو للزجاجي (ت٣٣٧هـ) : ٧٧ ؛ شرح الجمل : ٢/ ٦٥ شرح الشافية للرضي : ٢٣٢/٢ ؛ ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي، (ت٧٥٤هـ)، تحقيق د. رجب عثمان محمد، مطبعة الخانجي ، القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ ـ١٩٩٧م ـ ١٩٩٨م : ٩٥٢/٢ ؛ مغني اللبيب ٦٤٥ ؛ همع الهوامع : ٢٣٦/١ .

قوله : (نون الإناث)، أي : النسوة ، والمراد النون الموضوعة لهن، وإن استعملت في الذكور ، كما في قوله في صفة اللصوص :

يمرون بالدهْناء خِفَافاً عِيَابُهُم ... وَيَرْجِعْنَ من دارين بُجْرَ الحقائبِ[1]

وقوله :

يَعْصِرْنَ السَّلِيْطَ أقَارِبُهُ[2]

وهي في البيت الأول ضمير ، وفي الثاني علامة ؛ لأنّه على لغة : أكلوني البراغيث[3].

قوله : (ولم تباشره نون التوكيد)، أي : لفظاً وتقديراً ، فدخل فيه المنفصلة لفظاً ، نحو:﴿ لَتُبْلَوُنَّ ﴾[4]، والمنفصلة تقديراً نحو:﴿ وَلَا يَصُدُّنَّكَ ﴾[5]، فهو من

---

(١) البيت من الطويل استشهد به سيبويه : ١/ ٥٩ ، ولم ينسبه شراح الكتاب . واختلف في نسبته ، فقيل هو لأعشى همدان كما في شرح أبيات سيبويه : ٢٤٦/١ . وقيل هو للأحوص كما في ملحق ديوانه: شعر الأحوص الأنصاري ، عبد الله بن محمد الأنصاري ، (ت١٠٥هـ) ، جمعه وحققه عادل سليمان جمال ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، القاهرة ، ١٩٧٠م : ٢١٥ . وقيل لجرير كما في ملحق ديوان جرير، جرير بن عطية بن حذيفة، (ت١١٠هـ)، شرح محمد بن حبيب ، تحقيق نعمان محمد أمين طه، دار جامعة القاهرة، دار المعارف، مصر، ١٩٦٩م : ١٠٢١/١ .

(٢) من بيت للفرزدق من الطويل يذم فيه عمرو بن عفراء وهو في شرح ديوان الفرزدق، همام بن غالب ابن صعصعة، (ت١١٠هـ)، شرحه وضبطه وقدم له علي فاعور ، دار الكتب العلمية ، بيروت، ط١ ، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م : ٤٤ ، وتمامه :

ولكن ديافي أبوه وأمه ... بحوران يعصرن السليط أقاربه

و (ديافيٌّ) نسبةً إلى (دياف) ، وهو موضع في جزيرة العرب ، و (السليط) الزيت ، ينظر : شرح ديوان الفرزدق : ١ /٨٢ .

(٣) هي لغة بني الحارث من العرب ، وتتمثل بإظهار علامة نون الجماعة مع تقدم الفعل، فيقولون: ضربوني القوم، وأكلوني البراغيث ، قد سمَّاها ابنُ مالك : (لغة يتعاقبون فيكم ملائكةً) . ينظر : شرح ابن عقيل : ٤٧٣/١ .

(٤) سورة آل عمران : من الآية ١٨٦ .

(٥) سورة القصص : من الآية ٨٧ .

المعرب . قيل : ويستثنى من المضارع الذي اتصلت به نون التوكيد ولم تباشره ، مسألة يبنى فيها وهو : أن يسند إلى نون الإناث نحو : لتضربانن . وقال شيخنا[1]: (ويجاب بأنه لا حاجة إلى هذا الاستثناء ؛ لأنّ البناء هنا ليس لنون التوكيد ، بل لنون الإناث ، فليتأمل). شنواني[2].

قوله: **(متعلق)**، أي : هو متعلق يعني : إن قوله لاختلاف جار ومجرور متعلق بقوله: تغيير على أن الاختلاف علة للتغيير، أي: علة في وجود التغيير.

قوله : **(وتسميته إعراباً)**، فاللام تعليلية ، ويصحّ أن يكون للوقت، أي : وقت اختلاف ... إلى آخره . قال الشنواني : (على حد قوله تعالى: ﴿ أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمۡسِ ﴾[3]، أي : وقت دلوكها ...إلى آخره على أحد التفسيرين). وأورد عليه أنه قد يوجد اختلاف العوامل من غير تغيير الآخر، كما في : ضربت زيداً ، وإن زيداً ، أو رأيت زيداً ، وقد يوجد تغير الآخر من غير اختلاف العوامل [٤٢ب]، كما في المعرب ابتداءً ؛ فإنه يتغير آخره بوجود العامل لاختلافه[4].

وأجيب[5] عن الأول : بأن المراد باختلاف العوامل اختلافها في العمل ، وهي في : ضربت زيداً ، وإنّ زيداً ، ورأيتُ زيداً لم يختلف عملها ؛ لأنّه واحد ، وهو النصب فلذا لم يتغير الآخر ، فاختلافها في العمل يلزمه تغير الآخر ، وعن الثاني بأن المراد باختلاف العوامل اختلاف جنس العامل من العدم إلى الوجود ، أو أنه أراد بالا ختلاف الوجود للملازمة والمشاكلة ؛ لأنّ الاختلاف يلزمه الوجود، فهو من إطلاق الملزوم ، وإرادة اللازم فيكون كناية[6]، أو هو مجاز علاقته المشاكلة وخرج بقيد اختلاف العوامل تغيير الأواخر لا بسببها .

(١) لم يذكر الشنواني كلمة ( شيخنا ) بل قال ( وقد يقال ) . ينظر : الدرة الشنوانية : اللوحة ٢٨ .

(٢) ينظر : الدرة الشنوانية : اللوحة ٢٨ .

(٣) سورة الإسراء : من الآية ٧٨ .

(٤) ينظر : الدرة الشنوانية : اللوحة ٢٨ .

(٥) ينظر : الدرة الشنوانية : اللوحة ٢٩ .

(٦) الكناية لغة : أن تتكلم بالشيء وتريد غيره ، وهي مصدر من كنيت بكذا عن كذا إذا تركت التصريح به . ينظر : لسان العرب : مادة ( كنى ) ١٥ /٢٣٣ .

وهو صادق بصورتين بأن تغيير الآخر لا بسبب كحيث إذا فتحت بعد ضمها ، أو بسبب آخر ، كالتغير بسبب الإتباع ، نحو : الحمدِ لِله بكسر الدال ، والنقل نحو﴿لِمَنْ ءَامَنَ﴾[١] بنقل حركة الهمزة إلى النون في قراءة ورش[٢] مطلقاً وحمزة[٣] وقفاً[٤]، أو الحكاية ، نحو : زيداً بالنصب جواباً لمن قال : رأيت زيداً ، أو التقاء الساكنين، نحو: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾[٥]؛ فإن شيئاً من ذلك لا يسمّى إعرابًا.

قوله : **(تعاقبها)**، من تعاقب الشيئان إذا مضى أحدهما وأعقبه الآخر.

وقوله : **(على الكلم)**، متعلق بتعاقب . وقول المصنف : **(الداخلة عليها)**، صفة للعوامل وجاز ذلك ، وإن كان الموصوف جمعاً ؛ لأنّ جمع ما لا يعقل يعامل معاملة الواحد ممن يعقل ، والضمير في عليها راجع إلى الكلم ، والكلم كما مرّ[٦] اسم جنس جمعيّ يجوز في ضميره [١٤٣أ] التذكير والتأنيث .

---

=واصطلاحا : لفظ أريد به لازم معناه مع جواز إرادة معناه معه أيضا ، كقولهم : طويل النجاد لمن كان طويل القامة . ينظر : شرح التلخيص : ١٥٥ .

(١) سورة الأعراف : من الآية ٧٥ ، سورة القصص : من الآية ٨.

(٢) هو عثمان بن سعيد ورش ، ولد سنة (١١٠هـ) ، وختم القراءة وجودها على نافع ، وهو الذي لقبه بذلك لشدة بياضه ، انتهت رئاسة الإقراء إليه في الديار المصرية ، توفي سنة (١٦٧هـ) . ينظر : معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، لأبي عبدالله شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، (ت٧٤٨هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ ــ ١٩٩٧م: العبر: ١/ ١٥٢-١٥٥.

(٣) هو حمزة بن حبيب الزيات ، أحد القراء السبعة ، ولد سنة (٨٠هـ) ، قرأ على الأعمش ، توفي سنة (١٥٦هـ) . ينظر : معرفة القراء الكبار : ١/١١١ ــ ١١٢ ؛ العبر : ١/١١١-١١٨ .

(٤) ينظر : الحجة للقراء السبعة، أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد، لأبي علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاتي، راجعه ودققه عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث، ط٢، ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م : ١/١٤٥.

(٥) سورة البينة : من الآية ١ .

(٦) ينظر : هذا التحقيق : ص ١٨٤.

وشذَّ ، أي : فواعل[١] في الفارسِ مع [ ما ][٢] ماثله[٣]

وقيل : إنه جمع عاملة نظراً للغالب من أن العامل كلمة[٤].

قوله : **(والمراد بالعامل)**، كان الأنسب أن يقول : والمراد به مقام الإضمار، ولم يقل بالعوامل بالجمع ؛ لأنّ التعريف [٤٣ب] للحقيقة المدلول عليها بالمفرد ، وليس هو للإفراد المدلول عليها بالجمع.

فإن قلت : الجمع حامل للمعنيين : الحقيقة والإفراد !

قلت : لو سلم أن الجمع حامل لذلك ، ففيه زيادة الإفراد مع إيهام أن المطلوب بيانها.

قوله : **(ما به يتقوّم)** ... إلى آخره ، عبارة بعضهم[٥]: ما أثّر في آخر الكلمة من معنى وهو الابتداء والتجرد ، أو لفظ وهو اسم ، أو فعل ، أو حرف.

قوله : **(ما به يتقوم)** .... إلى آخره ، أي شيء هو سبب في عرفهم ملفوظ، أو مقدّر أو معنوي بسببه يتحصل معنى من المعاني المقتضية ، أي :

---

(١) سقط من ( ب ) : أي فواعل .

(٢) الزيادة من ألفية ابن مالك : ٦٧ .

(٣) ألفية ابن مالك : ٦٧ .

(٤) ينظر : الدرة الشنوانية : اللوحة ٢٩. ولعل حجته في ذلك ما قاله أبو عبيدة : عوامل الدابة: قوائمها، واحدها عاملة . وما قيل : إن العوامل من البقر: جمع عاملة . ينظر : تهذيب اللغة : مادة ( عمل) ٢٥٦/٢ ؛ تاج العروس : مادة (عمل ) ٦٠/٣٠ .

(٥) عرف الدماميني العامل بقوله : "ما أثر في آخر الكلمة أثراً له تعلق بالمعنى التركيبي". تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ، للدماميني (ت٨٢٧هـ)، تحقيق الدكتور محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدي ، مطبعة الفرزدق ، الرياض ، ط١ ، ١٩٨٣م : ١/ ١٣٢ ــ ١٣٣ .

وحدَّ ابن الخباز العامل بقوله: " كل ما أثر في كلمة رفعا أو نصبا أو جرا أو جزما، ... ، وهو أربعة أقسام: معنى واسم وفعل وحرف" . توجيه اللمع ــ شرح كتاب اللمع ــ، لأحمد بن الحسين بن الخباز (ت٦٣٩هـ)، تحقيق الدكتور فايز زكي محمد دياب، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة، ط١، ١٤٢٣هـ ــ ٢٠٠٢م : ٦٦ .

الطالبة للإعراب ، أي : لبيان الحركات والسكنات ، وهذا المعنى أعمّ من الفاعلية والمفعولية والإضافة وغيرها ، فشمل المعنى يكون في الفعل كالنهي عن كلا الأمرين ، أو الجمع بينهما ، أو عن الأول دون الثاني في نحو : لا تأكل السمك وتشرب اللبن بجزمهما ، أو جزم الأول مع نصب الثاني ، أو مع رفعه استئنافاً ، وهذا من التعاريف اللفظية ؛ فاندفع بهذا التقرير سائر الاعتراضات(١) على هذا التفسير.

فقولنا : هو سبب في عرفهم دافع لما قيل(٢): إن هذا التعريف شامل للإسناد، وذات الفاعل ، والمتكلم ، ولله عز وجل ، فلا يكون مانعاً، ودفعه ظاهر ؛ لأنّ هذه الأشياء لا تسمّى عندهم سبباً بل شروط .

وقولنا : وهذا المعنى أعم ... إلى آخره دافع لما قيل(٣): إن هذا التعريف لا يشمل إعراب الفعل ، فلا يكون جامعاً [٤٤أ] .

وقوله : **(وهذا)**، من التعاريف اللفظية دافع لقولهم(٤): إن فيه دوراً لأخذه الإعراب في تعريف العامل المأخوذ في تعريف الإعراب ، والله أعلم بالصواب .

قوله : **(سواء كان ذلك العامل لفظياً أو معنوياً)**، سواء مصدر بمعنى الاستواء خبر مقدّم ، والفعل بعده في تأويل مصدر مبتدأ مؤخّر وكان في المعطوف، أو معنوياً مقدّرة واو فيه بمعنى الواو ، كما يقتضيه معنى الاستواء ؛ لأنّه إنما يكون بين شيئين واو في الأصل لأحد الأشياء ، والتقدير : كون ذلك العامل لفظياً ، أي : يتلفظ به ، وكونه معنوياً، أي: لم يتلفظ به شيئان.

---

(١) ينظر : فتح رب البرية : اللوحة ٣٢ .

(٢) ينظر : فتح رب البرية : اللوحة ٣٢ .

(٣) قيل في تعريف العوامل : " هو ما أوجب بواسطة كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب" . إظهار الأسرار في النحو، لمحمد بن بير علي البيركلي ، (ت٩٨١هـ) ، تحقيق د. عبد العظيم حامد هلال ، مطبعة الأمانة، مصر ، ط١ ، ١٤٠٨هـ ــ ١٩٨٨م : ٤٨ .

(٤) ينظر : فتح رب البرية : اللوحة ٣٢ .

ويصحّ أن يكون سواء خبر مبتدأ محذوف ، أي : الأمران سواء ، والجملة دالّة على جواب شرط يؤخذ من الجملة بعدها ، والتقدير : إن كان ذلك العامل لفظياً ، أو كان معنوياً ، فالأمران سواء ، فتجعل الهمزة الداخلة على الفعل الذي بعد (سواء) لفظاً أو تقديراً بمعنى إن الشرطية بعلاقة أن كلا من الهمزة وأن يستعمل فيما لم يتعين حصوله عند المتكلم، وعليه تكون أو على حقيقتها . انتهى ملخصاً من الحواشي الكبرى للشنواني(1).

قوله : **(نحو جاء)**، أي: جاء ونحوه: كرجع وذهب ، سواء كان ظاهراً ، أو مقدّراً.

قوله: **(فإنه يطلب الفاعل)**، أي: المتصف بالفعل المقتضي، أي: الطالب للرفع، أي : من حيث فاعليته لا من حيث ذاته ؛ فاندفع إيراد أن المقتضى للرفع إنما هو الفاعلية لا الفاعل كما علم من تعريف العامل ، وإنما [44ب] كانت الفاعلية مقتضية للرفع ؛ لأنّه علّمها ، أي : علامة عليها ، فتأمل ذلك وقس عليه ما بعده.

قوله : **(فإنه)**(2)، أي : رَأيتُ(3) بجملته من الفعل والفاعل على ما هو ظاهر كلامه ، وهو احد أقوال أربعة ذكرها الشارح في شرحه التوضيح(4)، أصحها : إن الفعل وحده هو الذي يطلب المفعول الواقع عليه الفعل المقتضي ، أي : الطالب للنصب من حيث المفعولية لا من حيث الذات ، كما عُلِم مما مرّ(5).

---

(1) ينظر : الدرة الشنوانية : اللوحة 30 .

(2) في شرح خالد الأزهري : (فإنه يطلب الفاعل المقتضي للرفع) .

(3) في ( أ ) : أرأيت ، والتصحيح من ( ب ) .

(4) ينظر : شرح التصريح على التوضيح : 1/22 ـ 24 . ونقله المدابغي عن فتح رب البرية : اللوحة32 .

(5) ينظر : هذا التحقيق : ص 180.

وعبارة الشيخ الشنواني : إنما نسب عمل النصب إلى رَأيتُ مع أن العامل إنما هو الفعل للإشارة إلى أنه إنما يطلب مفعولاً لتضمنه الفاعل[1].

قوله: (**تطلب المضاف إليه**) [2]، المراد بالمضاف إليه هنا : هو المجرور؛ لأنّ أحرف الجر تسمّى حروف الإضافة ؛ لأنّها تضيف معاني الأفعال إلى الأسماء ، وتوصلها إليها. انتهى[3]. حلبي .

ولا فرق في المضاف إليه بين الحقيقي كما مثّل ، والحكمي كما في : بحسبك زيد ؛ فإن الباء فيه ، وإن كانت زائدة حصل بها كون الشيء مضافاً إليه حكماً وصورة ، فلا يقال : إن تعريف العامل لم يشملها.

قوله : (**المقتضي**) [4]، أي : الطالب، أعني: المضاف إليه للجرّ من حيث الإضافة لا من حيث الذات ، فلا تغفل.

قوله : (**الابتداء**) [5] ، في المبتدأ (**والتجرد**)، في الفعل المضارع.

قوله : (**مجيئها لما تقتضيه**) ... إلى آخره، أي: حصولها وتحققها مع الكلم وتسلطها عليه، فدخل في ذلك العوامل المقدّرة والمتأخرّة عنها والمعنوية .

فإن قلت : هل قوله الداخلة عليها للاحتراز أو لا؟

قلت : قال الشنواني : (قيل الداخلة [٤٥أ] ليس للاحتراز ، بل لبيان الواقع بناءً على أنَّه لا يكون التغيير بسبب العوامل إلا وهي داخلة ، ويجوز أن تكون[6]

---

(١) ينظر : الدرة الشنوانية : اللوحة ٣٠.

(٢) في شرح الأزهري : ( ونحو الباء فإنها تطلب المضاف إليه المقتضي ) .

(٣) ينظر : فتح رب البرية : اللوحة ٣٣ .

(٤) في شرح الأزهري : ( المقتضي هو للجر ) .

(٥) في شرح الأزهري : ( والعامل المعنوي هو الابتداء ) .

(٦) في ( أ ) : يكون، والتصحيح من ( ب ) .

احترازاً عن حركة الحكاية ، كحركة : مَن زيداً ؟ لمن قال : رَأيْتُ زيداً ؛ فإنها بسبب عامل غير داخل ، وهو : رَأيتُ في كلام المتكلم الأول)[1].

قوله : **(من الفاعلية)** ... إلى آخره بيان لما من تقتضيه ، والياء في الفاعلية والمفعولية ياء المصدر ، فهما مصدران ، فالفاعلية كون الاسم فاعلاً حقيقة أو حكماً في كونه عمدة من كل وجه ، والمفعولية كون الاسم مفعول حقيقة أو حكماً في كونه فضلة أو مشبّهاً به ، كما في اسم إنّ ، ولما كانت الإضافة مصدراً بنفسها لم يُحتَج إلى إلحاق ياء بالمصدر بها ، وهي كون الاسم مضافاً إليه، فكلامه بتقدير إضافة إليه ، وإنما حذف إليه اعتماداً على فهم المقصود من المقابلة بالفاعلية والمفعولية ؛ لأنّ مقابلهما كون الشيء مضافاً إليه لا كونه مضافاً، فتأمل.

قوله : **(وسواء تقدّمت)** ... إلى آخره ، فيه ما تقدّم ، أي : تقدّم العوامل على معمولاتها ، كرَأيْتُ زيداً، وتأخرها عنها، كزَيداً رَأيْتُ، ومقارنتها لها كالابتداء في المبتدأ ، نحو : زيدٌ قائمٌ متساوية.

قوله : **(وقول المَكُودي)**[2] ... إلى آخره جواب سؤال مقدّر قوله : **(جرى على الغالب)**، أو مراده أنّ العوامل لا تكون إلا قبل المعربات بحسب الرتبة ،

---

(١) ينظر : الدرة الشنوانية : اللوحة ٣٠ .

(٢) هو أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي، نسبته إلى بني مكود قبيلة قرب فاس ومولده بفاس ووفاته بها سنة (٨٠٧هـ) . له مؤلفات في النحو والعربية منها شرح ألفية ابن مالك ، وشرح مقدمة ابن آجروم وغيرها . ينظر : سلوة الأنفاس : ١٨٧/١ ؛ جذوة الاقتباس، فيمن حل من الاعلام مدينة فاس، لشهاب الدين أبي العباس أحمد بن محمد المكناسي الشهير بابن القاضي، (ت١٠٢٥هـ)، طبع بفاس على الحجر، ١٣٠٩هـ : ٣ .
وينظر قوله في شرح المكُودي على المقدمة الآجرومية في علم العربية، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، مصر ، ط٢ ، ١٣٥٥هـ ـ ١٩٣٦م : ٥ .

يعني : إن رتبة العامل التقدّم على المعربات ، سواء تقدّمت عليها لفظاً أيضاً ، أو تأخرت ؛ لكن يكون لفظة قبل على هذا مستعملة في حقيقتها ومجازها[1].

قوله : (**وقول المصنف [٤٥ب] لفظاً أو تقديراً حالان من تغيير**)، إعراب هذه الجملة الواقعة من الشارح ، كما قاله الشنواني[2]: (قول مبتدأ ، وهو بمعنى مقوله من إطلاق المصدر ، وإرادة اسم المفعول حتى يصحّ الإخبار عنه بالحال ، إذ الحال هنا (نفس) لفظاً أو تقديراً بدل من قول الذي بمعنى مقول كما عرف، أو عطف بيان عليه ، وهما منصوبان على الحكاية مرفوعان على البدلية أو البيانية ، كما عرفت ، ففي كل منهما ضمة مقدّرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية).

ويجوز أن يكون من المعرب محلاً ، كما ذكره الشنواني[3] في غير موضع، وإن اقتصر هنا على الأول .

وقوله : (**حالان**) خبر قول الذي بمعنى مقول ، كما تقدّم ، وصحّ الإخبار عنه بالمثنى ؛ لأنّه وإن كان مفرداً لفظاً مثنىً معنىً لما علمت من أن المراد به لفظاً أو تقديراً ، وهما اثنان .

فإن قلت : ينافي أنهما بدل ، أو عطف بيان الإخبار عنهما بأنهما حالان !

قلت : لا منافاة ؛ لأنّه ليس المراد أنهما في هذا التركيب حالان ، بل في تركيب المصنف.

قوله : (**حالان**)، وعليه يكونان مصدرين بمعنى المفعول ، والمعنى: تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها حال كون التغيير ملفوظاً ، أي : ملفوظاً أثره أو ما يدلّ عليه ، وهو علامته ، وهو الحركات وما ناب عنهما ؛ لأنّ التغيير نفسه ليس ملفوظاً أو مقدّراً ، أي : مقدّراً أثره أو ما يدل عليه ، فهما

---

(١) ينظر : فتح رب البرية : اللوحة ٣٣ .

(٢) ينظر : الدرة الشنوانية : اللوحة ٣١ .

(٣) ينظر : الدرة الشنوانية : اللوحة ٣١ .

حالان سببيان [٤٦أ] لا حقيقيان ، أو يقال : أنهم اصطلحوا على تسمية التغيير الذي تكون علامته ملفوظاً بها باللفظي ، وعلى تسمية الذي تكون علامته منويّة بالتقدير ، فيكون حالاً حقيقياً[١]، فليتأمل .

فاندفع بهذا إيراد أن التغيير معنى من المعاني ، وهو لا يكون لفظاً ولا مقدّراً، فتأمل .

هذا ولا يتعين كونهما حالين ، بل يجوز أن يكون تمييزاً محولاً عن المضاف إليه ، أي : تغيير لفظ ، أواخر الكلم ، أو تغيير تقديرها ، أما تغيير لفظ الأواخر فواضح ؛ فإنها تارة تحرك بالضمة ، وتارة بالفتحة وهكذا .

وهذه تغييرات لفظ الآخر ، وأما تغيير تقديرها ، فالإضافة بأدنى ملابسة ؛ لأنّ الآخر محل التقدير ، فالتقدير متعلّق به ، وهو متغير لأن تقدير الضم غير تقدير الفتح وهكذا ، فليتأمل ، ولا تخفى فائدة التمييز على من له تمييز . انتهى. شنواني[٢].

والفائدة : هي التفصيل بعد الإجمال ، والبيان بعد الإبهام ، ويجوز أن يكونا منصوبين صفة مصدر محذوف على التأويل أيضاً باسم المفعول، أي : تغييراً ملفوظاً ، أو مقدّراً ، أي : أثره أو ما يدل عليه على ما تقدّم[٣]، فيكون العامل فيه تغيير من نصب المصدر بالمصدر على حدّ ﴿ جَزَآؤُكُمْ جَزَآءً مَّوْفُورًا ﴾[٤]، أو على حذف المضاف، أي : تغيير لفظ أو تقدير، أي : تغييراً يظهر في اللفظ ، أو تغييراً يرجع للتقدير بأن يقدّر.

---

(١) ينظر: أوضح المسالك : ٣٢٢/٤ ؛ شرح الحدود النحوية: ٥٨ ؛ شرح الأشموني : ٣/ ٣٧٨ ؛ حاشية الصبان : ٤/ ١٦٨ ؛ تصريف الأسماء، لمحمد الطنطاوي، كلية اللغة العربية في الأزهر، مصر ، ط٥، ١٣٧٥هـ : ٢٠٢ .

(٢) ينظر : الدرة الشنوانية : اللوحة ٣١ ــ ٣٢ .

(٣) ينظر : هذا التحقيق : ص ١٩٨.

(٤) سورة الإسراء: من الآية:٦٣.

وعلى هذين يكونان في موضع المفعول المطلق ، ويجوز أن يكونا منصوبين خبراً لكان المحذوفة [٤٦ب ] ، أي : سواء كان التغيير ملفوظاً بعلامته، أو مقدّراً ، أي : علامته .

ويجوز أن يكونا منصوبين بنزع الخافض ، أي : في اللفظ ، أو التقدير ، وأولاها جعلهما مفعولاً مطلقاً ، كما قال الشارح في إعراب المتن ، وجعل بعض الشرّاح[١] قول المصنف لفظاً ، أو تقديراً راجعاً للعوامل الداخلة ، أي : إن العوامل تكون مذكورة ، كما مثّل ، وتكون محذوفة نحو : بكم درهم اشتريت ؟ فدرهم مجرور بمن مقدّرة على الصحيح ، فكما إذا قلت : زيد بالأحوال الثلاثة في جواب : من جاءَ، ومن رأيتُ ، وبمن مررت ؟

وجوّز الشنواني[٢] أن يكون تفصيلاً لكل من تغيير واختلاف ، فيكون من باب تنازع المصدرين، أو من الحذف من الأول لدلالة الثاني.

وجوّز الفيشي أن يكون تفصيلاً أيضاً للأواخر ؛ لكن يكون معنى المقدّر ما هو في حكم الآخر على ما سبق، ويقال : باب الاحتمال حمّل منه جِمَال .

قوله: (**يعني**)، أي: يريد **أن تغير**، أي تغير.

قوله : (**تارة**) ، بالنصب على المفعول المطلق ، نحو : ضربته مرة، أو على الظرفية ، أي في مرة.

قوله : (**يكون**) ، أي : علامته **في اللفظ** ، أي : ظاهرة فيه.

قوله: (**فتلفظ بالرفع**)، أي: بأثره، أو علامته؛ لأنّ الرفع معنويّ بناءً على قول المصنف أن الإعراب معنوي.

---

(١) ينظر : فتح رب البرية : اللوحة ٣٣ .

(٢) ينظر : الدرة الشنوانية : اللوحة ٣٢ .

قوله : **(حاتماً)**، اسم من[1] أسماء الرجال ، وهو حاتم بن عبد الله الطائي[2] جواد العرب الذي يضربُ به المثل ، بلغ من جوده أنه أعطى ضيفاً نفسه ، فباعه ولا علم له به ، ويطلق الحاتم على القاضي ، وعلى الغراب ؛ لأنّ العرب تقول : هو يحتم الفراق ، بالفاء [٤٧أ] آخره قاف، أي : البين[3].

قوله : **(وبالجزم)**، أي : وتلفظ بالجزم فيه خفاء ؛ لأنّ كلاً من الجزم وعلامته ليس لفظاً ؛ لأنّه عدمي ، إذ هو عدم الحركة ، نعم يصحّ أن يقال في علامته التي هي السكون أنها لفظية بمعنى أنها متعلقة بلفظ ، وهو الحركة ؛ لأن السكون حذف الحركة . شنواني[4].

قوله : **(على سبيل الفرض)**[5]، أي : يكون غير ظاهر ، وعطف التقدير على الفرض تفسيري.

قوله : **(وهو المنوي)**[6] ، أي : المنوي أثره ، أو علامته بقرينة قوله : كما تنوى الضمة ... إلى آخره.

قوله : **(كما تنوي الضمة)** .... إلى آخره ما مصدرية ، أي : كنية ، أي : تقدير الضمة.

---

(١) في ( ب ) : حاتم من .

(٢) هو حاتم بن عبد الله بن سعد بن الحشرج الطائي القحطاني ، أبو عدي ، فارس شاعر جواد جاهلي. يضرب المثل بجوده . كان من أهل نجد ، وزار الشام فتزوج ماوية بنت حجر الغسانية ، ومات في عوارض ( جبل في بلاد طيىء ) قال ياقوت الحموي : وقبر حاتم عليه شعر كثير، ضاع معظمه، وبقي منه ديوان صغير. وأخباره كثيرة متفرقة في كتب الأدب والتاريخ . توفي سنة (٤٦ق.هـ) ، وأرخوا وفاته في السنة الثامنة بعد مولد النبي – صلى الله عليه وسلم – . ينظر : يتيمة الدهر: ٢١٨/١.

(٣) ينظر : لسان العرب : مادة ( حتم ) ١١٤/١٢ .

(٤) ينظر : الدرة الشنوانية : اللوحة ٣٢ .

(٥) في شرح الأزهري : ( أو يكون التغيير على سبيل الفرض ) .

(٦) في شرح الأزهري : ( أي التقدير ) .

قوله : (**وهذا هو المراد بقوله**[1] **أو تقديراً**)، كان الأولى أن يقول: وهذا بعض ما أراد بقوله : أو تقديراً ؛ لأنّ الإعراب التقديري ليس محصوراً في الاسم المقصور ، والفعل المضارع المعتل الآخر ، بل هما بعض ما يقدّر فيه الإعراب.

قوله : (**وأو هنا**)، أي : في تعريف الإعراب في هذا الكتاب للتقسيم مصدر قسّم بالتشديد ، الشئ أي فرقة ، وهو في الاصطلاح[2]: ضمّ قيود إلى أمر مشترك لتحصيل أمور متعددة هي أقسام لذلك الأمر المشترك ، والمراد تقسيم الحدود ، أي: ما كان على أحد هذين الوجهين.

ومفهوم الإعراب منقسم إلى قسمين ، بمعنى أنه ينضم إليه قيّد فيحصل مفهوم التقديري كالحيوان ؛ فإنك إذا ضممت إليه قيّداً ، وهو الناطق حصل مفهوم الإنسان ، ثم قيّداً كالصاهل ، حصل مفهوم الفرس... وهلم جراً .

وقوله : (**لا للترديد**)، مصدر ردد الكلم ، أي : كرره ، والمراد : لا للشكّ [٤٧ب] ، فكان الأولى أن يقول : لا للتردد ؛ لأنّ الترديد التشكيك.

فإن قلت : أو موضوعة لأحد الشيئين ، أو الأشياء سواء كانت للترديد ، أم للتقسيم ، فبهذا القدر لا يتميز التقسيم عن الترديد ، بل لا بدّ من زيادة !

قلت : قوله : (**وكيفية الإعراب اللفظي**) ... إلى آخره ظاهر في كون المراد منهما القسمين ، فلا تكون ، أو للترديد ، فلا تفسد الحدّ ، وإنما تفسده إذا كانت للترديد شاملا للشكّ والظنّ والإيهام . شنواني[3] ونبتيتي[4].

ولا يجوز في الحدود ذكراً. وجائز في الرسم، ما رووا .

قوله : (**وكيفية الإعراب**)، أراد بالإعراب هنا تطبيق المركب على القواعد النحوية مطلقاً سواء كان مبنياً أو معرباً ، فلا ينافي ذلك قوله : (لن حرف نفي

---

(١) في شرح خالد الأزهري : ٦ ( لقوله لفظاً أو تقديرا) .

(٢) سبق للمدابغي أن تناول تعريف التقسيم . ينظر : هذا التحقيق : ص ١٢٥.

(٣) ينظر : الدرة الشنوانية : اللوحة ٣٢ .

(٤) ينظر : فتح رب البرية : اللوحة ٣٤ .

ونصب) مع أن الحروف مبنية ، وليس المراد به هنا مقابل البناء ، حتى يكون ذكر بعض المبنيات مستدركاً .

والحاصل : إن المراد بالإعراب في قوله : وكيفية الإعراب أعمّ من مقابل البناء ، بدليل ذكر حكم المبنيات فيما يأتي[1].

**تنبيه** : لم يتعرض هنا للإعراب المحلي[2]، وقد فرّق في إعراب الألفية[3] بينه وبين التقديري[4] بأن المانع من ظهور الإعراب في المحلي على الكلمة بتمامها ، وفي التقديري على الآخر فقط .

واعلم أن (المحلي) لا يختص بالمبني[5]، بل يكون في المعرب كالفاعل المجرور بإضافة المصدر إليه ، وإضافة اسم المصدر ؛ فإنه مرفوع المحل ، وكذا إذا جرّ بحرف زائد ، وكذلك المبتدأ.

قوله : (**اللفظي**)، الذي تكون [٤٨أ] علامته لفظية ، فلا ينافي ما تقدّم من أن الإعراب عند المصنف معنوي .

قوله : (**ضمة ظاهرة في آخره**)، هل المراد بعد آخره ، أو قبل ، أو مع ؟

---

(١) في القسم الثاني من المخطوط.

(٢) الإعراب المحلي : وهو إعراب باعتبار المحل، ويكون في: المبنيات، هذا كريم، أكرمت الذي نجح، من عمل وجد، والجمل التي لها محل من الإعراب، نحو: محمد يكرم أصحابه، والمصادر المنسبكة، نحو: (أن تصوموا خير لكم ) ، أي : يكون في الكلمات المبنيّة التي تشغل موقعًا إعرابيًا، ولا تظهر عليها العلامة الإعرابية ولا تقدّر ؛ لأنها كلمات غير معربة لفظًا لا محلاً ، ويكون الإعراب المحلي كذلك في الجمل التي تشغل موقعًا إعرابيًا ؛ لأن الجمل لا توصف بالإعراب أو البناء . ينظر : النحو الوافي : ١/ ٨٤ .

(٣) ينظر : تمرين الطلاب في صناعة الإعراب ، خالد الأزهري الجرجاوي ، (ت٩٠٥هـ)، المكتبة الشعبية، بيروت ــ لبنان، بلا تاريخ : ٩ .

(٤) وقد عرّف بأنّه " الأثر غير الظاهر الذي يجلبه العامل على آخر الكلمة المعربة، التي لا يصلح آخرها لظهور علامة إعراب عليه . ينظر : الإعراب والبناء عصام نور الدين، دار الفكر اللبناني، بيروت ، ١٩٩٣م : ١٠٢.

(٥) في ( ب ) : بالمثنى .

قوله : (**وهذا هو المراد بقوله**[1] **أو تقديراً**)، كان الأولى أن يقول: وهذا بعض ما أراد بقوله : أو تقديراً ؛ لأنّ الإعراب التقديري ليس محصوراً في الاسم المقصور ، والفعل المضارع المعتل الآخر ، بل هما بعض ما يقدَّر فيه الإعراب.

قوله : (**وأو هنا**)، أي : في تعريف الإعراب في هذا الكتاب للتقسيم مصدر قسَّم بالتشديد ، الشئ أي فرقة ، وهو في الاصطلاح[2]: ضمّ قيود إلى أمر مشترك لتحصيل أمور متعددة هي أقسام لذلك الأمر المشترك ، والمراد تقسيم الحدود ، أي: ما كان على أحد هذين الوجهين.

ومفهوم الإعراب منقسم إلى قسمين ، بمعنى أنه ينضم إليه قيّد فيحصل مفهوم التقديري كالحيوان ؛ فإنك إذا ضممت إليه قيّداً ، وهو الناطق حصل مفهوم الإنسان ، ثم قيّداً كالصاهل ، حصل مفهوم الفرس... وهلم جراً .

وقوله : (**لا للترديد**)، مصدر ردد الكلم ، أي : كرره ، والمراد : لا للشك [٤٧ب] ، فكان الأولى أن يقول : لا للتردد ؛ لأنّ الترديد التشكيك.

فإن قلت : أو موضوعة لأحد الشيئين ، أو الأشياء سواء كانت للترديد ، أم للتقسيم ، فبهذا القدر لا يتميز التقسيم عن الترديد ، بل لا بدَّ من زيادة !

قلت : قوله : (**وكيفية الإعراب اللفظي**) ... إلى آخره ظاهر في كون المراد منهما القسمين ، فلا تكون ، أو للترديد ، فلا تفسد الحدّ ، وإنما تفسده إذا كانت للترديد شاملا للشكّ والظنّ والإيهام . شنواني[3] ونبتيتي[4].

ولا يجوز في الحدود ذكراً. وجائز في الرسم، ما رووا .

قوله : (**وكيفية الإعراب**)، أراد بالإعراب هنا تطبيق المركب على القواعد النحوية مطلقاً سواء كان مبنياً أو معرباً ، فلا ينافي ذلك قوله : (لن حرف نفي

---

(١) في شرح خالد الأزهري : ٦ ( لقوله لفظاً أو تقديرا) .

(٢) سبق للمدابغي أن تناول تعريف التقسيم . ينظر : هذا التحقيق : ص ١٢٥.

(٣) ينظر : الدرة الشنوانية : اللوحة ٣٢ .

(٤) ينظر : فتح رب البرية : اللوحة ٣٤ .

ونصب) مع أن الحروف مبنية ، وليس المراد به هنا مقابل البناء ، حتى يكون ذكر بعض المبنيات مستدركاً .

والحاصل : إن المراد بالإعراب في قوله : وكيفية الإعراب أعمّ من مقابل البناء ، بدليل ذكر حكم المبنيات فيما يأتي[١].

**تنبيه** : لم يتعرض هنا للإعراب المحلي[٢]، وقد فرّق في إعراب الألفية[٣] بينه وبين التقديري[٤] بأن المانع من ظهور الإعراب في المحلي على الكلمة بتمامها ، وفي التقديري على الآخر فقط .

واعلم أن (المحلي) لا يختص بالمبني[٥]، بل يكون في المعرب كالفاعل المجرور بإضافة المصدر إليه ، وإضافة اسم المصدر ؛ فإنه مرفوع المحل ، وكذا إذا جرَّ بحرف زائد ، وكذلك المبتدأ.

قوله : (**اللفظي**)، الذي تكون [٤٨أ] علامته لفظية ، فلا ينافي ما تقدّم من أن الإعراب عند المصنف معنوي .

قوله : (**ضمة ظاهرة في آخره**)، هل المراد بعد آخره ، أو قبل ، أو مع ؟

---

(١) في القسم الثاني من المخطوط.

(٢) الإعراب المحلي : وهو إعراب باعتبار المحل، ويكون في: المبنيات، هذا كريم، أكرمت الذي نجح، من عمل وجد، والجمل التي لها محل من الإعراب، نحو: محمد يكرم أصحابه، والمصادر المنسبكة، نحو: (أن تصوموا خير لكم ) ، أي : يكون في الكلمات المبنيّة التي تشغل موقعًا إعرابيًا، ولا تظهر عليها العلامة الإعرابية ولا تقدّر ؛ لأنها كلمات غير معربة لفظًا لا محلاً ، ويكون الإعراب المحلي كذلك في الجمل التي تشغل موقعًا إعرابيًا ؛ لأن الجمل لا توصف بالإعراب أو البناء . ينظر : النحو الوافي : ١/ ٨٤ .

(٣) ينظر : تمرين الطلاب في صناعة الإعراب ، خالد الأزهري الجرجاوي ، (ت٩٠٥هـ)، المكتبة الشعبية، بيروت ــ لبنان، بلا تاريخ : ٩ .

(٤) وقد عرّف بأنّه " الأثر غير الظاهر الذي يجلبه العامل على آخر الكلمة المعربة، التي لا يصلح آخرها لظهور علامة إعراب عليه . ينظر : الإعراب والبناء عصام نور الدين، دار الفكر اللبناني، بيروت ، ١٩٩٣م : ١٠٢.

(٥) في ( ب ) : بالمثنى .

اعلم أن الناس اختلفوا في الحركة ، هل تحدث بعد الحرف ، أو معـه ، أو قبله، على ثلاثة مذاهب :

قال ابن جني[١]: والأول هو مذهب سيبويه[٢]، قال الفارسي[٣] وسبب هذا الخلاف لطف الأمر وغموض الحال .

واستدل على أنها تحدث بعده بما يطول وكلام الشارح محتمل للمذاهب الثلاثة بجعل (في) للمصاحبة ، أي : ضمة ظاهرة مع آخره .

وللجعبري[٤] ــ رحمه الله ــ :

والحرف سابق شكله ..... أو بعده قولان مقترنان[٥]

(١) هو أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي النحوي ، ولد قبل سنة (٣٣٠ هـ) ، له مصنفات مهمة في القراءات والعربية ، توفي سنة (٣٩٢ هـ) . ينظر : الفهرست : ١٢٨ .
ينظر : قوله في الخصائص : ٢/ ٣٢٥ - ٣٢٦.

(٢) سبقت ترجمته . ينظر : الفهرست : ٧٧ .
ينظر : قوله في الكتاب : ٢/٦١ ، ٣١٥ .

(٣) هو أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي النحوي ، له مصنفات في اللغة ، والقراءات منها كتاب الحجة ، وغيره ، توفي سنة (٣٧٧هـ) . ينظر : الفهرست : ٩٥ .
نقل ذلك عنه تلميذه ابن جني في الخصائص : ٢/٣٢٣.

(٤) هو أبو إسحاق إبراهيم بن عمر بن إبراهيم بن خليل الجعبريّ، ولد بقلعة جعبر على الفرات، بين بالس والرقة سنة (٦٤٠هـ) وتعلم ببغداد ودمشق، واستقر ببلد الخليل في فلسطين إلى أن مات سنة (٧٣٢هـ) . يقال له (شيخ الخليل) وقد يعرف بابن السراج، ولقبه في بغداد (تقيّ الدين) وفي غيرها (برهان الدين) له نحو مئة كتاب أكثرها مختصر في القراءات والتجويد . ينظر : طبقات الشافعية الكبرى ، لأبي نصر تاج الدين عبدالوهاب بن علي بن عبدالكافي السبكي، (ت٧٧١هـ)، تحقيق د . عبدالفتاح محمد الحلو ، و د . محمود محمد الطناحي، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الجيزة، ط٢، ١٤١٣هـ ــ ١٩٩٢م: ٦/ ٨٢.

(٥) ينظر : عقود الجمان في تجويد القرآن ، للجعبري ، تحقيق حسن بن عباس بن قطب ، مكتبة قرطبة للبحث العلمي، مصر ، ط١ ، ١٤٢٦هـ ــ ٢٠٠٥م : ٧٤ .

والتحقيق مقترنان للتعذر ، وهو أن لا يكون الحرف الذي هو محل الإعراب قابل للحركة الإعرابية ، كالاسم الذي في آخره ألف ، سواء كانت موجودة في اللفظ كالعصا والرحا ، أم محذوفة بالتقاء الساكنين . وأما الاستثقال ، فهو أن يكون الحرف الذي هو محل الإعراب قابلاً للحركة الإعرابية ؛ لكن كان ثقيلاً كالاسم الذي في آخره ياء مكسور ما قبلها ، كقاضٍ وداعٍ ، والقاضي والداعي(١).

قوله : **(في مثل لن اكره حاتماً)**، أي : في لن أكره حاتماً ، وقسّ على ذلك نظائره السابقة واللاحقة.

قوله : **(وكيفية الإعراب)** ، أي : تطبيق الجزئيات على القواعد النحوية كما سبق(٢).

قوله : **(التقديري)**، أي : المقدّر علامته .

قوله : **(وفاعل يخشى)** ، لم يقل وفاعله خوف الالتباس بعود الضمير إلى التجرد ؛ لأنّه اقرب [٤٨ب] مذكور . نبتيتي(٣).

قوله : **(مستتر فيه)** ، أي : ضمير **مستتر فيه جوازاً** ، أي : استتاراً جوازاً، أي(٤): جائزاً ، أو ذا جواز .

واعلم أن الاستتار تارة يكون على سبيل الوجوب ، وذلك في كل موضع لا يخلفه الظاهر ، ولا الضمير المنفصل ، وذلك في الفعل المضارع المبدوء بالهمزة، والمبدوء بالنون ، كما في نحو : أقوم ونقوم ، وكذلك المبدوء بتاء خطاب الواحد، نحو : تقوم .

---

(١) ينظر : الطرازات المعلمة في شرح المقدمة، عبد الدائم الأزهري (٨٧٠هـ) دراسة وتحقيق نزار خورشيد مامه، رسالة ماجستير ، جامعة تكريت ١٤٢٠هـ ــ ٢٠٠٠م : ٩٨ ــ ٩٩ .

(٢) ينظر : هذا التحقيق : ص ٢٠٢.

(٣) ينظر : فتح رب البرية : اللوحة ٣٤ .

(٤) سقط من ( ب ) : جوازاً أي .

ومنها فعل الأمر المسند إلى الواحد ، كقم ، وأفعال الاستثناء ، كخلا وعدا ونحوهما ، نحو : قاموا ما خلا زيداً ، وما عدا عمرواً ، وفعل التعجب نحو : ما أحسن زيداً ، وأفعل التفضيل نحو:﴿ هُمْ أَحْسَنُ أَثَٰثًا ﴾[1]، واسم فعل الأمر والمضارع كصهٍ وأوهٍ ، والمصدر الواقع بدلاً من اللفظ بالفعل كضرباً زيداً ، وتارة يكون على سبيل الجواز ، وهو ما يخلفه الظاهر ، وذلك في فعل الغائب أو الغائبة ، كما في نحو : زيد قام ويقوم ، وهند قامت وتقوم ، واسم الفاعل ، نحو : زيد قائم أبوه.

ولبعضهم :

وستر مرفوعٌ بأمر حتما　　　ودون يا مضارع واسميهما

وفعل الاستثناء والتعجب　　　وأفعل التفضيل فافهم تصب[2]

وزدت على ذلك ما زاده بعضهم كما في شرح الجامع النحوي[3] فقلت :

كذاك مرفوع بنعم أضمرا.....والوصف أن له على الذي جرى

ومثله الفعل كذاك ما ارتفع ............... بمصدر بدل فعله وقع

انتهى.

قوله : (**جملة فعلية**)، ما بدئت بفعل .

---

(١) سورة مريم : من الآية ٧٤ .

(٢) البيتان للسيوطي في المطالع السعيدة في شرح الفريدة : ١٩٩/١ ، وفيها بلفظ ( فاحفظ ) بدل (فافهم) والبيتان يفيدان أن الضمير المرفوع يستتر وجوباً في أحد عشر موضعاً.

(٣) هو أبو الحسن علي بن الحسين بن علي، الأصبهاني الباقولي ، ويقال له جامع العلوم ، والجامع النحوي ، ضرير من علماء الأدب واللغة ، توفي سنة (٥٤٣هـ) . من كتبه : البيان في شواهد القرآن ، وعلل القراءات ، وشرح الجمل في النحو، سماه الجواهر في شرح جمل عبد القاهر . ينظر : نكت الهميان في نكت العميان، لصلاح الدين بن خليل بن أيبك الصفدي، (ت٧٦٤هـ)، نشر باعتناء الموت ربتر، مصر، ١٣٢٩هـ ــ ١٩١١م : ٢١١ ؛ بغية الوعاة : ٣٣٥ .

قوله : **(والرافع)**[١]، مبتدأ خبره **المبتدأ**.

قوله : **(حد الفعل)** مرَّ الأولى **حد الفعل** الراء ؛ لأنّه الحد بمعنى الآخر ، وفي بعض النسخ [٤٩ أ ] الفعل مرَّ .

قوله : **(لالتقاء الساكنين)**، على حذف مضاف ، أي : لرفع التقائهما؛ فإن أصل فتى فتو ، قلبت الواو ألفاً لتحركها ، وانفتاح ما قبلها فالتقى ساكنان الألف والتنوين فحذفت الألف ؛ لأنّها جزء كلمة والتنوين كلمة مستقلة وحذف الجزء أولى من حذف الكل.

قوله : **(الاستثقال)**، أي : الثقل في النطق بالياء محركة بالضم ، أو الكسر واسقط الشارح النصب ؛ لأنّه ظاهر في القاضي ، قال تعالى:﴿ يَٰقَوْمَنَآ أَجِيبُواْ دَاعِيَ ٱللَّهِ ﴾[٢].

قوله : **(نحو جاء قاضٍ)** ، و(مررت بقاضٍ) ؛ فإن قيل : لا فرق بين قاضٍ وعصاً في أنه لا يمكن جريان الإعراب على آخره بعد الإعلال بحذف الياء ويستثقل قبله ؛ فإن أصل عصا عَصَوٌ !

قلت : قد سئل ذلك أستاذ شيخنا ، وأجاب : بأن الكلام بعد الإعلال الذي يقتضيه جوهر الكلمة لا الإعلال العارضي الذي حصل له لعروض عارض ، وهو لحوق التنوين ، فعصى قبل لحوق التنوين متعذر بخلاف قاضٍ ، فظهر الفرق . شنواني[٣].

قوله: **(وفي حالة الجر كذلك)**[٤]، أي : وتقول في حالة الجر علامة جره كسرة مقدّرة على ألياء المحذوفة لالتقاء الساكنين؛ فإن الأصل جاء قاضي، ومررت بقاضي بإثبات الياء مع التنوين والتحريك، استثقلت الحركة على الياء،

(١) في شرح خالد الأزهري : ٧ والرافع .

(٢) سورة الأحقاف : من الآية ٣١ .

(٣) ينظر : الدرة الشنوانية : اللوحة ٣٣ .

(٤) في شرح خالد الأزهري : ٨ ( وفي الجر كذلك ) .

فحذفت فالتقى ساكنان الياء والتنوين، فحذفت الياء لذلك الالتقاء وأدخلت الـلام أو الإضافة ، فرجعت الياء ، وذهب التنوين ، نحو : هذا القاضي وقاضيك .

وأما في حالة النصب ؛ فإنك تقول [٤٩ب] : رأيت قاضياً ، بإثبـات اليـاء والتنوين لخفة الفتحة ، وعدم الإضافة والألف واللام ، وهذا حكم الوصل .

وأما حكم الوقف ، فالأكثر على أنَّه يجري مجرى الأصـل ، فتقـول فـي المعرفة : هذا القاضي بالإثبات ، وفي النكرة : هذا قاضٍ بالحـذف ، وقـد جـاء العكس[(١)].

قوله : **(فحيث كان)**، أي: إذا وجد، فحيث بمعنى: إذا، فهو مضمن معنـى الشرط ، وكان تامة بمعنى : وجد .

قوله : **(يشبه الصحيح)** ، في تحمله للحركات الثلاثة ، وظهورهـا عليـه للخفة كالواو، والكاف استقصائية ، أي : تدلُّ على الحصر ، إذ ليس هناك غيـر هذين الحرفين.

قوله : **(فالإعراب ظاهر)** [(٢)] ، فيه إن لم يمنع عنه مانع ، كالإضافة إلى ياء المتكلم ، نحو : جاء غلامي ، وكسكون آخره للوقف ، نحو : جاء زيد بالسكون ، أو للإدغام ، نحو:﴿ وَتَرَى ٱلنَّاسَ سُكَٰرَىٰ ﴾[(٣)] بإدغـام السـين فـي السـين[(٤)]، أو

---

(١) ينظر : أسرار العربية : ٣٤٦ ؛ شرح الرضيّ على الكافية : ٤/ ٨ .

(٢) في شرح الأزهري : ( فيصح الإعراب ظاهر ) .

(٣) سورة الحج : من الآية ٢ .

(٤) وهو من قبيل الإدغام الكبير . ينظر : قواعد التجويد على رواية حفص عن عاصم بن أبي النجود، لعبد العزيز بن عبد الفتاح القارئ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، بلا تاريخ : ٨٧ .

للتخفيف، نحو: ﴿فَتُوبُوٓاْ إِلَىٰ بَارِئِكُمۡ﴾(1) بسكون الهمزة في قراءة(2)، وكاشتغال آخره بحركة حكاية ، نحو : من زيداً ؟ لمن قال : رأيت زيداً ، أو إتباع نحو : الحمدِ لله بكسر الدال إتباعاً للام شنواني(3).

قوله : (**والياء تقدّر فيها الحركة**)، أي : الضمة والكسرة ، وكذا الفتحة النائبة عن الكسرة فيما لا ينصرف ، فتقدَّر على الياء كما تقدّم(4) في نحو : مررت بجوارٍ ، وعلى الألف نحو : مررت بموسى .

وأما الفتحة ، فتظهر على الياء لخفتها عليها في غير المركب المزجي ، إذا أعرب إعراب المتضايفين ، وكان آخر الجزء الأول ياء ، كرأيت معدي كرب ، أما هو فتقدّر فيه الفتحة على آخر الجزء الأول الذي هو الياء [٥٠أ] اتفاقاً استصحاباً لسكونها الأصلي ، وكذلك تقدَّر الضمة فقط في الواو والياء في الفعل المضارع الذي آخره واو ، أو ياء نحو : يدعو ويرمي ، وتظهر الفتحة عليهما للخفة ، هذا كله على اللغة المشهورة حالة الاختيار(5).

ثم اعلم أن الإعراب التقديري كما يكون بالحركة يكون بالحرف أيضاً، كما في نحو: مسلميَّ حالة الرفع؛ فإن الياء فيه منقلبة عن الواو، إذ أصله مسلموي اجتمعت الواو والياء، وسبقت إحداهما بالسكون، فقلبت الواو ياءً، ثم أدغمت في ياء الإضافة ، وأبدلت ضمة الميم كسرة للمناسبة، فصار مسلمي، فالواو التي هي

---

(1) سورة البقرة : من الآية ٥٤ .

(2) روى اليزيدي عن أبي عمرو (بَارِئْكُم) بجزم الهمزة. وروى عباس عن أبي عمرو أنه قال: قراءتي (بَارِئْكُم) مهمُوزة لا يثقِّلها. وقال سيبويه: كان أبو عمرو يختلس الحركة من (بَارِئْكُم) ، وهو صحيح، وسائر القراء قرأوا بالإشباع، وكسر الهمزة، وهي القراءة المختارة. ينظر : معاني القراءات، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري، (ت٣٧٠هـ)، مركز البحوث في كلية الآداب، جامعة الملك سعود، السعودية، ط١ ، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩١م : ١٥١/١ .

(3) ينظر: الدرة الشنوانية : اللوحة ٣٣.

(4) ينظر: هذا التحقيق : ص ٢٠٧.

(5) ينظر: حاشية الصبان : ١٤٨/١ .

علامة الرفع مقدّرة بخلاف حالة النصب والجر ؛ فإن الياء التي هي علامة على كل منهما موجودة تقول : رأيت مسلمي ، ومررت بمسلمي ، فتأمل.

قوله: **(لكونها)**، أي: الياء تقبل الحركة استثقالاً لكونها ثقيلة عليها ، أي: على الياء.

قوله: **(فظهر)**، أي: من هذا التقدير السابق.

قوله: **(ثلاثة أحوال)** [1]، حال يقدّر فيها الإعراب على الآخر تعذراً، وحال يقدّر فيها للاستثقال، وحال يظهر فيها حيث لم يكن تعذر ولا استثقال.

وهذا أولى من أن المراد بأحوال الاسم الثلاثة : الرفع والنصب والجر ، وبأحوال الفعل الثلاثة : الرفع والنصب والجزم ؛ لأنّ هذا يعلم من كلام الماتن الآتي ، فيكون تكراراً مع كلام المصنف ؛ ولأن الرفع والنصب والجر والجزم أحوال للاسم والفعل المعربين ، لا لآخرهما فيلزم حينئذٍ المسامحة في كلام الشارح بخلاف ما لو أريد بها [ ٥٠ب ] ما تقدّم؛ فإنه يوصف بها الآخر حقيقة ؛ لأن المراد أن آخر الكلمة المعربة له أحوال ، إما أن يظهر فيه الإعراب ، أو يقدّر عليه تعذراً ، أو استثقالاً، فتأمل .

قوله: **(وأن الانتقال)**، أي: وظهر أن الانتقال، أي: التحوّل من الوقف، أي: من حالة الوقف، أي: السكون إلى حالة الرفع ، ومن الرفع إلى النصب، ومن النصب إلى غيره، أي: الجرّ في الاسم والجزم في الفعل، أو المراد ما هو أعمّ، أي: من النصب إلى الرفع أو الجزم .

ولو قال : من الوقف إلى غيره ، ومن الرفع إلى غيره ، كما قال ، ومن النصب إلى غيره لكان اعمّ .

قال الشيخ الشنواني : (قوله : وأن الانتقال ... إلى قوله هو الإعراب هو الحال الحاصل بالانتقال ، فالانتقال من الوقف إلى الرفع ليس إعراباً ، بل

(١) في شرح الأزهري : ( لآخر كل منهم الاسم والفعل المعربين ) .

الإعراب هو الرفع المنتقل إليه ، وهو التغير المخصوص ، والانتقال من الرفع إلى النصب ليس إعراباً ، بل الإعراب هو النصب المنتقل إليه، وهو التغير المخصوص[١]، وهكذا وقسّ على ذلك انتقال الفعل من الوقف إلى الرفع ، ومن الرفع إلى النصب والجزم)[٢]. انتهى .

وقال النبتيتي : (والمراد ، أي : بالانتقال تغير حالة الوقف بحالة غيرها ، وإلا فليس نفس الانتقال هو الإعراب ، فهو من باب ذكر الملزوم وإرادة لازمة ، يدلّ على هذا المراد قوله : وإن تلك الأحوال ... إلى آخره)[٣]. انتهى .

والحاصل : أن الانتقال بمعنى المنتقل إليه ، فهو مجاز مرسل ، أو من إطلاق الملزوم ، وإرادة اللازم ، فهو مجاز أو كناية .

قوله : **(تسمَّى)** ، أي : يسمِّيها النحويون أنواع الإعراب ، وقوله مجازاً [٥١أ] حال من أنواع ، أي : حالة كون الأنواع متجوزاً بها عن موضوعها ، أو صفة لمصدر محذوف ، أي : تسميةً مجازاً ، أي : مجازية ، وذلك لأن لفظ النوع موضوع لما له أفراد متفقة الحقيقة مختلفة العدد ، كالإنسان بالنسبة إلى زيد وعمرو وغيرهما ، وهو هنا مستعمل في غير ذلك ؛ لأنه مستعمل في الفرد ، فيكون مجازاً ؛ لأن الرفع مثلاً ليس له أفراد متفقة الحقيقة لاختلاف حقيقة الضمة والواو والألف والنون ، إذ القدر المشترك بين هذه الأربعة مثلاً ، وهو مطلق اللفظ ليس تمام حقيقتها ، وإلا لكان جميع أفراد الأنواع الأربعة نوعاً واحداً ، أو بعبارة أخرى لأن الأنواع جمع نوع ، وهو كلّ مقول على كثيرين متفقين بالحقائق، وهو غير متأتٍ هنا ؛ لأن الرفع مثلاً مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق ؛ لأن حقيقة الرفع بالضمة غير حقيقة الرفع بالواو مثلاً، وهكذا البقية .

---

(١) سقط من ( ب ) : والانتقال من الرفع إلى النصب ... المخصوص .

(٢) ينظر : الدرة الشنوانية : اللوحة ٣٤ .

(٣) ينظر : فتح رب البرية : اللوحة ٣٦ .

وهذا ظاهر على ما ذهب إليه غير المصنف من كون الإعراب لفظيّاً ، وأن نفس الرفع وما بعده هو الإعراب ، فليست مندرجة تحت جنس ، وهو كلم مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق ، ولم يندرج تحتها أشياء متفقة الحقيقة ، فليست أنواعاً منطقية ، بل أنواع عرفية .

وأمّا على أنه معنويّ ، كما ذهب إليه المؤلف ، فهو أنواع حقيقية لاندراجها تحت الإعراب بمعنى التغير [٥١ب] المطلق ، فالرفع مثلاً[١] تغير مخصوص مندرج تحت مطلق التغير ، وله أفراد تغير بالضمة تغير بالواو ... إلى آخره ، فهي أنواع منطقية حينئذٍ ، فتأمل .

قوله : **(وأقسامه أربعة)** ... إلى آخره ، جواب عن سؤال مقدّر كأنّ قائلاً قال له : قد ذكرت حقيقة الإعراب وماهيته ، فهل لهذه الماهية أفراد أم حقيقتها واحدة ؟

فأجاب بقوله : **(وأقسامه)** ... إلى آخره .

ومرّ[٢] أن الأقسام جمع قسم ، وقسم الشيء ما كان مندرجاً تحته، وأخصّ منه ، وهو موجود هنا ، وهذا ، أولى[٣] من تعبير بعضهم بالألقاب؛ لأن من حقّ اللقب أن يصدق ، أي : يحمل على ما لقب به ، فيقتضي حمل الأخصّ على الأعمّ، وهو غير صحيح ، أو لأنه يقال : الإعراب رفع ... إلى آخره .

واعلم أن الأولى في تقسيم الكلي إلى جزيئاته العطف بأو ، وبها مقرونة بإما بكسر الهمزة ، فكان المناسب أن يقول : أو نصب ... إلى آخره ، أو يقول : إما رفع، أو نصب ... إلى آخره؛ لأن أو تُشعر بالانفصال وعدم الاجتماع[٤]. فيشي.

(١) سقط من ( ب ) : مثلا .

(٢) ينظر : هذا التحقيق : ص ١٢٣.

(٣) في ( أ ) : أولا ، والتصحيح من ( ب ) .

(٤) ينظر : شرح منظومة الأجرومية للتكريتي : ١١ .

وقوله: **(وأقسامه)**، أي: جزيئاته، لا أجزاؤه بخلاف ما تقدّم في الكلام، فإنها بمعنى الأجزاء، وإنما كان كذلك؛ لأن الكلام مركب فكل من تلك الثلاثة جزء له على ما مرّ.

وأما الإعراب ، فليس مركباً ، وإنما هو التغير المخصوص ، فكل واحد من هذه الأربعة يقال له إعراب لوجود التغير فيه ، فتقسيم[1] الإعراب إليها من تقسيم الكلي إلى جزئياته[2]. فيشي .

قوله : **(أي أقسام الإعراب)**، أي : مطلقاً ، أي : سواء كان لفظياً أو معنوياً [٥٢أ] ، إذ لو جعلت لأحدهما لتوهم أن للآخر أقساماً أُخر غيرها ، وليس كذلك ، وسواء أكان في الاسم ، أو في الفعل بالضمة ، أو بغيرها ، فلا يلزم تقسيم الشيء إلى نفسه وغيره ، فالرفع نفسه إعراب سواء قلنا إنه لفظيّ أو معنويّ ، وكذا البقية، وأما الضمة مثلاً ، فهي إعراب على أنه لفظيّ ، وعلامته إعراب على أنه معنويّ ، فتأمل .

قوله : **(بالنسبة)**، أي : بالنظر إلى الاسم والفعل ، أي : مجموعها جواب عمّا يقال : لا يخلو ، إما إن أريد أقسام إعراب الاسم أو أقسام إعراب الفعل ؛ فإن أراد الأول ، فهي ثلاثة الرفع والنصب والخفضّ ، وإن أراد الثاني ، فهي ثلاثة : الرفع والنصب والجزم[3].

وحاصل الجواب : إنه أراد أقسام الإعراب بالنسبة إلى مجموع الاسم ، والفعل من غير ملاحظة كونها أقسام إعراب : الاسم أو إعراب الفعل. شنواني[4].

---

(١) في ( ب ) : فتقسم .

(٢) ينظر : شرح منظومة الآجرومية للتكريتي : ١١ .

(٣) سقط من ( ب ) : والخفضّ وأن أراد ... والجزم .

(٤) ينظر : الدرة الشنوانية : اللوحة ٣٤ .

قوله : **(أربعة رفع)**[١] ... إلى آخره ، لا يخفى أن رفع وما بعده بدل من أربعة : بدل مفصل من مجمل ، وفائدة الجمع بين الإجمال ، ثم التفصيل أن يرسخ عند المتعلم ؛ لأن علمين خير من علم واحد ، ثم اعلم أن كلاً من هذه الأربعة له معنى لغويّ ، ومعنى اصطلاحي ، على أن الإعراب لفظي أو معنوي ، فالجملة اثنا عشر معنى .

فالرفع لغة : العلو والارتفاع[٢]، واصطلاحاً : على أن الإعراب لفظي نفس الضمة ، وما ناب عنها[٣].

والنصب لغة : الاستقامة والاستواء[٤]، واصطلاحاً : على أن الإعراب لفظي الفتحة نفسها، وما ناب عنها ، وعلى أنه معنويّ تغيير مخصوص [٢٥ب] علامته الفتحة وما ناب عنها[٥].

والخفض لغة : نقيض الرفع[٦]، واصطلاحاً : على أن الإعراب لفظي نفس الكسرة ، وما ناب عنها ، وعلى أنه معنويّ تغيير مخصوص علامته الكسرة وما ناب عنها[٧].

والجزم لغة : القطع[٨]، واصطلاحاً : على أن الإعراب لفظي نفس السكون، وما ناب عنها ، وعلى أنه معنويّ تغيير مخصوص علامته السكون وما

---

(١) سقط من ( ب ) : رفع .

(٢) ينظر : العين : مادة (رفع)٢/١٢٥.

(٣) ينظر : نتائج الفكر في النحو ، لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبدالله السهيلي ، (ت٥٨١هـ)، دار الكتب العلمية ، بيروت، ط١ ، ١٤١٢هـ ــ ١٩٩٢م : ٣١٢ ؛ ينظر : فتح رب البرية في شرح نظم الأجرومية: ١٠٦ .

(٤) ينظر : لسان العرب : مادة ( نصب ) ١/٧٥٨.

(٥) ينظر : فتح رب البرية في شرح نظم الأجرومية : ١٠٦ .

(٦) ينظر : العين : مادة (خفض) ٤/١٧٨ .

(٧) ينظر : فتح رب البرية في شرح نظم الأجرومية : ١٠٦ .

(٨) ينظر : تهذيب اللغة : مادة ( جزم ) ١٠/٣٣١ .

ناب عنها[1]، أي : على وجه مخصوص في سائر التعريفات المتقدمة الاصطلاحية بأن يكون في الأواخر لاختلاف العوامل ، فيخرج البناء ونحوه .

والمناسبة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي في كلٍّ . وحكمة ترتيبها مذكور في الحواشي[2] تركناه لسهولته .

قوله : **(وخفض في اسم ... وجزم في فعل)** ، إنما اختصّ الخفض بالاسم، والجزم بالفعل لثقل الخفض ، وخفة الاسم ؛ لأن[3] مدلوله بسيط، وهو الذات ، وخفة الجزم ، وثقل الفعل ؛ لأن مدلوله مركب من الحدث والزمان والنسبة ، فأعطي الثقيل للخفيف ، والخفيف للثقيل للتعادل.

قوله : (وقيل لغير ذلك[4]، والنكات لا تتزاحم).

قوله : **(على سبيل الإجمال)** ، أي : على طريق الإجمال، والمراد به عدم تعيين متعلقها .

وقوله : **(وأما على سبيل التفصيل)**، أي : على طريق التفصيل، والمراد به تعيين متعلقها ، فالإضافة فيه وفيما قبله بيانية .

والحاصل : إن المصنف ذكرها أولاً مجملة باعتبار محلها ، ثم شرع في تفصيله ، وعبارة الفيشي[5] قوله : (وأقسامه أربعة): تقسيم للأنواع بحسب ذاتها [٥٣أ] .

قوله : **(فللأسماء من ذلك)** ... إلى آخره تقسيم لها بحسب محلها ، فللأسماء المراد جنسها معربة كانت أو مبنية ، من ذلك : اسم إشارة موضوع للمفرد المذكر، ويجوز أن يكنّى به عن أشياء كثيرة باعتبار كونها في تأويل ما ذكر ، وكذا فيما بعده .

---

(١) ينظر : فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية : ١٠٦.

(٢) الدرة الشنوانية : اللوحة ٣٤ .

(٣) في ( ب ) : لأنه .

(٤) لم يرد هذا عند الأزهري .

(٥) ينظر : فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية : ١٠٦ .

وقوله : (**وللأفعال**)، أي : جنسها ، وإنما أتي بصيغة الجمع باعتبار تعدد الأفراد المعربة خرجت المبنية . نبتيتي[١]، وبأن المراد بالأفعال الجنس ، اندفع إيراد أن المعرب من الأفعال واحد ، وهو المضارع .

فأجاب[٢] بأن المراد الجنس الصادق بالواحد ، وإذا كان المراد به ذلك ، فما فائدة الجمع ؟ فأجاب بقوله : باعتبار تعدد الأفراد ، وعلم من كلامه أن قيّد المعربة يحتاج إليه في الأفعال دون الأسماء ؛ لكن قال بعضهم : لما كانت الأفعال الأكثر فيها الاعراب، لم يحتج إلى تقييدها بهذا القيّد ، وإلا فلا وجه لإتيانه بهذا القيّد وإسقاطه فيما سبق ، فأما أن يثبته فيهما أويسقطه فيهما[٣]. انتهى .

وكذلك الفيشي جعل في كلامه حذف الصفة في الموضعين، وقصر كلامه على المعرب من القبيلين بدليل أنه فرض الكلام في أقسام الإعراب.

قوله: (**والحاصل**)، حاصل الشئ محصوله، أي: المتحصل من ذلك أن ... إلى آخره .

قوله : (**مشترك**)، من باب الحذف والإيصال ، أي : مشترك فيه[٤] لأن فعله إنما يتعدى إلى المفعول به بفي ، واسم مفعوله كذلك ، يقول : اشتركنا [٥٣ب] في كذا ، فهو مشترك فيه ، فحذف الجار ، فرفع الضمير بالفعل توسعاً فاستتر فيه .

قوله : (**فالمشترك**)، مبتدأ خبره **شيئان** ، وصحّ الإخبار به مع أنه مثنى عن المشترك مع أنه مفرد ؛ لأن لامه للجنس ، والمعرف بأل الجنسية صادق بالواحد والمتعدد ، فتأمله وقسّ عليه .

---

(١) ينظر : فتح رب البرية : اللوحة ٣٨ .

(٢) أي النبتيتي . ينظر : المصدر نفسه : اللوحة ٣٨ .

(٣) ينظر : المصدر نفسه : اللوحة ٣٨ .

(٤) في ( ب ) : مشتر فيه .

قوله : (والمختص شيئان) ... إلى آخره ؛ لأنه كرر الرفع والنصب، أي : ذكرهما مرة مع الأسماء وأخرى مع الأفعال فعلمنا أنه ، أي : القسم أي قسم الرفع والنصب ، وإلا فحقّ العبارة أنهما . فيشي .

قوله : (علامات)، أي : فوق واحدة ، فأراد بالجمع ما زاد على الواحد على حدّ قوله تعالى :﴿أُوْلَٰٓئِكَ مُبَرَّءُونَ﴾[1]، أي : عائشة وصفوان[2] ــ رضي الله عنهما ــ ، فلا ينتقض الجزم لكونه له علامتان لا غير .

وقيل : الجمع فيه باعتبار الأفراد الشخصية ، وهي ممكنة التحقق في أفراد الفعل المعرب[3]، فليتأمل .

قوله : (لا بدّ)، أي : لا فرار من معرفتها عقبها ، أي : أتى عقبها بقوله ، أي : بمقولة .

**خاتمة :**

جمع بعضهم ألقاب الإعراب وألقاب البناء في قوله :

لقد فتحت باب الرضا بعد هجرها .. شقيقة بدر ألتم فانجبر الكسر

فأسكنت بعد الضم ما قد نصبته .... فقلت: ارفعي جزما فقد طاب لي الجر

والفرق بينهما : أن ألقاب الإعراب يتغير بدخول العوامل بخلاف ألقاب البناء، فإنها لازمة .

---

(١) سورة النور : من الآية ٢٦ .

(٢) هو أبو عمرو صفوان بن المعطل بن رحضة السلمي الذكوانيّ ، صحابي جليل شهد الخندق والمشاهد كلها. وحضر فتح دمشق، واستشهد بأرمينية سنة (١٩هـ) ، وقيل في سميساط. وهو الذي قال أهل الإفك فيه وفي عائشة ــ رضي الله عنهما ــ ما قالوا . ينظر : الإستيعاب في معرفة الأصحاب، لأبي عمر يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي، (ت٤٦٣هـ)، تحقيق علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ : ٧٢٥/٢ ؛ الإصابة في تمييز الصحابة، لأبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد الكناني العسقلاني المعروف بابن حجر، (ت٨٥٢هـ)، تحقيق عادل أحمد عبدالموجود وعلى محمد معوض ، دار الكتب العلمية ، بيروت، ط١ ، ١٤١٥هـ : ٣٥٦/٣ .

(٣) ينظر : معاني القرآن وإعرابه ، لأبي إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج، (ت٣١١هـ)، تحقيق عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ ــ ١٩٨٨م : ١٧٣/٢ .

قال المرادي[1] في شرح التسهيل[2]: (وقد حكوا خلافاً في حركات الإعراب، وحركات البناء ؛ أيهما أصل ، فقيل : حركات الإعراب لأنها بعامل ، وقيل : حركات البناء ؛ لأنها لازمة ، وقيل : هما أصلان . قال بعضهم [٥٤أ] ، وهو الصحيح) . انتهى . والله [ سبحانه وتعالى ][3] أعلم.

---

(١) هو بدر الدين أبو محمد الحسن بن قاسم بن عبد الله المرادي المصري، ، المعروف بابن أم قاسم، مفسر أديب. مولده بمصر وشهرته وإقامته بالمغرب. توفي بسرياقوس بمصر سنة (٧٤٩هـ) ، له مؤلفات في التفسير واللغة وغيرها . ينظر : غاية النهاية في طبقات القراء، لشمس الدين أبي الخير محمد بن الجزري، (ت٨٣٢هـ)، عني بنشره ج . براجستراسر، ١٣٥١ هـ ــ ١٩٣٢م: ٢٢٧/١؛ الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لأبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي بن أحمد المشهور بابن حجر العسقلاني، (ت٨٥٢هـ)، تحقيق د . محمد عبد المعيد خان، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر أباد – الهند، ط٢، ١٣٩٢هـ ــ ١٩٧٢م:٣٢/٢.

(٢) شرح التسهيل ، للمرادي ، تحقيق ودراسة محمد عبد النبي محمد أحمد عبيد، مكتبة الإيمان ، المنصورة ــ مصر ، ط١ ، ١٤٢٧هـ ــ ٢٠٠٦م : ٨٢ ــ ٨٣ .

(٣) الزيادة من ( ب ) .

# باب

# معرفة علامات الإعراب

## باب معرفة علامات الإعراب

لما فرغ من ذكر أقسام الإعراب ، وكانت محتاجة لخفائها إلى علامات تميزها لتتم فائدة معرفة مشتركها ومختصها ، عقد لبيانها بابًا ؛ لأن ذكر الأقسام من غير ذكر علامات لها مع احتياجها إليها تضييع للتقسيم ، فذكر هذا الباب ليكون للتقسيم فائدة ، فقال : (باب معرفة) ... إلى آخره ، أي : هذا باب مسائل معرفة علامات الإعراب ، وهو من إضافة الدال للمدلول بناء على مختار المحققين وسيدهم ، وهو الجرجاني[(١)] في مسمّى الكتب والأبواب والفصول أنه الألفاظ المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة[(٢)]، أي : هذا باب دال على معرفة ... إلى آخره .

ومن إضافة العام إلى الخاص ، كشجر آراك ، وعلم النحو بناءً على أنَّه المسائل، وهي[(٣)] بمعنى اللام على التقديرين ، ولا يخفى الحال في بقية الاحتمالات في مسمّى الكتب والفصول والأبواب على من كان من أولي الألباب .

والمراد بالمعرفة : الإدراك ، وإضافة الباب إليها وإن لم يكن معناه؛ لأن من طالع المسائل التي يدلّ عليها حصلت له معرفة علامات الإعراب ، والإضافة تصحّ لأدنى ملابسة ، وهي إنما تنشأ منه ، فإضافة الباب إليها من إضافة السبب إلى المسبب ، أي : باب هو سبب حصول معرفة ... إلى آخره ، ولا ينافي ما تقدَّم من أنه من إضافة الدال[(٤)] للمدلول ؛ لأن ذلك بالنظر لمدلوله ، أي : الباب ، وهو علامات الإعراب، وأن لفظ المعرفة مستدرك ، وهذا بالنظر للمعرفة [٥٤ب]، وأنها غير مستدركة[(٥)]، فليتأمل.

---

(١) أي السيد الشريف سبقت ترجمته ١٢٣.

(٢) سبق للمدابغي بيان ذلك عند حديثه عن معنى الباب . ينظر : هذا التحقيق : ص ١٧٧.

(٣) في ( ب ) : وهو .

(٤) سقط من ( ب ) : الدال .

(٥) ينظر : الدرة الشنوانية : اللوحة ٣٦ .

ثم المعرفة تقال لإدراك الجزئين ، كزيد وعمرو ، أو البسيط وهو ما لا يقبل الانقسام كغاية النقطة ، والعلم الكلي كالحيوان والإنسان ، أو المركب كالنسبة في نحو : زيد قائم ، وكذا يقال : عرفت الله دون علمته ؛ لأنه تعالى منزّه عن التركيب.

وأيضاً المعرفة للإدراك المسبوق بالعدم ، أو للأخير من الإدراكين لشيء واحد إذا تحمّل بينهما عدم بأن أدرك أولاً ، ثم ذهل عنه ، ثم أدرك ثانياً ، والعلم للإدراك المجرد من هذين الاعتبارين ، فالمعرفة تستدعي سبق جهل بخلاف العلم، ولذا يقال: الله تعالى عالم ولا يقال عارف(١).

والمصنف قد عبّر بالمعرفة مع أن العلامات التي تتعلق بها أمور كليّة، وقد جرت عادتهم باستعمال المعرفة في الجزئيات ، والعلم في الكليات ، إما لأنها بمعنى واحد كما عليه الأكثرون(٢)، وإما أن تكون العلامات لقلتها المفهومة من التغيير (بعلامات) والذي هو جمع علامة ، وهو من جموع القلة نزلّها منزلة الجزئي الذي لا تكثر فيه ، أو نزلّها منزلة الجزئي تسهيلاً على الطالب حتى كان إدراكها وإن كانت كليّة كإدراك الجزئي في السهولة وقرب التناول.

وأما لأن المعرفة تشعر بسبق الجهل ، فهي تناسب المتعلم المقصود بوضع هذه المقدمة ، ويمكن أن يقال : المراد بالمعرفة إمكانها ، وبالعلامات كلّ فرد من العلامات ، بمعنى أن أي فرد يوجد منه أمكننا معرفته بهذا الباب ، وحينئذٍ يكون متعلق المعرفة جزئياً ، فليتأمل . [٥٥أ]

---

(١) سبق للشارح بيان ذلك . ينظر : هذا التحقيق : ص ٩٦.

(٢) ينظر : المنصف : ١/ ٤ ؛ القواعد النحوية مادتها وطريقتها، عبد الحميد حسن، مكتبة الأنجلو المصرية، ط٢، ١٩٥٢م : ١٩٧ ؛ دراسات في المناهج والأساليب العامة، للدكتور صالح ذياب هندي وهشام عامر عليان ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، عمّان، ط٦ ، ١٩٩٥ م : ١٩٠

والحاصل : إنهم اختلفوا: هل المعرفة والعلم مترادفان ؟ معناهما واحد[١]، وعليه فحدَّهما لغة : العلم[٢]، واصطلاحاً : علم الشيء على ما هو به في الواقع[٣].

وفي شرح الفيشي : إنه الصحيح ، أو ليسا مترادفين ، والفرق بينهما ما سبق من أن المعرفة إدراك الجزء أو البسيط ... إلى آخره .

ثم اعلم أنه اعتراض[٤] على الماتن بأنه ترجم لشيء ، وهو المعرفة، ولم يذكره ، وذكر شيئاً وهو علامات الإعراب التي عقد لها الباب ، ولم يترجم لها .

والجواب : ما سبق من أن المعرفة لما كانت تنشأ من هذا الباب أضافه إليها، إضافة السبب للمسبب ؛ لأنّ من طالعه وفهم معاني مسائله حصلت له معرفة علامات الإعراب . والعلامات : جمع علامة[٥]، وهي لغة : الإمارة ، قال تعالى: ﴿ وَعَلَـٰمَـٰتٍۚ وَبِٱلنَّجۡمِ هُمۡ يَهۡتَدُونَ ﴾[٦]، أي : وإمارات[٧].

واصطلاحاً : عبارة عن حركات الإعراب التي هي : الرفع والنصب والخفض، والأحرف الأربعة التي هي : الواو والألف والياء والنون ، والسكون :

---

(١) فُرق بين المعرفة والعلم بأن المعرفة تكون مسبوقة بنسيان أو غفلة أو نحو ذلك ، لا يصلح أن يقول الله عارف ، لأن المعرفة تستعمل في العلم القاصر المتوصل إليه بتفكر وتدبر . وقد أصبح المعروف علماً على كل فعل يُعرف بالعقل أو بالشرع حسنة. ينظر : المفردات : ٣٤٣ ؛ التعريفات : ١٧٩ .

(٢) ينظر : لسان العرب : مادة ( عرف ) ٩/٢٤٠ .

(٣) ينظر : سر صناعة الإعراب : ٢/١٢٠ ؛ أسرار العربية : ١٦٩ ؛ ارتشاف الضرب: ٢/ ٩٠٧ .

(٤) أي الشارح خالد الأزهري .

(٥) ينظر : العين : مادة ( علم ) ٢/١٥٣ .

(٦) سورة النحل : الآية ١٦ .

(٧) ينظر : زاد المسير في علم التفسير، لأبي الفرج عبدالرحمن بن علي بن محمد المعروف بابن الجوزي، (ت٥٩٧هـ)، تحقيق عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط١ ، ١٤٢٢هـ: ٨/١٢١ .

وهو ضد الحركة ، والحذف : وهو ذهاب أحد الأحرف الأربعة المذكورة[١].

وتقدّم[٢] أن في جمع العلامات تغليباً ، أو أنه أطلق الجمع على ما فوق الواحد .

وقال الفيشي: لعله أطلق الجمع على حقيقته، وهو ثلاثة، ففوق، ومجازه: وهو ما زاد على الواحد ؛ لأنّ الجزم ليس له إلا علامتان ، وقدَّر الشارح لفظ أقسام ، وهو مراد المصنف بدليل ، فأما الضمة ، فتكون علامة للرفع... إلى آخره ؛ لأنّ العلامات التي [٥٥ب ] ذكرت ليست علامات للإعراب المطلق ، وإلا لما دلّت الضمة مثلاً على خصوص الرفع ، وإنما كانت تدلّ على إعراب مطلق ، أي : كانت تدلّ على الحقيقة والماهية لا على خصوص الأفراد ؛ ولأن الإعراب نفسه ليس مشتركاً مع غيره حتى يحتاج إلى علامات تميزه ، والعلامات إنما يؤتى بها لتمييز الأشياء المشتركة بعضها عن بعض ، وإضافة معرفة إلى علامات من إضافة المصدر إلى معموله ، أي : معرفة الطالب العلامات، أو من الإضافة البيانية بتأويل المعرفة باسم المفعول ، أي : ما يُعْرَف فكأنَّه قاله : باب معروف ، أي : معلوم هو علامات ... إلى آخره .

وإضافة علامات إلى ما بعده على معنى اللام ، بناءً على ما مشى عليه المصنف من أن الإعراب معنوي ، وأما على القول بأن الإعراب لفظي ، فالإضافة بيانية ، أي : علامات هي أقسام الإعراب ، أو علامات هي الإعراب.

قوله : **(التي هي)** ... إلى آخره ، التي نعت لأقسام ، ولا يضرّ الفصل بين المنعوت والنعت بالمضاف إليه ؛ لأنّ المتضايفين كالشيء الواحد .

وقوله : **(هي الرفع)**، صلة التي لا محل لها من الإعراب ، **والنصب والخفض والجزم** معطوفان[٣] على الرفع.

---

(١) ينظر : الإيضاح في علل النحو : ٦٩ ؛ الأشباه والنظائر في النحو، لأبي الفضل عبد الرحمن بن الكمال جلال الدين السيوطي ، (ت٩١١هـ)، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٥م : ١/ ١٨٤ – ١٨٥ .

(٢) ينظر : هذا التحقيق ص:١٥٢.

(٣) الأصح معطوفات لأنها ثلاثة .

قوله : **(من حيث هو)** ، أي : لا يقيد كونه في الاسم ؛ لأنّ علاماته ثلاثة فقط: الضمة والواو والألف ، ولا يقيّد كونه في الفعل ؛ لأن علاماته[1] اثنان الضمة والنون ، ولا يقيَّد كونه في الاسم والفعل ؛ لأنّ علاماته خمسة كما عرفت، ولا يقيّد كونه [٥٦أ] بالضمة ، أو بالواو أو بالألف، أو بالنون لئلا يلزم تقسيم الشيء إلى نفسه وإلى غيره ، فلذلك قيَّد بالحيثية المطلقة إشارة إلى أن المراد طبيعة الرفع من غير ملاحظة شيء، وكذا يقال في النصب والخفض والجزم ، فالحيثية هنا حيثية إطلاق ، كما في قولك : الإنسان من حيث هو إنسان جسم ؛ لأنّ الحيثيات ثلاثة هذا أولها ، والثاني ما يراد بها التقييد ، كما في قولك : الإنسان من حيث عروض الصحة له والمرض موضوع علم الطب ، والثالث ما يراد بها التعليل ، كما في قولك : النار من حيث حرارتها تسخن[2]. انتهى.

قوله : **(أربع علامات)**، ذَكَّرَ العدد ؛ لأنّ المعدود ، وهو علامات مؤنث ؛ لأنّه جمع علامة ، والعدد يتبع مميزة بكسر الياء ، أي : ما يميزه أي : تمييزه ؛ فإن كان مذكراً أنّث العدد ، وإن كان مؤنثاً ذكر العدد.

قوله : **(على الأصل)**، إما صفة للضمة بتقدير العامل معرفاً على ما يفهم من كلام المولى سعد الدين في شرح المفتاح[3]، أو بتقديره منكراً نظراً إلى أن اللام في الضمة للجنس ، والمعرف بلام الجنس مطلقاً في حكم النكرة على ما ذكره أيضاً في شرح المفتاح وإما حال .انتهى . شنواني[4].

والتقدير : على الصفة[5] الضمة الكائنة ، أي : الجارية على الأصل، أو ضمة كائنة ، أي : جارية على الأصل ، وعلى الحال الضمة حالة كونها جارية

---

(١) في ( أ ) : علامات ، والتصحيح من ( ب ) .

(٢) انتهى الاقتباس عن الفيشي . وسبق الذكر بأن كتابه مفقود .

(٣) ينظر : المطول شرح تلخيص المفتاح ، لسعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني (ت٧٩٢هـ)، المطبع الشاهجهاني ، بلدة بهوبال المحمية الهند ، بلا تاريخ : ١٤ .

(٤) ينظر : الدرة الشنوانية : اللوحة ٣٦ .

(٥) في ( ب ) : الضمة .

على الأصل ، وعلى الصفة تكون الصفة لبيان الواقع ، وعلى الحال تكون حالاً لازمة ، فلا يعترض بأنه يقتضي أن لنا ضمة أصلية ، وضمة غير أصلية ، وهو [ ٥٦ب ] فاسد ، فتأمل.

قوله: **(نيابةً)**، بالنصب حال من الأحرف الثلاثة على تأويله باسم الفاعل، أي: حالة كونها نائبة؛ لأنّ المصدر المنكر يقع حالاً كثيراً، نحو:﴿ أَرِنَا ٱللَّهَ جَهۡرَةٗ ﴾[1]؛ لكنه مقصور على السماع ، فالأولى أن يكون قوله : نيابة مفعول مطلق ، أي : تنوبُ نيابةً.

قوله : **(لأصالتها)** ، أي : أرجحيتها في الدلالة على الرفع دون غيرها.

قوله : **(وثنَّى)** ، أي : أتى ثانياً بالواو ، أي : بذكرها لكونها مصدراً كأن يقال : كان الشيء كينونةً وكوناً ، أي : لأنّ الواو تنشأ ، أي تحدث عنها ، أي : عن الضمة إذا أشبعت الضمة ، وإشباع الحروف توفيرها ، أي : تنفيرها بأن تزيد في النطق بها فوق طبيعتها ، وعلى قياسه يقال في إشباع الحركات ، فهي ، أي : الواو بنتها ، أي : بنت الضمة لتولدها منها.

واعلم أن الشارح تبع في هذا التعليل قول ابن جني في الخصائص[2]، وهو أن حروف العلة ناشئة عن الحركات ومركبة منها، قال: (الواو مركبة من ضمتين، والألف من فتحتين ، والياء من كسرتين)، قال : (ألا ترى أن من متقدّمي القوم من كان يسمي الضمة الواو الصغيرة، والكسرة الياء الصغيرة ، والفتحة الألف الصغيرة). انتهى .

وهذا قول ضعيف ، والصحيح أنها بسائط لا تركيب فيها ، وعليه فيقال : إنه ثنَّى بالواو؛ لكونها فرعاً في النيابة عن الضمة.

---

(١) سورة النساء : من الآية ١٥٣ .

(٢) ينظر : الخصائص : ٣١٧/٢ . ينظر : الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني، د. حسام سعيد النعيمي، دار الطليعة للطباعة، دار الرشيد للنشر، بغداد، ١٩٨٠م : ٢٣٧.

قوله : **(وثلَّثَ بالألف)**، أي : ذكرها ثالثاً.

قوله : **(لأنّها أخت)** ... إلى آخره ، الأخت بضم الهمزة أنثى الأخ ، وهو المشارك لآخر في الولادة ، أو الرضاع ويستعار لكل [٥٧أ] مشارك لغيره في شيء ، وكذا الأخت كما هنا ؛ فإن الألف أخت الواو ، أي : مشاركتها في المد ... إلى آخره.

قوله : **(واللين)**، عطف عام على خاص ؛ لأنّ الواو والألف والياء حروف علة مطلقاً ، وحروف لين أيضاً إن سكنت الواو والياء مطلقاً ، وحروف مدّ أيضاً إن جانس الواو والياء ما قبلها بأن انضم ما قبل الواو ، وانكسر ما قبل الياء ، فكل حرف مدّ حرف لين ولا عكس ، وكل حرف لين حرف علة ولا عكس. والحاصل: إن الألف حرف علة ولين ومد دائماً ، والياء والواو المتحركان حرف علة فقط عند الصرفيين[١]، والساكنتان المفتوح ما قبلهما ، كقَوْل وبَيْع حرف علة ولين فقط ، والساكنتان المجانس لهما ما قبلهما كنُوحِيْ حرف علة ولين ومد ، فتأمل.

قوله : **(وختم بالنون)**، أي : ذكرها آخر العلامات **لضعف شبهها** من إضافة الصفة للموصوف ، أي : لشبهها الضعيف. قوله : **(بحروف العلة في الغنة)**، متعلقان بشبيهها .

وقوله : **(عند سكونها)**، أي : النون ظرف للغنة ، والغنة صوت لذيذ يخرج من الأنف يشبه صوت الرياح في الأشجار الملتفة ، ومنه وادٍ أغن ، أي : كثير الأشجار والرياح[٢].

---

(١) ينظر : شرح الشافية للرضي : ٣/ ٣٧ ؛ شرح الملوكي في التصريف، لموفق الدين أبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي، (ت٦٤٣هـ)، تحقيق د. فخر الدين قباوة، المكتبة العربية، حلب، ط١، ١٣٩٣هـ ـــ ١٩٧٣م : ١٠٢ .

(٢) ينظر : شرح الشافية للرضي: ٣٧/٣، شرح الملوك في التصريف: ١٠٢.

قال الشيخ محاسن[١]: (ظاهر هذا أن حروف العلة فيها غنة ، وإن النون إذا سكنت كذلك ، فأشبهت النون حرف العلة ، وهذا شبه ضعيف فأخِّرت النون لذلك)[٢]. انتهى.

وفي كلام بعضهم[٣] أن الجامع بينهما مطلق المد ، وإن اختلف المحل لأن حرف العلة مدة [٥٧ب] في الحلق ، والنون مدة في الخيشوم ، والمراد بالمدة ما اتسع مخرجها لمن فسَّر كلام الشارح به ؛ فإنه ليس بظاهر ؛ لأنّ الشارح بيَّن وجه الشبه بقوله : (في الغنة)، فالأولى تقرير الشارح بها ، قاله الشيخ محاسن .

ويؤخذ من كلام الفيشي أن الجامع بينهما كون كل منهما يدغم فيه إدغاماً بغنة ؛ فإنه قال : (وختم بالنون لبعد شبهها بالواو ؛ فإنها أشبهتها في كونها حرف إدغام بغنة ، إذ حروفه يومن) ، وحينئذ فكلام الشارح مبني على أنَّ الغنة في المدغمين غنة المدغم فيه ، قال : )ولأنها علامة للرفع في الفعل المضارع ، والفعل مؤخَّر عن الاسم ، فكذا علامته والنكات[٤] لا تتزاحم).

قوله : **(ولكل واحدة من هذه العلامات الأربع مواضع)** ... إلى آخره لكل خبر مقدّم ، مواضع مبتدأ مؤخر ولا ينون لمنعه من الصرف ؛ لأنه على صيغة منتهى الجموع ؛ فإنه جمع موضع ، والمراد بكل هنا : الكل المجموعي ، ومَنْ بيانية لا تبعيضية ، أي : وللمجموع الذي هو هذه العلامات مواضع ، وهذا لا يستلزم أن يكون لكل واحدة منها عدة مواضع، أو أنه من باب التغليب ، أو الجمع

---

(١) سبقت ترجمته : ص ٩٣.

(٢) ينظر: الدر النثير والعذب النمير في شرح مشكلات وحل مقفلات اشتمل عليها كتاب التيسير، لعبد الواحد بن محمد المالقي، (ت٧٠٥هـ)، تحقيق أحمد بن عبدالله المغربي، دار العنوان، جدة، ١٤١١هـ ــ ١٩٩٠م : ١٣٦ ؛ اشتقاق حروف العلة (بحث) للدكتور إبراهيم أنيس، مجلة كلية الآداب جامعة فاروق الأول، القاهرة مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر - ص ١٠٤ - م ٢/ ١٩٤٤.

(٣) ينظر : شرح أبيات سيبويه : ١/ ٢٢٣ .

(٤) في ( أ ) : والنكايات ، والتصحيح من ( ب ) .

في مواضع باعتبار الأفراد الشخصية ، وهي ممكنة التحقق في إفراد ما سيأتي[1]، وبكلّ من هذه الأجوبة الثلاثة يندفع إيرادان : الواو وليس لها إلا موضعان ، والألف والنون ليس لكل منهما إلا موضع واحد كما سيأتي[2].

قوله : **(فأما)** ، الفاء رابطة لجواب شرط مقدّر ، وأما حرف شرط وتوكيد دائماً ، وتفصيل غالباً كما هنا.

قوله : **(في أربعة مواضع)** ، أنّث [٥٨أ] /ظ٥٧/ العدد ؛ لأنّ المعدود مذكر ؛ فإن المواضع جمع موضع ، الأول في الاسم المفرد قد ينظر فيه؛ لأنّه يوجب إما أن يكون الشيء ظرفاً لنفسه إن كان الأول هو الاسم المفرد ، أو يكون الأول غير الاسم المفرد ، وكلّ منهما باطل ، فكان الأحسن أن يقول الشارح بعد قول المصنف في الاسم المفرد : وهو الأول مثلاً ، ويمكن توجيه كلامه بأن يكون التقدير: الأول يجيء في الاسم المفرد من مجيء العام في الخاص ، بمعنى محققة فيه بناءً على أنّ ماهية الأول الذهنية أعمّ من الاسم المفرد ، وإن كانت إياه بحسب الخارج ، فتأمل ، وأجر ذلك في نظائره .

وقد يجاب بأن المراد بالمواضع الأربعة أواخر الاسم المفرد ، وما بعده . شنواني[3].

ولا يخفى أن قول الماتن في الاسم المفرد ... إلى آخره بقطع النظر عن كلام الشارح يكون بدل مفصل من مجمل ، أي : بدل من قوله : أربعة مواضع بإعادة الجار ، والمراد بالمفرد في باب الإعراب ما ليس مثنى حقيقة أو حكماً ولا مجموعاً ، حقيقة أو حكماً ، ولا من الأسماء الخمسة ، ولو كان مركباً كعبد الله

(١) سيأتي في الصفحة اللاحقة .

(٢) ينظر : هذا التحقيق : ص ٢٣٠.

(٣) ينظر : الدرة الشنوانية : اللوحة ٣٧ .

وبعلبك . والأسارى بفتح الهمزة وضمها جمع أسرى بفتح الهمزة جمع أسير ، فالأسارى جمع الجمع[١].

قوله : **(والعذارى)** ، جمع عذراء ، وهي البكر[٢].

قوله: **(ما)**، أي: جمع، وهو ما دلّ على أكثر من اثنين، فخرج المفرد والمثنى.

وقوله: **(تغير فيه بناء)**، أي: هيئة، أي: إلى صيغة مفرده، أي: واحده، فالمراد بالمفرد ما قابل المركب، أي: ما تغير فيه مفرده عن حالته قبل الجمع.

واعترض[٣] هذا التعريف [٥٨ب] بأنه غير مانع ؛ لأنّه يدخل فيه جمع السلامة بالواو والنون ، أو بالألف والتاء ؛ فإنه يتغير فيه بناء مفرده بسبب الزيادة.

وأجيب[٤] عنه : بأن المراد ما تغير فيه بناء مفرده من غير[٥] إلحاق آخره علامة الجمع ؛ ولأنه يدخل فيه ما تغير بناءُ واحده للإعلال ، وهو جمع تصحيح ، نحو : قاضُون ومصطفَون .

وأجيب[٦] عنه : بأن المراد ما تغير فيه بناء مفرده لغير إعلال .

واعترض[٧] على الماتن في قوله : إن جمع التكسير يرفع بالضمة من أن[٨] جمع التكسير ما لا يرفع بالضمة ، بل يعرب بالحروف نحو : سنين وأرضين .

---

(١) ينظر : مقاييس اللغة : مادة ( أسر) ١٠٧/١.

(٢) ينظر : النهاية : ١٩٦/٣ ؛ المغرب في ترتيب المعرب: ٣٣٠ .

(٣) ذكر الشنواني هذا الاعتراض افتراضاً ورد عليه : ينظر : فتح رب البرية : اللوحة ٤٠.

(٤) ينظر : المصدر نفسه : : اللوحة ٤٠ .

(٥) في ( ب ) : من غير .

(٦) ذكر الشنواني هذا الاعتراض افتراضاً ورد عليه . ينظر : الدرة الشنوانية : اللوحة ٣٨ .

(٧) ينظر : الدرة الشنوانية: اللوحة ٣٨ .

(٨) في ( أ ) : من أن من ، والتصحيح من ( ب ) .

وأجيب[١]: بأن القاعدة أغلبية ، أو أن المراد بجمع التكسير جنسه أو أن المراد به ما تغير بناء مفرده تغيراً لا يعرب معه بالحروف ، فتلخصّ أن التعريف السالم من الإيراد الذي هو للمصنف هنا مراد أن يقال : ما تغير فيه بناء واحده لغير إعلال ، ولا إلحاق علامة جمع تغير لا يعرب معه بالحروف تحقيقاً كان ذلك التغير بأن يكون مشاهداً ، وهو ما ذكره الشارح ، أو تقديراً كَفُلْكٍ ؛ فإنه يستعمل للجمع والمفرد بلفظ واحد؛ لكن إن جعلته جمعاً فضمة أوله كضمة أُسد ، وإن جعلته مفرداً فضمته كضمة قُفل ، فالتغيير أمر اعتباري ؛ لأنّه يقدَّر زوال الضمة الكائنة في الواحد ، وتبدلها بضمة مستقرة بالجمع عند سيبويه[٢].

ويعرف الجمع من المفرد بالضمير ، أو بالنعت ، فتقول : فُلْكٌ سائرة للمفرد ، وفلك سائرات[٣] للجمع ، وتقول في المفرد : هذا فُلْكٌ اشتريته ، أو سَيَّرته[٤]، وفي الجمع : اشتريتهن أو سيرتهن [٥٩أ] .

قوله : **(وهو)** ، أي : تغيير مفرده ، أو ما تغير فيه بناء مفرده بحسب الوجود ستة أقسام ... إلى آخره ؛ لكن هذا ، أي : رجوع الضمير[٥] لما تغير يوجب تأويل قوله : **(الأول التغيير)** ... إلى آخره بحذف مضاف ، أي : ذو التغيير[٦]، أو صاحب التغيير[٧]، كما قاله الشيخ الشنواني[٨]، أما بحسب القسمة العقلية فهي ثمانية ؛ لأنّه إما بزيادة فقط ، وإمّا بنقص فقط ، أو بهما معاً ، وإمّا

(١) ينظر : فتح رب البرية : اللوحة ٤٠ .

(٢) ينظر : الكتاب : ١٨١/٢ .

(٣) في ( أ ) : سيرات ، والتصحيح من ( ب ).

(٤) في ( أ ) : سريته ، في ( ب ) : شريته . وما أثبته هو الصحيح لموافقته ما بعده .

(٥) في ( أ ) : الصغير ، والتصحيح من ( ب ).

(٦) في ( ب ) : التغير .

(٧) في ( ب ) : التغير .

(٨) ينظر : الدرة الشنوانية : اللوحة ٣٨ .

بعدهما ، فكلّ منها إما مع تغيير شكل ، أو لا ؛ لكنه سقط منها[1] قسمان لعدم وجودهما في كلامهم، وهما : وجود الزيادة والنقص ، أو عدمهما مع التغيير فيهما، فتأمل.

قوله : (**نحو صنوان**) ، الصنو فرخ الشجرة ، والصنوان تستعمل مثنى وجمعاً، ويفرّق بتنوين النون في الجمع والإعراب بالحركات الظاهرة عليها ، وبعدم التنوين في النون مع كسرها والإعراب بالحروف في المثنى[2].

قوله : (**نحو : أسد**) بفتحتين اسم للحيوان المفترس ، والجمع أُسُد بضمتين، ويخفض بإسكان السين المهملة .

وقوله : (**نحو : تُخم**) مفردة ، وتخم جمع وثمرة وثمر، وهكذا.

قوله : (**نحو غلام وغلمان**)، أما الزيادة في غلمان[3]، فبالألف والنون وأما النقص ، فنقص الألف التي كانت بعد اللام ، وقيل : الميم في الفرد، وأما تغيير الشكل فظاهر ، فعرفت أن ألف[4] غلمان غير ألف غلام لاختلاف محلهما.

قوله : (جمع المؤنث **السالم**)، أي : من تغيير مفرده ، وهو صفة لجمع ، أو صفة للمؤنث؛ لأنّ المؤنث هو المفرد وهو لفظ ، فيصحّ وصفه بالسالم خلافاً لمن اقتصر على الأول[5].

قوله: (**وهو ما جمع**) ...إلى آخره إن أوقعنا ما [٥٩ب] على المفرد صحّ.

قوله : (**جمع**) ... إلى آخره ؛ لكنه لا يصحّ قوله الآتي منه : (**إنه ينصب بالكسرة**)، وإن أوقعناها على الجمع نافي قوله : (**جمع**) ... إلى آخره؛ لأنّ الجمع لا يجمع ثانياً .

---

(١) في ( ب ) : منهما .

(٢) ينظر : لسان العرب : مادة ( صنو ) ٤٧٠/٤ ؛ ينظر : الدرة الشنوانية : اللوحة ٣٨ .

(٣) في ( ب ) : غلامان .

(٤) في ( ب ) : الآلف .

(٥) ينظر : الدرة الشنوانية : اللوحة ٣٨ .

وأجيب : بأن المراد ما تحققت جمعيته، وحصلت بألف وتاء، أي: كان لهما دخل في الجمعية ، فالباء للسببية، وبعبارة أخرى للاستعانة، وهي للآلة ، وحينئذٍ فلا حاجة لقوله: مزيدتين، وإن جعلت للمصاحبة احتيج إلى مزيدتين ليخرج، نحو: قضاة وأبيات؛ فإن كلا منهما يصدق عليه أنه جمع مع الألف والتاء ؛ لكن ألف قضاة منقلبة عن أصل لا زائدة، وتاء أبيات أصل ، ونصب هذين بالفتحة ، كغيرهما من جموع التكسير ، قاله المرادي[1].

فعلى الأول مزيدتين مستدرك ، أو لبيان الواقع ودفع توهم أن الباء للملابسة ، وعلى الثاني للاحتراز ، فافهم .

قوله : **(وتقييد الجمع بالسلامة والتأنيث)**[2] وكذا بالجمع ؛ لأنّه قد يكون اسم جمع كأولات ، أو مفردا كعرفات مسمًّى به .

فالحاصل : أن كلا من الأوصاف الثلاثة : الجمع والمؤنث والسالم جرى على الغالب ، أي : الأكثر ، وإلا فقد يكون مفرداً كأولات ، ومذكراً كحمامات ، ومكسراً كحبليات ؛ لكن هذا الجواب من الشارح لا يحتاج إليه بعد تفسيره له لما جمع بألف ... إلى آخره ، اللهم إلا أن يقال هو إشارة إلى جواب آخر .

قوله : **(وإلا فقد يكون جمعاً لمذكر نحو)** ... إلى آخره ، أي : وإن لم نحمله على الغالب ، فلا يصحّ؛ لأنّه قد يكون ... إلى آخره ، فحذف الشرط والجواب ، وأقام دليل الجواب مقامه.

قوله : **(إِصْطَبل)** بهمزة قطع وهو موقف الفرس والدابة بلغة أهل الشام ، وليس عربياً [٦٠أ] .

قوله : **(حبليات)**، وتغييره بقلب ألف المفرد ، وهو حبلى ، في الجمع ياءً.

---

(١) ينظر : شرح التسهيل : ١٠٠ .

(٢) في شرح خالد الأزهري : ٩ ( بالتأنيث والسلامة ) .

قوله : **(يوجب بناءه)**، على السكون ، **(كنون النسوة نحو : يتربصنَّ)**، أو على الفتح ، كنون التوكيد ثقيلة كانت نحو ﴿لَيُسْجَنَنَّ﴾[1] أو خفيفة نحو : ليكوناً ، والكاف في كلامه استقصائية ؛ لانّحصار موجب بناء المضارع فيهما .

واعترض[2] قوله : يوجب بناءه ؛ بأنه لا حاجة إليه؛ لأنّ الكلام في المعربات، فهو مستدرك ، فليحمل الشيء في كلام الماتن على ما ينقل إعرابه فقط. وأجاب الفيشي بأنه ذكره لتنبيه المبتدئ على ما عساه يغفل عنه. واعلم أن نون النسوة لا تكون إلا مباشرة ، وأما نون التوكيد فتكون مباشرة لفظاً أو تقديراً ، وهي الموجبة للبناء بعد النون ، وتكون مباشرة لفظاً منفصلة تقديراً ، نحو:﴿ وَلَا يَصُدُّنَّكَ عَنْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ ﴾[3]، أو منفصلة لفظاً وتقديراً، نحو:﴿لَتُبْلَوُنَّ ﴾[4]،﴿ وَلَا تَتَّبِعَآنِّ ﴾[5]،﴿ فَإِمَّا تَرَيِنَّ ﴾[6]، والفعل معربٌ معها.

قوله : **(وأما الواو)**، أي : المضموم ما قبلها لفظاً كـ(الزيدون)، أو تقديراً كـ(المصطفون)، **(فتكون علامة للرفع)**، أي: على الرفع، فاللام بمعنى على، أي: إمارة على الرفع على سبيل النيابة ، كما مرَّ[7].

قوله : **(الأول في جمع المذكر السالم)**، تقدّم[8] الكلام على هذه الظرفية ، أي : الموضع الأول يتحقق في جمع المذكر السالم ، أي : من تغيير مفرده .

---

(١) سورة يوسف : من الآية ٣٢ .

(٢) ينظر : فتح رب البرية : اللوحة ٤٠.

(٣) سورة القصص : من الآية ٨٧ .

(٤) سورة آل عمران : من الآية ١٨٦ .

(٥) سورة يونس : من الآية ٨٩ .

(٦) سورة مريم : من الآية ٢٦ .

(٧) ينظر : هذا التحقيق : ص ٢٢٢- ٢٢٣ - ٢٢٤.

(٨) في ( أ ) : يقدم ، والتصحيح من ( ب ) ينظر: ص: ٢٣٠.

ولا يخفى أن جمع في الأصل مصدر ، ومعناه : ضمّ اسم إلى مثله فأكثر بزيادة في آخره صالح للتجريد ، وعطف مثليه فأكثر عليه ، والمراد به هنا : اسم المفعول ، أي : المذكر المجموع جمع سلامة ، وما حمل عليه ، وهو ما كان آخره واواً ونون [٦٠ب] في حالة الرفع ، كالزيدون وعشرون ، أو ياءً ونوناً في حالة الجر والنصب ، كالزيدين وعشرين .

ولك أن تقول : هو اسم ضمّ إلى مثليه فأكثر ، صالح للتجريد وعطف مثليه، أو مثاله عليه ، وهو قسمان : علم وصفة ، فالأول نحو : الزيدون من قولك: جاء الزيدون ، والثاني نحو : المسلمون من قولك : جاء المسلمون .

وله(١) شروط عامة وشروط خاصة ، فالعامة هي أن يكون لمذكر عاقلٍ خالٍ من التاء الموضوعة للتأنيث التي ليست عوضاً عن غيرها ، فهذه الشروط للعلم والصفة ، ويختصّ العلم بأن لا يكون مركباً تركيباً إسنادياً ، ولا مزجياً ولا معرباً بحرفين ، وتختصّ الصفة بأن لا تكون من باب أفعل فعلاء ولا فعلان فعلى، ولا مما يستوي فيه المذكر والمؤنث، فخرج بحصره في القسمين ما ليس بعلم ولا صفة كرجل ، فلا يقال : رجلون .

نعم إن صُغِّر جاز ؛ لأنّه يلتحق حينئذٍ بالصفات ؛ لكن العلم إذا جمع زالت علميته ، ووجب أن يعوض عنها تعريفاً آخر إذا أريد التعريف . قال الشاعر :

أنا ابْنُ سَعْدٍ أَكْرَمِ السَعْدِينا(٢)

فوجود العلمية شرط للإقدام على الجمع ، وعدمها شرط لثبوت الجمع ، ومن ثم ألغز بذلك الدماميني(٣)، فقال في جملة من الأبيات:

---

(١) في ( ب ) : فله .

(٢) ديوان رؤبة : ١٩١ .

(٣) هو بدر الدين محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر بن محمد، المخزومي القرشي، المعروف بابن الدماميني، من علماء الشريعة وفنون الأدب. ولد في الإسكندرية سنة (٧٦٣هـ) ، واستوطن القاهرة ولازم ابن خلدون. وتصدر لإقراء العربية بالأزهر. ثم تحول إلى دمشق. ومنها حج، وعاد إلى

فيسأل ما أمر شرطتم وجوده ... لحكم فلم تقض النحاة بردّه

فلما وجدنا ذلك الأمر حاصلاً .... منعتم ثبوت الحكم إلاَّ بفقده[١]

وخرج بالمذكر من العلم نحو : زينب ، ومن الصفة نحو : حائض، وبالعاقل من العلم نحو : لاحق [٦١أ] اسم فرس ، ومن الصفة نحو : سابق ، صفة فرس.

وأما إذا كان صفة رجل صحّ جمعه ، ومنه قوله تعالى:﴿ وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلسَّٰبِقُونَ ﴾[٢]، وبالخلو من التاء وإن استعملت في غير التأنيث ، كالمبالغة من العلم نحو : حمزة وطلحة ، ومن الصفة نحو : علامة .

وقولنا : التي ليست عوضاً عن غيرها قيّد في القيّد ، وشأنه الإدخال؛ فإن كانت عوضاً مثل عدّة وثبة علمين ، جاز فيه عدون وثبون وعدين وثبين ، وخرج ما ركب تركيباً إسنادياً من الأعلام كبرق نحره ، أو مزجياً كسيبويه ، وما أعرب بحرفين كزيدين وزيدون علمان ، فلا يجمع هذا الجمع ، وخرج ما كان من الصفات من باب أفعل فعلاء بفتح الفاء والمد ، كأحمر وأسود ، بخلاف ما كان مؤنثه غير فعلاء بالمد فيجمع هذا الجمع كالأفضل ، فيقال : الأفضلون لأن مؤنثه فضلى، ومنه قوله تعالى: ﴿ ٱلْأَقْدَمُونَ ﴾[٣]، وشذ :

=مصر فولي فيها قضاء المالكية. وانتقل إلى الهند فمات بها في سنة (٨٢٧م) . له مؤلفات كثيرة في اللغة . ينظر : الضوء اللامع : ١٨٤/٧ ؛ بغية الوعاة : ٢٧ .

(١) هذان البيتان من جملة أبيات خاطب بها الدماميني علماء الهند . ينظر : نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ، لمحمد الطنطاوي ، تحقيق الدكتور عبد الرحمن بن محمد بن إسماعيل ، دار المعارف ، مصر ، ١٩٩٥م : ٢١٢ .

(٢) سورة الواقعة : الآية ١٠ .

(٣) سورة الشعراء : من الآية ٧٦ .

فَمَا وَجَدَتْ نِسَاءُ بَنِي تَمِيمٍ ... حَلَائِلَ أَسْوَدِينَ وَأَحمرِينَا(١)

أو من باب فعلان فعلى ، كندمان من النديم ؛ فإن مؤنثه ندمى ، أما ندمان من المنادمة فيجمع هذا الجمع ؛ لأنّ مؤنثه ندمانة ، فتأمل .

وخرج ما استوى فيه المذكر والمؤنث كصبور وجريح ، فلا يجمع هذا الجمع ككلٍّ ما كان على وزن فعيل ؛ إن كان بمعنى المفعول ، كقتيل، يقال : رجل قتيل وامرأة قتيل ، أما لو كان بمعنى الفاعل ، فلا يستوي فيه مذكره ومؤنثه، بل يفرّق بينهما بالتاء ، كعليم للمذكر ، وعليمة للمؤنثة [٦١ب] .

ويلتحق بجمع المذكر السالم في رفعه بالواو ونصبه وجره بالياء كما سيأتي(٢) أربعة أشياء :

الأول: "أسماء جموع لا مفرد لها، كعشرين وبابه وأولي وعالمين بفتح اللام، وأما بكسرها فجمع حقيقة .

الثاني : جموع تصحيح لم يستوف مفردها الشروط المتقدّمة ، كأهلين ووابلين(٣).

الثالث: جموع تكسير ، كأرضين وكسنين وبابه ، وهو كل ثلاثي حذفت لامه وعوض عنها هاء التأنيث ولم يكسر ، كسنة وسنين وعضة وعضين ، وعزة وعزين.

---

(١) البيت للكميت . ديوان الكميت، الكميت بن زيد الأسدي، (ت١٢٦هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، بلا تاريخ : ٢/ ١١٦؛ وللحكيم الأعور بن عياش الكلبي في خزانة الأدب وغاية الأرب، لأبي بكر تقي الدين علي بن عبدالله الحموي الأزراري، (ت٨٣٧هـ)، تحقيق عصام شعيتو، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط٣، ١٩٨٧م : ١/١٧٨ .

(٢) سيتناوله المدابغي هنا .

(٣) في ( ب ) : وابلين .

الرابع : ما سمّي به من هذا الجمع ، أو مما ألحق به ، فإذا سمّيت شخصاً بزيدين أو بعشرين ، أجريته مجرى الجمع ، ومنه عليون في قوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّ كِتَٰبَ ٱلْأَبْرَارِ لَفِى عِلِّيِّينَ ﴿١٨﴾ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا عِلِّيُّونَ ﴿١٩﴾ كِتَٰبٌ مَّرْقُومٌ﴾[1] فإنه في الأصل جمع على وهو الآن مسمّى به، كذا في الأمالي[2].

وبما تقرر من أن المراد في كلام الماتن بجمع المذكر السالم كلّ ما جمع بواو ونون ، أو ياء ونون بطريق ذكر الملزوم وإرادة اللازم ، فيكون مجازاً مرسلاً ، أو كناية ، أو هو حقيقة عرفية[3] يندفع الاعتراض عليه بأن في كلامه قصوراً ؛ لأنّه لم يذكر الملحق به . وأجيب عنه أيضاً بأن التعبير بالجمع والسلامة جرى على الغالب ، أو أن في كلامه حذف المعطوف[4]، فتأمل .

قوله: **(وسمّي)**، أي: جمع المذكر السالم **(سالماً لسلامة بناء)**، أي: لوجود صيغة **(المفرد فيه)** سالمة من التغيير .

---

(١) سورة المطففين : الآيات ١٨ ــ ٢٠ .

(٢) ينظر : أمالي المرتضى، غرر الفوائد ودرر القلائد، للشريف المرتضى علي بن الحسين الموسوي، (ت ٤٣٦هـ)، تحقيق محمد أبي الفضل ابراهيم، دار إحياء الكتب العربية، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، الطبعة الأولى، مصر، ١٩٥٤م : ١٦٩ ؛ الأمالي الشجرية، هبة الله بن علي بن حمزة العلوي الحسني المعروف بـ (ابن الشجري)،(ت٥٤٢هـ)، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، بلا تاريخ: ٨٨/٢.

(٣) الحقيقة العرفيه : وهي ما انتقلت بعرف الاستعمال من معناها اللغوي إلى معنى جديد، أما بتخصيص اللفظ ببعض معانيه؛ كلفظ الدابة الذي يدل في الأصل على كل ما يدب على الأرض، ثم خصصت بعرف الاستعمال العام فأطلق على ذوات الحوافر، أو بانتقال المعنى بعرف الاستعمال من المعنى اللغوي إلى المعنى المجازي. ينظر : الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، ليحيى بن حمزة بن علي العلوي اليمني الطالبي الملقب بالمؤيد بالله ، (ت٧٤٥هـ)، المكتبة العصرية ، بيروت، ط١ ، ١٤٢٣هـ : ٥١/١ ــ ٥٢ ؛ مصطلحات الدلالة العربية دراسة في ضوء علم اللغة الحديث ، جاسم محمد العبود، أطروحة دكتوراه ، كلية الآداب، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٣م: ٩٩ .

(٤) ينظر : فتح رب البرية : اللوحة ٤١ .

ثم إنَّ الشارح قدّم أقسام جمع التكسير التي يتغير فيها المفرد ، ومن جملة التغيير [٦٢أ] بالزيادة ، كصنو وصنوان توَّهم قائلاً[١] يقول : هذا الجمع ليس سالماً ؛ لأنّه زاد على المفرد بالواو والنون .

فأجابه بقوله : **(مع قطع النظر عن زيادة الواو والنون)**، أي : في حالة الرفع ، أو **(الياء والنون)**، أي : في حالتي الجر والنصب ، أي : مع ترك الالتفات إلى هذه الزيادة ، وإلا فالصيغة متغيرة بالزيادة .

ووجه قطع النظر عنها أن الواو أتى بها( جبراً لما فاته)[٢] لتكون نائبة عن الحركة ، ودالة على جماعة الذكور ، والنون أتى بها جبراً لما فاته من الإعراب بالحركات ، وفوات التنوين ، فلم يأت بهما لمحضّ الجمعية.

والذي يجعل المفرد به متغيراً هو الذي يؤتى به لمحضّ الجمعية صنوان جمع صنو ، فتأمل . نبتيتي[٣].

وقد يقال أيضاً : إن كلا من واو الجمع ويائه لما كانت معرضة للتغيير لم يلتفت إليها ، وقطع النظر عنها بخلاف ألف صنوان ، وكذا نون الجمع ؛ فإنها تزول بالإضافة بخلاف نون صنوان ، فتأمل .

قوله : **(وحموك)** بكسر الكاف ؛ فإنه قريب الزوج الذكر على المشهور[٤]، فلا يضاف إلا إلى المرأة ، أي : على المشهور ، وأما الكاف في البقية ؛ فإن أضفتها إلى المذكر فتحت[٥] وإلا كسرت .

---

(١) ليس الشارح من توهم ، كما يشعر بذلك السياق ، بل هو افتراض افترضه المدابغي .

(٢) سقطت من (ب) .

(٣) ينظر : فتح رب البرية : اللوحة ٤١ .

(٤) ينظر : مشارق الأنوار على صحاح الاثار، للقاضي أبي الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبي السبتي، (ت٥٤٤هـ)، المكتبة العتيقة، ودار التراث، بيروت، بلا تاريخ : ١٩٩/١ .

(٥) في ( ب ) : فتحب .

وفي القاموس : حمُ المرأة أبو زوجها ، ومن كان من[1] قِبَلِهِ ، والأنثى حماة ، وحمّ الرجل أبو امرأته ، أو أخوها ، أو عمها ، أو الإحماء من قِبَلِها خاصة[2]. انتهى.

فتلخصّ أن في الحمِّ ثلاثة أقوال ، قيل : تختص بأقارب الزوجة ، وقيل : بأقارب الزوج ، وقيل : مشترك بينهما ، وخير الأمور أوساطها .

قوله: **(وفوك)** ، لغة في الفم .

قوله : **(نيابة)**، حال من الواو بتأويله [٦٢ب] باسم الفاعل ، أي : حالة كونها نائبة ، أو مفعول مطلق ، أي : تنوب نيابة.

قوله : **(واستغنى عن اشتراط)** ... إلى آخره ، أي : عن التصريح باشتراط، تأمل.

قوله : **(مفردة)** ، أي : لا مثناة ولا مجموعة ، فلو ثنيت ، أو جمعت أعربت إعراب المثنى ، أو المجموع ؛ فإن جمعت جمع تصحيح أعربت بالحروف، أو جمع تكسير أعربت بالحركات الظاهرة.

قوله : **(مكبرة)**، أي: لا مصغرة، فلو صغِّرت أعربت بالحركات الظاهرة.

قوله: **(مضافة)**، فلو أفردت أعربت بالحركات الظاهرة ، كجاء أبٌ، ورأيت أباً، ومررت بأبٍ.

قوله: **(لغير ياء المتكلم)**، فلو أضيفت لياء المتكلم أعربت بالحركات المقدّرة.

فهذه أربعة شروط ، ويزداد عليها أن تكون غير منسوبة ، فلو كانت منسوبة أعربت بالحركات الظاهرة كجاءَ أبويُّك ورأيت أبويَّكَ ، ومررت بأبويِّك .

---

(١) سقط من ( ب ) : من .

(٢) ينظر : القاموس المحيط : مادة ( حمو ) ٣٨ .

وأن يكون[1] الفم خالياً من الميم ، فلو لم يخل منها أعرب بالحركات الظاهرة .

وأن يكون ذو بمعنى صاحب ؛ فإن كانت موصولة بمعنى الذي وفروعه ، فهي مبنية على المشهور ، وقد تعرب حملاً للموصولة على التي بمعنى صاحب ، وقد روي بالوجهين قوله :

فَحَسْبِيَ مِنْ ذُو عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا[2]

فروي من ذو بالواو على البناء ، وبالياء على الإعراب ، وأن يضاف ذو إلى اسم جنس ظاهر غير صفة سواء كان معرفة أم نكرة ، فجملة الشروط ثمانية، ولم يصرح بها الماتن ؛ لأنّه ذكرها كذلك كما قاله الشارح ؛ لكنه يوهم اشتراط إضافتها[3] للكاف ، واللفظ ما لا يوهم [٦٣أ] اشتراط التصريح بالإضافة ، وليس كذلك ، بل مثل الإضافة الصريحة الإضافة المقدّرة ، كما في قوله :

خالَطٌ من سلْمَى خياشيمَ وفَا[4]

أي : خياشيمها وفاها.

---

(١) في ( أ ) : تكون ، والتصحيح من ( ب ) .

(٢) عجز بيت من الطويل صدره :

فإمّا كرامٌ موسرون أتيتهم

الأبيات لمنظور بن سحيم، وقد وردت في شرح ديوان الحماسة لأبي تمام حبيب بن أوس الطائي، (ت٢٣٢هـ)، شرح أبي زكريا يحيى بن علي التبريزي الشهير بالخطيب، (ت٧٤١هـ) ، دار القلم، بيروت ، بلا تاريخ : ٢/ ٢٤ ؛ شرح المفصل : ٣/ ١١٤ ؛ مغني اللبيب : ٢/ ٥٣٥ ؛ شرح التصريح : ١/ ١٣٧ ؛ همع الهوامع : ١/ ٢٨٩ .

(٣) في ( أ ) : منافاتها ، والتصحيح من ( ب ) .

(٤) رجز ينسب للعجاج وهو في ملحقات الديوان : ٨٣ .بعده :

صهباء خرطوماً عقارا قرقفا

قوله : (**واسقط المصنف**) ... إلى آخره جواب سؤال مقدّر تقديره : الأسماء المعربة بالواو رفعاً ستة ، ولم يذكر الماتن إلا خمسة ، فلم أسقط السادس، وهو الهن ؟ هذا والمراد بالإسقاط عدم الذكر ، أي : تركه ولم يأت به.

قوله : (**الهن**)[1]، وهو على الصحيح اسم يُكنّى به عن أسماء الأجناس مطلقاً، أي: سواء كان يستقبح التصريح بذكرها أم لا .

قوله : (**تبعاً**)، حال من فاعل أسقط ، وهو ضمير المصنف بتأويله باسم الفاعل ، أي : تابعاً في تثنية الأسماء والتثنية مصدر ثنى[2]، وهي ضمّ اسم إلى مثله بزيادةٍ في آخره صالح للتجريد ، وعطف مثله عليه .

والمراد بها هنا المثنى ، وهو ما دلَّ على اثنين ، وأغنى عن المتعاطفين بزيادة في آخره صالح للتجريد ، وعطف مثله عليه .

وحدّه الأشموني[3]: بأنه اسم ناب عن اثنين اتفقا في الوزن والحروف بزيادة أغنيت عن العاطف والمعطوف . قال : (فخرج بالقيّد الأول نحو العمرين في عمرو وعمر ، وبالثاني نحو العمرين في أبي بكر وعمر ، وبالثالث كلا وكلتا، واثنان واثنتان ، إذ لم يسمع كل ولا كلت ، ولا اثني ولا اثنة) ، وأما قوله:

---

(١) الهَنُ والهَنُّ، بِالتَّخْفِيفِ وَالتَّشْدِيدِ: كِنَايَةٌ عَنِ الشَّيْءِ لَا تَذْكُرُهُ بِاسْمِهِ، تَقُولُ أتاني هَنٌ وهَنَةٌ، مُخَفَّفَا ومشدَّداً. وهَنَنْتُه أهنُه هَنًّا إِذا أَصبت مِنْهُ هَناً، يُرِيدُ أَنك تَشُقُّ آذانَهَا أَو تُصيب شيْئًا مِنْ أَعضائها، وَقِيلَ: تَهُنُّ هَذِهِ أَي تُصيب هَن هَذِهِ أَي الشَّيْءَ مِنْهَا كالأُذن وَالْعَيْنِ وَنَحْوِهَا؛ قَالَ الْهَرَوِيُّ: عَرَضْتُ ذَلِكَ عَلَى الأَزهري فأَنكره وَقَالَ: إِنما هُوَ وتَهِنُ هَذِهِ أَي تُضْعِفُها ، لسان العرب: مادة ( الهن ) ١٥/٣٦٩ .

(٢) في ( أ ) : مصدرين ، والتصحيح من ( ب ) .

(٣) هو نور الدين أبو الحسن علي بن محمد بن عيسى، الأشموني الشافعي النحوي ، أصله من أشمون (بمصر) ومولده بالقاهرة سنة (٨٣٨هـ) . ولي القضاء بدمياط. . توفي سنة (٩٠٠هـ) . له مؤلفات في النحو والفقه والمنطق . ينظر : الضوء اللامع : ٥/٦ ؛ كشف الظنون : ١/١٥٣ .

فِي كِلْتَ رِجْلَيْهَا سُلاَمَى وَاحِدَهْ(١)

فإنما أراد كلتا ، فحذفت الألف للضرورة ، فهذه المخرجات ملحقات بالمثنى في إعرابه وليست منه(٢). انتهى.

وقوله : (وبالثاني نحو العمرين [٦٣ب] في أبي بكر وعمر) يُوهم أنهما لم يخرجا إلا به ، وليس كذلك ؛ لأنّهما اختلفا في الوزن أيضاً ، فهما خارجان بالأول أيضاً من أول الأمر ، وإن خرجا بالثاني لاختلافهما في الحروف ، فتأمل . قاله الشيخ النبتيتي(٣).

وبما تقرر مِن أن المراد بالتثنية المثنى من إطلاق المصدر ، وإرادة اسم المفعول ، كالخلق بمعنى المخلوق ، فالإضافة إلى الأسماء من إضافة البعض للكل، فهي على معنى من ، أي: في المثنى من الأسماء ، أو من إضافة الصفة للموصوف ، أي من(٤) الأسماء المثناة ؛ فاندفع الاعتراض على الماتن بأن الألف علامة في المثنى لا في التثنية التي هي الفعل والفاعل . وأجيب عنه أيضاً بأن كلامه على حذف مضاف ، أي : في صيغة تثنية ... إلى آخره ، وعلى كل فقوله: **(الأسماء)**، لا محترز له(٥) وإنما هو لبيان الواقع ؛ لأنّ غيرها لا يبنى(٦).

وقوله : **(خاصة)** ، لا محترز له أيضاً ، سواء رجع إلى تثنية أم إلى الأسماء، وإنما هو إيضاح وتقوية ، وهو بمعنى خصوصاً ، فهو من المصادر التي جاءت على فاعله ، كالعاقبة والعاقبة منصوب على أنّه مفعول مطلق بمحذوف

---

(١) رجز بلا نسبة في معاني القرآن للفراء : ١٤٢/٢ ؛ أسرار العربية : ٢٨٨ ؛ الإنصاف في مسائل الخلاف : ٣٥٩/٢ ؛ همع الهوامع : ١/ ٤١ ؛ خزانة الأدب : ١/ ١٢٩ . عجزه :

كلتاهما مقرونة بزائده

(٢) ينظر : شرح الأشموني على ألفية ابن مالك : ٥٥/١ .

(٣) ينظر : فتح رب البرية : اللوحة ٤١ .

(٤) في ( ب ) : في .

(٥) في ( أ ) : لها له ، والتصحيح من ( ب ) .

(٦) ذكر النبتيتي الاعتراض والرد عليه . ينظر : فتح رب البرية : اللوحة ٤٤ .

تقديره : أخصّ تثنية الأسماء ، يكون الألف علامة لرفعها خصوصاً بناء على ما هو المنصوص من جواز حذف عامل المؤكد امتنع ، ولا يجوز أن يكون حالاً ؛ لأنّك تقول : جاءني الرجال ، أو الزيدون خاصة ، إذ لو كان حالاً لوجب أن يقال: خاصين بالجمع .

ثم اعلم أنه يشترط في كل ما يثنى عند الأكثرين[1] شروط ثمانية نظمها بعضهم بقوله [١٦٤] :

شرطُ المثنى أن يكون مُعَربا..... ومفردًا، منكرًا، ما رُكبًا

موافقًا في اللفظ والمعنى له... مماثلٌ لم يُغنِ عنه غيرهُ[2]

وقد ألحق بالمثنى في إعرابه اثنان واثنتان ، وما سُمِّي به مطلقاً ، وكلا وكلتا إن أضيفا إلى مضمر ؛ فإن أضيفا إلى ظاهر أعربا بحركات مقدّرة على الألف إعراب الفتى ونحوه من المقصور ؛ لأنّ الإضافة للضمير فرع الإضافة للظاهر ، والإعراب بالحروف فرع الإعراب بالحركات ، فأعطي الفرع للفرع ، والأصل للأصل للمناسبة ، فتأمل.

قوله : **(تضربان)** ، بالتاء الفوقية وهو يصلح للمخاطبين المذكرين نحو : أنتما تضربان يا زيدان ، والمؤنثتين نحو أنتما تضربان يا هندان ، والتاء فيه للخطاب ، وللغائبتين المؤنثتين سواء كانت الألف اسماً ، نحو الهندان تقومان ، أو حرفاً على لغة أكلوني البراغيث ، نحو : تقومان الهندان ، والتاء فيه للتأنيث لا للخطاب ، ففيه أربع صور.

---

(١) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ١/ ٢٠٦ ؛ شرح المفصل : ١/ ٢١٤ ؛ ارتشاف الضرب : ٣/ ١٣٥٣؛ شرح التصريح: ١/ ٣٢٥ ؛ شرح الفية ابن مالك ، لشمس الدين محمد بن علي بن أحمد بن طولون الصالحي، (ت٩٥٣هـ)، تحقيق د. عبد الحميد جاسم ، دار الكتب العلمية ، بيروت، ط١، ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م : ١/ ٣٦٦ – ٣٦٧.

(٢) حاشية العدوي على شرح شذور الذهب ، لمحمد بن عبادة بن بري العدوي المالكي، (ت١١٩٣هـ)، دار المعارف ، مصر ، ١٨٨٥هـ : ١/٦٩ .

قوله : **(ويضربان)** بالمثناة التحتية –الباء– للغائبين المذكرين اسماً كانت الألف نحو : الزيدان يضربان ، أم حرفاً نحو : يضربان الزيدان ، ففيه صورتان.

قوله : **(تضربون)** ، بالفوقية خاص بجمع الذكور الحاضرين نحو أنتم تضربون ، ولا تكون الواو فيه إلا اسماً ، ففيه صورة واحدة.

قوله : **(ويضربون)** بالتحتية لجمع الذكور الغائبين ، سواء كانت الواو اسماً نحو : الزيدون يضربون ، أم حرفاً نحو : يضربون الزيدون ففيه صورتان.

قوله : **(أي)**، الملقى إليها الخطاب، والذي يظهر أنَّه ليس للاحتراز، وإنما هو لبيان الواقع ، إذ ليس لنا فعل يرفع بثبات النون [٦٤ب] يتصل به ضمير مؤنثة غير مخاطبة حتى يحترز منه ، فتأمل . انتهى[1]. نبتيتي.

قوله : **(نحو تضربين)**، ولا يكون إلا مبدوءً بالتاء الفوقية ، ولا تكون الياء فيه إلا اسماً ، فجملة الأفعال باعتبار ما تقدّم عشرة ، وإن نظر إلى أنه قد يغلب مذكر على مؤنث ، أو مخاطب على غائب، وبالعكس، وانقسام المؤنث إلى حقيقي التأنيث ومجازيه ، وما تأنيثه باعتبار اللفظ وما تأنيثه باعتبار التأويل ، نحو: الكتابان مجيدان على تأويلهما بالصحيفتين زاد العدد ، والله أعلم .

قوله : **(بثبوت النون)**، من إضافة الصفة للموصوف ، أي : بالنون الثابتة حالة كونها نائبة عن الضمة.

قوله : **(وللنصب[2] خمس علامات)** معطوف على قوله : **(للرفع أربع علامات)**، فهو من عطف الجمل .

قوله : **(وللنصب)**، أي : من حيث هو ... إلى آخر ما تقدّم.

قوله : **(خمس علامات)**، أي : علامات خمسة ، فهو من باب إضافة العدد إلى المعدود .

---

(١) ينظر : فتح رب البرية : اللوحة ٤٣ .

(٢) في شرح خالد الأزهري : ١٠ ( وللنصب من حيث هو ) .

وفيها خلاف ، فمذهب الفارسي(١) أنها بمعنى اللام ، ومذهب ابن السراج(٢) واختاره ابن مالك(٣) أنها بمعنى مِنْ.

قوله : **(أخت الفتحة)**، أي : مشاركتها في مطلق التحريك ، أي : التحرك ، فلا يرد أن وصفها التحرك ، وأما التحريك ، فهو فعل المتكلم.

قوله : **(لبعد)** ... إلى آخره ، أي : ولاختصاص هذه العلامة بالفعل كما تقدّم.

قوله : **(لبعد المشابهة فيها)** ، أي : لضعف شبهها ، والمراد لبعد شبه الحذف ، وإنما أنَّث الضمير باعتبار متعلقه وهو النون ، وإلا فكان حقَّه أن يقول : لعدم شبهه بحرف العلة ، كما [٦٥أ ] تقدّم . انتهى . نبتيتي(٤).

يعني : إنه أنَّث الحذف حيث رجع الضمير إليه مؤنثاً لاكتسابه التأنيث من المضاف إليه ، وهو النون ، قال ابن مالك :

وَرُبَّمَا أَكْسَبَ ثَانٍ أَوَّلاَ .... تَأْنِيثاً إِنْ كَانَ لِحَذْفٍ مُوهَلاَ(٥)

وقد يقال : أنثَّه باعتبار العلامة ، فليتأمل.

---

(١) ينظر : الإيضاح العضدي، لأبي علي الحسن بن أحمد الغفاري الفارسي، (ت٣٧٧هـ)، تحقيق د . حسن فرهود شاذلي، مصر، ١٩٦٩م : ٢١٠ .

(٢) هو أبو بكر محمد بن السري بن سهل، المعروف بابن السراج ، وهو أحد أئمة الأدب والعربية . من أهل بغداد. كان يلثغ بالراء فيجعلها غيناً. ويقال: ما زال النحو مجنونا حتى عقله ابن السراج بأصوله. مات شاباً سنة (٣١٦هـ) . وكان عارفا بالموسيقى. له مؤلفات معروفة أشهرها الأصول في النحو . ينظر : طبقات النحويين واللغويين، لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي، (ت٣٧٩هـ)، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم . دار المعارف، مصر، ١٩٧٣م : ١٢٢ ؛ بغية الوعاة : ٤٤ . وينظر قوله في الأصول في النحو : ٢/ ٦ – ٧.

(٣) ينظر : شرح التسهيل : ٢٢٣/٣ .

(٤) ينظر : فتح رب البرية : اللوحة ٤٧ .

(٥) ألفية ابن مالك : ٣٦ .

قوله : **(مواضع)**، جمع موضع جمعه باعتبار الأفـراد الشخصـية ، أي : أفراد الموضع الشخصية لا باعتباره في نفسه ، وإلا فالألف والكسرة وحذف النون ليس لكل منها إلا موضع واحد ، والياء لها موضعان لا ثلاثة .

وقيل : المراد بقوله : **(لكل)** ، الكل المجموعي ، وهو ظاهر لو لـم تكـن (من) موجودة، أو يحكم بزيادتها، أو بأنها بيانية، أي: وللكل المجموعي، وهي هذه العلامات ... إلى آخره لا استغراقية ، ولا الكل الجمعيّ[1].

والفرق بينهما : إن الكل المجموعي هو الذي يحكم فيـه علـى مجمـوع الأفراد ، فيصدق بجماعة هي بعض الأفراد ، نحو : رجال البلد يحملون الصخرة العظيمة ، والكل الجمعيّ : هو الذي يحكم فيه على كل فرد ، نحو : كـل رجـل يشبعه رغيفان ، أي : غالباً .

وأما الجواب بأن المراد بالجمع ما فوق الواحد ، فليس مطرداً ، بـل هـو خاص بالفتحة والياء ، ولا يجري في الألف والكسرة وحذف النون لما عرف من أنه ليس لكلّ منها إلا موضع واحد ، فليتأمل.

قوله : **(في ثلاثة مواضع)** ، بجر (مواضع) بالفتحة نيابة عن الكسرة لمنعه من الصرف ؛ لأنّه على صيغة منتهى الجموع.

قوله : **(الأول في الاسم المفرد)**، تقدّم[2] ما فيه ، ثم لا فـرق بـين كـون المفرد مضافاً ، أو غير مضاف [٦٥ب] ظاهر الإعراب ، أو مقدّره للتعـذر ، أو للمناسبة، وأما للاستثقال ، فلا ؛ لأنّ الفتحة خفيفة لا تسـتثقل فتظهـر كمـا مـرَّ منصرفاً ، أو غير منصرف ، نحو : رأيتُ زيداً وعبد الله والفتى وغلامي .

(١) ينظر : فتح رب البرية : اللوحة ٤٧ .

(٢) ينظر : هذا التحقيق : ص ٢٣٨.

وقوله تعالى:﴿ وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ ﴾[1] ممنوعان من الصرف ولا يخفى إعرابه.

قوله : **(في جمع التكسير)**، أي : الجمع المكسر سواء كان ظاهراً فيه الإعراب ، أم مقدّراً مذكراً ، أم مؤنثاً منصرفاً ، أم غير منصرف نحو : رأيت الزيود والهنود والأساري والعذارى ، وقوله تعالى: ﴿ وَعَدَكُمُ ٱللَّهُ مَغَانِمَ كَثِيرَةً ﴾[2]، ممنوع الصرف ، ولا يخفى إعرابه.

قوله : **(في الفعل المضارع)** ، سواء كان صحيح الآخر نحو : لن يضرب، ﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ ﴾[3]، أم معتلة وسواء ظهر إعرابه كـ(لن يغزوَ ويرميَ)، أم لا نحو يخشى.

قوله : **(إذا دخل عليه ناصب)** ، أي : عامل النصب ، وليس ذِكْرُهُ ضرورياً؛ لأنّه من المعلوم أن الشيء لا يكون منصوباً إلا إذا دخل عليه ناصب ؛ لكنّه ذكره للتوضيح ، ولم يذكر مثل هذا في نظائر هذا الموضع اكتفاءً بذكره فيه طلباً للاختصار ؛ لكن الأولى ذكره مثل هذا في أول موضع يليق به ، وذلك في قوله : **(فأما الضمة فتكون علامة للرفع في الاسم المفرد)**[4] ، فيقول هناك : إذا دخل عليه رافع ، ويكتفي بذلك عن ذكر مثله في نظائره .

وقد يقال : تركه فيما تقدّم ؛ لأنّ الرافع للفعل معنوي ، وهو التجرد على الصحيح.

قوله : **(ولم يتصل بآخره شيء مما تقدّم في علامات الرفع)**، وهو ما يوجب بناءه ، أو ينقل إعرابه ، وهو نون التوكيد بقسميها ، ونون النسوة [٦٦أ]

---

(١) سورة الأنعام : من الآية ٨٤ .

(٢) سورة الفتح : من الآية ٢٠ .

(٣) سورة النساء : من الآية ٢٨ .

(٤) شرح خالد الأزهري : ٩ .

وألف الاثنين ، وواو الجماعة ، وياء المخاطبة ؛ فإن دخل عليه الناصب ، وكانت متصلة به نون النسوة، كان إعرابه محلياً ، نحو:﴿ وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَن يَكْتُمْنَ ﴾[1]،﴿ وَأَن يَسْتَعْفِفْنَ ﴾[2]، فكلاهما مبني على السكون في محل نصب بأن ، وبذلك ألغز بعضهم ، وقال :

وما ناصب للفعل أو جازم له ...... ولا حكم للإعراب فيه يشاهد[3]

قوله: **(المتقدّم)**[4]، أشار به إلى أن (أل) في الأسماء للعهد الذكري.

قوله : **(فأباك)**[5]، مبتدأ مرفوع بواو مقدّرة على آخره ، منع من ظهورها اشتغال المحل بألف الحكاية، **(وأخاك)** معطوف على أباك **(ومنصوبان)** خبر، أي: منصوبان في كلام الماتن ، فلا يرد أنهما في كلام الشارح مبتدأ ، والمبتدأ مرفوع، فتأمل وقس عليه ما يأتي.

قوله : **(وما أشبه ذلك)**، قد يقال : لا فائدة لقوله : وما أشبه ذلك مع قوله في الأول نحو .

وأجيب[6] بأن قوله : (نحو رأيتَ أباكَ وأخاكَ) كناية ، عن رأيت أباك وأخاك، نحو : مثلك لا يبخل ، بمعنى : أنت لا تبخل ، كما هو مقرر في علم المعاني ، أو نحو أفاد عدم الحصر في الذهن ، وقوله : (وما أشبه ذلك)، أفاد عدم الحصر في الخارج ، أو بالعكس ، أو أنه أفاد عدم الحصر في كل واحدة منها ، وهذا أفاد عدم الحصر في مجموعها .

---

(١) سورة البقرة : من الآية ٢٢٨ .

(٢) سورة النور : من الآية ٦٠ .

(٣) بدون نسبة في فتح رب البرية : اللوحة ٤٢ .

(٤) في شرح خالد الأزهري : ١٠ المتقدمة .

(٥) في ( أ ) : فإياك ، والتصحيح من ( ب ) .

(٦) حكى ذلك النبتيتي . ينظر : فتح رب البرية : اللوحة ٤٨ .

قال الشيخ النبتيتي : (وقول الشارح من نحو : رأيت) ... إلى آخره بيان لما مرَّ، فأشبه ذلك ، أي : رأيت حماكَ ونحوه من الأفراد الذهنية ، ويحتمل أن يكون نَحْوياً[١] باعتبار كل من المذكورين ، فيكون المراد نحو : رأيتُ حماكَ من بقية أخواته ، وكذا [٦٦ب] نحو : رأيت فاك من بقية إخوانه وهكذا ، ولو أسقطها وقال: من رأيت حماك ... إلى آخره لكان أحسن[٢].

قوله : **(في جمع المؤنث السالم)**، أي: من تغيير مفرده ، والمراد به ما جمع بألف وتاء مزيدتين ... إلى آخر ما تقدّم ، **(فالسموات)**[٣] مفعول به، أي: منصوب على أنَّه مفعول به عند الجمهور[٤]. وعلى أنَّه مفعول مطلق عند الجرجاني[٥]، والزمخشري[٦] وابن الحاجب[٧] وصوبّه الموضح[٨] في المغني ، ووضحه بأن قال : المفعول به ما كان موجوداً قبل الفعل الذي عمل فيه ، ثم أوقع الفاعل به فعلاً كقولك : ضربت زيداً ؛ فإن زيداً كان موجوداً ، وأنت فعلت به الضرب ، والمفعول المطلق هو ما كان العامل فيه فعل إيجاده ، وإن كان ذاتاً ؛ لأنّ الله تعالى موجد للأفعال والذوات جميعاً[٩]. انتهى.

---

(١) سقط من ( ب ) : نحويا .

(٢) ينظر : فتح رب البرية : اللوحة ٤٨ .

(٣) في شرح خالد الأزهري : ١١ نحو (خلق الله السموات ) .

(٤) ينظر : اللمع في العربية، لأبي الفتح عثمان بن جني، (ت٣٩٢هـ)، تحقيق فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، ط١، ١٩٧٢م : ١١٤ ؛ مغني اللبيب : ٨٦٧ ؛ الغرة المخفية ٥١/١ ؛ أسرار النحو، لشمس الدين أحمد بن سليمان المعروف بابن كمال باشا، (ت٩٤٠هـ)، تحقيق د. أحمد حسن حامد، دار الفكر، عمان، بلا تاريخ : ١١٧؛ إظهار الأسرار : ٧٠ .

(٥) المقتصد في شرح الإيضاح : ٥٨٠/١ ؛ أمالي ابن الحاجب : ٧٠٢/٢ – ٧٠٣ ؛ أسرار البلاغة : ٣٦٦ – ٣٧٠ ؛ بغية الوعاة : ١٠٦/٢ .

(٦) ينظر : الكشاف : ٣/٢ .

(٧) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل، لأبي عمر عثمان بن الحاجب، (ت٦٤٦هـ)، تحقيق د . موسى بناي العليلي، وزارة الأوقاف، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٨٢م : ٦٦٤/١ .

(٨) أي ابن هشام .

(٩) ينظر : مغني اللبيب : ٨٦٧ .

والجمهور لا يشترطون هذا الشرط . وأجيب أيضاً : بأن المفعول به بالنسبة إلى فعل غير الإيجاد يقتضي أن يكون موجوداً ، ثم أوجد الفاعل فيه شيئاً آخر ؛ فإن إثبات صفة غير الوجود يستدعي ثبوت الموصوف أولاً ، وأما المفعول به بالنسبة إلى فعل الإيجاد ، فلا يقتضي أن يكون موجوداً ، ثم أوجد الفاعل فيه الوجود ، بل يقتضي أن لا يكون موجوداً ، وإلا كان تحصيلاً للحاصل(١). انتهى.

وباتفاق القولين ينصب السموات ونحوه بالكسرة، وهذا حكمة تأخير الإعراب عن حكاية القول الثاني ، ثم هذان القولان ليسا مختصين بل جاريان في [٦٧أ]، نحو: خلق الله العالمَ المنصوب بالفتحة الظاهرة فتأمل هذا.

وإنما نصب ما جمع بألف وتاء مزيدتين بالكسرة حملاً للنصب على الجرّ ، كما فعلوا ذلك في أصله ، وهو ما جمع بالواو والنون ، أو الياء والنون ليلتحق الفرع بالأصل ، وإنما لم يعربوه بالحروف ؛ لأنَّه ليس في آخره حروف تصلح للإعراب بخلاف المثنى والجمع على حده.

**تنبيه:** يطرد الجمع بالألف والتاء المزيدتين في ستة أشياء نظمها الشاطبي(٢) في شرح الخلاصة الألفية(٣) بقوله :

وَقِسهُ فِي ذِي التَّاء وَنَحوِ ذِكرَى ... وَدِرهَمٍ مُصَغَّرٍ وَصَحَرا

---

(١) ينظر : فتح رب البرية : اللوحة ٤٨ .

(٢) هو القاسم بن فيرة بن أبي القاسم خلف بن أحمد الإمام العلامة الحفظة الضرير ، أبو محمد الرعيني الأندلسي الشاطبي المقرئ الشهير صاحب القصيدة الموسومة بحرز الأماني ولم يلحق فيها ولا سبق إلى مثلها ، ولد بشاطبة في آخر سنة (٥٣٨هـ) توفي بالقاهرة في جمادى الآخرة سنة (٥٩٠هـ) ودفن بالقرافة . ينظر : وفيات الأعيان : ٤/٧١ ؛ طبقات الشافعية، لجمال الدين عبدالرحيم بن الحسن ابن علي الإسنوي، (ت٧٧٢هـ)، تحقيق عبدالله الجبوري، رئاسة ديوان الأوقاف، إحياء التراث الإسلامي، مطبعة الإرشاد، ط١، بغداد، ١٩٧٠م: ٢/ ٢٧ .

(٣) كتاب المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، لإبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الشاطبي الغرناطي المالكي، (ت٧٩٠هـ)، تحقيق محمد إبراهيم البنا ، عبد المجيد قطامش، عياد بن عيد الثبيتي ، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة، ط١ ، ١٤٢٨هـ ــ ٢٠٠٧م . وهو عشرة مجلدات ، ولم أقف على الشاهد فيه .

وَزَيْنَبٍ وَوَصْفِ غَيرِ العَاقِلِ ... وَغَيرُ ذَا مُسَلَّمٌ لِلنَّاقِلِ(١)

ولا تخفى أمثلتها .

قوله : **(في التثنية)**، أي: المثنى، أو صيغة التثنية ... إلى آخر ما سبق.

قوله : **(فالزيدين منصوب برأيت)**، الزيدين فيه مبتدأ مرفوع بالابتداء، وعلامة رفعه ألف مقدّرة تعذراً للحكاية ، أي : منع من ظهورها بالحكاية ، وقوله: منصوب خبر.

واعلم أن تقدير الإعراب للتعذر ، أو للاستثقال ، كما يكون في المعرب بالحركات ، كما ذكره الشارح في باب الإعراب(٢) يكون في المعرب بالحروف أيضاً مثال التقدير للاستثقال في جميع الأحوال : جاءني أبو الحسن ، ورأيت أبا الحسن ، ومررت بأبي الحسن ، وجاءني صالحوا القوم ، ورأيت صالحي القوم ، ومررت بصالحي القوم ، وجاءني صالحا القوم ، فعلامة الرفع واو مقدّرة ، وعلامة النصب ألف مقدّرة، أو ياء مقدّرة ، وعلامة الجر كذلك .

والمانع من [٦٧ب] ظهورها الثقل بالتقاء الساكنين ؛ لأنّه يمكن الإتيان بها؛ لكن يحصل معه التقاء الساكنين ، وهو مستثقل ، فحذفت لذلك .

قال بعضهم(٣): وضابطه إذا كان الإعراب مدة ، ولاقى ساكناً فخرج نحو : مصطفو القوم جمع مصطفى ، والمثنى غير المرفوع نحو: رأيت صالحَي القوم ، ومررت بصالحَي القوم بفتح الحاء وكسر الياء ؛ فإن إعرابه لا يكون مدة أصلاً ، أي : لأنّ حرف إعرابهما يحرك للساكنين ، ولا يحذف لعدم ما يدلّ عليه .

وأما المثنى المرفوع ، فيحذف حرف الإعراب لدلالة الفتح عليه ، ويكون إعرابه مقدّراً، وفي بعضها، أي : ويقال الإعراب بالحروف المقدّرة للثقل في

---

(١) حاشية الصبان : ١/١٣٧ ؛ ضياء السالك : ١/٨٠.

(٢) ينظر : هذا التحقيق : ص ١٤٧.

(٣) ذكر ذلك الشنواني وأجاب عنه . ينظر : الدرة الشنوانية : اللوحة ٤٢ .

بعض الأحوال، كالرفع في مسلمي ... إلى آخره ، نحو: جاءني مسلمي ، أصله مسلمون لي حذفت اللام للتخفيف والنون للإضافة ، فصار مسلمُويَ ، فاجتمعت الواو والياء، وسبقت إحداهما بالسكون ، فقلبت الواو ياءً ، وأدغمت الياء في الياء، وقلبت الضمة التي قبل الواو وكسرت ، فصار مسلميَّ ، ولما لم تبق الواو التي هي علامة الرفع صار إعرابه في حالة الرفع تقديرياً ، وهو للاستثقال لا للتعذر، إذ يمكن الإتيان بالواو بأن تقول : مسلموي ؛ لكن فيه ثقل فامتنع لذلك .

وأما في حالتي النصب والجر ، فإعرابه لفظيّ لبقاء الياء التي هي الإعراب في الحالتين ؛ لأنّ إدغامها لا يخرجها عن حقيقتها ومثال التقديري تقدير الحرف للتعذر المثنى والجمع حالة الحكاية [٦٨أ] كقولهم : دعنا من تمرتان ، وكقولك : من الزيدين ؟ لِمَنْ قال : ضربتُ الزيدين ، ومنه ما وقع في الشرح كثيراً.

قوله : **(فالعمرين منصوب)** ... إلى آخره ، العمرين فيه مبتدأ مرفوع بواو مقدّرة منع من ظهورها ياء الحكاية ، فهو من تقدير حرف الإعراب لمانع التعذر، ولا ينافي ذلك الإخبار عنه بمنصوب ، والمبتدأ لا يكون منصوباً ؛ لأنّه ليس المراد به أنه منصوب في هذا التركيب الذي وقع مبتدأ ، وإنما المراد أنه منصوب في نحو رأيت العمرين . انتهى. شنواني[١].

قوله : **(لأنّه)**، أي : لأجل أنّ المثنى أخوه ، أي : شريك الجمع المذكر السالم في الإعراب بالحروف.

قوله : **(بثبات النون)**، عبَّر بالثبات لمقابل الحذف فيما مضى ، والمراد بالنون الثابتة.

قوله : **(وتقدّم أنه[٢] كل فعل مضارع)** ... إلى آخره فيه تسمح ؛ لأنّ الذي تقدّم قوله : وأما النون فتكون علامة للرفع في الفعل المضارع إذا اتصل به

---

(١) ينظر : الدرة الشنوانية : اللوحة ٤٢ .

(٢) في شرح خالد الأزهري : ١١ ( أنها ) .

ضمير تثنية .... إلى آخره ، ولم يتقدّم أنها كل فعل ... إلى آخره ، نعم تقدّم ما يفيد ذلك . شنواني[1]. والله اعلم.

قوله : **(وللخفض)**، اللام بمعنى على قوله : **(لأنّها أخت الكسرة في التحريك)**، أي : مشاركتها في التحريك ، فأطلق التحريك على التحرك من إطلاق اسم المسبب على المسبب ، وعللّ ذلك أيضاً بأن الكسرة تنوب عن الفتحة في جمع المؤنث السالم ، فكما اقترض النصب من الخفض الكسر علامة في جمع المؤنث السالم، اقترض الخفض من النصب، فالفتحة علامة له في الاسم الذي لا ينصرف، كما يأتي[2].

قوله : **(ولكل)**[3] [٦٨ب] **(من هذه العلامات الثلاث مواضع)**، فيه تغليب ، فلا يرد أن الفتحة ليس لها إلا موضع واحد ، وهو الاسم الذي لا ينصرف .

وقد يقال : الجمع فيه باعتبار الأفراد الشخصية ، وهي ممكنة التحقق في إفراد الاسم الذي لا ينصرف.

قوله : **(في الاسم المفرد المنصرف)**، أي : حقيقة كزيد ، أو حكماً وهو غير المنصرف إذا كان مضافاً ، نحو: ﴿فِيٓ أَحۡسَنِ تَقۡوِيمٖ﴾[4]، أو مقروناً بأل ، نحو: بالأفضل ، بناءً على أنَّه باقٍ على منع الصرف ، كما سيأتي[5] سواء ظهر إعرابه نحو : مررتُ بزيدٍ ، أو قدَّر للثقل كمررت بالقاضي ، أم للتعذر كمررت بالفتى وغلامي .

واحترز بذلك من غير المنصرف ؛ فإنه يجر بالفتحة، كما يأتي[6].

---

(١) ينظر : الدرة الشنوانية : اللوحة ٤٣ .

(٢) ينظر : هذا التحقيق : ص ٢٥٤.

(٣) في شرح خالد الأزهري : ١٠ ( ولكل واحدة ) .

(٤) سورة التين : من الآية ٤ .

(٥) ينظر : هذا التحقيق : ص ٢٥٦.

(٦) سيأتي بعد قليل الكلام عليه .

قوله : (**وهو الاسم المتمكن الأمكن**)، يحتمل أنه تعريف للمنصرف من حيث هو ، أي سواء كان مفرداً ، أم جمع تكسير ، ويحتمل أنه تعريف للاسم المفرد المنصرف من حيث هو سواء ، ويكون تعريفاً بالأعمّ إن لم تحمل الاسم في التعريف على المفرد .

وقد أجازه المتقدّمون[1]؛ لأنّه يستفيد التمييز[2] في الجملة .

فإن قلت : إذا كان التعريف للاسم المفرد المنصرف ، وذكر الاسم في التعريف حينئذ يستلزم تعريف الشيء بنفسه ، وهو فاسد !

قلت : المحتاج إلى التعريف إنما هو المنصرف ، إذ الاسم قد عُلم، وما كان كذلك يشار في تعريفه إلى المعلوم ، ومجملاً ويفصّل المجهول اكتفاءً بقدر الحاجة ، كقولهم : الأنف الأفطس أنف ذو تقعير ، أي : تدوير، فكأنه قال : المفرد المنصرف قول بقبل الخفض [ ١٦٩أ ] ، والتنوين ودخول الألف واللام ، وحروف الخفض متمكن أمكن ، فاحفظه ينفعك في مواضع ؛ فإنه قلّ ما يباع مع كثرة الانتفاع .

والمتمكن : هو العاري، أي: الخالي من شبه الحرف ، والأمكن : أي الزائد في التمكن هو العاري عن شبه الفعل ، وعلامته أن يجر بالكسرة مطلقاً ، أي : دائماً، وإن أضيف أو حلي بال ، ويدخله التنوين للدلالة على خفته وزيادة تمكنه إن لم يضف ، ولم يقل : أل .

---

(١) ينظر : المكمل في شرح المفصل، لمظهر الدين محمد بن الحسين الزيداني، (ت٧٢٧هـ)، تحقيق الطالب عبدالله حميد حسين الدليمي، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه إلى مجلس كلية اللغة العربية وعلوم القرآن، الجامعة الإسلامية ـ بغداد، ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م : ٧٨ ؛ أوضح المسالك : ١٢ ؛ المقتصد في شرح الإيضاح : ١/ ١١٨ ؛ المقرب ، لعلي بن مؤمن المعروف بابن عصفور ، (ت ٦٦٩هـ)، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري، وعبدالله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٨٦م: ٢٥ .

(٢) في ( ب ) : لأنه يتعبد به التميز .

واعترض الشيخ[١] أبو حيان[٢] على تعبيرهم بأمكن بأنه اسم تفضيل من المتمكن، وبناؤه منه شاذ؛ لأنّه رباعي واسم التفضيل إنما يصاغ من الثلاثي قياساً.

وردَّ بأنه سمع من كلامهم مكن مكانة ، فهو من الثلاثي ، فالبناء قياس جارٍ على القاعدة ، ولا شذوذ فيه شنواني[٣] مع إيضاح[٤].

قال الحلاوي[٥]: (الأسماء منها ما هو متمكن أمكن : وهو المنصرف ؛ لأنّه متمكن من الإعراب أمكن من التنوين ، ومنها متمكن غير أمكن : وهو غير المنصرف ؛ لأنّه متمكن من الإعراب غير متمكن من التنوين ، ومنها اسم لا متمكن ولا أمكن : وهو المبني كالمضمرات ، وأسماء الشرط ، وأسماء الاستفهام، وأسماء الإشارة ، وأسماء الأفعال ، والأسماء الموصولة ، أي : ما عدا ، أي : على تفصيل يأتي إن شاء الله تعالى)[٦].

قوله : **(لدخول تنوين الصرف فيه)**[٧]، كان ينبغي أن يقول للحوق تنوين الصرف له ؛ لأنّ الدخول يكون في الأول ، وإضافة التنوين إلى الصرف من إضافة المسمّى إلى الاسم كسعيد كرز ، أي : التنوين المسمّى بالصرف .

---

(١) سقط من ( ب ) : الشيخ .

(٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢/ ١٦٤ ــ ١٦٩ .

(٣) ينظر : الدرة الشنوانية : اللوحة ٤٣ .

(٤) ينظر : المقتصد في شرح الإيضاح: ١/ ١١٤.

(٥) هو: شمس الدين أبو العزم محمد بن محمد بن يوسف الحلاوي المقدسي، الشافعي النحوي، ولد في بيت المقدس سنة (٨١٩هـ) ونشأ به، ثم رحل إلى مكة وتوفي فيها سنة (٨٨٣هـ) له شرح على الآجرومية . ينظر : كشف الظنون : ٢/ ١٧٩٦ ؛ هدية العارفين : ٢/ ٢١٠ .

وقد علمت أنه قام بدراسة هذا الشرح المسمى (شرح المقدمة الآجرومية للحلاوي) والتعليق عليه عناية الله بن فقير الله بن جمعة البلوشي وهي رسالة الماجستير له في الجامعة الإسلامية في السعودية، ولم أوفق في الحصول على هذه النسخة .

(٦) ينظر : هذا التحقيق : ص ٢٥٦.

(٧) في شرح خالد الأزهري : ١١ ( عليه ) .

قوله : [٦٩ب] (وهو المسمّى بتنوين[١] التمكين)، وعلامته أن يلحق الاسم المعرب لغير مقابلة ولا تعويض ، وما ذكره من أن الصرف هو تنوين التمكين ، هو مذهب المحققين[٢]، قال ابن مالك :

الصَّرْفُ تَنْوِينٌ أَتَى مُبَيِّنَاً ....... مَعْنَىً بِهِ يَكُونُ الاسْمُ أَمْكَنَا[٣]

وقيل : (هو الجرّ مع التنوين)، وقيل: (يطلق عليه تنوين التمكين والعوض والمقابلة صرفاً)[٤].

قوله : (وجمع التكسير المنصرف)، أي : حقيقة ، أو حكماً يشمل غير المنصرف مضافاً ، نحو : اعتكفت في مساجدكم ، أو مقروناً بأل نحو، ﴿وَأَنتُمْ عَٰكِفُونَ فِي ٱلْمَسَٰجِدِ﴾[٥].

هذا، وإنما لم يقل المصنف في الاسم المفرد وجمع التكسير المنصرفين مع أنه أخصر. انتهى[٦] لزيادة الإيضاح للمبتدئ ؛ لأنّه ربما يتوهم أن المنصرف مجموعهما، أو لئلا يتوهم أنه من باب التغليب، أي: تغليب المنصرف على غيره، فيكون فيه تغليب المفرد على الجمع إن كان المفرد هو المنصرف ، أو الجمع على المفرد إن كان الجمع هو المنصرف ، فتأمل.

قوله : (وسيأتي أن غير المنصرف)، أي : من النوعين المفرد ، نحو : بأحمد ، وجمع التكسير نحو : بمساجد.

---

(١) في شرح خالد الأزهري : ١١ ( تنوين ).

(٢) ينظر : توضيح المقاصد : ١١٨٩/٣ ؛ شرح ابن عقيل : ٣٣٠/٣ ؛ شرح الأشموني : ١٣٣/٣ ؛ شرح التصريح : ٣١٦/٢ ؛ حاشية الصبان : ٣٣٥/٣ .

(٣) ألفية ابن مالك : ٥٥ .

(٤) ينظر : توضيح المقاصد :١١٨٩/٣ ؛ شرح الأشموني : ١٣٣/٣ ؛ دليل الطالبين : ١٥ ؛ حاشية الصبان : ٣٣٦/٣ ؛ ونص الكلام في الدرة الشنوانية : اللوحة ٤٣ .

(٥) سورة البقرة : من الآية ١٨٧ .

(٦) ينظر : الدرة الشنوانية : اللوحة ٤٤.

قوله : **(ولا يكون إلا منصرفاً)**، ولذا لم يقيّد الماتن جمع المؤنث السالم بالمنصرف ، كما فعل فيما قبله[١].

قوله : **(بالهندات)**، الأولى بهندات ؛ لأنّه الذي يظهر فيه الصرف ، وعبارة الفيشي : كان أولى أن يمثّل بهندات ؛ لأنّه محل النزاع ، أي : الأقوال الثلاثة الآتية[٢]، فيما سمّي به ، وأما الهندات بأل ، فلا خلاف أنه منصرف ، أو في حكمه[٣]، فليراجع.

قوله : **(إذا لم يكن علماً)**، هذا قيّد في قوله : ولا يكون إلا منصرفاً.

لقائل أن يقول : لا ضرورة إلى هذا القيّد ؛ لأنّ الكلام [٧٠أ] في جمع المؤنث السالم ، وما جعل علماً صار مفرداً ، نعم يصحّ إطلاق الجمع عليه باعتبار أصله . شنواني[٤] ؛ [ قال ][٥]: (فإن كان علماً جاز فيه الصرف وعدمه ، نحو : عرفات، وهو علم لموضع الوقوف، وأذرعات: وهي قرية من قرى الشام)[٦].

---

(١) ينظر : هذا التحقيق : ص ٢٥٢.

(٢) سيأتي الكلام على هذه الأقوال واختلاف العرب في إعرابها في الصفحة اللاحقة .

(٣) ينظر : فتح رب البرية : اللوحة ٥٠ .

(٤) ينظر : الدرة الشنوانية : اللوحة ٤٤ .

(٥) الزيادة من ( ب ).

(٦) أذرعات : اتفق الأقدمون على أنها بالشام، و اختلفوا في تحديد موقعها . وإذا كانت أذرعات هي «أذرع» فهي اليوم قرية من عمل حوران داخل الحدود السورية قرب مدينة درعا، شمالا، يسار الطريق وأنت تؤم دمشق . ورد ذكرها أيام الفتوح، لما قدم عمر بن الخطاب ــ رضي الله عنه ــ الشام لقيه المقلسون من أهل أذرعات بالسيوف والريحان . ينظر : المعالم الأثيرة في السنة والسيرة، محمد حسن شراب ، الدار الشامية ، بيروت ، ١٤١١هـ : ١٦ .

واختلف العرب[1] في كيفية إعراب هذا النوع المسمّى به على ثلاث فرق ، فبعضهم يعربه على ما كان عليه قبل التسمية ، ولم يحذف تنوينه ؛ لأنّه في الأصل للمقابلة ، فاستصحب بعد التسمية ، وهذه هي اللغة المشهورة .

وبعضهم يعربه على ما كان عليه قبل التسمية مراعاة للجمع ، ويترك تنوينه مراعاة للعلمية والتأنيث .

(١) اختلاف العرب في إعراب أذرعات ونحوها ذكرها على ثلاثة أقوال:

أحدها : كسر التاء وتنوينه فتقول (إذرعاتٍ)، وتنوينها تنوين مقابلة ، وهو قول سيبويه ، وحجتهم في ذلك أنه لا يدخل تنوين التمكين والصرف على المعرفة مثل (إذرعات، وعرفات) والدليل على أنهما معرفة. ينظر : الكتاب: ١/ ١٨، ٣/ ٢٣٣ ؛ المقتضب : ٤/ ٣٨.

الحالة الثانية: جواز كسر التاء وترك التنوين فيها، وهو قول المبرد والزجاج ، والوجه في حذف التنوين مع الكسر؛ أن التنوين مقابل نون الجمع فلما زال عنها الجمع، صارت التاء بمنزلة الياء والواو في الجمع فلا تُمنع من الصرف ، أيْ: مراعاة كونها جمعاً لمؤنث سالم فكسرتْ منها التاء،. ينظر : المقتضب: ٤/ ٣٧ ؛ معاني القرآن وإعرابه : ١/ ٢٧٣ ؛ الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، لأبي محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي ، (ت٥٢١هـ)، تحقيق سعيد عبد الكريم سعودي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت ، ١٩٨٠م : ٣٦٥ ؛ شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور الأشبيلي، (ت٦٦٩هـ)، تحقيق د . صاحب أبو جناح، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية في العراق، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ط٢، ١٤٠٢هـ . ١٩٨٢م : ٢/٢٣٠ ؛ أوضح المسالك : ١/ ٥٢ .

الحالة الثالثة: لإعراب (أذرعات) فهي فتحها من غير تنوين وهو قول الكوفيين نقله مكي بن أبي طالب القيسي عن الأخفش. ينظر: معاني القرآن، صنفه الأخفش الأوسط، للإمام أبي الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي البلخي البصري، (ت٢١٥هـ)، تحقيق الدكتورة هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م: ٢٩٦/١؛ وإعراب القرآن للنحاس: ٢٩٦/١؛ ومشكل إعراب القرآن، لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي، (ت٤٣٧هـ)، تحقيق د. حاتم صالح الضامن، دار الحرية للطباعة، بغداد، ط١، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م: ١٢٤/١؛ وشرح الأشعار الستة الجاهلية، لأبي بكر عاصم بن أيوب البطليوسي، (ت٤٩٤هـ)، تحقيق ناصيف عواد سلمان، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٧٩م، والجزء الثاني، طبع في دار الشؤون الثقافية، بغداد، ٢٠٠٠: ١٢٦/١ – ١٢٧.

وبعضهم يعربه إعراب ما لا ينصرف ، فيترك تنوينه ، ويجـرّه بالفتحـة مراعاة للتسمية .

فالأول راعى الجمعية فقط ، والأخير راعى التسـمية فقـط ، والمتوسـط توسط بين الأمرين ، فراعى الجمعية ، فجعل نصبه بالكسرة ، وراعـى اجتمـاع العلمية والتأنيث فترك تنوينه ، وهو وإن لم يكن تنوين صرف إلا انه مشبّه له في الصورة.

قال الشنواني : (وقضية ذلك ، كما قال بعضهم : إنه لو سمّى به مـذكر ، كأن يسمّي رجل بمسلمات أنهم يصرفونه). قال شيخنا : (لا يقال: ينبغـي أنّـه لا فرق ، نظراً للتأنيث اللفظي بالتاء ؛ لأنّا نقول : قد صرحوا بأن مثل هـذه التـاء ليست للتأنيث ، وبأن تاء التأنيث التي تمنع الصرف هي التي تنقلب هاء أي فـي الوقف وهذه يوقف عليها بالتاء على الراجح)(1).

وبذلك يعلم أن ما اقتضاه كلام ابن عقيل(2) في شرح التسهيل(3) من أنـه لا فرق حيث مَثَّل له بهندات علم رجل، أو امرأة، فيه نظر. وقد روي باللغات الثلاث قوله : [٧٠ب]

تَنَوَّرْتُها من أذْرِعاتَ وأهلُها .... بيَثْرِبَ أدنى دَارِهَا نَظَرٌ عَالِ(4)

---

(١) ينظر : الدرة الشنوانية : اللوحة ٤٤ .

(٢) هو عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد القرشي الهاشمي، بهاء الدين ابن عقيل ، مـن أئمة النحاة. من نسل عقيل ابن أبي طالب - رضي الله عنهما - . مولـده فـي القـاهرة سـنة (٦٩٤هـ) وبها وفاته سنة (٧٦٩هـ). كان في لسانه لثغة. ولي قضاء الـديار المصـرية مـدة قصيرة. ومؤلفاته مشهورة . ينظر : الدرر الكامنة : ٢/٢٦٦ ؛ بغية الوعاة : ٢٨٤ .

(٣) ينظر : المساعد على تسهيل الفوائد، ، لابن عقيل ، تحقيق د.محمد كامل بركـات، دار الفكـر ، بيروت ، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م : ١/٢٥ .

(٤) البيت من الطويل لامرئ القيس . ديوان امرئ القيس، (ت٨٠ ق.هـ)، حققه محمد أبو الفضـل إبراهيم، دار المعارف، مصر، ط٣، ١٩٦٩م : ٣١ .

فروي أذرعاتَ بالفتح على منع الصرف كفاطمة ، وإذرعاتِ بالكسر بلا تنوين على اللغة الوسطى ، وأذرعاتٍ بالتنوين والكسر على إعراب أصله[1].

قوله: **(المعتلة)** ، أي : التي آخرها حال الإضافة حرف علة، وإنما قلنا: حال الإضافة لكيلا يرد عليه نونان آخره حال الأفراد هاءٌ . وأصله فَوْهٌ بفتح الفاء عند سيبويه[2] والخليل ، وبضمها عند الفراء[3]، وعلى كلا القولين بإسكان الواو[4].

قوله : **(المضافة)**، أي: إلى غير ياء المتكلم ، ولو تقديراً ، كما تقدّم[5].

قوله : **(في التثنية مطلقاً)** ، أي[6]: سواء كان لمذكر ، أو لمؤنث شنواني[7].

قوله : **(السالم المذكر)**[8]، قال في الجمع للعهد الذكري، والقرينة على ذلك ذكره مع التثنية ، كما مرَّ[9].

قوله : **(وأما الفتحة فتكون علامة للخفض)**، على سبيل النيابة والمعارضة، كما مرَّ[10].

---

(١) ينظر: سر صناعة الإعراب : ١٥٨/٢ .

(٢) ينظر : الكتاب : ٣/ ٣٦٥.

(٣) هو يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي، مولى بني أسد (أو بني منقر) أبو زكريا، المعروف بالفراء ، إمام الكوفيين بعد الكسائي ، وأعلمهم بالنحو واللغة وفنون الأدب ، ولد بالكوفة سنة (١٤٤هـ) ، أملَى تصانيفه كلها حفظا ، مات بطريق مكة سنة (٢٠٧ هـ) . ينظر : وفيات الأعيان: ٢٢٨/٢ .

وينظر قوله في : معاني القرآن : ٢/ ٣٣٩ .

(٤) ينظر : الأصول في النحو : ١٠٨/٢.

(٥) ينظر : هذا التحقيق : ص ٢٣٩.

(٦) سقط من ( ب ) : أي .

(٧) ينظر : الدرة الشنوانية : اللوحة ٤٤ .

(٨) في شرح خالد الأزهري : ١٢ المذكر السالم .

(٩) ينظر : هذا التحقيق : ص ٢٤٧.

(١٠) ينظر : هذا التحقيق : ص ٢٣٨.

قوله : (**في الاسم الذي لا ينصرف**)، سواء كان مفرداً ، أو جمعاً مكسراً ظاهر الإعراب، أو مقدّره، وضابطه : أنه المشابه للفعل بكونه فيه علتان فرعيتان معتبرتان مختلفتان، مرجع إحداهما اللفظ، والأخرى المعنى، أو علة فرعية تقوم مقام علتين، وذلك أن الفعل فيه علتان فرعيتان على الاسم:

إحداهما : ترجع إلى اللفظ ، وهي اشتقاق لفظه من لفظ المصدر عند البصريين[1]، والمشتق فرع للمشتق منه ، وأما عند الكوفيين[2]، فالعلة اللفظية تشبه[3] التركيب ؛ لأنّ الفعل يدلّ على الحدث والزمان والنسبة، والاسم يدلّ على الذات فقط ، والمركب فرع المفرد .

والثانية : ترجع إلى المعنى ، وهو احتياجه إلى الفاعل في الإفادة وما يحتاج فرع ما يحتاج إليه ، أو المراد [٧١أ] أن الفعل أثر ، والاسم مؤثر ، والأثر فرع المؤثر، فالفعل فرع عن الاسم باعتبار اللفظ والمعنى، ولما شابه الاسم فرعه فيما ذكر، منع منه شيئان ممنوعان من الفعل: وهما الكسرة والتنوين ، وبوصف العلتين بالمعتبرتين اندفع إيراد نحو: هند[4] إذا صرف مع أن فيه الفرعيتين، أي: لأنّهما ليستا معتبرتين؛ لانتفاء بعض الشروط حينئذٍ كما يأتي[5].

فإن قيل: لمَ كان إعطاء الاسم هنا حكم الفعل[6] أولى من العكس مع أن الاسم لما شابه الفعل فقد شابهه الفعل أيضاً ؟ أجيب[7]: بأن الاسم تطفل على الفعل فيما هو من خواص الفعل من كونه فرعاً من وجهين ، والفعل لم يكن متطفلاً ، فليس إعطاء حكم الفعل للاسم لمطلق المشابهة بينهما ، فلو كانت العلتان من جهة

---

(١) ينظر : الكتاب : ١/ ٤٧و ٣/٢٩٦، ٢٩٨ ؛ شرح ابن عقيل : ٣/ ٣٤٠ ؛ همع الهوامع : ١/ ٩٧.

(٢) ينظر : الإيضاح في علل النحو : ٩٧ ؛ الإنصاف في مسائل الخلاف : ٢٦٧/١.

(٣) في ( ب ) : تسعة .

(٤) في ( ب ) : أهند .

(٥) ينظر : هذا التحقيق : ص ٢٨٥.

(٦) سقط من ( ب ) : الفعل .

(٧) في ( ب ) : وأجيب .

اللفظ فقط، نحو : أُجَيْمَال بالجيم تصغير إجمال جمع جمل ففيه فرعيتان ؛ فإن المجموع فرع المفرد ، والمصغر فرع المكبر ، وكلاهما من جهة اللفظ ، أو كانت من جهة المعنى فقط ، نحو : حائض وطامث في كل منهما فرعيتان : التأنيث وهو فرع التذكير ، والوصف وهو فرع الموصوف ، وكلاهما من جهة المعنى فلم يمنع منه الكسر ولا التنوين لأنّه لم يصر بذلك كامل الشبه بالفعل(١).

فإن قيل : هلا اكتفى في هذا الحكم بكون الاسم فرعاً من جهة واحدة ؟

أجيب بأن المشابهة بالفرعية مشابهة غير ظاهرة ، ولا تمويه ، إذ الفرعية ليست من خصائص الفعل الظاهر ، بل يحتاج في إثباتها فيه إلى تكلّف ، وكذا الفرعية في الاسم الذي لا ينصرف بهذه العلل غير ظاهرة ، فلم تكف واحدة منها، إلا إذا قامت مقام [٧١ب] اثنتين، أي : أفادت فائدتهما، أو كانت في حكمهما.

قال البعض : (وتسمية كل واحدة من هذه العلل علة ، مجاز إذ كل واحدة جزء علة(٢)، فالعلة التامة التي يجب على المتكلم أن يختار معها الحكم مجموع العلتين ، أو واحدة تقوم مقامهما)، والعلل الموجبة لمنع الصرف تسع(٣):

الأولى : صيغة منتهى الجموع .

والثانية : التأنيث ، وهو ثلاثة أنواع : تأنيث بالألف المقصورة ، أو الممدودة ، وتأنيث بالتاء الظاهرة ، وتأنيث معنوي ، كما سيأتي(٤).

والثالثة : المعرفة ، والمراد بها خصوص العلمية .

---

(١) الدرة الشنوانية : اللوحة ٤٤ ؛ ينظر : فتح رب البرية : اللوحة ٥٢ .

(٢) ينظر : الدرة الشنوانية : اللوحة ٤٤ .

(٣) ينظر : علل النحو، لأبي الحسن محمد بن عبدالله الوراق، (ت٣٨١هـ)، تحقيق محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض ـ السعودية، ط١، ١٤٢٠ هـ ـ ١٩٩٩ م : ٤٧٤ .

(٤) ينظر : هذا التحقيق : ص ٢٦٥.

قال البعض: (ولم يعد من أقسام المعارف سواها لعدم مدخلية المضمر والمبهم المبنيين، ولجعل ذي الإضافة ، أو اللام غير المنصرف في حكم المنصرف)(١).

والرابعة : العجمة .

والخامسة : وزن الفعل .

والسادسة : زيادة الألف والنون .

والسابعة : العدل .

والثامنة : التركيب .

والتاسعة : الوصف .

وقد نظمها بعضهم في بيت فقال:

اجْمَعْ وَزِنْ عَادِلاً أَنِّثْ بِمَعَرِفَةٍ
رَكِّبْ وَزِدْ عُجْمَةً فَالوَصْفُ قَدْ كَمُلاَ(٢)

وأحسن منه قول الآخر :

جمعٌ ووزنٌ وعدلٌ وصفُ معرفةٌ ... تركيبُ عجمةُ تأنيثٌ زيادتها(٣)

ونظمها آخر فقال :

---

(١) ينظر : الدرة الشنوانية : اللوحة ٤٥ .

(٢) ينظر : شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لشمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجوجري القاهري الشافعي، (ت٨٨٩هـ)، تحقيق نواف بن جزاء الحارثي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط١، ١٤٢٣هـ ــ ٢٠٠٤م : ٢/ ٨٢٥ ؛ شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٢١٠، وشرح الحدود النحوية /٦١ .

(٣) هذا البيت من نظم الجوجري نفسه، وجاء على بحر البسيط . شرح شذور الذهب للجوجري : ٤٣/١، ٢/ ٨٢٧ . وقد ذكر ذلك تلميذه معمر المكي . ينظر : شرح قطر الندى : ٧٤٣ إذ قال: (وأحسن منهما ما أورد شيخنا لنفسه في شرحه على الشذور) ثم ذكر هذا البيت .

مَوَانِعُ الصرفِ تسعٌ كلُّها اجتمعتْ ... ثنتانُ مِنها فمَا للصرفِ تصويبُ
عَدْلٌ ووَصْفٌ وتأنِيثٌ ومَعْرِفَةٌ ........... وعُجْمَةٌ ثُمَّ جمْعٌ ثُمَّ تَرْكِيْبُ
وَالنُّونُ زَائِدَةٌ مِنْ قَبْلِهَا أَلِفٌ ... ووَزْنُ فَعْلَى[1] وهَذَا الْقَوْلُ تَقْرِيْبُ[2]

أي : موجب لتقريب المسألة إلى الحفظ والضبط ؛ فإن المنظوم أسهل حفظاً من المنثور .

وليس في حواشي الشنواني[3] [٧٢أ] البيت الأول ولعله أسقطه ؛ لأنّ فيه قصوراً على ما يمتنع لعلتين مع ذكره في البيتين بعدهما ليستقل بالمنع أيضاً ، فتأمل.

فمن هذه العلل ما يقوم مقام علتين ، فيستقل بالمنع بمفرده وهو شيئان صيغة: منتهى الجموع ، وألف التأنيث المقصورة ، أو الممدودة ، ومنها ما لا يستقل بالمنع ، بل لا بدَّ له من علة ثانية معه ، وهو السبعة الباقية ، وبعض الثامنة : وهو التأنيث بالتاء ، والتأنيث المعنوي .

---

(١) في ( أ ، ب ) : فعل والصحيح ما أثبته كما جاء في المصادر في الهامش الآتي .

(٢) هذه الأبيات من البسيط، وتنسب لأبي سعيد الأنباري النحوي . وقد سقط فيها البيت الأول .
ينظر: أسرار العربية : ٣٠٧ ؛ الكافية: ٦٢ ؛ شرح الكافية للرضي : ٣٥/١ ؛ شرح ابن عقيل : ٢٩٤/٢ ؛ الفوائد الضيائية : ٢٠٨/١، ٢٠٩ ؛ حاشية الأشموني : ٢٣٠/٣ ؛ شرح شواهد ابن عقيل، عبد المنعم عوض الجرجاوي (ت١١٩٥هـ)، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط٢، ١٣٥٥هـ ـ١٩٣٧م : ٢٢٥ . وقد ورد البيت الأول مع الأبيات الأخرى في اللمحة في شرح الملحة، لأبي عبد الله شمس الدين محمد بن حسن بن سباع بن أبي بكر الجذامي، المعروف بابن الصائغ ، (ت٧٢٠هـ)، تحقيق إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط١ ، ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٤م: ٧٤٤/٢ ؛ شرح المغني في النحو : ٢٤ ؛ شرح الحدود النحوية : ٦٠ ؛ فتح رب البرية للباجوري : ٤٤ .

(٣) ينظر : الدرة الشنوانية : اللوحة ٤٤. والبيت الأول سقط في كثير من المصادر كما بينت ذلك في الهامش السابق .

وهذه على قسمين : ما يمنع منها مع الوصفية ، وما يمنـع مـع العلميـة ضرورة أن الوصفية والعلمية لا يجتمعان لتنافي مدلوليهما ؛ فإن مدلول العلميـة الذات ، ومدلول الصفة حال من أحوالها .

وقال البعض[١]: (لأنّ العلمية تقتضي التخصيص والوحـدة ، والوصـفية تقتضي الاشتراك والتعدد)، فيمنع من الوصف ثلاثة أشـياء : العـدل : كمثنـى وثلاث، ووزن الفعل : كأحمر ، وزيادة الألف والنون كسكران ، ويمنع مع العلمية هذه الثلاثة ، كعمر ويزيد وعثمان ، وثلاثة أخـر وهـي : العجمـة كـإبراهيم ، والتأنيث : كطلحة وزينب ، والتركيب كمعدي كرب ، وقد نظمها كـذلك شـيخنا الشيخ يوسف الجرجاوي الصعيدي المالكي[٢] ــ رحمه الله تعالى ــ ، فقـال مـن بحر البسيط :

عدل ووزن ونون قبلها ألف.... كل مع الوصف صرف الاسم قد منعا

وزد عليها مع التعريف عجمة أو ....تركيب مزج أو التأنيث فاستمعا

وامنع لجمع تناهي حسب أو ألف... التأنيث مداً وقصراً كيفما وقعا[٣]

وجميع ما لا ينصرف اثنا عشر نوعاً ، منها خمسة لا تنصرف في [٧٢ب] تعريف ولا تنكير ، وسبعة لا تنصرف في التعريف وتنصرف في التنكير، وجمع أمثلتها بعضهم بقوله :

سأذكرُ ما لمْ يصرفوه ممثلاً .............. بأمثلة كي تفهموه فتهتدوا

فقل زينب إسحاق عثمان طلحة ... ومع عمر قل حضرموت وأحمد

فذي سبعة مصروفة إن نكرت .... وإن لم تنكر قط فالصرف يفقد

وأحمر مع حمراء مثنى مساجد ... وسكران عنها الصرف ينأى ويبعد

---

(١) ينظر : الدرة الشنوانية : اللوحة ٤٤ .

(٢) لم أقف على ترجمة له .

(٣) ينظر : فتح رب البرية للباجوري : ٤٥ .

على كل حال وهي في العد خمسة ...... فخذها بجد والإله يسدد(١)

وأشار الشارح إلى ذلك بقوله : **(وهو)**، أي : الاسم الذي لا ينصرف المشتمل على علة تقوم مقام علتين ، **(ما كان)**، أي : الذي وجد ، **(على)** وزن، **(صيغة)**، أي : هيئة ، **(منتهى)**، أي : أقصى، **(الجموع)**، أي : لا يمكن أن يجمع جمع تكسير مرة أخرى بعد حصوله على هذه الصيغة ، مثلاً : كلب يجمع على أكلب ، ثم يجمع أكلب على أكالب ، وكذلك نعم يجمع على أنّعام ، ثم يجمع أنعام على أنّاعم ، وأكالب وأناعم لا يجمعان بعد ذلك ، فهما على صيغة وقت(٢) عندها جموع التكسير، والتقييد بالتكسير لجواز جمعه جمع السلامة ، نحو : الصواحبات جمع صواحب ، والأيامنين جمع الأيامن جمع أيمن مقابل الأيسر .

ووجهه : إن جمع السلامة لما كان لا يغير الصيغة لم يضر في نهاية الجمعية ، وإنما قام هذا الجمع مقام علتين ؛ لأنّ كونه جمعاً بمنزلة علة ، وكونه أقصى بمنزلة علة أخرى .

وضابطه : كل جمع مكسر بعد ألف تكسيره حرفان كمساجد ، أو ثلاثة أوسطها ساكن كمصابيح ، ولا فرق بين أن يكون أوله [٧٣أ] ميماً كما مُثِّل ، أو غيرها ، كصوامع وقناديل ، وسواء حذف منه الآخر كالناقص من الصيغة الأولى، نحو : جوارٍ ، أو لى ، أم الحرف المشدد بحرفين ، فنحو : دَوَاتَ من الصيغة الأولى ، ونحو نجاتي جمع نجى من الصيغة الثانية ، وبقولنا : كل جمع مكسر ، خرج نحو تداني وتواني ؛ فإنهما مفردان مصدر تدانَى وتوانَى .

وبعضهم(٣) أخرجهما باشتراط أن يكون أول الحرفين بعد ألف التكسير مكسوراً كسرة غير عارضة ؛ فإن أصلهما تدانيٌ وتوانيٌ على وزن تفاعل بالضم،

---

(١) لم تشر المصادر المتوفرة لهذه الأبيات.

(٢) في (ب) : وقعت ، والتصحيح من ( ب ).

(٣) ينظر : أوضح المسالك : ٢٠٥/٣ ؛ شرح التصريح : ٣١٨/٢ ؛ حاشية الصبان : ٣٥٦/٣ ؛ ضياء السالك : ٤٢/٣ ؛ الدرة الشنوانية : اللوحة ٤٥ ؛ ينظر : فتح رب البرية : اللوحة ٥٤ .

فجعل مكان الضمة كسرة لتسلم الياء ، وبقولنا : أوسطها ساكن ، خرج طواعية وكراهية ، وهما مفردان ، فهما خارجان أيضاً بالجمع .

وملائكة جمع ونحوه، وبعضهم[1] أخرجها باشتراط أن لا يكون في آخر هذا الجمع تاء التأنيث، وقد علمت من ضابطه المذكور شروطه وبقي منها أن لا يلحق به ياء النسب في الجمعية، فخرج نحو: رباحي نسبة إلى رباح بلد يجلب منه الكافور، وظفاري نسبة إلى ظفار بوزن قطام مدينة باليمن[2] يجلب منه الطيب المسمّى بالأظفار ، فكل من رباحي وظفاري مصروف ؛ لأنّ الياء فيه للنسب تحقيقاً .

ونحو حواري بالحاء المهملة والراء بعد الألف : وهو الناصر[3] وحوالي : وهو المحتال[4]، فكل من حواري وحوالي مصروف ؛ لأنّ الياء فيه ملحقة بياء النسب ؛ لأنّه سمع من العرب مصروفاً ، فقدر فيه الانتساب ، وإن لم يكن منسوباً حقيقة .

(١) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ٢٨/١ .

(٢) ظفار مدينة باليمن . ينظر : صفة جزيرة العرب، لأبي محمد الحسن بن أحمد بن يعقوب بن يوسف ابن داود الهمداني، (ت٣٣٤هـ)، مطبعة بريل، ليدن، ١٨٨٤م : ٧٧ ، وتقع اليوم في سلطنة عمان وهي محافظة في الجزء الجنوبي من السلطنة.

(٣) حواري الرجل : صفوته . وأصل الحواري : البياض الخالص ؛ والحور : شدة البياض ، وتحوير الثياب : تبييضها . فأطلق على خلصان الرجل الحواري مبالغة . ينظر : الصحاح : مادة ( حور ) ٢/ ٦٣٨ .

(٤) ينظر : المخصص، لأبي الحسن علي بن إسماعيل الضرير النحوي اللغوي الأندلسي المعروف بابن سيده، (ت٤٥٨هـ)، تحقيق خليل إبراهم جفال ، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١ ، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م : ٢٥٤/١ .

وبعضهم[١] أخرجها [٧٣ب] باشتراط أن يكون أوسط الأحرف الثلاثة بعد ألف التكسير غير منوي به ، وبما بعده الانفصال ؛ فإن ياء النسب في ذلك مقدّرة الانفصال، بخلاف نجاتي ونحوه ؛ فإنه منصرف كما عرفت[٢]؛ لأنّ ما بعد الألف ليس بعارض فتأمل.

قوله: **(أو كان مختوماً بألف التأنيث الممدودة كصحراء)**، وهي الفضاء الواسع، **(أو المقصورة كحبلى)**، أي : ولو سُمِّي به مذكر .

قال الشيخ الشنواني : (وإنما قدّرت الفتحة في نحو حبلى ، ولم تظهر مع خفتها لنيابتها عن الكسرة ؛ لأنّ نائب الثقيل ثقيل)[٣]. انتهى.

أقول : قوله : (ولم تظهر مع خفتها)، فيه نظر ؛ فإن الألف لا يظهر عليها شيء من الحركات الفتحة وغيرها لتعذر تحريكها ، وكان الظاهر أن يقال : وإنما اضطر إلى تقدير الفتحة ، ولم تقدَّر الكسرة ؛ لأنّ التقدير لا ثقل معه ، فليتأمل بعين الإنصاف .

وعبارة بعضهم[٤]: فالمقدّر في نحوْ : حبلى ، حركتان الضمة في حالة الرفع، والفتحة في حالة النصب أصالة والجر نيابة . هذا مذهب الجمهور[٥].

(١) لم يعتد بياء حواري ، وإن كان حواري بها معدلا لقماري ؛ لأنها بزيادتها وعدم وجودها قبل وجود الألف شبيهة بياء النسب . ينظر : شرح الكافية الشافية : ١٤٤٣/٣ ؛ شرح الأشموني : ١٤٦/٣ ؛ حاشية الصبان : ٣٥٦/٣ .

(٢) ينظر : هذا التحقيق : ص ٢٦٧.

(٣) ينظر : الدرة الشنوانية : اللوحة ٤٥ .

(٤) ذكر هذه الأقوال ورد عليه الشنواني . ينظر : الدرة الشنوانية : اللوحة ٤٥ .

(٥) ينظر : المقتضب : ١/ ١٦٨ ؛ الأصول في النحو : ٣/ ٢٦٧ ؛ الممتع في التصريف، لابن عصفور الأشبيلي (ت٦٦٩هـ)، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، منشورات دار الأفاق الجديدة، الكويت، ط٤ ١٣٩٩هـ ــ ١٩٧٩م : ١/ ٨٨ ؛ شرح الشافية للرضي : ٣/ ١٣٥.

وذهب ابن فلاح اليمني[١] إلى أن المقدّر في حالة الجر إنما هو الكسرة، وقال: (لا ثقل مع التقدير)[٢].

وأجيب[٣]: بما تقدّم من أن الفتحة لما نابت عن الكسرة ثقلت. انتهى[٤].

وكان الأولى أن يقال: يمثل بدل حبلى بنحو بهمَى؛ لأنّه ربما يقال المانع من صرف حبلى: الوصف والتأنيث، كما توهمه بعضهم بخلاف بهمى؛ فإنها اسم جنس لبنت، فليست علماً ولا صفة، وألف التأنيث الممدودة [٧٤أ] عند بعضهم هي الألف التي بعدها همزة، وعند بعضهم ألف بعدها ألف، فتقلب هي همزة[٥].

وعلى هذا فإطلاق الممدودة عليها مجاز؛ لأنّ الممدود ما قبلها لا هي، سواء كانت في علم كزكرياء، أم نكرة كصحراء، أم صفة كحمراء، أم جمع كأصدقاء جمع صديق، وصلحاء جمع صالح، وأعزاء جمع عزيز، وألف التأنيث

---

(١) هو تقي الدين أبو الخير منصور بن فلاح بن محمد بن سليمان، نحوي، يمني. له مؤلفات في علوم العربية وغيرها. أبرزها المغني في النحو. توفي سنة (٦٨٠هـ). ينظر: بغية الوعاة: ٣٩٨؛ كشف الظنون: ١٧٥١/٢.

وينظر مضمون قوله في المغني في النحو: ٢٣٩/١؛ شرح الكافية في النحو، لابن فلاح اليمني دراسة وتحقيق، أطروحة دكتوراه، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، السعودية، بلا تاريخ: ٥٤.

(٢) ينظر: همع الهوامع: ١٣٠/١؛ حاشية الصبان: ١٤٨/١.

(٣) هذه الكسرة عند النحاة كسرة إعراب، خلافاً للأخفش الذي زعم أنه مبني في حالة النصب. ينظر: شرح الأشموني: ١/ ٦٥.

(٤) ينظر: الدرة الشنوانية: اللوحة ٤٥.

(٥) اتفق العلماء على أن تاء بهماة علامة للتأنيث، لكنهم اختلفوا في نوع ألفه فذهب سيبويه إلى أنها للتأنيث أيضا، وإنما اجتمعت علامتا تأنيث في بهماة على سبيل الشذوذ وعنده بهمى بزنة فعلى وبهماة بزنة فعلاة. جاء في الكتاب " ولا يكون فعلى والألف لغير التأنيث إلا أن بعضهم قال بهماة واحدة وليس هذا بالمعروف ". الكتاب: ٢/ ٣٢٠.

المقصورة هي ألف لينة مفردة، سواء كانت في علم كرضوى اسم جبل بالمدينة[١]، أم نكرة كحبلى، أم صفة كنشوى، أم جمع كمرضى.

وإنما استقلت ألف التأنيث مطلقاً بالمنع ؛ لأنّها زيادة دالة على التأنيث لازمة لبناء ما هي فيه ، فلا يقال في حمراءَ : حمر ، ولا في حبلى حبل ، فالتأنيث بمنزلة علة ، وهي من جهة المعنى واللزوم بمنزلة علة أخرى ، وهي من جهة اللفظ ، فتأمل.

**تنبيه** : لم يذكروا لألفي التأنيث شيء من الشروط ، بل اقتصروا على التعريفين السابقين ، فلا تغفل عما يأتي على كلام الشارح آخراً[٢].

قوله : **(أو كان فيه)**، العلمية والتركيب ، نحو : معدي كرب .

هذا شروع فيما فيه علتان ، والعلمية كون الاسم علماً لمذكر ، أو لمؤنث ، والتركيب جعل اسمين بمنزلة اسم واحد ، وشرط تأثير منع الصرف انضمامه إلى العلمية ، وكونه مزجياً ليس عددياً ولا مختوماً بويه.

فالجملة أربعة شروط ، فخرج ما إذا لم يكن علماً وما إذا كان مركباً تركيباً إضافياً ؛ فإنه يجري على جزئه الثاني أحكامه من صرف ، كغلام زيد وغيره ، كأبي هريرة ، لو كان مفرداً ، وأما جزؤه الأول ، فيعرب [٧٤ب] بالحركات الثلاث على كل حال لفظاً أو تقديراً ، وخرج ما إذا كان مركباً تركيباً إسنادياً ، نحو: شاب قرناها، وتأبط شراً ؛ فإنه مبني محكي على حاله قبل العلمية ، فلم يكن له حظ في منع الصرف؛ لأنّ منع الصرف مخصوص بالمعربات ، كذا قيل[٣].

ولقائل أن يقول: الجملة من حيث هي جملة قبل جعلها علماً مبنية، وإن كانت أجزاؤها معربة ، وبعد العلمية معربة إعرابا تقديرياً لاشتغال الحرف الأخير بحركة الحكاية ، فتكون من المعربات التقديرية لا من المبنيات ، وإذا كان كذلك

---

(١) رضوى : جبل بالمدينة والنسبة إليه رضويّ ، وهو من ينبع على مسيرة يوم ومن المدينة على مسيرة سبع مراحل . ينظر : معجم البلدان : ٣ /٥١.

(٢) ينظر : هذا التحقيق : ص ٢٧٢.

(٣) ينظر : الدرة الشنوانية : اللوحة ٤٧ .

فينبغي أن يحكم عليها بالانصراف أو بعدمه ؛ لأنّ ظهور الإعراب لا ينافي الانصراف ولا عدمه ، كما في عصا وحبلى وموسى ، ويمكن أن يقال : الحكاية مانعة من اعتبارها اسماً واحداً حتى يحكم عليها بالانصراف ، أو بعدمه ، فتأمل، كذا ذكره سبط الرهاوي(١) في حاشيته على البجائِي(٢).

والحاصل : إنهم اختلفوا(٣) في المركب الإسنادي ، هل هو من المبنيات، أو من المعربات تقديراً ، وخرج أيضاً المركب التقييدي مطلقاً ، أي : التوصيفي وغيره، كجملة الشرط ، وخرج أيضاً المركب العددي كخمسة عشر ؛ فإنه مبني على فتح الجزئين إلا اثنا عشر واثنتا عشر ؛ فإن الجزء الأول منهما يعرب إعراب المثنى ، والجزء الثاني مبني على الفتح ، وخرج المزجي المختوم بويه كسيبويه ؛ فإنه مبني على الصحيح .

مثال ما اجتمعت فيه الشروط : معدي كرب ، وحضرموت ، وبعلبك ، فيرفع الجزء الثاني بالضمة وينصب ويجر [ ٧٥أ ] بالفتحة بلا تنوين ، ويبقى

---

(١) هو شرف الدين يحيى بن قراجا المعروف بسبط الرهاوي ، فقيه حنفي مصري. أصله من الرها بين الموصل والشام ومولده ومنشأه بمصر. أقام زمنا في دمشق، وعاد إلى مصر . توفي سنة (٩٤٢هـ) له مؤلفات في النحو والعربية ، حاشية على شرح التيجاني على الأجرومية . ينظر : الكواكب السائرة : ٢/ ٢٦٠ ؛ كشف الظنون : ٢/٢٠٢٣ .

(٢) سبق ترجمته في ص ١٨٦ من النص المحقق .

(٣) ذكر ابن مالك : أن من العرب من يضيف صدر المركب الإسنادي إلى عجزه، إذا كان ظاهراً، فيقول: جاء برق نحره . وتعقبه أبو حيان، فقال: ولا يقاس على هذا إن صح النقل؛ لأن النحاة نصوا "على أن كل ما سمي به مما يتضمن إسنادا، فليس فيه إلا الحكاية" ، ولا عبرة بما نقله الدماميني عن بعضهم أنه أجاز إعراب المركب الإسنادي إذا كان عجزه مضمرا، مثل: "قمت" مسمى به، فيقول: هذا قمتٌ، ورأيت قمتاً، ومررت بقمتٍ، بالتنوين والحركات الثلاث على التاء . ينظر : شرح التسهيل : ١/ ١٧٣ ؛ ارتشاف الضرب: ١/ ٤٩٨ ؛ تعليق الفرائد : ٢/ ١٤٧ .

الجزء الأول على حاله من فتح وسكون ، وهذا هو الأفصح ، ويجوز فيه أيضاً الصرف والبناء[١]، فتأمل.

قوله : **(أو العلمية والتأنيث)**، ولا فرق بين أن يكون تأنيثاً لفظياً ، أو معنوياً، أما التأنيث المعنوي ، وهو كون اللفظ المجرد عن التاء والألف موضوعاً في الأصل لمؤنث سواء سميت به مؤنثاً حقيقياً ، أم مذكراً حقيقياً ، أم لا ، أم موضوعاً في الأصل لمذكر ، ثم جعل علماً لمؤنث ، وهذا التأنيث المعنوي يكون بتاء مقدّرة لظهورها في التصغير ، فشرط انضمامه إلى العلمية أحد أمور أربعة :

إما زيادة الاسم على ثلاثة أحرف ، نحو : زينب وسعاد ؛ لأنّ الرابع ينزّل منزلة التأنيث .

وإما تحرك الوسط من حروفه ، نحو : سقر اسم لجهنم ؛ لأنّ الحركة قامت مقام الرابع .

وإما كونه أعجمياً ، كجُور بضم الجيم ، وحماة[٢] وحمص أسماء بلاد .

وأما كونه منقولاً من مذكرٍ ، نحو : زيد إذا سمِّي به امرأة ؛ لأنّه حصل بنقله إلى التأنيث ثقل عادل خفة اللفظ ، هذا مذهب سيبويه[٣] والجمهور[٤].

---

(١) إذا كان آخر الجزء الأول من هذه الأسماء المركبة معتلاً ، مثل معدي كرب ؛ فإن حرف العلة يبقى في الأحوال جميعها ساكناً؛ لأنه في حشو الأسماء؛ ولأن حكمه لو كان حرف إعراب أن يسكن في موضع الجر والرفع، والإعراب يكون في الجزء الثاني، فنقول: هذا مَعْدِيْ كَربُ يا فتى. ينظر: المقتضب :٤/ ٢١؛ شرح الكافية للرضي؛ ٢/ ٨٥؛ أوضح المسالك: ١/ ٩٠؛ همع الهوامع: ٧١/١.

(٢) في ( ب ) : وماه .

(٣) ينظر : الكتاب : ٢/ ٤١ .

(٤) ينظر : المقتضب : ٣/ ٣٧٥ ؛ شرح الكافية الشافية :١٤٩٠/٣؛ توضيح المقاصد : ١٢٠٧/٣ ؛ الافتتاح شرح المصباح : ٣٥٦ ؛ شرح شذور الذهب للجوجري : ٨٣٢/٢ .

فإن لم يوجد فيه واحد من هذه الأربعة ، نحو هند ودعد ، جاز فيه الوجهان، والمنع أجود وأكثر عند سيبويه(١).

وقد جمع بينهما الشاعر في قوله(٢):

لَم تَتَلَفَّع بِفَضلِ مِئزَرِها...... دَعدٌ وَلَم تُسقَ دَعدُ في العُلَبِ(٣)

ومثل دعد وهند ، بنت وأخت إذا سُمّي بهما مؤنث ، أي : جعل كل منهما علماً لمؤنث ، ففيهما الوجهان ؛ فإن لم يجعلا [٧٥ب] علماً لمذكر صرفا ، أو جعلا علماً؛ لأنّ تاءهما جعلت جزءً منهما .

وأما التأنيث اللفظي : وهو كون اللفظ ملحقاً بآخره علامة التأنيث ، فلا شرط له غير انضمامه إلى العلمية فقط ، نحو : طلحة وفاطمة .

وقد عرفت من هذا أن التأنيث على ثلاثة أقسام : لفظي ومعنوي كفاطمة علم امرأة ، ولفظي فقط كطلحة وحمزة علمي رجلين ، ومعنوي فقط كزينب وسعاد علمي امرأتين وهو ظاهر ، أو علمي رجلين نظراً للأصل ، فتأمل .

وقد أشار إلى ما تقدّم ابن مالك في الخلاصة بقوله :

كذا مؤنّثٌ بهاءٍ مطلقا ........... وشرط منع العار كونه ارتقى

فوق الثلاث أو كجور أو سقر ... أو زيدٍ اسم امرأةٍ لا اسم ذكر

وجهان في العادم تذكيراً سبق ...... وعُجمةً كهند والمنعُ أحق(٤)

---

(١) ينظر : الكتاب : ٢/ ٤١ .

(٢) عبيد الله بن قيس الرقيات

(٣) البيت من المنسرح وهو لجرير . ديوان جرير : ١٠٤ . والتلفع: الالتحاف بالثوب، والمئزر: ثوب يحيط بالنصف الأسفل من البدن، والعلب: جمع (عُلبة)، وهي إناء من جلد يشرب به الأعراب، وهو يصف دعدًا بأنها نشأت في الرفاهية والنعمة . ينظر : شرح ديوان جرير، جرير بن عطية بن حذيفة، (ت١١٠هـ)، لمحمد إسماعيل عبدالله الصاوي، منشورات مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، بلا تاريخ : ٨٢.

(٤) ألفية ابن مالك : ٥٦ .

قوله : **(أو كان فيه العلمية)**، والعجمة فرع العربية ، وهي كون اللفظ مما لم تضعه العرب لمعنى أولاً ، بل وضعه غير العرب أين ما كانوا ، ثم استعملته العرب.

وشرطها أن تكون مع العلمية في لغة العرب ، والعلمية ثابتة من زمان الاستعمال في العجمي ، فلا تستعمله العرب أولاً ، إلا علماً لما كان له في العجم ، أو لغيره.

وما ذكر من اشتراط العلمية في لغة العجم جزم به ابن الحاجب(١) ووافقه ابن مالك(٢) وابن هشام(٣).

قال: أبو حيان(٤): (ذهب إليه قوم)، وهو ظاهر قول سيبويه(٥)؛ لكن جمهور النحويين(٦) على أنَّه لا يشترط ، وإنما شرط العلمية في أول استعمال العرب.

وبه جزم الرضي(٧) ومن بعده(٨)، قال الرضي : (ألا ترى [٧٦أ] أن قالون اسم جنس في العجم بمعنى الجيد ، ثم نقلته العرب إلى العلم ، فلم يتصرف فيه ، فصار غير منصرف).

---

(١) ينظر : الفوائد الضيائية : ١٤٩/١ .

(٢) ينظر : شرح عمدة الحافظ : ٨٤٥ .

(٣) ينظر : شرح شذور الذهب : ٥٦١ .

(٤) ينظر : ارتشاف الضرب: ١/ ٤٢٨ .

(٥) ينظر : الكتاب : ٣/ ٢٣٤ .

(٦) ينظر : ما ينصرف وما لا ينصرف ، لأبي إسحاق الزجاج (ت ٣١١هـ)، تحقيق د. هدى محمود قراعة، ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م: ٤٦ ؛ الأصول في النحو : ٢٣٠/١ ؛ شرح التصريح : ٢١٩/٢ .

(٧) ينظر : شرح الكافية للرضي : ٥٣/١ .

(٨) ينظر : شرح التصريح : ٢/ ٢١٩ .

وشرطها أيضاً عند سيبويه[١] وأكثر النحاة[٢] تحرك الأوسط ، ورجَّحه الرضي[٣] والمتأخرون[٤].

وأما عند ابن الحاجب[٥]، وجماعة[٦]، فالشرط أحد أمرين إما تحرك الأوسط ، أو زيادة حروف الاسم على ثلاثة .

قال الأشموني : (ويتحصل في الثلاثي ثلاثة أقوال):

أحدها : إن العجمة لا أثر لها فيه مطلقاً ، وهو الصحيح .

الثاني : إنما تحرك وسطه ، نحو سقَرَ لا ينصرف ، وفيما سكن وسطه وجهان .

الثالث : إنما تحرك وسطه لا ينصرف ، وما سكن وسطه ينصرف وبه جزم ابن الحاجب[٧]. انتهى[٨].

واعلم أن الاسم العجمي إذا وافق عربياً كإسحاق ؛ فإنه مصدر أسحق بمعنى أبعد لو سُمِّي به قاصداً المعنى المصدري ، فلا اعتداد بالعجمة ، أو قاصداً اللفظ العجمي ، فغير منصرف . قال أبو حيان : (فإن جهل القصد ، حمل على

---

(١) ينظر : الكتاب : ٣/ ٢٣٤ .

(٢) ينظر : ما ينصرف وما لا ينصرف : ٤٦ ؛ الأصول في النحو : ٢٣٠/١ ؛ شرح التصريح : ٢١٩/٢.

(٣) ينظر : شرح الكافية للرضي : ٥٣/١ .

(٤) ينظر : شرح التصريح : ٢١٩/٢ .

(٥) ينظر : الفوائد الضيائية : ١٤٩/١ .

(٦) ينظر : الافتتاح شرح المصباح : ١٦٢ .

(٧) ينظر : الفوائد الضيائية : ١٤٩/١ .

(٨) ينظر : شرح الأشموني : ١٥٧/٣ ؛ الدرة الشنوانية : اللوحة ٤٦ .

عادة الناس في التسمية بأسماء الأنبياء ـ عليهم الصلاة والسلام ـ ، وكلها أعجمية إلا أربعة)[1].

وكذلك أسماء الملائكة ، ونظمها بعضهم ، فقال :

رضوانُ مالكٌ نكيرٌ منكرُ ... ..أمثالها في الحكم ما قد ذكروا

هود شعيب صالح ومحمد أوضاعها في العجم ليست توجد[2]

لكن رضوان ممنوع من الصرف للعلمية ، وزيادة الألف والنون بخلاف بقية الأربعة ؛ فإنها مصروفة ، وكذلك أسماء جميع الأنبياء ـ عليهم الصلاة والسلام ـ لا تتصرف إلا سبعة ، نظمها بعضهم ، فقال :

تذكّر شعيبًا ثم نوحًا وصالحاً .... وهودًا ولوطًا ثم شيتا محمداً[3]

[٧٦ب] قوله : **(أو العلمية ووزن الفعل نحو أحمد ويزيد)**، وزن الفعل كون الاسم على وزن فعل ما ، وشرط في منع الصرف أن يكون ذلك الوزن مختصاً في لغة العرب بالفعل أصالة بمعنى أن الواضع[4] وضعه أصالة للفعل ، ولم يوجد في الأسماء العربية من غير شذوذ ، إلا منقولاً عن الفعل ، كشمَّر بتشديد الميم علم فرس، وأما (بقم) اسم نبت يصبغ به معروف فعجمي، فلا يضر لما مرَّ من تقييد الأسماء بالعربية ، وضُرِب على وزن المجهول علم رجل من غير اعتبار ضمير وإلا، أي: إن (عُدَّ) مع الضمير كان من العلم المحكي، وأما دُئِل بضم الدال وكسر الهمزة فشاذ ، وقد تقدّم : إنا قلنا من غير شذوذ.

وإن لم يكن الوزن مختصاً بالفعل ، فشرطه أن يكون في أول الاسم الذي على وزن الفعل حرف زائد ، كما يزاد في أول المضارع ، أي : حرف من

---

(١) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢/ ٨٧٢ .

(٢) لم ينسب إلى قائله وقد ذكر في فتح رب البرية : اللوحة ٥٤ ؛ فتح رب البرية للباجوري : ٤٣ .

(٣) لم ينسب إلى قائله وقد ذكر في فتح رب البرية : اللوحة ٥٤ ؛ فتح رب البرية للباجوري : ٤٣ .

(٤) ينظر : أوضح المسالك : ٤/١٢٦.

أحرف المضارعة الأربعة ، نحو : أحمد ونحمد[1] وتغلب ويشكر أعلاماً لأشخاص معينة ، فهي ممنوعة من الصرف ؛ لأنّها مبدوءة بحروف خاصة بالمضارع ، فلم تكن في أصل الاسم سواء بقيت تلك الحروف ، أو تبدلت بحرف آخر ، فخرج بقيّد الزيادة : نهشل ؛ فإن النون أصلية ، ودخل في التعميم : هراق؛ فإن الهاء بدل من الف زائده.

ويشترط أيضاً أن يكون الاسم غير قابل للتاء المتحركة التي في الاسم ، أي: لا تدخله هذه التاء ، إما بحسب الأصل ، وإمّا للعلمية ؛ فإنه بلحوقها يخرج عن وزن الفعل ؛ لأنّ هذه التاء لا توجد في الفعل ، فدخل في قولنا ، أي : لا تدخله [٧٧أ] بحسب الأصل أسود مع قبوله التاء ؛ فإنه جاء فيه أسودة للحية الأنثى السوداء مع أن وزنه معتبر ؛ لأنّ قبوله التاء ليست بحسب الأصل ، بل لعروض الاسمية ، أي : إنما لحقته بعد علمية الأسمية عليه ، فلا يضر .

وأما بحسب الوصفية ، فمؤنثه سوداء ، ودخل في قولنا ، أو للعلمية ما لو سُمِّي بما يدخله التاء ؛ فإنه يمتنع صرفه؛ لعدم دخول التاء عليه بعد العلمية ، ومن ثم امتنع أحمر بالوصف ووزن الفعل؛ لأنّه مشتق من الحمرة ، فالألف زائدة وليس مؤنثه أحمرة، وانصرف يعملة مع الوصف الأصلية للمطبوع على العمل ووزن الفعل؛ لأنّه يقال يعملة بالتاء للناقة النجيبة المطبوعة على العمل ، قال الشاعر:

يا زَيدَ زيدَ اليَعْمَلاتِ الذُّبَّلِ[2]

فإذا سُمِّي بيعمل امتنع صرفه كما مرَّ ؛ لأنّه حينئذٍ صار لا يقبل التاء ، وكذا لو سُمِّي بيعملة امتنع صرفه للتأنيث والعلمية .

---

(١) في ( ب ) : محمد .

(٢) صدر بيت من الرجز، لعبد الله بن رواحة . ديوان عبدالله بن رواحة، (ت٨هـ)، تحقيق د . حسن حمد باجورة، القاهرة ، ١٩٧٢، ومستدرك ديوانه، تحقيق د . سامي العاني (مجلة كلية الإمام الأعظم. العدد الثاني، ١٩٧٤)، مطبعة العاني، بغداد : ٩٨ . وعجزه :

تطاول الليل عليك فانزل

وشرط أيضاً أن يكون وزناً لازماً احترازاً عن امرؤ وابن من علمين ؛ فإنهما في حالة الرفع كأخرج ، وفي حالة النصب كأعلم ، وفي حالة الجر كإضرب ، فلا يمنعان من الصرف في لغة من اتبع حركة ما قبل الآخر ، أعني : الراء والنون للآخر لا في لغة من التزم فتح ما قبل الآخر منهما ، فيكونان غير منصرفين إذا جعلا علمين(١).

ويشترط أيضاً أن لا يخرج بالتغيير إلى مثال خاص بالاسم ، نحو: ردَّ وقيل ؛ فإن أصلها ردد وقول ، ولكن الإدغام والإعلال أخرجاها إلى مشابهته بردود بك ، فلم يعد فيهما الوزن الأصلي ، فلو دخل الإعلال ولم [٧٧ب] يخرج إلى وزن الاسم ، نحو : يزيد ، امتنع صرفه ، والتغيير العارض كاللازم عند سيبويه(٢)، وابن مالك(٣)، خلافاً للمبرد(٤)، والمازني(٥)، ومن وافقهما(٦)، فلو سمَّيت بضَرَبَ ، ثم خففته بإسكان الراء بعد التسمية صرفته على رأي سيبويه ، ومنعته على رأي المبرد، ولو كان مخففاً قبل التسمية انصرف قولاً واحداً ، وهذا موضح لقول الشنواني(٧).

---

(١) ينظر : الدرة الشنوانية : اللوحة ٤٧ .

(٢) ينظر : الكتاب : ١٩٨/٣ .

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٣/ ١٥٠٩ – ١٥١١ .

(٤) ينظر : المقتضب : ١٢٠/٣ ــ ١٢١ .

(٥) هو أبو عثمان بكر ابن بقيه بن محمد بن عدي البصري ، إمام العربية ، صاحب التصانيف ، قال المبرد : لم يكن أحد بعد سيبويه أعلم بالنحو من المازني ، توفي سنة (٢٢٨ هـ). ينظر : معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب)، لأبي عبدالله شهاب الدين ياقوت بن عبدالله الرومي الحموي البغدادي، (ت٦٢٦هـ)، تحقيق إحسان عباس ، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١ ، ١٤١٤هـ ــ ١٩٩٣م : ٢٨٠/٢؛ وفيات الأعيان : ٩٢/١ .

(٦) ينظر علل النحو : ٢٤٤ ؛ أسرار العربية : ١٩٧ .

(٧) ينظر : الدرة الشنوانية : اللوحة ٤٧ .

وإذا تغير الوزن ؛ فإن بقي الحرف الزائد، أي: نحو يزيد عدو (لا) أي: نحو: قيل فلان إنْ كان بالإعلال اللازم ، كما في الأمر نحو : ردْ ، وكذا إن لم يلزم ، كالتخفيف نحو : ضُرْب بضم الضاد وإسكان الراء عند سيبويه[1].

فتلخصّ أن شروط الوزن أربعة :

الأول: أحد الأمرين إما اختصاصه بالفعل، وإمَّا ابتداؤه بحرف من أحرف أنيت.

والثاني : أن لا يقبل التاء .

والثالث : أن يكون لازماً .

والرابع : أن لا يتغير ، فتأمل ولا تمل.

قوله : (**أو العلمية ، وزيادة الألف والنون**)، الزائدتان على حروف الكلمة الأصلية ، وحروف الزوائد مجموعة في : سألتمونيها ، وإن شئت قلت مجموعة : في اليوم تنساه ، وإن شئت قلت هي مجموعة في : أمان وتسهيل ، وتسمَّى الألف والنون أيضاً مضارعتين لمشابهتهما لألفي التأنيث في نحو أحمراءَ ؛ فإنهما في : بناء يخصّ المذكر ، وفي عدم لحوقهما التاء ، كما سيبين[2] في ذكر الشروط ، نحو : عثمان وعمران وزيدان وحمدان ، فخرج ما إذا كانت الألف والنون أصليتين ، أو إحداهما نحو : تبيان ومستعان ؛ فإنه منصرف .

وإن تجاذبه أصلان ، فالصرف ومنعه سيان نحو : شيطان [٧٨أ] إن كان من (شَطَنَ) بمعنى بعد انصرف لأصالة النون ، وإن كان من شاط يشيط إذا هلك لم ينصرف[3]، وحسان إن كان من الحسن انصرف ، وإن كان من الحسّ امتنع صرفه، وقد قيل : لبعضهم هل عفان مصروف، أو لا ؟ فأجاب بقوله : إن هجوته

---

(١) ينظر : الكتاب : ١٩٨/٣ .

(٢) ينظر: هذا التحقيق : ص ٢٨١.

(٣) ينظر : الصحاح : مادة ( شطن ) ٢١٤٤/٥ .

صرفته ؛ لأنّه من العفونة ، وإن مدحته لم تصرفه، أي : ؛ لأنّـــه مـــن العفـــة[1]. انتهى.

والزيادة مع العلمية ليس لها شرط سوى أن يكون الاسم الذي هما فيه علماً ليتحقق مشابهتهما لألفي التأنيث من حيث امتناع دخول تاء الفاعلة ؛ لأنّ العلميـــة تمنع من زيادة التاء ؛ لأنّه لو لم يكن علماً لم يمتنع دخول التـــاء عليـــه ، نحـــو : سَعْدَانَ لبنت ، وسعدانة ومرجان لصغار اللؤلؤ ومرجانة[2]؛ فإن أبدل من النـــون الزائدة ؛ لأنّه منع من الصرف إعطاء للبدل حكم المبدل منه نحو : أصيلان ، ولو أبدل من حرف أصلي نون صرف بعكس أصيلان ، نحو : حنان في حناء أبـــدلت همزته نوناً ، فاعلم ذلك.

قوله : (**أو العلمية والعدل نحو : عمر**)، العدل في اللغة له إطلاقان منها : نقيض الجور ، ومنها المساواة ، ومنها الميل عن الطريق[3]، وفي الاصـــطلاح : تحول الاسم عن صيغته الأصلية إلى صيغة أخرى مع اتحاد المعنى المشتق[4].

قال البعض: (ألا ترى أن ثلاث لم يتغير عن المعنى التكراري المستفاد من ثلاثة، وإن ضارباً قد خرج عن معنى الضرب، كما خرج عن لفظه)[5]. انتهى.

وبقولنا من غير إعلالها ما تغير للإعلال كمقام ؛ فإن أصله مَقوَم كمذهب نقلت حركة الواو إلى [٧٨ب ] القاف، فصار (مقـــوم) تحركـــت الـــواو بحســـب

(١) ينظر : فتح رب البرية للباجوري : ٤٣ .

(٢) المرجان ليس من صغار اللؤلؤ ، بل هو حجر بحري يختلف عن اللؤلؤ اختلافاً كثيـــراً . ينظـــر : الجماهر في معرفة الجواهر، لأبي الريحان محمد بن أحمد البيروني، (ت٤٤٠هـ)، عـــالم الكتـــب للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط١ ، ٢٠١١م :٨١ . والمدابغيساير أهل المعجمات في ذلك منهم ابن منظور في لسان العرب : مادة ( مرج) ٣٦٦/٢ .

(٣) ينظر : العين : مادة ( عدل ) ٣٩/٢ .

(٤) ينظر : الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة، لأبي يحيى زكريا بن محمـــد بـــن زكريـــا الأنصـــاري، (ت٩٢٦هـ)، تحقيق د . مازن المبارك، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط١، ١٤١١هـ : ٧٣ .

(٥) ينظر : الدرة الشنوانية : اللوحة ٤٧ .

الأصل، وانفتح ما قبلها الآن ، فأبدلت ألفاً ، فصار مقام ، فهذا لا يقال له عدل عندهم؛ لأنّ التغيير للإعلال، وبقولنا: (ولا إلحاق) نحو: كوثر، لأنه أخرج عن الصيغة بزيادة الواو فيه؛ لغرض الإلحاق بجعفر ، ثم إنَّ العدل على نوعين :

تحقيقي : وهو الذي يدل عليه دليل غير منع الصرف .

وتقديري : وهو الذي لا يدل عليه إلا منع الصرف .

فالتحقيقي يمنع الصرف مع الوصفية نحو : مثنى وثلاث ورباع ، والتقديري يمنع مع العلمية نحو : عمر ؛ فإنه لم يوجد إلا علماً غير منصرف ، ولم يمكن فيه تقدير سبب آخر مع العلمية سوى العدل ، فقدّر فيه لئلا يلزم هدم قاعدتهم من كون الاسم غير منصرف بسبب واحد ، فقيل : إنه عدل عن عامر ، كزفر معدول عن زافر ... إلى غيرها ، وإنما فعلوا ذلك خيفة التباس العلم بالصفة[١].

**فائدة** : نقل عن السعد[٢] عن[٣] الكشاف[٤] أنَّ رجب وصفر إذا لم يرد بهما معين صرفا ، وإن أريد بهما معين منعا من الصرف ، أي : فيكون المانع لهما

---

(١) ينظر: تسهيل الفوائد : ٢٢٣ ؛ تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ، لمحب الدين محمد بن يوسف بن أحمد المعروف بناظر الجيش (ت٧٧٨هـ)، دراسة وتحقيق: د. علي محمد فاخر، د. جابر محمد البرّاجة، د. إبراهيم جمعة العجمي، د. جابر السيد مبارك، د. علي السنوسي محمد، د. . محمد راغب نزّال، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة ، ط١، ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م: ٤٠٧١/٨ ؛ حاشية الصبان : ٣٤٩/٣ ؛ الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع ، لأحمد ابن الأمين الشنقيطي ، (ت١٣٣١هـ)، تحقيق عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية ، الكويت ، ١٩٨٠م : ٩٧/١ ـ ٩٨ ؛ النحو الوافي : ٢٢٢/٤.

(٢) قال سعد الدين في حاشيته على الكشاف: " إن أريد بهما معين فهما غير منصرفين وإلا فمنصرفان ". حاشية على الكشاف ، لأبي الحسن علي بن محمد بن علي الجرجاني المعروف بالسيد الشريف، (ت٨١٦هـ)، مخطوط في مكتبة جامعتا لرياض ، رقم (٢٨٠٩) : اللوحة : ٤٦.

(٣) في ( أ ) : على ، والتصحيح من ( ب ) .

(٤) لم أقف على هذا في الكشاف .

منه حينئذٍ العلمية والعدل عن راء الرجب والصفر ، كما قال في سحر . انتهى من حواشي الشنواني الكبرى[١].

وحينئذٍ ، فرجب في حديث : « من صام يوماً من رجب »[٢] منون ؛ لأنّ المراد به غير معنى وفي قول الشاعر:

لكنَّهُ شَاقَهُ أنْ قِيلَ ذَا رَجَبٌ[٣]

غير منون ؛ لأنّه معين ، فتأمل .

قوله : **(والوصف والعدل)**، تقدّم[٤] معنى العدل .

وأما الوصف فهو اسم يدلُّ على ذات مبهمة وحال من أحوالها فيصحّ إطلاقه [٧٩أ] على كل من اتصف بتلك الحال كأحمر ، أي : حالة الحمرة ، ولو عبَّر بدل الوصف بالوصفية لكان أولى ؛ لأنّ تقدير كلامه : أو وجد في الاسم الوصف والعدل ، وهذا غير صحيح ؛ لأنّ الوصف هو اسم كما مرَّ[٥]، فكيف يوجد في الاسم ، إذ يلزم عليه ظرفية الشيء في نفسه ، فتأمل .

---

(١) ينظر : المواهب الرحمانية لطلاب الآجرومية، لأبي بكر بن إسماعيل بن عثمان الشنواني ، (ت١٠١٩هـ)، مخطوطات جامعة الملك سعود ، رقم (ف١/٢٩٧) : اللوحة ٣١ .

(٢) المعجم الكبير، لأبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني، (ت٣٦٠هـ)، تحقيق حمدي عبدالمجيد السلفي، مكتبة العلوم والحكم، الموصل، ١٤٠٤هـ ــ ١٩٨٣م : ٦٩/٦ ، رقم (٥٥٣٨) . من حديث أبي سعيد الخدري ــ رضي الله عنه ــ . قال الهيثمي : " وفيه عبد الغفور، وهو متروك". مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، لنور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، (ت٨٠٧هـ)، تحقيق حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي، القاهرة، ١٤١٤هـ ــ ١٩٩٤م : ١٨٨/٣ .

(٣) من البسيط لعبد الله بن مسلم بن جندب، وهو في مجالس ثعلب، لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب، (ت٢٩١هـ) شرح وتحقيق عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، مصر، ط٢، ١٩٦٠م : ٢/ ٤٠٧ الانصاف : ١/ ٢٤٠ ؛ اسرار العربية : ٢٩٠ . وتمامه :
لكنه شاقه أن قيل ذا رجب ...يا ليت عدة حولٍ كلّه رجبُ

(٤) ينظر : هذا التحقيق : ص٢٨١.

(٥) ينظر : هذا التحقيق : ص ٢٨٣ نفس الصفحة.

وشرط تأثير الوصفية منع الصرف مع علة أخرى : الأصالة ، أي أن يكون اللفظ موضوعاً للمعنى الوصفي أولاً ، وإن غلبت أسميته بعد ذلك بأن أريد به ذات معينة مع ملاحظة حالها ، أو بدونها بعد أن كان موضوعاً للدلالة على ذات بهيمة وحال من أحوالها ، فلا يضر بخلاف العكس .

ولذا قال ابن مالك :

وألغينَّ عارض الوصفيَّهْ ... كأربع وعارض الإسميَّهْ[1]

قوله: (نحو: **مثنى**)، معدول عن اثنين اثنين، (**وثلاث**)، معدول عن ثلاثة ثلاثة، (**ورباع**)، معدول عن أربعة أربعة ، ومثلهما مثلث[2] ومربع في أن كلاً منهما معدول عن مكرر ؛ فإن الأصل تعدد اللفظ عن تعدد المعنى وتكرره ، وحيث لم يتعدد اللفظ علم أنه معدول عن مكرر .

واختلفوا[3] فيما وراءَ ذلك إلى عشار ومعشر ، هل جاء أم لا ؟

---

(١) ألفية ابن مالك : ٥٥ .

(٢) في ( أ ، ب ) : مثلت والصحيح ما أثبته لموافقته المعنى والسياق .

(٣) إن ما عدل من العدد نحو عشار ومعشر ، ففي منع صرفه أوجه ثلاثة :

أحدها: ما ذكره سيبويه ((أن (أفعل) قبل أن سمي به اسم، وإن كان صفة، وقد كان في حال التنكير غير منصرف، فإذا سميت به فحكم الصفة لم يرتفع عنه، وتصير التسمية به كالعارية)). الكتاب: ٢٢٥/٣ . وينظر: ما ينصرف وما لا ينصرف: ٤٤ ؛ علل النحو: ٤٦١ .

ثانيها: أنه عدل عن اللفظ والمعنى، فقام هذا العدل مقام علتين، والدليل على أنه عدل عن معناه، أنه لا يستعمل في موضع ما يستعمل فيه الأعداد غير المعدودة، مثال قولك: (جاء اثنان أو ثلاثة)، ولا يجوز أن تقول: (جاءني مثنى وثلاث) حتى تقدم قبله جمعاً، أما اللفظ فلا شك فيه، وأما المعنى فإنه صار إلى معنى (اثنين اثنين). ينظر: ما ينصرف وما لا ينصرف: ٤٤ ؛ علل النحو: ٤٦١ – ٤٦٢؛ شرح جمل الزجاجي: ٢/ ٢٢٠ .

ثالثها: أن الظاهر في الأعداد المعدولة أن تكون معدولة من المؤنث، فإذا كان المعدول من المؤنث الذي لا هاء فيه، كان أخف، فصار معنى التأنيث الذي فيها مع الصفة علتين. ينظر: ما ينصرف: ٤٤؛ علل النحو: ٤٦٢ .

والصواب مجيئه كما قال العلامة الشنواني[١].

وقد أعرب مثنى وثلاث ورباع صاحب التوضيح[٢] نعوتاً في آية ﴿أُوْلِيٓ أَجْنِحَةٖ مَّثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾[٣]، وأحوالاً في آية ﴿فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾[٤].

ويمنع العدل والوصف أيضاً في آخر ، وذلك أن آخر جمع أخرى [٧٩ ب] تأنيث آخر ، وآخر أفعل تفضيل ، وهو مجرد من الألف واللام والإضافة ، وأفعل التفضيل إذا كان كذلك لا يؤنث ولا يثنى ولا يجمع فجمعه دليل على عدله عن المفرد المجرد ، قال تعالى: ﴿فَعِدَّةٞ مِّنۡ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾[٥]، فتأمل .

قوله : **(أو الوصف وزيادة الألف والنون)**، كسكران وعطشان واختلف النحاة[٦] في كون الألف والنون علة لمنع الصرف ، هل سببه زيادتهما وفرعيتهما المزيد عليه ، أو مشابهتهما لألفي التأنيث ؟ قولان، قال الشيخ الشنواني : (والراجح هو القول الثاني ، كما قال السيد الجرجاني)[٧]، وتقدّم شرط الوصف ، وهو الأصالة ، وأما الألف والنون في الوصف ، فشرطهما : انتفاء فعلانة عند

---

(١) ينظر : الدرة الشنوانية : اللوحة ٤٧ .

(٢) ينظر : أوضح المسالك : ١٢٢/٤ .

(٣) سورة فاطر : من الآية ١ .

(٤) سورة النساء : من الآية ٣ .

(٥) سورة البقرة : من الآية ١٨٤ ، ومن الآية ١٨٥ .

(٦) اختلف في الألف والنون : قال الكوفيون : إنّ الألف والنون يمنعان الصرف إذا وجد سبب آخر بالأصالة لا للمضارعة، فحينئذٍ يكونان فرعين على ما زيدتا عليه. وقال البصريّون: ليس لهما معنًى يصيران به فرعاً لشيءٍ، من جهة كانا علامتي التذكير، فحينئذٍ لا يكونان فرعين على ما زيدتا عليه، إلاّ أنّهما يمنعان الاسم من الصرف عند تحقق سبب آخر للمشابهة لألفي التأنيث . ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ٤٠٦/٢ ؛ الافتتاح شرح المصباح : ١٤٥ .

(٧) وهو أبو الحسن علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني، ( ت ٨١٦هـ)، ينظر : التعريفات: ١٦٨.

الأكثر ، وهو الراجح. وقيل : (الشرط وجود فعلي)، ويظهر أثر الخلاف فيما لا مؤنث له أصلاً ، فعلى الأول يمنع الصرف ؛ لانتفاء فعلانة ، وعلى الثاني يصرف لعدم وجود فعلى[1].

ومن ثم اختلفوا[2] في رحمن إذا تجرد من (أل)، والراجح المنع بناء على الأول.

**خاتمة** : قال الشيخ الشنواني معترضاً على الشارح في تعبيره في التعريف بكان حيث قال: (وهو ما كان على صيغة) ... إلى آخره ما نصه: فإن قلت: التعريف الذي ذكره الشارح لما لا ينصرف غير مانع لصدقه على ما فيه علمية مؤثرة في منع صرفه ، إذ نُكِّر بأن أريد له غير ما أريد بالعلم مع أنه منصرف ، تقول : رب أحمدٍ وعثمانٍ ... إلى آخره بالتنوين والجر بالكسر .

قلت : قال السيد الجرجاني ـ قدَّس سره ـ : (ليس المراد بالأفعال في التعريف اقتران بزمان). انتهى. [٨٠أ] ، بل المراد مجرد ثبوت الحدث بالفعل . وقيل : يراد بها الاستمرار ، وعلى التقديري مجاز مشهور ، فلا ضرر.

قوله: (**ولها شروط**)، أي : لجملتها شروط ... إلى آخره ، أو إنه غلب ، فلا يراد أن بعضها لا شروط له ، وبعضها ليس له إلا شرط ، أو شرطان ، فهذه كلها ، أي : الأسماء المذكورة ونحوها[3].

قوله: (**نيابة**)، أي: حال كونها نائبة عن الكسرة.

قوله : (**ما لم تضف**)، أي : إلى غيرها ، (**أو تتل**)، أي : تتبع (أل) ما مصدرية ظرفية ، أي : مدة انتفاء كل من الأمرين ؛ لأنّ العطف بـ(أو) بعد النفي يفيد نفي كل من المتعاطفين ، أو المتعاطفات ، كما في قوله تعالى: ﴿ لَّا جُنَاحَ

---

(١) ينظر : الدرة الشنوانية : اللوحة ٤٨ .

(٢) ينظر : مغني اللبيب : ٢/ ٣٠٠.

(٣) ينظر : الدرة الشنوانية : اللوحة ٤٨ .

عَلَيْكُمْ إِن طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ مَا لَمْ تَمَسُّوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا۟ لَهُنَّ فَرِيضَةً ﴾[1]، أي : مدة انتفاء المسّ والفرض بدليل : ومتعوهن ... إلى آخره، وهذا حسب الاستعمال، وإن كان النفي بأو حسب اللغة وضع لأحد المتعاطفين ، أو المتعاطفات أما إذا أضيفت ، أو دخلت عليها (أل)؛ فإنها ، أي : الأسماء المتقدّمة ونحوها **حينئذٍ** ، أي : حين إذ تضاف ، أو تقع بعد (أل)، فالتنوين عوض عن الجملة ، والظرف معمول لقوله : **(تخفض بالكسرة)**؛ فإنها تخفض بالكسرة وقت إضافتها أو وقوعها بعد أل.

وقوله: **(على الأصل)**، حال من الكسرة ، أي : حالة كونها متأصلة، فهو ظرف مستقر، أو متعلق بتخفض ، فهو ظرف لغو سواء كانت الإضافة إلى ظاهر، نحو : مررت بأفضلكم وبأفضل القوم أو (إلى) مقدّر كقوله : أبدأ بذا من أول[2]، في رواية [٨٠ب] الكسر بلا تنوين على نية المضاف إليه ، أي : من أول الأمر ، أو نحوه ، ولا فرق في (أل) بين (أنْ) تكون للتعريف ، نحو : مررت بالأحسن والأفضل ﴿وَأَنتُمْ عَـٰكِفُونَ فِى ٱلْمَسَـٰجِدِ ﴾[3]، أو موصولة ، نحو قوله :

وَمَا أَنْتَ بِالْيَقْظَانِ نَاظِرُهُ إِذَا ... نَسِيتَ بِمَنْ تَهواهُ ذِكْرَ العَواقِبِ[4]

أو زائدة ، نحو :

رأيت الوليد بن اليزيد مباركاً[5]

---

(١) سورة البقرة : من الآية ٢٣٦ .

(٢) هذا قول أبي علي الفارسي . ينظر : شرح الكافية الشافية : ١/ ٤٣٣ .

(٣) سورة البقرة : من الآية ١٨٧ .

(٤) البيت من الطويل : قال العيني في المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، المشهور بشرح الشواهد الكبرى للإمام محمود بن أحمد العيني (ت٨٥٥هـ) مصورة في بيروت على الطبعة المطبوعة بالمطبعة الأميرية ببولاق، التي تم طبعها سنة ١٢٩٩هـ : ١ /٢١٥ " لم أقف على اسم قائله" . وأنشده بعضهم: وما أنت ( بالواو ) ؛ ولكن الرواية الصحيحة بدون الواو كما قال العيني .

(٥) صدر بيت من الطويل، لابن ميادة الرماح بن أبرد، وعجزه :

شديدا بأعباء الخلافة كاهله

قال في التسهيل[١]: (أبدلها، أي: أبدل (أل)، وهـي[٢] أم فـي لغـة أهـل اليمن)[٣]، كقوله:

تبيتُ بليلِ أم أرمدِ اعتاد أوْ لَقَا[٤]

وفيما لا ينصرف إذا أضيف ، أو تبع إلى ثلاثة أقوال :

أحدها : أن يكون باقياً على منعه من الصرف مطلقاً .

ثانيها : أنه يكون منصرفاً مطلقاً .

ثالثها : التفصيل ، وهو أنه إن زالت منه علة ، فمنصرف نحو : بأحمـدكم وبعثماننا؛ فإن العلمية زالت ؛ لأن الأعلام لا تضـاف حتـى تتكـر، وإن بقيـت العلتان، فلا نحو : بأحسنكم ، والله اعلم.

قوله : **(وللجزم)**، وهو لغة : القطع مطلقاً ، فقول العرب : جزمت العود ، أي : قطعته ، وأمر مجزوم به ، أي : مقطوع به ، واصطلاحاً : قطع الحركـة ، أو الحذف من الفعل المستقبل[٥]، **(علامتان السكون)**: وهو لغة ضد الحركة ، وهو

---

=شعر ابن ميادة الرماح بن أبرد المرّي ، (ت١٤٩هـ)، جمع وتحقيق محمد نايف الدليمي، مطبعـة الجمهور، الموصل، ١٩٧٠م : ١٩٢ .

(١) ينظر : تسهيل الفوائد : ٨ ؛ شرح التسهيل : ١/٤٤ .

(٢) في ( ب ) : وهو .

(٣) إبدال لام التعريف فيما تنسب إلى طيء والأزد وقبائل حمير واليمن ، وهي أداة التعريف في بعـض اللهجات السبئية وما زالت مستعملة في كثير من الجهات اليمنية كحاشد وأرحـب وبعـض جهـات خولان وهمدان ومنطقة تهامة وعسير، ينظر: سر صناعة الإعراب : ١/ ٤٢٣ ؛ الجنى الـداني : ٢٠٧ ؛ مغني اللبيب: ١/ ٤٤ .

(٤) عجز البيت من الطويل، وهو لبعض الطائيين . ينظر : الخصائص : ٢/ ٣٩٦ ؛ شرح العيني لشواهد الأشموني : ١/٩٦ ؛ خزانة الأدب : ٣/٩٢ ـــ ٩٣ ؛ وبلا نسبة في همع الهوامع ١/ ٢٠١ وصدره :

أإن شمت من نجد بريقا تألقا

(٥) سبق للمدابغي تعريف الجزم . ينظر : هذا التحقيق : ص ٢١٤.

الهدوء ، واصطلاحاً : حذف الحركة الموجودة حالة الرفع[1]، **(والحذف)**، وهو لغة: الإسقاط والقطع والوصل ، يقال : حذفته بجائزة ، أي : وصلته وغير ذلك[2]. واصطلاحاً : سقوط حرف العلة من الفعل المعتل ، أو بسقوط النون من الأمثلة الخمسة للجازم ، أي : لأجله[3].

قيل : إنما عبر [١٨١أ] بسقوط ، ولم يعبر بحذف خوف لزوم الدور؛ لأن معرفة المعرف موقوفة على معرفة التعريف ، ومن جملته لفظ حذف؛ فإن قلت : لِمَ لَمْ يقل : وللجزم علامة الحذف مع أنه أخصر لما علمت من أن السكون حذف الحركة يشمله الحذف ، كما يشمل حذف آخر المعتل وحذف النون ؟

قلت : إنه أراد التصريح بالمقصود ، والاحتراز عما قد يوهم خلافه ؛ فإنه لو قال : وللجزم علامة الحذف ربَّما توهم اختصاصه بأحد القسمين ، والتصريح بالمقصود ، والاحتراز عن توهم خلافه من المقاصد المعتبرة .

ولقائل أنْ يقول : العلامتان المذكورتان هما علامة الجزم نفسها، إذ هما حذف الحركة أو الحرف ، والجزم هو ذلك ، فقد جعل الشيء علامة لنفسه ، وذلك غير معهود ، فتأمل . انتهى ملخصاً من شرح النبتيتي[4].

وفي الإشكال الأخير نظر ، أما أن الإعراب معنوي ، فظاهر أن الجزم غير السكون والحذف ؛ لأن الجزم حينئذٍ تغيير مخصوص علامته السكون، وما ناب عنه، وإما على أن الإعراب لفظي فالتغاير بالإجمال والتفضيل ، فليتأمل.

قوله: **(في الخط)** [5]، أي : منه .

---

(١) سبق للمدابغي تعريف الجزم . ينظر : هذا التحقيق : ص ٢١٤.

(٢) ينظر : الصحاح : مادة ( حذف) ٤/١٣٤٢.

(٣) ينظر : التعريفات : ٦٨ ؛ الكليات : ٢/ ٢٢٦ .

(٤) ينظر : فتح رب البرية : اللوحة ٥٦ .

(٥) في شرح الأزهري : ( فإن الواو حذفت في الخط ) .

وقوله : **(تبعاً)** [١]، حال من الواو ، أي : حالة كونها تابعة.

قوله:﴿ سَنَدْعُ ٱلزَّبَانِيَةَ ﴾[٢]، أي : سندع الملائكة الغلاظ الشداد ليجروه إلى النار ، جمع : زِبْنِيَة بكسر الزاي ، وإسكان الموحدة ، وكسر النون وفتح المثناة بعدها مخففة كعِفْرِيَة .

وفي حاشية[٣] قال : كتصلية من الزبن ، وهو الرفع . وقيل : جمع زابن ، وقيل : جمع زبنى على النصب ، وأصلها زباني ، والتاء عوض عن [٨١ب] الياء[٤].

قال الشنواني : وقوله : وأصله ، أي : الزبانية زباني ، والتاء في الزبانية عوض عن الياء ، أي : ياء النسب. قوله : **(لالتقاء الساكنين)**، علة لحذفها في اللفظ . انتهى. شنواني[٥].

وفي بعض النسخ : لا لالتقاء الساكنين ، وعليها كتب الشيخ النبتيتي حيث قال: (أي ليس حذفها في الخط لدفع التقاء[٦]، أي : اجتماع الساكنين ، وإن كان حذفها في اللفظ لدفع ذلك)، ويقول في إعرابه : سندع فعل مضارع مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرَّة على الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين لفظاً[٧].

قوله : **(من نحو﴿ لَتُبْلَوُنَّ ﴾[٨]، فالنون حذفت لتوالي النونات)**، الأصل: لتُبْلَوُوْنَ بواوين ونون خفيفة بوزن ترحمون حذفت ضمة الواو الأولى

---

(١) في شرح الأزهري : ( تبعاً لحذفها في اللفظ لالتقاء الساكنين ) .

(٢) سورة العلق : الآية ١٨ .

(٣) أي حاشية النبتيتي .

(٤) ينظر : فتح رب البرية : اللوحة ٥٦ .

(٥) ينظر : الدرة الشنوانية : اللوحة ٥٠ .

(٦) في ( ب ) : لالتقاء.

(٧) ينظر: فتح رب البرية : اللوحة ٥٦ .

(٨) سورة آل عمران : من الآية ١٨٦ .

للثقل ، فالتقى ساكنان ، فحذفت الواو الأولى التي هي لام الفعل لالتقاء الساكنين ، وإنما لم تحذف واو الضمير ؛ لأنها نائب فاعل، فهي عمدة ، وكلمة بخلاف لام الفعل ؛ فإنها جزء كلمة ، وحذف الجزء أخف من حذف الكلمة كما مر[1] في نظيره : فصار لتبلون ، فادخل نون التوكيد، وهي مشددة ، فتكون بنونين على نون الرفع ، فاجتمع ثلاث نونات ، حذفت نون الرفع لتوالي النونات ، ولما حذفت نون الرفع التقى ساكنان الواو والنون المدغمة ، ولم تحذف الواو ، لعدم ما يدل عليها ، بل حركت بما يناسبها ، وهو الضمّ ؛ لكونها حقها ، فقيل : لَتُبْلَوُنَّ [٨٢أ] ، ولم تحذف النون لفوات الغرض الذي جيء بها لأجله، وهو التوكيد ولك أن تقول: قلبت الواو ألفاً لتحركها ، وانفتاح ما قبلها ، ثم حذفت الألف ، وهذا أولى، وهو فعل جماعة الذكور المخاطبين مبنياً للمفعول من البلاء وهو التجربة.

وتقول في : إعرابه لتبلون اللام للتوكيد ، وبعبارة أخرى اللام موطئة للقسم[2]، وهي أولى ، وتبلون فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه النون المحذوفة لتوالي الأمثال، والواو نائب فاعل في محل رفع والنون للتوكيد ، فإن قلت : قد جمع بين ثلاث نونات ، نحو النساء جنن في الماضي ، ويجنن في المضارع .

قلت : لما كان منهما نونان من نفس الكلمة ، وواحدة زائدة جاز ذلك بخلاف لتبلونن ؛ فإن الأولى للرفع ، وثنتان للتوكيد ، فالثلاثة زوائد على أصل الكلمة ، والثقل إنما يحصل بالزائد . شنواني[3].

قوله: **(مواضع)**، جمع موضع باعتبار الأفراد الشخصية ، فلا يرد أن السكون ليس له إلا موضع واحد ، والحذف له موضعين ، كما تقدم نظيره ، أو أنه أراد بالجمع ما فوق الواحد بالنسبة للحذف ، وعليه على السكون قوله : **(ولم**

(١) ينظر: هذا التحقيق : ص ٢٨٨-٢٨٩.

(٢) والصواب أنها واقعة في جواب قسم محذوف.

(٣) ينظر : الدرة الشنوانية : اللوحة ٥٠ .

**يتصل بآخره شيء)**، يوجب بناءه ، أو ينقل إعرابه عن النونات ، وضمائر الفاعلين خلافاً للشيخ الشنواني[1] حيث اقتصر على الثاني ؛ فإن الجازم إذا دخل على ما فيه نون النسوة ، نحو : لم يُرْضِعْنَ كان مبنياً على السكون محله جزم ، كما تقدم[2].

قوله: (نحو [٨٢ب] **لم يضرب)**، مثال للسكون الظاهر، ونحو: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا﴾[3] مثال للسكون الظاهر ألمقدر المانع من ظهوره اشتغال المحل بحركة التخلص من التقاء الساكنين .

قوله : **(ما لم يكن في آخره ألف)**[4] .... إلى آخره ، لو اسقط في لكان أخصر واظهر . شنواني[5].

قال الشيخ النبتيتي : (أما كونه أخصر ؛ فلأن فيه تقليل اللفظ ، وأما كونه أظهر فلأن إثبات في يوهم أن آخر الفعل المعتل غير حرف العلة ، وليس كذلك ، وإذا كان حرف العلة هو الآخر يلزم على إثباتها أن يكون الشيء ظرفاً لنفسه ، وإذا سقطت في سقط الإيهام واللزوم ، ويجري هذا في أمثال هذه العبارة[6]، فتأمل).

قوله : **(المعتل الآخر)**، يصح رفع الآخر على أنه فاعل معتل ، و(أل) عوض عن الضمير المضاف إليه على طريق[7] الكوفيين[8]، والأصل المعتل

---

(١) ينظر : المصدر نفسه : اللوحة ٥٠ .

(٢) ينظر : هذا التحقيق : ص ٢٩٠.

(٣) سورة البينة : من الآية ١ .

(٤) ينظر : فتح رب البرية : اللوحة ٥٦ .

(٥) ينظر : الدرة الشنوانية : اللوحة ٥٠ .

(٦) في شرح الأزهري : ( والمراد بالصحيح الآخر ) .

(٧) سقط من ( ب ) : على طريق .

(٨) ينظر : معاني القرآن للفرّاء : ١/ ١٦١.

آخره ، أي : الذي اعتل آخره ، أو يقدر الضمير ، أي : المعتل الآخر منه ، ويصحّ جره بإضافة المعتل إليه إضافة لفظية ، ونصبه على التشبيه بالمفعول به على حدّ : الحسن وجهه ، والمضروب العبد ، وعلى كل حال معتل اسم فاعل ، وأصله : المُعْتَلِل بكسر اللام، زالت الحركة الفارقة للإدغام . انتهى . فيشي .

وفي كلام الشيخ خالد في إعرابه[1]: إن كلاً من الصحيح والمعتل صفة مشبهة ، فعلى الجرِّ يكون من إضافة الصفة المشبهة إلى مرفوعها ؛ لأن الأصل الذي صحّ آخره ، والذي اعتل آخره ، قال : (ولا يصح أن يكون اسم فاعل ؛ لأن اسم الفاعل لا يضاف إلى [٨٣أ] مرفوعة).انتهى.

قوله: **(حرف علة)**، أصلي فإن كان غير أصلي بأن كان بدلاً من همزة كيقرأ ويقرئ ويوضوء ، ثم دخل الجازم جاز حذفه وتركه بناءً على الاعتداد بالإبدال وعدمه ، كما قال الشارح في قوله : **(وعلامة جزمها حذف حرف العلة)**، أي : لأن الجازم لما دخل ، ولم يحدد جزمها حذف حرف العلة لكون آخر الفعل ساكناً قبله ، وكان حرف العلة لضعفه شبيهاً بالحركة تسلط عليه فحذفه ، نعم لو اتصل بآخر الفعل نون النسوة ، أو التوكيد وجب بقاء حرف العلة ، نحو : النسوة لم يخشين ، ولم يرمين ، ولم يدعون . قليوبي[2].

قوله : **(وهي[3] كل فعل)** .... إلى آخره ، الأولى إسقاط كل ؛ لأنها للأفراد، والتعريف للماهية ؛ لكنه لما لاحظ معنى الضابط أتى بها لبيان الاطراد أي النسبتين على كل فرد ، والله اعلم.

---

(١) بشرى طلاب العربية بإعراب الآجرومية ، لخالد الأزهري الجرجاوي، (ت٩٠٥هـ)، تقديم وتحقيق عبدالرحمن بن عبدالقادر المعلمي ، دار ابن حزم ، بيروت، ط١ ، ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م: ٣٣ ، ٣٥.

(٢) حاشية القليوبي على الآجرومية : اللوحة ٢٦ .

(٣) في شرح خالد الأزهري : ١٢ ( وهو ) .

**فصل:** هو لغة الحاجز بين الشيئين[1]، وفي الاصطلاح : اسم لجملة مختصة من العلم مشتملة على فروع ومسائل غالباً ، أي : لدال جملة ، كما يعلم من قول الشيخ الشنواني : (هو كغيره من التراجم عبارة عن الألفاظ المعنية الدالة على تلك المعاني المخصوصة على الظاهر عند السيد)[2]. انتهى.

وهو مصدر يحتمل أن يكون بمعنى الفاعل ، كرجل عدل ، ويحتمل أن يكون بمعنى المفعول .

قال الشنواني: (فالمعنى : هذه الألفاظ المعينة الدالة على المعاني المخصوصة ، فاصلة ما بعدها عما [٨٣ب] قبلها لتميزها عنهما ، أو مفصولة عنهما) قال الشيخ الشَّبْرَامَلِّسي[3]: (وهذا بالنظر للأصل ، وإلا فهو من قبيل علم الجنس ، فهو ملحق بالأعلام الجامدة غير مراعى فيها معناها الأصلي ، فلا حاجة لجعله بمعنى فاعل أو مفعول)[4]. انتهى.

قال الشيخ الشنواني : (وهو معرب خبر مبتدأ محذوف ، أو مبتدأ خبره محذوف ؛ لأنه علم جنس ، فيجوز الابتداء ، أو مفعول فعل محذوف)[5].

وقيل : إن ذكر بعده ما يتعلق به ، أي : إن ذكر بعده في ، كما عبر به الشيخ النبتيتي[6]، وإلا فهو مبني ، فيقرأ ساكناً ، كهذا الفصل في عبارة المصنف ،

---

(١) ينظر : مقاييس اللغة : مادة ( فصل ) ٤/٥٠٥؛ حاشية القليوبي على الآجرومية : اللوحة ٢٦ .

(٢) ينظر : الدرة الشنوانية : اللوحة ٥٠ .

(٣) هو أبو الضياء نور الدين علي بن علي الشبراملسي الشافعي، وشبراملس قرية بمصر ، تصدر للأقراء بالجامع الأزهر وانفرد في عصره بجميع العلوم وانتهت إليه الرياسة فيها. توفي سنة (١٠٨٧هـ) . ينظر : خلاصة الأثر : ٤ / ١٧٥ ؛ الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة، لمحمد بن جعفر الكتاني، (ت١٣٤٥هـ)، تحقيق محمد المنتصر بن محمد الزمزمي الكتاني، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط٤، ١٤٠٦هـ ــ ١٩٨٦م : ٢٠٠ .

(٤) ينظر : الدرة الشنوانية : اللوحة ٥٠ .

(٥) ينظر : المصدر نفسه : اللوحة ٥٠ .

(٦) ينظر : فتح رب البرية : اللوحة ٥٨ .

وفيه نظر ؛ لأن مقتضى البناء هنا ليس إلا عدم التركيب على ما ادعـاه ، وهـو ممنوع لان التركيب ، وإن فقد مع ما يليه ، فهو ممكن بالتقدير المذكور ، ومثلـه شائع ذائع ، فلا ضرورة إلى العدول عن الأصل مع إمكانه ، ولفظ التنبيـه ومـا أشبهه، كلفظ الفصل في حكمه المذكور.

قوله: **(من ذكر الجار والمجرور)**، متعلق بمحذوف هـو صـفة لفصـل، والتقدير: فصل كائن في ذكر، أي: دال على مذكور هو حاصل...إلـى آخـره، تأمل.

قوله: **(حاصل)**، بمعنى محصول. نبتيتي[١]، أي : محصل الكـلام الطويـل المتقدم .

قوله : **(من أول باب علامات الإعراب)** ممتد إلى هنا ، ولا يصحّ أن تكون من هنا لابتداء الغاية ، كقولهم : سرت من البصرة ، إذ السير ثابت في المبـدأ[٢] دون الذكر ، فليتأمل . شنواني[٣].

وقاعدة (من) البيانية أنها في موضع نصب حال [٨٤أ] ، وأشـار بقولـه: مبتدأ إلى أن إلى متعلقة بمحذوف ، فتأمل.

قوله : **(تمريناً)**، مفعول لأجله ، أي : ذكر المصنف ذلك لتمرين المبتـدئ، أي: تكرير التعليم له للتسهيل عليه ، وعبارة بعضهم: الباب السابق لتعليم الأحكام، وهذا لسهولة اختصار الجواب عند السؤال[٤]. انتهى.

وهذا جواب عما يقال : التكرير معيب .

---

(١) ينظر : فتح رب البرية : اللوحة ٥٨ .

(٢) في ( ب ) : المبتدأ .

(٣) ينظر : الدرة الشنوانية : اللوحة ٥٠ .

(٤) ينظر: فتح رب البرية : اللوحة ٥٨ .

قوله: **(على عادة)**، أي : طريقة **المتقدمين** تقوية وسند للمصنف ، وهو في موضع على الحال من ذكر ، أي : حالة كونه جارياً على ... إلى آخره ، وهذا جواب عما يقال : هل المصنف اخترع هذا الصنيع ، أو مسبوق ، وهذا لا ينافي قولهم : ذكر الشيء أولاً مجملاً ، ثم مفصلاً أوقع في النفس ؛ لأن هذا بالنسبة للمنتهين ، وذاك بالنسبة للمبتدئين ، كما قاله الفيشي .

قوله: **(رحمهم الله أجمعين)**، جملة خبرية اللفظ، إنشائية المعنى، إذ المراد بها الدعاء بالرحمة من الله تعالى ، أي : إيصال برّه إليهم ، وأجمعين تأكيداً للهاء في رحمهم ، مفيد للإحاطة ، أتى به دفعاً لتوهم التخصيص .

قوله : **(وحاصله)**، أي : ما تقدم ، وهو مبتدأ خبره : أي يقال ، أي: قول المصنف.

قوله : **(المعربات)**، جمع مُعْرَب، وهو مفرد مذكر، ولَمّا كان صفة لغير عاقل جُمع جمع المؤنث بالألف والتاء ، لا جمع المذكر بالواو والنون ، وهو مبتدأ، وقسمان خبره ، وفيه الإخبار بالمثنى عن الجمع ، وصحَّ ذلك مع أن الخبر عين المبتدأ ، أما لأن المراد بالمعربات الجنس الصادق [٨٤ب] بالاثنين . قال فيه: للجنس والقاعدة إن (أل) الجنسية إذا دخلت على جمع أبطلت معنى الجمعية ، أو لأن كل قسم متعدد ، كما يأتي، أي : فجمع باعتبار تعدد نوع كل قسم ، فالمثنى في معنى الجمع ، فالمطابقة موجودة نظراً للمعنى على حدّ: ﴿فَإِذَا هُمْ فَرِيقَانِ يَخْتَصِمُونَ﴾(١).

والحاصل : إنه لا بدّ من التأويل في المعربات ليوافق قسمان أو عكسه .

قال الشيخ الفيشي: (والمراد جنس المعربات من حيث هي لا بقيد كونها معربة بالحركات، ولا بقيد كونها معربة بالحروف، فلا يلزم تقسيم الشيء إلى نفسه وإلى غيره، فتأمل، وكونها قسمان بالاستقراء).

---

(١) سورة النمل : من الآية ٤٥ .

قوله: **(قسم يعرب)**، قال الشيخ النبتيتي: (يعرب فعل مضارع بمعنى الماضي ، أي : قسم أعرب ... إلى آخره ، إذ المعربات قد فرغ من إعرابها ، وتمت وتقررت القواعد واستقرت ، وإنما عبَّر بالمضارع للإشارة إلى أن المعرب يأتي بالإعراب على الكيفية المقررة)(١).

ومثله يأتي في نظيره الأتي قوله: **(يعرب بالحركات)**، أي: وجوداً أو عدماً، فدخل فيه المعرب بالسكون ؛ فإنه عدم الحركة ، وبذلك يندفع ما يقال إن المعرب بالسكون لا يدخل في المعرب بالحركات كما تقدم . شنواني(٢).

قوله: **(أو بالسكون)**، لا حاجة إليه لدخوله فيما يعرب بالحركات كما تقدم. شنواني(٣).

قوله: **(يعرب بالحروف)**، أي : وجوداً أو عدماً ، فدخل فيه المعرب بالحذف، وبذلك اندفع ما يقال إن المعرب بالحذف لا يدخل .

قوله : **(أو بالحذف)**، أي : حذف أحد الأحرف الأربعة ، وفيه ما تقدم [٨٥أ].

قوله : **(إجمالاً)**، مصدر أجمل الشيء : إذا حصل جملة . نبتيتي(٤) **(أربعة أنواع)**، جمع نوع ، والمراد أربعة أبواب ، ولفظ أنواع زائد للتأكيد، وللمبادرة إلى بيان أن المراد بقوله أربعة : الأنواع لا الأفراد؛ لأن الأفراد أكثر من ذلك ، بل لا تنحصر ، ولم يقتصر الشيخ ــ رحمه الله ــ على التفصيل حيث لم يكتف بقوله : فالذي يعرب بالحركات الاسم المفرد ... إلى آخره ، بل أجمل أولاً حيث قال: أربعة أنواع ... إلى آخره ، محافظة على فائدة الإجمال ، ثم التفصيل ، فتأمل .

---

(١) ينظر : فتح رب البرية : اللوحة ٥٨ .

(٢) ينظر : الدرة الشنوانية : اللوحة ٥١ .

(٣) ينظر : الدرة الشنوانية: اللوحة ٥١ .

(٤) ينظر : فتح رب البرية : اللوحة ٥٨ .

قوله : (**الاسم المفرد**)، وجمع التكسير ، أي : غالباً ، أي : جميعاً إلا ما ألحق منهما بالمثنى ، وجمع المذكر السالم ككلا فإنه مفرد اللفظ ألحق بالمثنى في إعرابه إن أضيف لمضمر ، وكسنين وبابه ؛ فإنه جمع تكسير ألحق بجمع المذكر السالم في إعرابه.

قوله: (**وكلها**)، أي: الأنواع المذكورة، والمراد الكل المجموعي، ولهذا قال الشارح: (**أي مجموع الأنواع الأربعة**)، وذلك بالنسبة لما استثناه المصنف ، أي : بالنظر لإدخال ما استثناه المصنف بأن يراد بضمير كلها ما يشمله. قال الشارح: (**لا جميعها لتخلف بعض الأحكام الآتية في بعضها**)، أي : الأنواع ، ويصحّ أن يراد الجميع بالنسبة لغير المستثنى ، أي : بالنظر لغير ما استثناه المصنف ، فيكون المراد بالضمير غيره .

قال الشيخ الشنواني : (بل يصحّ أن يراد الجميع مطلقاً ، ولا يضرّ التخلف الذي ذكره الشارح ؛ لأن المصنف قد استثنى ما تخلف فيه ذلك بقوله الآتي: وخرج ... إلى آخره).

والحاصل : إنه لا حاجة لما ذكره الشارح ، بل يراد بالكل الكل [٨٥ب] الجميعي ؛ لأن المصنف أخرج ما دخل فيه مما خالف الأصل[(١)] فتأمل .

قوله : (**هذا**)، أي : المذكور من كون مجموع الأنواع (**يرفع بالضمة**)... إلى آخره هو الأصل في المعربات.

ومعلوم أن هذا مبتدأ ، وهو ضمير فصل لا محل له من الإعراب. وقوله : (**الأصل**) خبر.

---

(١) ينظر : الدرة الشنوانية : اللوحة ٥١ .

قوله : (أشياء) ، فيه مذاهب ، والذي ذهب إليه المحققون، ومنهم الخليل[١] وسيبويه[٢] أن أصلها شيآء على وزن فعلاء كحمراء، كرهوا اجتماع همزتين بينهما ألف، فنقلوا اللام، وهي الهمزة الأولى إلى موضع الفاء، فقالوا: (أشياء) بوزن نفعاء، فهو غير منصرف لألف التأنيث الممدودة وإن كان اسم جمع لا جمعاً لشيء. انتهى. شنواني[٣].

وقد نظمه بعضهم فقال :

وَأشياءُ قبلَ القلبِ شيئاءُ عندهمْ .... على وزنِ فعلاءُ استمعْ لمَقالي
على الفاء لامٌ قدِّمت وهي همزةٌ ....وتلكَ اسمُ جمعِ الشيء منْ غيرِ إشكالِ
ومانعةٌ من صرفِه الألفُ التي ...... تعمدُ لتأنيثٍ على كلِّ أحوالِ
ولوْ كانَ جَمعاً كانَ بالصرفِ جَائياً ... .كأشباهِهِ ممَّا حَوى وزنُ أفعالِ[٤]

ولبعضهم :

فِي وَزْنِ أشْياءَ بَيْنَ الْقَوْمِ أَقْوالُ ... قَالَ الْكِسائِيُ إنَّ الْوَزْنَ أَفْعَالُ
وَقَالَ يَحْيَى بِحَذْفِ اللامِ فَهْيَ إذَنْ ... أَفْعاءَ وَزْنًا وَفِي الْقَوْلَيْنِ إشْكَالُ
وَسِيبَوَيْهِ يَقُولُ الْقَلْبُ صَيَّرَها ... لَفْعاءَ فَافْهَمْ فَذَا تَحْصِيلُ ما قالُوا[٥]

---

(١) ينظر : العين : مادة ( شيأ ) ٦/٢٩٦-٢٩٧ .

(٢) ينظر : الكتاب : ٤/٣٨٠.

(٣) ينظر : الدرة الشنوانية : اللوحة ٥١ . وذكر مثله النبتيتي ونسب الكلام لضياء الحلوم . ينظر : فتح رب البرية : اللوحة ٥٩ .

(٤) لم أقف على قائله .

(٥) البحر المحيط، لأبي عبدالله أثير الدين محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الأندلسي، الشهير بابن حيان وبأبي حيان، (ت٧٥٤هـ)، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبدالموجود، والشيخ علي محمد معوض، وشارك في التحقيق د.زكريا عبدالمجيد النوقي، د.أحمد النجولي الجمل، دار الكتب العلمية، لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ ــ ٢٠٠١م :٣٣/٤ حاشية ١ . وفيه ( فافهم ) بدل ( وزنا ) .

قوله: **(جمع المؤنث السالم)** ينصب بالكسرة ، أي : ما يصدق عليه لا نفسه، أي : لفظ جمع ، إذ هو ينصب بالفتحة ، كما لا يخفى .

واعلم أنَّه يصحّ أن يكون جمع ، وما عطف عليها بدلاً من ثلاثة ، وجملة ينصب [٨٦أ] بالكسرة ، ومثلها بقية الجمل بعدها ، في موضع نصب على الحال مما قبلها ، ويصحّ أن يكون جمع مبتدأ ، وجملة ينصب... الخبر إلى آخره ، وكذا الأسماء بعده ، فتأمل.

قوله: **(وكان حقّه)**، بالنصب خبر كان مقدّم، واسمها قوله: **(أن ينصب)**... إلى آخره، ويصحّ أن يكون حقّه بالرفع اسم كان ، وخبرها قوله: **(أن ينصب)** ... إلى آخره، والأول أولى، أي : كان المناسب الجاري على الأصل ذلك ، وذهب إليه الكوفيون[١]، فنصبوه بالفتحة مطلقاً، وهشام[٢] فيما حذفت لامه سمعت لغاتهم .

قوله : **(والاسم الذي لا ينصرف)**، أي: ما يصدق عليه هذا الاسم نحو : أحمد لا نفسه ، أي : لفظ الاسم الذي لا ينصرف ؛ لأنه ليس فيه شيء من موانع الصرف .

قال الشيخ الشنواني: (استغنى الشارح عن تقييده بما تقدّم لما تقدم). انتهى. أي: عن تقييده بقوله السابق ما لم يضف أو يتل أل، فلا تغفل[٣].

قوله : **(المعتل الآخر)**، أي: هذا الاسم، وهو يغز[٤] ويخش ويرم ونحوها ما يصدق عليه لا نفسه ، أي : لفظ المعتل ؛ لأنه ليس في آخره حرف من هذه الثلاثة.

---

(١) ينظر : معاني القرآن للفراء : ٢/ ٩٣ ؛ الخصائص : ٣/٣٠٤.

(٢) ينظر : شرح شذور الذهب : ٢٢٨ .

(٣) ينظر : الدرة الشنوانية : اللوحة ٥٢ .

(٤) في ( ب ) : يغزو .

إن قلت : لا حاجة إلى تقييد المعتل بالآخر ولا فائدة له ؛ لأن المعتل في اصطلاح النحاة[1] يختص بما آخره حرف علة ، والتعميم اصطلاح صرفي.

قلت: إن سلم ذلك، ففائدة التقييد لبيان الواقع، ودفع التوهم. انتهى. شنواني[2].

والحال أن المعتل عند النحويين[3] ما كان آخره حرف علة ، وعند الصرفيين[4] ما فيه حرف علة[5]، سواء كان أوله أو[6] أوسطه أو آخره ، فهو أعمّ مطلقاً من المعتل عند النحويين ، فيجتمعان في نحو : يخشى ويدعو [٨٦ب] ويرمي ، وينفرد المعتل عند الصرفيين بنحو : وعد وقال.

قوله : **(يجزم بحذف آخره)**، وتقدّم[7] أنه ينصب بفتحة مقدرة على الألف ظاهرة على الواو والياء .

فان قلت : لِمَ لَمْ يلحق النصب بالجزم في المعتل ، كما ألحق به في الأفعال الخمسة ، أي : فكان ينصب المعتل بحذف آخره حملاً له على الجزم كذلك ، كالأمثلة الخمسة ؛ فإنهم حملوا نصبها بحذف النون على جزمها ، كذلك بجامع أن الجزم في الفعل كالخفض في الاسم ، وقد حملوا النصب على الخفض في التثنية والجمع السالم لمذكر ، أو مؤنث كما عرفت ؟

---

(١) ينظر: ارتشاف الضرب: ٢/ ٨٤٢ ؛ ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، لعبد الله بن أبي بكر الشرجي الزبيدي ، (ت ٨٠٢ هـ)، تحقيق د. طارق عبد عون الجنابي، عالم الكتب ، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م : ٨٨ ؛ منهج السالك : ١١ ؛ همع الهوامع: ١/ ٦٧.

(٢) ينظر : الدرة الشنوانية : اللوحة ٥٢ .

(٣) ينظر : سر صناعة الإعراب : ٦٠٦/٢ ؛ شرح المفصل : ٤٢٢/٧ ؛ شرح ابن عقيل : ١٤٧/٢ .

(٤) ينظر : شرح الشافية للرضي : ٨٨/٣ ؛ بغية الآمال في معرفة النطق بجميع مستقبلات الأفعال، لأبي جعفر أحمد بن يوسف اللبلي، (ت٦٩١هـ) ، بتحقيق الدكتور سليمان العايد، وحدة البحوث والمناهج، جامعة أم القرى، مكة المكرمة ١٤١١هـ : ٨١ ؛ شرح مختصر التصريف العزي : ١٠٥.

(٥) (والصواب ما كان أحد أصوله حرف علة).

(٦) في (أ) و، والتصحيح من (ب).

(٧) ينظر: هذا التحقيق ٢٨٨.

قلت : أجيب بأنه ، أي : النصب إنما ألحق به ، أي : بالجزم ، ثم أي في الأمثلة الخمسة لتعذر الإعراب بالحركة بخلافه هنا ، أي : في المعتل ، فأعرب نصباً بحركة مقدرة على الألف ظاهرة على الواو والياء على الأصل ، فهذه ، أي: جمع المؤنث السالم حالة النصب ، والاسم الذي لا ينصرف حالة الجرّ ، والمعتل حالة الجزم ثلاثة أبواب من أبواب النيابة ، بابان منها نائب فيهما حركة عن حركة، والثالث نائب فيه الحذف عن الحركة .

وبقي أربعة أبواب أخذ المصنف في ذكرها كقوله : **(والذي يعرب)**، أي : أعرب **(بالحروف أربعة أنواع أيضاً)**، أي : كما أن الذي يعرب بالحركات أربعة أنواع[1].

قوله: **(التثنية ... وجمع المذكر السالم)**، أي : ما يصدقان عليه نحو : الزيدان والزيدون ، لا هما نفسهما ؛ لأن لفظ تثنية مصدر ، ولفظ جمع ليس هو الجمع ، كما تقدّم نظيره ، ومثلهما ما ألحق بهما [٨٧أ] كما مرّ[2].

وفي نونهما خلاف ، قيل : لحقت لدفع توهم الإضافة. وقيل[3]: لدفع توهم الإفراد. وقيل[4]: عوض عن الحركة والتنوين معاً في الاسم المفرد ، وهذا الآخر وإن كان مذهب سيبويه[5]، إلا أنه اعترض عليه بأن الحروف نائبة عن الحركة في المفرد ، ولا حاجة إلى التعويض بالنون[6]، فتأمل.

---

(١) ينظر : فتح رب البرية : اللوحة ٦٠ .

(٢) ينظر : هذا التحقيق : ص ٢٥٠.

(٣) وهو قول الفراء وابن مالك . ينظر : ارتشاف الضرب : ٢/ ٧٣٤ ؛ شرح التسهيل: ٢/ ٤٦ ــ ٤٧؛ أوضح المسالك: ١/ ٣٥٩ .

(٤) وهو قول مكي . ينظر : الكفاية في علم الإعراب : ١٦٧ .

(٥) ينظر : الكتاب : ٣/٣٩٥.

(٦) ينظر : الدرة الشنوانية : اللوحة ٥٢ وقد ذكر الشنواني هذه الأقوال من دون عزو .

قوله : **(والأسماء الخمسة)**، أي : ما تصدق عليه[١] لا هي نفسها، أي : تعرب بالحروف في إحدى لغاتها بالشروط السابقة ، وتسمَّى لغة : الإتمام ، وفيها لغتان:

لغة القصر : وهي لزوم الألف في الأحوال الثلاثة ، والإعراب بالحركات الثلاثة مقدّرة عليها ، كالفتى والعصا .

ولغة النقص : وهي حذف أحرف العلة ، والإعراب بالحركات الظاهرة على ما قبلها ، كما هو مبسوط في المطولات[٢].

فان قلت : لِمَ لَمْ يعربوا ابناً إعراب هذه الأسماء مع أن آخره حرف علة ، إذ أصله بنو كأب ؛ فان أصله أبو ، كما هو معلوم ؟ أجيب : بأنهم حذفوا آخر ابن الذي هو حرف علة ، وعوّضوا عنه الهمزة ، ولا يجمع بين العوض والمعوض بخلاف آخر أب وأخ ... إلى آخره ؛ فإنه لم يعوض منه شيء ، فصار آخر ابن ليس حرف علة بخلاف هذه الأسماء ، كما أشار إلى ذلك الشيخ الشنواني[٣].

قوله : **(وهي[٤] أبوك)** ... إلى آخره ، أي : وهي كليات هذه الأمثلة اعني: لفظ الأب والأخ والحم ... إلى آخره بالشروط المتقدمة . انتهى . شنواني[٥].

قوله: **(والأفعال الخمسة)**، أي : ما تصدق عليه لا نفسها ، وكونها خمسة باعتبار صيغتها ، أما باعتبار معانيها فسبعة ؛ فإن [٨٧ب] في تفعلان بالمثناة فوق ثلاث صور ؛ لأنه للمذكرين المخاطبين نحو : أنتما يا زيدان تضربان ، وللمؤنثتين المخاطبتين نحو : أنتما يا هندان تضربان، وللمؤنثتين الغائبتين نحو :

---

(١) سقط من ( ب ) : عليه .

(٢) ينظر : الكتاب : ٤/ ٣٤٩ ؛ الخصائص : ١/ ٩٩ ؛ الممتع في التصريف : ٢/ ٤٦١ ؛ شرح ابن عقيل:٢/ ٥٧٥ ؛ المزهر: ١/ ٢٢٩.

(٣) ينظر : الدرة الشنوانية : اللوحة ٥٣ .

(٤) في ( ب ) : وهو .

(٥) ينظر : الدرة الشنوانية : اللوحة ٥٣ .

الهندان تفعلان بالظاهر، أو هما : أي الهندان تفعلان بالضمير نظراً للمعنى ، وهو الراجح .

وأجاز ابن الباذش[١] أن يقال : هما يفعلان بالمثناة التحتية ، تريد الهندين نظراً للفظ الضمير ، وعليه تكون هذه الأمثلة باعتبار معانيها سبعة[٢]، فليتأمل .

قوله : **(فأما التثنية)**، مصدر ثنّاه، أي: عطفه ، وهي هنا بمعنى المثنى ، وهو ما وقع عليه التثنية ، وذلك من باب إطلاق المصدر على مسمّى اسم المفعول مجازاً ، وذهب البعض[٣] إلى أن التثنِيَة مصدر في الأصل ، نقل إلى كلمة مخصوصة ، ولوحظ فيه معنى اسم المفعول لتكون المناسبة أتمّ ، وليس هو اسم مفعول لا قبل النقل ولا بعده ، بل هو قبل النقل مصدر ، وبعد النقل اسم لكلمة مخصوصة ، ولم يجعله من إطلاق المصدر على اسم المفعول مجازاً .

قال : (والداعي إلى ذلك التبادر إلى الذهن عند الإطلاق ، وهو علامة الحقيقة). انتهى . نبتيتي[٤].

ومراده بالبعض : الشيخ أبو بكر الشنواني[٥]، والحاصل أن إطلاق التثنية على الكلمة المخصوصة إما مجازاً وإمّا[٦] حقيقة عرفية .

قوله: **(فترفع بالألف ... وتنصب وتخفض بالياء)**، على اللغة المشهورة[٧].

---

(١) هو أبو الحسن عليّ بن أحمد ابن الباذش، ( ت ٥٢٨هـ ) له شرح سيبويه، وشرح المقتضب ، وشرح أصول ابن السراج .

ولم أقف على قوله في كتابه الإقناع .

(٢) ينظر : فتح رب البرية : اللوحة ٦١ .

(٣) ينظر : الدرة الشنوانية : اللوحة ٥٣.

(٤) ينظر : فتح رب البرية : اللوحة ٦١ .

(٥) ينظر : الدرة الشنوانية : اللوحة ٥٣.

(٦) في ( أ ) : و ، والتصحيح من ( ب ) .

(٧) أي إعراب المثنى .

وفيه أن يلزم الألف ويعرب [٨٨أ] كالمقصور وعليه : « لا وتران في ليلة»[١]، و ﴿إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾[٢]، ومن العرب[٣] من يلزمه الألف ويعربه كالمفردات ، فيقول : جاء الزيدانُ بضم النون ، ورأيت الزيدانَ بفتحها ، ومررت بالزيدانِ بكسرها ، ولو سمي بالمثنى جاز إعرابه كأصله ، وإعرابه إعراب ما لا ينصرف مع لزوم الألف كعمران.

قوله : **(وأما جمع المذكر السالم فيرفع بالواو)** ... إلى آخره لو سمّى به أو بما ألحق به جاز إعرابه كأصله وإعرابه ، كحين في لزوم الياء ، وظهور حركات الإعراب على النون مع التنوين ما لم يكن أعجمياً، وإلا امتنع التنوين ، وأعرب إعراب ما لا ينصرف كقنسرين[٤] وجاز إلحاقه بعربون في لزوم الواو

---

(١) سنن أبي داود، لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي، (ت٢٧٥هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا ـ بيروت، بلا تاريخ : كتاب الصلاة ، باب في نقض الوتر ، ٦٧/٢ ، رقم (١٤٣٩ ) ؛ سنن الترمذي، لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي السلمي، (ت٢٧٩هـ)، تحقيق أحمد محمد شاكر وآخرين، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٢، ١٣٩٥هـ ـ ١٩٧٥م : أبواب الوتر ، باب ما جاء لا وتران في ليلة ، ٣٣٣/٢ ، رقم (٤٧٠) . من حديث طلق بن علي ـ رضي الله عنه ـ . ولقد سكت عنه الترمذي .

(٢) سورة طه : من الآية ٢٠ .

(٣) وهي لهجة ربيعة . ذكر ابن جني أن ربيعة ممن يتسعون في المثنى، فيجرونه بالإلف على كل حال، فقال: " على أن من العرب من لا يخاف اللبس ويجري الباب على قياسه، فيدع الألف ثابتة في الأحوال الثلاث، فيقول: (قام الزيدان)، و (ضربت الزيدان)، و (مررت بالزيدان)، وهم: بنو الحارث، وبطن من ربيعة " . علل التثنية، لأبي الفتح عثمان بن جني، (ت٣٩٢هـ)، تحقيق د . صبح التميمي، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط١، ١٩٩٢م : ٥٧ ـ ٥٨.

(٤) مدينة كانت من أهم مدن بلاد الشام، تقع قرب حلب وفي جنوبها. كانت مركزاً لأجناد الشام ، ومركزاً للتجارة والصناعة. فتحها خالد بن الوليد بعد حمص. ينظر : المسالك والممالك ، لأبي القاسم عبيد الله ابن عبدالله المعروف بابن خرداذبة ، (ت٢٨٠هـ)، دار صادر ـ بيروت ، أفست ليدن، ١٨٨٩م : ٨٤ ؛ وهي اليوم قرية صغيرة . ينظر : معجم المدن التاريخية : ٥٩٨/٢ .

والإعراب على النون منونة ، وجاز إعرابه كهارون في لزوم الواو والإعراب على النون غير منونة للعلمية وشبه العجمة ، وجاز لزوم الواو وفتح النون .

وانظر على هذا الأخير هل الإعراب بحركات مقدرة على النون أو الواو ؟

وفي الشيخ خالد على التوضيح : إن هذا نظير من يلزم المثنى الألف ويكسر النون ويقدر الإعراب[1]. انتهى.

وقضيته : أن تقدر الحركات ههنا على الواو ، وقال ابن قاسم العبادي[2]: (فالجملة خمس لغات في ما سمي به قوله : فترفع بالواو المضموم ما قبلها لفظاً ، وهو ظاهراً وتقديراً ، نحو : المصطفون والأعلون)[3].

قوله : (**المكسور ما قبلها**)، أي : لفظاً ، وهو ظاهر ، أو تقديراً نحو : ﴿ وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ ٱلْمُصْطَفَيْنَ ٱلْأَخْيَارِ ﴾[4]، فإن أصله المصطفيين تحركت الياء الأولى، وانفتح ما قبلها ، قلبت الفاً، ثم حذفت [٨٨ب] الألف لالتقاء الساكنين ، وأبقيت فتحة الفاء دليلاً عليها.

قوله : (**وأما الأسماء الخمسة فترفع**) ... إلى آخره ، أي : في إحدى لغاتها ... إلى آخر ما مضى .

قوله : (**وتنصب وتجزم بحذفها**)، وقد ورد حذف النون لغير ناصب وجازم نثراً ونظماً ، فذي ( ساحران تظاهرا )[5]، أي : تتظاهران فادغم التاء في الظاء ،

---

(١) ينظر : شرح التصريح : ٧٩/١، ١٣٦ .

(٢) هو شهاب الدين أحمد بن قاسم الصبّاغ العبّادي المصري الشافعيّ الأزهري، له حواشي في الاصول وفي اللغة . مات بمكة مجاوراً سنة (٩٩٢هـ) ، وهو أحد شيوخ الشنواني . ينظر : شذرات الذهب: ٤٣٤/٨ ؛ الأعلام : ١٩٨/١ .

(٣) ينظر : الدرة الشنوانية : اللوحة ٥٦ .

(٤) سورة ص : من الآية ٤٧ .

(٥) وفي قراءة في قوله تعالى : ﴿ سِحْرَانِ تَظَٰهَرَا ﴾. سورة القصص : من الآية ٤٨ . وينظر : إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر المسمى بـ(منتهى الأماني والمسرات في علوم القراءات)، لأحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الغني الدمياطي الشافعي الشهير بالبناء، (ت١١١٧هـ)، تحقيق أنس مهرة ، دار الكتب العلمية ، لبنان، ط٣ ، ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م : ١١٣.

وفي الحديث : « لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ، ولا تؤمنوا حتى تحابوا»[١]. وقال الشاعر:

أَبِيتُ أَسْرِي وتَبِيتِي تُدَلِّكِي

وَجْهَكِ[٢] بالعنبرِ والمِسكِ الذَّكِي[٣]

ولا يقاس على ذلك ، وإنما جاز حذفها حملاً على أصلها الذي هو الضمة ؛ فإنها قد حذفت تخفيفاً لقراءة أبي عمرو[٤]: ﴿يَأْمُرْكُمْ﴾[٥] وبابه : بإسكان الراء[٦].

وقراءة شاذة ﴿وَرُسْلُنَا﴾[٧] بإسكان اللام[٨].

---

(١) صحيح مسلم : كتاب الإيمان ، باب بيان أنه لا يدخل الجنة إلا المؤمنون ، ٧٤/١ ، رقم (٥٤) . من حديث أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ .

(٢) في ( ب ) : شعرك .

(٣) البيت من الرجز، بلا نسبة في : الخصائص١: / ٣٨٨ ؛ شرح التسهيل١: / ٥٣ ؛ شواهد التوضيح :١٧٣ ؛ التذييل والتكميل : ١/ ١٩٥ ؛ الدرر اللوامع: ١/ ٢٧ .

(٤) هو أبو عمرو بن العلاء المازني المقرئ النحوي البصري الإمام ، أحد القراء السبعة ، مقرئ أهل البصرة اسمه زبان على الأصح . ولد سنة (٦٨هـ) وأخذ القراءة عن أهل الحجاز وأهل البصرة ، وتتلمذ على الحسن البصري ، مات بالكوفة ( سنة ١٥٥هـ) ، وإليه انتهت الإمامة في القراءة بالبصرة . ينظر : معجم الأدباء : ١٦٠/١١ ؛ معرفة القراء الكبار : ١/١٠٠-١٠١ .

(٥) سورة البقرة : من الآية ٦٧ وغيرها .

(٦) ينظر : التيسير في القراءات السبع، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، (ت٤٤٤هـ)، تحقيق أوتو برتزل، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م : ٧٥ ؛ إتحاف فضلاء البشر : ٤٨٣/١.

(٧) سورة الزخرف : من الآية ٨٠ .

(٨) حكى هذه القراءة أبو زيد الأنصاري . ينظر : المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لأبي الفتح عثمان بن جني، (ت٣٩٢هـ)، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، وزارة الأوقاف، مصر ، ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م : ٢/ ٣٣٨ .

وإذا اجتمعت هذه النون مع نون الوقاية جاز الإثبات مع الفك والإدغام ، وجاز الحذف .

واختلف في المحذوف ، فمذهب سيبويه[1] ورجّحه ابن مالك[2] أنه نون الرفع، وأكثر المتأخرين[3] على أنه نون الوقاية وعليه قول الشاطبي :

وَخَفِّفَ نُوناً قَبْلَ فِي اللهِ مَنْ لَهُ ... بِخُلْفٍ أَتى وَالْحَذْفُ لَمْ يَكُ أَوَّلاً[4]

قوله: **(علامات الإعراب)**، الإضافة بمعنى اللام ، وعلى[5] أن الإعراب معنويّ وبيانية على أنه لفظي ولا اعتراض ، والله أعلم.

قوله : **(عشرة)**، إنما قال عشرة ، ولم يقل : أربعة عشر ، كما عبَّر به غيره ، ويفيد كلام المصنف أيضاً ؛ لأن بعض العلامات مكرر ؛ لأن الألف تكون علامة للرفع والنصب ، والكسرة تكون علامة للخفض والنصب ، والفتحة تكون علامة لهما أيضاً ، والياء كذلك ، والحذف [٨٩أ] يكون للنون ولحرف العلة ، فالباقي من غير تكرار عشرة ، فأسقط منه المكرر ، فتأمل.

---

(١) ينظر : الكتاب : ١/١٨٧ .

(٢) ينظر : شواهد التوضيح : ١٧٨ .

(٣) ينظر : شرح التسهيل : ١/٥٥ ؛ شرح الكافية الشافية : ١/٨٤ ؛ التصريح على التوضيح : ١/١١١؛ همع الهوامع : ١/٢٠١-٢٠٢ .

(٤) حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع ( متن الشاطبية ) ، لأبي محمد لقاسم بن فيرة بن خلف بن أحمد الرعيني الشاطبي، (ت٥٩٠هـ)، تحقيق محمد تميم الزعبي ، مكتبة دار الهدى ودار الغوثاني للدراسات القرآنية ، القاهرة ، ط٤ ، ١٤٢٦هـ ــ ٢٠٠٥م : ٥٢ .

(٥) في ( ب ) : على .

# الفهارس

# فهرس الآيات

| ت | السورة أو الآية | اسم السورة | رقم الآية | رقم الصفحة |
|---|---|---|---|---|
| ١٨ | ﴿ فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ ﴾ | الأعراف | ٣٤ | ١٦٠ |
| ١٩ | ﴿ قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴾ | المؤمنون | ١ | ١٦٢ |
| ٢٠ | ﴿ قَدْ يَعْلَمُ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ ﴾ | النور | ٦٤ | ١٦٢ |
| ٢١ | ﴿ سَوْفَ أَسْتَغْفِرُ لَكُمْ رَبِّيٓ ﴾ | يوسف | ٩٨ | ١٦٤ |
| ٢٢ | ﴿ قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ ﴾ | فصلت | ١١ | ١٦٥ |
| ٢٣ | ﴿ لَتُبْلَوُنَّ ﴾ | آل عمران | ١٨٦ | ١٨٤ |
| ٢٤ | ﴿ وَلَا يَصُدُّنَّكَ ﴾ | القصص | ٨٧ | ١٨٤ |
| ٢٥ | ﴿ أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمْسِ ﴾ | الإسراء | ٧٨ | ١٨٥ |
| ٢٦ | ﴿ لِمَنْ ءَامَنَ ﴾ | الأعراف | ٧٥ | ١٨٥ |
| ٢٧ | ﴿ إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ ﴾ | فاطر | ١٠ | ١٨٦ |
| ٢٨ | ﴿ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُّنقَعِرٍ ﴾ | القمر | ٢٠ | ١٨٦ |
| ٢٩ | ﴿ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ ﴾ | الحاقة | ٧ | ١٨٦ |
| ٣٠ | ﴿ جَزَآؤُكُمْ جَزَآءً مَّوْفُورًا ﴾ | الإسراء | ٦٣ | ١٩٤ |
| ٣١ | ﴿ هُمْ أَحْسَنُ أَثَٰثًا ﴾ | مريم | ٧٤ | ٢٠٠ |
| ٣٢ | ﴿ يَٰقَوْمَنَآ أَجِيبُوا۟ دَاعِىَ ٱللَّهِ ﴾ | الاحقاف | ٣١ | ٢٠١ |
| ٣٣ | ﴿ وَتَرَى ٱلنَّاسَ سُكَٰرَىٰ ﴾ | الحج | ٢ | ٢٠٢ |
| ٣٤ | ﴿ فَتُوبُوٓا۟ إِلَىٰ بَارِئِكُمْ ﴾ | البقرة | ٥٤ | ٢٠٣ |

| ت | السورة أو الآية | اسم السورة | رقم الآية | رقم الصفحة |
|---|---|---|---|---|
| ٣٥ | ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ مُبَرَّءُونَ ﴾ | النور | ٢٦ | ٢١١ |
| ٣٦ | ﴿ وَعَلَٰمَٰتٍۚ وَبِٱلنَّجۡمِ هُمۡ يَهۡتَدُونَ ﴾ | النحل | ١٦ | ٢١٦ |
| ٣٧ | ﴿ أَرِنَا ٱللَّهَ جَهۡرَةً ﴾ | النساء | ١٥٣ | ٢١٩ |
| ٣٨ | ﴿ لَيُسۡجَنَنَّ ﴾ | يوسف | ٣٢ | ٢٢٧ |
| ٣٩ | ﴿ وَلَا يَصُدُّنَّكَ عَنۡ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ ﴾ | القصص | ٨٧ | ٢٢٧ |
| ٤٠ | ﴿ لَتُبۡلَوُنَّ ﴾ | آل عمران | ١٣٦ | ٢٢٧ |
| ٤١ | ﴿ وَلَا تَتَّبِعَآنِّ ﴾ | يونس | ٨٩ | ٢٢٧ |
| ٤٢ | ﴿ فَإِمَّا تَرَيِنَّ ﴾ | مريم | ٢٦ | ٢٢٧ |
| ٤٣ | ﴿ وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلسَّٰبِقُونَ ﴾ | الواقعة | ١٠ | ٢٢٩ |
| ٤٤ | ﴿ ٱلۡأَقۡدَمُونَ ﴾ | الشعراء | ٧٦ | ٢٢٩ |
| ٤٥ | ﴿ كَلَّآ إِنَّ كِتَٰبَ ٱلۡأَبۡرَارِ لَفِي عِلِّيِّينَ ﴿١٨﴾ وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا عِلِّيُّونَ ﴿١٩﴾ كِتَٰبٞ مَّرۡقُومٞ ﴾ | المطففين | ١٨-٢٠ | ٢٣٠-٢٣١ |
| ٤٦ | ﴿ وَوَهَبۡنَا لَهُۥٓ إِسۡحَٰقَ وَيَعۡقُوبَ ﴾ | الانعام | ٨٤ | ٢٤٠ |
| ٤٧ | ﴿ وَعَدَكُمُ ٱللَّهُ مَغَانِمَ كَثِيرَةً ﴾ | الفتح | ٢٠ | ٢٤١ |
| ٤٨ | ﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمۡ ﴾ | النساء | ٢٨ | ٢٤١ |
| ٤٩ | ﴿ وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَن يَكۡتُمۡنَ ﴾ | البقرة | ٢٢٨ | ٢٤٢ |
| ٥٠ | ﴿ وَأَن يَسۡتَعۡفِفۡنَ ﴾ | النور | ٦٠ | ٢٤٢ |
| ٥١ | ﴿ فِيٓ أَحۡسَنِ تَقۡوِيمٖ ﴾ | التين | ٤ | ٢٤٧ |

| ت | السورة أو الآية | اسم السورة | رقم الآية | رقم الصفحة |
|---|---|---|---|---|
| ٥٢ | ﴿وَأَنتُمْ عَـٰكِفُونَ فِى ٱلْمَسَـٰجِدِ﴾ | البقرة | ١٨٧ | ٢٥٠ |
| ٥٣ | ﴿أُوْلِىٓ أَجْنِحَةٍ مَّثْنَىٰ وَثُلَـٰثَ وَرُبَـٰعَ﴾ | فاطر | ١ | ٢٧٧ |
| ٥٤ | ﴿فَٱنكِحُوا۟ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثْنَىٰ وَثُلَـٰثَ وَرُبَـٰعَ﴾ | النساء | ٣ | ٢٧٧ |
| ٥٥ | ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ | البقرة | ١٨٤ | ٢٧٧ |
| ٥٦ | ﴿لَّا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِن طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ مَا لَمْ تَمَسُّوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا۟ لَهُنَّ فَرِيضَةً﴾ | البقرة | ٢٣٦ | ٢٧٨ |
| ٥٧ | ﴿وَأَنتُمْ عَـٰكِفُونَ فِى ٱلْمَسَـٰجِدِ﴾ | البقرة | ١٨٧ | ٢٧٩ |
| ٥٨ | ﴿سَنَدْعُ ٱلزَّبَانِيَةَ﴾ | العلق | ١٨ | ٢٨٢ |
| ٥٩ | ﴿لَتُبْلَوُنَّ﴾ | آل عمران | ١٨٦ | ٢٨٢ |
| ٦٠ | ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ | البينة | ١ | ٢٨٤ |
| ٦١ | ﴿فَإِذَا هُمْ فَرِيقَانِ يَخْتَصِمُونَ﴾ | النمل | ٤٥ | ٢٨٨ |
| ٦٢ | ﴿وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ ٱلْمُصْطَفَيْنَ ٱلْأَخْيَارِ﴾ | ص | ٤٧ | ٢٩٧ |
| ٦٣ | ﴿يَأْمُرُكُمْ﴾ | البقرة | ٦٧ | ٢٩٨ |
| ٦٤ | ﴿وَرُسُلُنَا﴾ | الزخرف | ٨٠ | ٢٩٩ |
| | | | | |

# فهرس الأحاديث

| ت | الحديث | رقم الصفحة |
|---|---|---|
| ١ | روي عن أبي ذر الغفاري - رضي الله عنه - أنه قال: سألت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ، فقلت : يا رسول الله، كل نبي مرسل بم يرسل؟ قال: بكتاب منزل . فقلت : كتاب أنزله الله تعالى على آدم ؟ فقالَ : كتاب المعجم ، قال : أ ب ت ث ج إلى آخره. قلت: يا رسول الله، كم حرف؟. قال: تسع وعشرون... الحديث " . ولم أقف عليه في كتب الحديث . | ١٠٥ |
| ٢ | مَنْ شَبَّهَ الخالقَ بالمخلوقين فقدْ كَفَرَ | ١٥٦ |
| ٣ | من صام يوماً من رجب | ٢٧٥ |
| ٤ | لا وتران في ليلة | ٢٩٦ |
| ٥ | لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ، ولا تؤمنوا حتى تحابوا | ٢٩٨ |

# فهرس الأعلام

| ت | الأعلام | رقم الصفحة |
|---|---|---|
| ٤٨ | يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي، أبو زكريا، المعروف بالفراء | ٢٥٣ |
| ٤٩ | الشيخ يوسف الجرجاوي الصعيدي المالكي | ٢٥٨ |
| ٥٠ | تقي الدين أبو الخير منصور بن فلاح بن محمد بن سليمان، نحوي، يمني | ٢٦٢ |
| ٥١ | شرف الدين يحيى بن قراجا المعروف بسبط الرهاوي | ٢٦٣ |
| ٥٢ | محمد بن يحيي الباهلي البجاني | ٢٦٥ |
| ٥٣ | بكر ابن بقيه بن محمد بن عدي البصري المازني | ٢٧٠ |
| ٥٤ | أبو الحسن علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني | ٢٧٧ |
| ٥٥ | نور الدين علي بن علي الشبراملسي الشافعي | ٢٨٥ |
| ٥٦ | أحمد بن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري الغرناطي المعروف بابن الباذش | ٢٩٤ |
| ٥٧ | أحمد بن قاسم الصبّاغ العبّادي المصري الشافعيّ الأزهري | ٢٩٦ |
| ٥٨ | أبو عمرو بن العلاء المازني المقرئ النحوي البصري الإمام | ٢٩٧ |
| | | |

# فهرس الأبيات

| ت | البيت الشعري | رقم الصفحة |
|---|---|---|
| | **اللام** | |
| ٢٦ | ما في الذهن مجمل والشرح مفصل | ٨٣ |
| ٢٧ | واعطِف على اسم شبهِ فِعل فِعْلا ... وعكسًا استَعمِل تَجده سَهلا | ١٢٣ |
| ٢٨ | خَلِيْلَيَّ لِلتَّكثِيْرِ رُبَّ كَثِيْرَةٍ ............... وَجاءتْ لِتَقلِيْلٍ وَلكنّه يقلُّ<br>وتصديرُها شرطٌ وتأخيرُ عاملٍ ...... وتنكيرُ مجرورٌ بها هكذا نقل | ١٥٣ |
| ٢٩ | وحذفت رب فجرت بعد بل ......والفاء وبعد الباء شاع ذا العمل | ١٥٤ |
| ٣٠ | ولا تَرَى بَعْلاً وَلا حَلائِلا..... كَهُ وَلا كَهُنَّ إلا حَاظِلا | ١٥٦ |
| ٣١ | وأنتَ بابُ اللهِ أيُّ امرِؤٍ ..... أتَاهُ مِنْ غَيْرِكَ لا يَدْخُلُ | ١٧٤ |
| ٣٢ | وَرُبَّمَا أكْسَبَ ثَانٍ أوّلا .... تَأنيثاً إنْ كَانَ لِحَذْفٍ مُوهَلا | ٢٣٩ |
| ٣٣ | وَزَيْنَبٍ وَوَصْفِ غَيرِ العَاقِلِ ... وَغَيرُ ذا مُسَلّمٌ لِلنَّاقِلِ | ٢٤٤ |
| ٣٤ | تَنَوَّرْتُها من أذرعاتَ وأهلُها .... بيَثربَ أدنى دارِهَا نَظرٌ عَالِ | ٢٥٣ |
| ٣٥ | رَكّبْ وَزِدْ عُجْمَةً فالوَصْفُ قدْ كَمُلا | ٢٥٧ |
| ٣٦ | يا زَيدَ زيدَ اليَعْمَلاتِ الذُبَّلِ | ٢٧٠ |
| ٣٧ | وَأشياءُ قبلَ القلبِ شيئاءُ عندهمْ .... على وزن فعلاءُ استمعْ لمقَالي | ٢٩٠ |
| ٣٨ | ولوْ كانَ جَمعاً كانَ بالصرفِ جَانياً ...كأشباهِهِ ممَّا حَوى وزنُ أفعالِ | ٢٩١ |
| ٣٩ | فِي وَزْنِ أشْياءَ بَيْنَ القَوْمِ أقْوالُ ... قَالَ الكِسائِيُّ إنَّ الوَزْنَ أفعَالُ<br>وَقَالَ يَحْيَى بِحَذْفِ اللامِ فَهْيَ إذَنْ ... أفعاءُ وَزْنًا وَفِي القَوْلَيْنِ إشْكَالُ<br>وَسِيبَوَيْـهِ يَقُولُ القَلْبُ صَيَّرَهَا ... لفعاءَ فافهَمْ فذا تَحْصِيلُ ما قالُوا | ٢٩١ |
| | **الميم** | |
| ٤٠ | وإن نسبت لأداة حكماً ... فابن أو أعرب واجعلنها اسماً | ١٤٩ |
| ٤١ | فِي ظاهرٍ معَ حَذفِ فِعْلِ القسم .... بالواوِ معَ تركِ السؤالِ أقسم<br>وهذِهِ الشروطُ في التاءِ وزِدْه ... تخصيصها باللهِ والباء عمم | ١٥٩ |

# فهرس المدن

# المصادر والمراجع

# المصادر والمراجع


١. القرآن الكريم .

٢. ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، لعبد الله بن أبي بكر الشرجي الزبيدي ، (ت ٨٠٢ هـ)، تحقيق د. طارق عبد عون الجنابي، عالم الكتب ، بيروت، ط١ ، ١٤٠٧هـ — ١٩٨٧م .

٣. أبجد العلوم الوشي المرقوم في بيان أحوال العلوم، لأبي الطيب صديق بن حسن القنوجي، (ت١٣٠٧هـ)، تحقيق عبد الجبار زكار، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٧٨م .

٤. إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس ، عبد الرحمن بن زيدان، مطابع أديال ، الدار البيضاء ، ١٩٩٠ .

٥. إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر المسمى بـ(منتهى الأماني والمسرات في علوم القراءات)، لأحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الغني الدمياطي الشافعي الشهير بالبناء، (ت١١١٧هـ)، تحقيق أنس مهرة ، دار الكتب العلمية ، لبنان، ط٣ ، ١٤٢٧هـ — ٢٠٠٦م .

٦. اتفاق المباني وافتراق المعاني، لأبي الربيع سليمان بن بنين بن خلف بن عوض تقي الدين المصري، (ت٦١٤هـ)، تحقيق يحيى عبدالرؤوف جبر، ط٢، دار عمار، عمان، ١٩٨٥م .

٧. الإتقان في علوم القرآن ، لأبي الفضل عبدالرحمن بن أبي بكر بن محمد السيوطي، (ت٩١١هـ)، المحقق محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٣٩٤هـ — ١٩٧٤م .

٨. الإدارة في مصر في العهد العثماني ، ليلى عبد اللطيف أحمد ، مطبعة جامعة عين شمس ، ١٩٧٨م .

٩. أدب الكاتب، لأبي محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة الكوفي المروري الدينوري، (ت٢٧٦هـ)، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد . ط٤، المكتبة التجارية، مصر، ١٩٦٣م .

١٠. الأدب المصري في ظل الحكم العثماني ، محمد سيد الكيلاني ، دار الفرجاني ، القاهرة ، بلا تاريخ .
١١. ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي عبدالله أثير الدين محمد بن يوسف ابن علي بن يوسف بن حيان الأندلسي، (ت٧٥٤هـ)، تحقيق د. رجب عثمان محمد، مطبعة الخانجى، القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ ـ١٩٩٧م ـ ١٩٩٨م .
١٢. إرشاد الساري إلى شرح صحيح البخاري، لأبي العباس شهاب الدين أحمد ابن محمد القسطلاني، (ت٩٢٣هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، بلا تاريخ/ وهي مطبعة مصورة عن ط ٧ التي طبعت بالمطبعة الأميرية ببولاق مصر سنة ١٣٢٣ ـ ١٣٢٧هـ .
١٣. أساس البلاغة ، لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري، (ت٥٣٨هـ)، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م .
١٤. الإستيعاب في معرفة الأصحاب، لأبي عمر يوسف بن عبدالله بن محمد ابن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي، (ت٤٦٣هـ)، تحقيق علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ .
١٥. أسرار العربية، لعبدالرحمن بن أبي الوفاء محمد بن عبيدالله بن أبي سعيد الأنباري، (ت٥٧٧هـ)، تحقيق د . فخر صالح قدارة، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٩٩٥م .
١٦. أسرار النحو، لشمس الدين أحمد بن سليمان المعروف بابن كمال باشاذ، (ت٩٤٠هـ)، تحقيق د. أحمد حسن حامد، دار الفكر، عمان، بلا تاريخ .
١٧. الأشباه والنظائر، لعبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، (ت٩١١هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ .
١٨. الأشباه والنظائر في النحو، لأبي الفضل عبد الرحمن بن الكمال جلال الدين السيوطي ، (ت٩١١هـ)، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٥م .

١٩. اشتقاق حروف العلة (بحث) للدكتور إبراهيم أنيس، مجلة كلية الآداب جامعة فاروق الأول، القاهرة مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر م ٢/ ١٩٤٤.

٢٠. الإصابة في تمييز الصحابة، لأبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد الكناني العسقلاني المعروف بابن حجر، (ت٨٥٢هـ)، تحقيق عادل أحمد عبدالموجود وعلى محمد معوض ، دار الكتب العلمية ، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ .

٢١. الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي، (ت٣١٦هـ)، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٩٨٨م .

٢٢. الأطول، للعصام المطبعة السلطانية ، استانبول، ١٢٨٤هـ .

٢٣. إظهار الأسرار فى النحو، لمحمد بن بير علي البيركلي ، (ت٩٨١هـ) ، تحقيق د. عبد العظيم حامد هلال ، مطبعة الأمانة، مصر ، ط١ ، ١٤٠٨هـ ــ ١٩٨٨م .

٢٤. إعانة الطالبين على حل ألفاظ فتح المعين، لأبي بكر عثمان بن محمد شطا المنوفي الدمياطي المكي السيد البكري، أكمل تحريرها سنة ١٣٠٠هـ، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٩٨م .

٢٥. الإعراب عن قواعد الإعراب، لأبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف ابن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري، (ت٧٦١هـ)، مخطوط في جامعة الملك سعود ، رقم (٢١٤٠) .

٢٦. الإعراب والبناء عصام نور الدين، دار الفكر اللبناني، بيروت ، ١٩٩٣م .

٢٧. الأعلام (قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين)، لخير الدين الزركلي الدمشقي، (ت١٣٩٦هـ ــ ١٩٧٦م)، دار العلم للملايين، بيروت، ط١٥ ، ١٤٢٣هـ ــ٢٠٠٢م .

٢٨. أقصى القرب في صناعة الأدب (وطبع بعنوان الأقصى القريب في علم البيان)، لمحمد بن محمد بن منجا التنوخي، (ت٧٤٨هـ)، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٣٢٧هـ .

٢٩. اكتفاء القنوع بما هو مطبوع ، لأدوارد كرنيليوس فانديك ، (ت١٣١٣هـ)، صححه وزاد عليه محمد علي البيلاوي ، مطبعة التأليف (الهلال) ، مصر ، ١٣١٣هـ ــ ١٨٩٦م .

٣٠. ألفية ابن مالك، لجمال الدين أبي عبدالله محمد بن عبدالله بن مالك الطائي الجياني، (ت٦٧٢هـ)، دار التعاون، القاهرة ، بلا تاريخ .

٣١. الأمالي الشجرية، هبة الله بن علي بن حمزة العلوي الحسني المعروف بـ (ابن الشجري)،(ت٥٤٢هـ)، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، بلا تاريخ.

٣٢. أمالي المرتضى، غرر الفوائد ودرر القلائد، للشريف المرتضى علي بن الحسين الموسوي، (ت ٤٣٦هـ)، تحقيق محمد أبي الفضل ابراهيم، دار إحياء الكتب العربية، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، الطبعة الأولى، مصر، ١٩٥٤م .

٣٣. الأنساب، لأبي سعيد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني، (ت٥٦٢هـ)، تحقيق عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وغيره ، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد ، ط١ ، ١٣٨٢هـ ــ ١٩٦٢م .

٣٤. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البركات عبدالرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، (ت٥٧٧هـ)، المكتبة العصرية، بيروت ، ط١ ، ١٤٢٤هـ ــ ٢٠٠٣م .

٣٥. أنوار الربيع في أنواع البديع، لعلي صدر الدين بن معصوم المدني المعروف بعلي خان بن ميرزا أحمد . (ت١١٢٩هـ)، تحقيق شاكر هادي شكر، مطبعة النعمان، النجف ، ١٣٨٩هـ ــ ١٩٦٩م .

٣٦. أوضح الإشارات فيمن تولى مصر والقاهرة من الوزراء والباشوات ، أحمد شلبي بن عبدالغني الحنفي المصري ، (ت١١٥٠هـ) ، تحقيق د. عبد الرحمن عبد الرحيم ، مكتبة الخانجي ، مصر ، ١٩٧٨م .
٣٧. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لأبي محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام الأنصاري، (ت٧٦١هـ)، تحقيق يوسف الشيخ محمد البقاعي ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت، ط٦، ١٣٩٤هـ ــ ١٩٧٤م.
٣٨. الإيضاح العضدي، لأبي علي الحسن بن أحمد الغفاري الفارسي، (ت٣٧٧هـ)، تحقيق د . حسن فرهود شاذلي، مصر، ١٩٦٩م .
٣٩. الإيضاح في شرح المفصل، لأبي عمر عثمان بن الحاجب، (ت٦٤٦هـ)، تحقيق د . موسى بناي العليلي، وزارة الأوقاف، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٨٢م .
٤٠. الإيضاح في علل النحو، لأبي قاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي ، (ت٣٣٧هـ) . تحقيق مازن المبارك ، دار النفائس ، بيروت ، ط٥، ١٤٠٦هـ ــ ١٩٨٦ م .
٤١. إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لإسماعيل باشا بن محمد أمين بن مير سليم الباباني أصلا والبغدادي مولدا ومسكنا، (ت١٣٣٩هـ)، طبع بعناية محمد شرف الدين يالتقايا ورفعت بيلكه الكليسي، منشورات مكتبة المثنى ببغداد .
٤٢. البحث الأدبي طبيعته ــ مناهجه ــ أصوله، للدكتور شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط٥، بلا تاريخ .
٤٣. البحر المحيط، لأبي عبدالله أثير الدين محمد بن يوسف بن علي بن يوسف ابن حيان الأندلسي، الشهير بابن حيان وبأبي حيان، (ت٧٥٤هـ)، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبدالموجود، والشيخ علي محمد معوض، وشارك في التحقيق د.زكريا عبدالمجيد النوقي، د.أحمد النجولي الجمل، دار الكتب العلمية، لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ ــ ٢٠٠١م .

٤٤. بدائع الزهور في وقائع الدهور (تأريخ ابن إياس)، لأبي البركات محمد بن أحمد بن اياس الحنفي، (ت٩٣٠هـ)، تحقيق محمد مصطفى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٨م .
٤٥. البسيط في شرح جمل الزجاج ،، ابن أبي الربيع، عبيد الله بن أحمد القرشي الأشبلي السَّبتي ، (ت٦٨٨هـ) ، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٨٦.
٤٦. بشرى طلاب العربية بإعراب الآجرومية ، لخالد الأزهري الجرجاوي ، (ت٩٠٥هـ)، تقديم وتحقيق عبدالرحمن بن عبدالقادر المعلمي ، دار ابن حزم، بيروت، ط١ ، ١٤٢٧هـ ــ ٢٠٠٦م.
٤٧. بغية الآمال في معرفة النطق بجميع مستقبلات الأفعال، لأبي جعفر أحمد بن يوسف اللبلي، (ت٦٩١هـ) ، بتحقيق الدكتور سليمان العايد، وحدة البحوث والمناهج، جامعة أم القرى، مكة المكرمة ١٤١١هـ .
٤٨. بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة، عبد المتعال الصعيدي ، (ت١٣٩١هـ)، مكتبة الآداب ، مصر ، ط١٧ ، ١٤٢٦هـ ــ ٢٠٠٥م .
٤٩. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، لجلال الدين عبدالرحمن السيوطي، (ت٩١١هـ)، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية ، صيدا ــ لبنان ، ١٩٦٤م .
٥٠. البلدان، لأحمد بن أبي يعقوب بن جعفر بن واضح العباسي الكاتب المعروف باليعقوبي، (ت٢٩٢هـ) ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ .
٥١. تاريخ بغداد أو مدينة السلام، لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، (ت٤٦٣هـ)، تحقيق د.بشار عواد معروف، الناشر دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١ ، ١٤٢٢هـ ــ ٢٠٠٢م .
٥٢. تاج العروس من جواهر القاموس، لمحيي الدين أبي الفضل محمد مرتضى الحسيني الواسطي الحنفي الزبيدي، (ت١٢٠٥هـ)، مكتبة الهداية ، الكويت، ١٣٨٥هـ ــ ١٩٦٥م .

٥٣. التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء محب الدين عبدالله بن أبـي عبـدالله الحسين بن أبي البقاء عبدالله بن الحسين العكبري، (ت٦١٦هـ)، تحقيـق علي محمد البجاوي، إحياء الكتب العربية، بلا تاريخ .
٥٤. تجريد العقائد، لنصير الدين محمد بن محمد الطوسي (ت ٦٧٢هـ) مـع شرحه (الجديد) للقوشجي علي بن محمد (ت ٨٧٩هـ) على حاشية المجلـد الثاني من المواقف للعضد الإيجي، دار الطباعة العـامرة، مصـر ، بـلا تاريخ.
٥٥. تحفة الحبيب على شرح الخطيب ( البجيرمي على الخطيب ) ، لسليمان بن محمد بن عمر البجيرمي الشافعي ، (ت١٢٢١هـ)، دار الكتـب العلميـة ، بيروت ـ لبنان ، ط١ ، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م .
٥٦. تحفة المحتاج في شرح المنهاج، لشهاب الدين أحمد بن محمد بن علي بـن حجر الهيتمي، (ت٩٧٤هـ)، المكتبة التجارية الكبرى بمصـر لصـاحبها مصطفى محمد، ١٣٥٧ هـ ـ ١٩٨٣م. مع حاشية الإمـام عبـد الحميـد الشرواني.
٥٧. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي عبدالله أثير الدين محمد بـن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الأندلسي، الشهير بابن حيـان وبـأبي حيان، (ت٧٥٤هـ)، تحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم، دار كنوز إشبيليا، دمشق ، وط١، ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م .
٥٨. تراجم الصواعق في واقعة الصناجق ، إبراهيم بن أبـي بكـر الصـوالحي العوفي الحنبلي ، تحقيق عبد الرحمن عبد الرحيم ، منشورات المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية ، القاهرة ، ١٩٨٦.
٥٩. تسـهيل الفوائد وتكميل المقاصد أبو عبد الله جمال الدين محمد بن مالـك الطائي الأندلسي (ت٦٧٢هـ)، المطبعـة الأميريـة ، مكـة المكرمـة ، ١٣١٩هـ .
٦٠. تصريف الأسماء، لمحمد الطنطاوي، كلية اللغة العربية في الأزهر، مصر، ط٥، ١٣٧٥هـ .

٦١. التعريفات ، لأبي الحسن علي بن محمد بن علـي الجرجـاني المعـروف بالسيـد الشـريف، (ت٨١٦هـ)، دار الكتب العلمية ، بيـروت ، لبنـان، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م .

٦٢. تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ، لبدر الدين محمد بن أبي بكر بن عمـر الدماميني (ت٨٢٧هـ)، تحقيق الدكتور محمد بن عبد الرحمن بن محمـد المفدى ، مطبعة الفرزدق ، الرياض ، ط١ ، ١٩٨٣م .

٦٣. التقرير والتحبير في علم الأصول الجامع بين اصطلاحي الحنفية والشافعية، لشمس الدين محمد بن محمد بن محمد بن حسن بن علي بن سـليمان بـن عمر بن محمد بن أمير الحاج الحلبي، (ت٨٧٩هـ)، تحقيق مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، ط١، ١٩٩٦م .

٦٤. تكملة المعاجم العربية، لرينهارت دوزي، ترجمة، د . محمد سليم النعيمي، جمال الخياط دار الحرية للطباعة، بغداد ، ط١، ٢٠٠٠م .

٦٥. تمرين الطلاب فى صناعة الإعـراب ، خالـد الأزهـري الجرجـاوي ، (ت٩٠٥هـ)، المكتبة الشعبية، بيروت ـ لبنان، بلا تاريخ .

٦٦. تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ، لمحب الدين محمد بن يوسف بن أحمد المعروف بناظر الجيش (ت٧٧٨هـ)، دراسة وتحقيق د. علي محمد فاخر، د. جابر محمد البرّاجة، د. إبراهيم جمعه العجمي، د. جابر السيد مبـارك، د. علي السنوسي محمد، د. . محمد راغب نـزّال، دار السـلام للطباعـة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة ، ط١، ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م .

٦٧. تناوب حروف الجر، د. محمد حسن عـواد، دار الفرقـان ، عمـان، ط١، ١٣٠٢هـ ـ ١٩٨٢م .

٦٨. تهذيب الأسماء واللغات ، لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف بن مري ابن حسن بن حسين بن حزام النووي، (ت٦٧٦هـ)، دار الكتب العلميـة ، بيروت، ط١، ٢٠٠٥م .

٦٩. تهذيب اللغة ، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري، (ت٣٧٠هـ)، تحقيق الدكتور عبدالسلام محمد هارون، راجعه محمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ١٣٨٤هـ ـ ١٩٦٤م .

٧٠. توثيق النصوص وضبطها عند المحدثين ، د موفق بن عبد الله بن عبد القادر، المكتبة البغدادية ، مكة المكرمة ، بلا تاريخ .

٧١. توجيه اللمع ـ شرح كتاب اللمع ـ، لأحمد بن الحسين بن الخباز (ت٦٣٩هـ)، تحقيق الدكتور فايز زكي محمد دياب، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة، ط١، ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م .

٧٢. التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي، (ت١٣٩٣هـ)، الدار التونسية للنشر، تونس، ١٩٨٤هـ : ٤٥١/١ .

٧٣. التيسير في القراءات السبع، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، (ت٤٤٤هـ)، تحقيق أوتو برترزل، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م .

٧٤. ثمرات الأوراق، لابن حجة الحموي تقي الدين أبي بكر بن علي ، (ت٨٣٧هـ)، (مطبوع بهامش المستطرف في كل فن مستظرف للشهاب الأبشيهي) ، مكتبة الجمهورية العربية، مصر، ١٢٧٢هـ .

٧٥. الجامع الصغير في النحو ، لابن هشام ، تحقيق د. احمد محمد الهرميل، مكتبة الخانجي، القاهرة ـ مصر، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .

٧٦. الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور، لأبي الفتح ضياء الدين نصر الله بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني الجزري المعروف بابن الأثير الكاتب، (ت٦٣٠هـ)، تحقيق الدكتور مصطفى جواد،والدكتور جميل سعيد الملائكة، مطبعة المجمع العلمي ، بغداد، ١٣٧٥هـ ـ ١٩٥٦م .

٧٧. جذوة الاقتباس، فيمن حل من الاعلام مدينة فاس، لشهاب الدين أبي العباس أحمد بن محمد المكناسي الشهير بابن القاضي، (ت١٠٢٥هـ)، طبع بفاس على الحجر، ١٣٠٩هـ .

٧٨. الجماهر في معرفة الجواهر، لأبي الريحان محمد بن أحمد البيروني، (ت٤٤٠هـ)، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط١ ، ٢٠١١م .
٧٩. الجمل، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق النهاوندي الزجاجي ، تحقيق د. محمد بن أبى شنب، طبع بمطبعة جول كربونل، الجزائر، ١٩٢٦م.
٨٠. جمهرة الأمثال، لأبي هلال بن عبدالله بن سهل العسكري، (ت٣٩٥هـ)، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، وعبدالمجيد قطامش، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، ط٢، ١٩٨٨م .
٨١. جمهرة اللغة، لأبي بكر محمد بن الحسن الأزدي البصري بن دريد، (ت٣٢١هـ)، تحقيق رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط١، ١٩٨٧م .
٨٢. الجنى الداني في حروف المعاني، لأبي محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي ، (ت٧٤٩هـ)، تحقيق د. فخر الدين قباوة ، ومحمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية – بيروت، ط ١، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م.
٨٣. الجواهر السنية في شرح مقدمة الاجرومية ، لعبد الله بن أبي القاسم الفاسي، (ت٨٨٤هـ) ، مخطوط في مكتبة جامعة الملك سعود ، رقم (٥١٦٩ ف ١/١٠٣٧).
٨٤. حاشية أبي النجا على شرح خالد الأزهري ، محمد أبو النجا ( من علماء القرن الثالث عشر الهجري) المطبعة الحسينية، مصر ، بلا تاريخ .
٨٥. حاشية الآجرومية ، لعبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي الحنبلي النجدي ، (ت١٣٩٢هـ)، المطابع الأهلية ، الرياض ، ١٤٠٠هـ.
٨٦. حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، لأبي عرفان محمد بن علي الصبان، (ت١٢٠٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م .

٨٧. حاشية الطحطاوي على مراقي الفلاح شرح نور الإيضاح، لأحمد بن محمد ابن إسماعيل الطحطاوي الحنفي، (ت١٢٣١هـ)، تحقيق محمد عبد العزيز الخالدي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ـ لبنان، ط١ ، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م .

٨٨. حاشية العدوي على شرح شذور الذهب ، لمحمد بن عباده بن بري العدوي المالكي، (ت١١٩٣هـ) ، دار المعارف ، مصر ، ١٨٨٥هـ .

٨٩. حاشية العطار على شرح المحلي على جمع الجوامع ، لحسن بن محمد بن محمود العطار، (ت١٢٥٠هـ)، دار الكتب العلمية ، بيروت ، بلا تاريخ .

٩٠. حاشية على الكشاف ، لأبي الحسن علي بن محمد بن علي الجرجاني المعروف بالسيد الشريف، (ت٨١٦هـ)، مخطوط في مكتبة جامعة الرياض ، رقم (٢٨٠٩) .

٩١. حاشية على شرح الآزهري على المقدمة الآجرومية ، مخطوط في مكتبة القدس ، رقم (١٣٩-١١٩ ) .

٩٢. الحجة في القراءات السبع، لأبي عبدالله الحسين بن أحمد بن خالويه، (ت٣٧٠هـ)، تحقيق د . عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، ط٤، ١٤٠١هـ .

٩٣. حجة القراءات، لأبي زرعة عبدالرحمن بن محمد بن زنجلة، (ت٥٩٠هـ)، تحقيق سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م .

٩٤. الحجة للقراء السبعة، أئمة الأنصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد، لأبي علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاتي، راجعه ودققه عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث، ط٢، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م .

٩٥. حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع ( متن الشاطبية ) ، لأبي محمد لقاسم بن فيرة بن خلف بن أحمد الرعيني الشاطبي، (ت٥٩٠هـ)،

تحقيق محمد تميم الزعبي ، مكتبة دار الهدى ودار الغوثاني للدراسات القرآنية ، القاهرة ، ط٤ ، ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م .
٩٦. الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، لأبي محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي ، (ت٥٢١هـ)، تحقيق سعيد عبد الكريم سعودي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت ، ١٩٨٠م .
٩٧. حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر، لعبد الرزاق بن حسن بن إبراهيم البيطار الميداني الدمشقي ، (ت١٣٣٥هـ) ، حققه ونسقه وعلق عليه حفيده محمد بهجة البيطار ، من أعضاء مجمع اللغة العربية، الناشر دار صادر، بيروت، ط٢ ، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م .
٩٨. خزانة الأدب وغاية الأرب، لأبي بكر تقي الدين علي بن عبدالله الحموي الأزراري، (ت٨٣٧هـ)، تحقيق عصام شعيتو، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط٣، ١٩٨٧م .
٩٩. خزانة التراث ـ فهرس مخطوطات، قام بإصداره مركز الملك فيصل، السعودية، بلا تاريخ .
١٠٠. الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني، (ت٣٩٢هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مصر ، ط٤ ، بلا تاريخ .
١٠١. الخطط التوفيقية الجديدة، لعلي مبارك، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٤م.
١٠٢. خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، محمد أمين بن فضل الله بن محب الله المحبي (ت١١١١هـ)، دار صادر، بيروت، ١٩٩١م .
١٠٣. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، لأبي العباس شهاب الدين بن يوسف بن السمين الحلبي، (ت٧٥٦هـ)، تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط ، دار القلم ، دمشق ، بلا تاريخ .
١٠٤. الدر النثير والعذب النمير في شرح مشكلات وحل مقفلات اشتمل عليها كتاب التيسير، لعبد الواحد بن محمد المالقي، (ت٧٠٥هـ)، تحقيق أحمد بن عبدالله المغربي، دار العنوان، جدة، ١٤١١هـ ـ ١٩٩٠م .

١٠٥. دراسات في المناهج والأساليب العامة، للدكتور صالح ذياب هندي وهشام عامر عليان ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، عمّان، ط٦ ، ١٩٩٥م.
١٠٦. دراسات في النهضة العربية ، د. أحمد عزت عبد الكريم ، وآخرون ، دار اقرأ للنشر ، مصر ، ١٩٨٤م .
١٠٧. دراسات في تاريخ مصر الحديث والمعاصر ، د. عمر عبد العزيز عمر ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٨٩ .
١٠٨. دراسات في تاريخ مصر الحديث والمعاصر ، د.صلاح هريدي ، منشورات عين ، للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية ، ط١ ، ٢٠٠٠.
١٠٩. الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني، د. حسام سعيد النعيمي، دار الطليعة للطباعة، دار الرشيد للنشر، بغداد، ١٩٨٠م .
١١٠. الدرة الشنوانية على شرح الآجرومية ، مخطوطات جامعة الملك سعود ، رقم (٩٨٧).
١١١. الدرة النحوية في شرح الآجرومية ، لمحمد بن أحمد بن يعلى الحسيني ، (ت٧٢٣هـ) ، المكتبة المركزية للمخطوطات الإسلامية، وزارة الأوقاف ، مصر ، رقم (٥٧٩٨) .
١١٢. الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لأبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي بن أحمد المشهور بابن حجر العسقلاني، (ت٨٥٢هـ)، تحقيق د . محمد عبد المعيد خان، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر أباد – الهند، ط٢، ١٣٩٢هـ ــ ١٩٧٢م .
١١٣. الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع ، لأحمد ابن الأمين الشنقيطي ، (ت١٣٣١هـ)، تحقيق عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت ، ١٩٨٠م .
١١٤. دلائل الخيرات الإمام ابو عبدالله محمد بن سليمان الجزولي، (ت٨٧٠هـ) ، در سعادات ، مطبعة عثمانية ، ١٣١٤هـ .

١١٥. الدليل إلى المتون العلمية ، لعبد العزيز بن إبراهيم بن قاسم ، دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض ــ المملكة العربية السعودية، ط١ ، ١٤٢٠هــ ــ ٢٠٠٠م.
١١٦. دليل الطالبين لكلام النحويين ، لمرعي بن يوسف بن أبى بكر بــن أحمــد الكرمى المقدسي الحنبلى ، (ت١٠٣٣هــ) ، إدارة المخطوطات والمكتبــات الإسلامية ، الكويت، ١٤٣٠هــ ــ ٢٠٠٩م .
١١٧. دور المغاربة في تاريخ مصر في العصر الحديث ــ العصر العمــاني ، د. عبد الرحيم عبد الرحمن ، المجلة التاريخية المغربية ، .
١١٨. الدولة العثمانية والشرق العربي ، د. محمد أحمد اليس ، ديوان المطبوعات الجامعية، مصر ، ٢٠٠٧م .
١١٩. ديوان أبي تمام . لحبيب بن أوس الطائي، (ت٢٣٢هــ)، شرح الخطيــب التبريزي، تحقيق محمد عبدة عزام . دار المعارف، القــاهرة، ط٢، ١٩٥١ ــ ١٩٥٧م .
١٢٠. ديوان الإسلام، شمس الدين أبو المعالي محمد بن عبد الرحمن بن الغــزي، (ت١١٦٧هــ)، تحقيق سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيــروت ــ لبنان، ط١، ١٤١١ هــ ــ ١٩٩٠م .
١٢١. ديوان امرئ القيس، (ت٨٠ ق.هــ)، حققه محمد أبو الفضل إبــراهيم، دار المعارف، مصر، ط٣، ١٩٦٩م .
١٢٢. ديوان رؤبة بن العجاج، (ت١٤٥هــ)، تحقيق عزت حسن، مكتبة الشرق، بيروت، بلا تاريخ .
١٢٣. ديوان العباس بن الأحنف ، دار صادر ــ بيروت ، دار بيــروت لطباعــة والنشر ، ١٣٨٥هــ ــ ١٩٦٥م .
١٢٤. ديوان عبدالله بن رواحة، (ت٨هــ)، تحقيق د . حســن حمــد بــاجورة، القاهرة، ١٩٧٢، ومستدرك ديوانه، تحقيق د . سامي العاني (مجلــة كليــة الإمام الأعظم. العدد الثاني، ١٩٧٤)، مطبعة العاني، بغداد .

١٢٥. ديوان الكميت، الكميت بن زيد الأسدي، (ت١٢٦هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، بلا تاريخ .

١٢٦. ديوان لبيد بن ربيعة بن عامر الكلابي، (ت٤١هـ)، تحقيق د . إحسان عباس، الكويت، ١٩٦٢م .

١٢٧. الذريعة إلى تصانيف الشيعة، لآغا بزرك الطهراني، (ت١٣٨٩هـ)، دار الأضواء، بيروت، ط٣، ١٤٠٣ هـ .

١٢٨. رسالة في المعرفة ، لقطب الدين أبي الخير عيسى بن محمد الصفوي ، (ت٩٥٣هـ) من مخطوطات مكتبة جامعة الرياض ، رقم (٢/١٥١٨) .

١٢٩. الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة، لمحمد بن جعفر الكتاني، (ت١٣٤٥هـ)، تحقيق محمد المنتصر بن محمد الزمزمي الكتاني، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط٤، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م .

١٣٠. روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات، للميرزا محمد باقر بن الحاج أمير زين العابدين المسوي الخوانساري الاصبهاني، (ت١٣٩١هـ)، تصحيح وفهرسة السيد محمد علي الروضاني الاصبهاني، طبعة حجرية، طهران، ط٢، ١٣٦٧هـ .

١٣١. ريحانة الألباء وزهرة الحياة الدنيا، لشهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي المصري الحنفي، (ت١٠٦٩هـ)، تحقيق بد الفتاح محمد الحلو، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ١٣٨٦هـ ـ ١٩٦٧هـ .

١٣٢. الريف المصري في القرن الثامن عشر ، د. عبد الرحمن عبد الرحيم ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٤م .

١٣٣. زاد المسير في علم التفسير، لأبي الفرج عبدالرحمن بن علي بن محمد المعروف بابن الجوزي، (ت٥٩٧هـ)، تحقيق عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط١ ، ١٤٢٢هـ.

١٣٤. سر صناعة الإعراب، لأبي الفتح عثمان بن جني، (ت٣٩٢هـ)، تحقيق د . حسن هنداوي، دار القلم . دمشق، ط١، ١٩٨٥م .

١٣٥. سر الفصاحة، لأبي محمد عبدالله بن محمد بن سعيد بن سنان الخفاجي، (ت٤٦٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت ، ط١ ، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م .

١٣٦. السلم المنورق في علم المنطق مع شرحه، لعبد الرحمن الأخضري، طبع دار إحياء الكتب العربية، مصر، بلا تاريخ .

١٣٧. سلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس بمن أقبر من العلماء والصلحاء بفاس ، لمحمد بن جعفر بن إدريس الكتاني، (ت١٣٤٥هـ)، تحقيق د. محمد حمزة ابن علي الكتاني ، دار الثقافة، الدار البيضاء، ٢٠٠٤م .

١٣٨. سنن أبي داود، لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي، (ت٢٧٥هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا ـ بيروت، بلا تاريخ .

١٣٩. سنن الترمذي، لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي السلمي، (ت٢٧٩هـ)، تحقيق أحمد محمد شاكر وآخرين، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٢، ١٣٩٥هـ ـ ١٩٧٥م .

١٤٠. سير أعلام النبلاء، لأبي عبدالله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز التركماني الذهبي، (ت٧٤٨هـ)، دار الحديث، القاهرة ، ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م .

١٤١. الشافية في علم التصريف، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (المتوفى: ٦٤٦هـ) ، تحقيق حسن أحمد العثمان، المكتبة المكية، مكة المكرمة، ط١، ١٩٩٥م .

١٤٢. شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، لمحمد بن محمد مخلوف، (ت١٣٥٩هـ)، المطبعة السلفية، القاهرة، ١٣٤٩هـ .

١٤٣. شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لأبي الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي الدمشقي، (ت١٠٨٩هـ)، تحقيق محمود الأرناؤوط ، خرج أحاديثه عبد القادر الأرناؤوط، دار ابن كثير ، دمشق ـ بيروت، ط١ ، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م .

١٤٤.شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠م .

١٤٥.شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، لبهاء الدين عبدالله ابن عقيل العقيلي المصري الهمذاني، (ت٧٦٩هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، دار مصر للطباعة ، سعيد جودة السحار وشركاه ، ط٢٠ ، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م .

١٤٦.شرح أبيات سيبويه، لأبي محمد يوسف بن أبي سعيد بن عبدالله بن المرزبان السيرافي، (ت٣٨٥هـ)، تحقيق الدكتور محمد علي الريح هاشم ، راجعه طه عبد الرءوف سعد ، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة – مصر ، ١٣٩٤هـ ـ ١٩٧٤م .

١٤٧.شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة من الكتاب والسنة وإجماع الصحابة، لأبي القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور اللالكائي، (ت٤١٨هـ)، تحقيق د . أحمد سعد حمدان الغامدي، دار طيبة، الرياض، ١٤٠٢هـ .

١٤٨.شرح الإسفار عن رسالة الأنوار فيما يتجلى لأهل الذكر من الأسرار، للشيخ عبد الكريم الجيلي، (ت٨٢٠هـ)، مطبعة الفيحاء، دمشق، ١٩٢٩م .

١٤٩.شرح الأشعار الستة الجاهلية، لأبي بكر عاصم بن أيوب البطليوسي ، (ت٤٩٤هـ)، تحقيق ناصيف عواد سلمان، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٧٩م، والجزء الثاني، طبع في دار الشؤون الثقافية، بغداد، ٢٠٠٠م.

١٥٠.شرح التسهيل ، للمرادي ، تحقيق ودراسة محمد عبد النبي محمد أحمد عبيد، مكتبة الإيمان ، المنصورة ـ مصر ، ط١ ، ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م .

١٥١.شرح التسهيل، لجمال الدين محمد بن مالك، (ت٦٧٢هـ)، تحقيق د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر، السعودية ، ط١، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م .

١٥٢. شرح التصريح على التوضيح، لخالد بن عبدالله الازهري، (ت٩٠٥هـ)، دار إحياء الكتب العربية، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة – مصر، ١٩٥٣م .

١٥٣. شرح التلخيص في علوم البلاغة، لجلال الدين بن عبدالرحمن القزويني، (ت٧٣٩هـ)، دار الجيل، بيروت، لبنان، بلا تاريخ .

١٥٤. شرح التلويح على التوضيح في حل غوامض التنقيح، مكتب صبيح، مصر، بلا تاريخ .

١٥٥. شرح الجمل للزجاجي، لأبي الحسين علي بن محمد بن علي الحضرمي المعروف بان خروف، (ت٦٠٩هـ)، تحقيق سلوى محمد عرب، منشورات جامعة أم القرى، ١٤١٩هـ .

١٥٦. شرح الحدود النحوية، لعبدالله بن أحمد بن علي الفاكهي، (ت ٩٧٢هـ)، دراسة تحقيق د . زكي فهمي الآلوسي، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ١٩٨٨م .

١٥٧. شرح الرضي على الكافية، لرضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي، (ت٦٨٦هـ)، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس، ليبيا، ١٣٩٨ هـ – ١٩٨٧م .

١٥٨. شرح الصولي لديوان أبي تمام . دراسة وتحقيق د . خلف رشيد نعمان، دار الرشيد للنشر، بغداد . ١٩٨٢م .

١٥٩. شرح العصام على كافية ابن الحاجب ، ، لإبراهيم بن محمد بن عربشاه الأسفرايني المعروف بالعصام، (ت٩٤٥هـ)، مخطوط في مكتبة جامعة الملك سعود ، رقم ( ٧٠٢٢ف ٣/١٧٥٩) .

١٦٠. شرح العلامة سعد الدين بن مسعود بن عمر التفتازاني، (ت٧٩٣هـ) على متن العقائد النسفية للشيخ نجم الدين أبي حفص عمر بن محمد النسفي، (ت٥٣٧هـ)، طابع وناشر شركة صحافية عثمانية، مطبعة سي جنبولي طاش جوارنده، ١٣٢٦هـ .

١٦١. شرح ألفية ابن مالك ، لشمس الدين محمد بن علي بن أحمد بن طولون الصالحي، (ت٩٥٣هـ)، تحقيق د. عبد الحميد جاسم ، دار الكتب العلمية ، بيروت، ط١، ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م .
١٦٢. شرح ألفية ابن معط ، لعبد العزيز بن جمعة بن زيد القواس الموصلي ، (ت٦٩٦هـ)، تحقيق علي موسى الشوملي، مكتبة الخريجي، الرياض، ط١، ١٤٠٧هـ .
١٦٣. شرح الكافية في النحو، لابن فلاح اليمني دراسة وتحقيق ، أطروحة دكتوراه ، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى ، السعودية، بلا تاريخ .
١٦٤. شرح المقاصد، لمسعود بن عمر بن عبدالله الشهير بسعد الدين التفتازاني، (ت٧٩١هـ)، تحقيق د . عبدالرحمن عميرة، تصدير الشيخ صالح مرسي شرف، منشورات الشريف الرضي، بيروت، ط١، ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م.
١٦٥. شرح المكُودي على المقدمة الآجرومية في علم العربية، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، مصر ، ط٢ ، ١٣٥٥هـ ـ ١٩٣٦م .
١٦٦. شرح الملوكي في التصريف، لموفق الدين أبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي، (ت٦٤٣هـ)، تحقيق د. فخر الدين قباوة، المكتبة العربية، حلب، ط١، ١٣٩٣هـ ـ ١٩٧٣م .
١٦٧. شرح تنقيح الفصول في اختيار المحصول في الأصول، لشهاب الدين أبي العباس أحمد بن إدريس القرافي، (ت٦٨٤هـ)، تحقيق طه عبدالرؤوف سعد، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٩٧٣م .
١٦٨. شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور الأشبيلي، (ت٦٦٩هـ)، تحقيق د . صاحب أبو جناح، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية في العراق، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ط٢، ١٤٠٢هـ . ١٩٨٢م .
١٦٩. شرح ديوان الحماسة لأبي تمام حبيب بن أوس الطائي، (ت٢٣٢هـ)، شرح أبي زكريا يحيى بن علي التبريزي الشهير بالخطيب، (ت٧٤١هـ) ، دار القلم ، بيروت ، بلا تاريخ .

١٧٠. شرح ديوان الفرزدق، همام بن غالب بن صعصعة، (ت١١٠هـ)، جمعه وعلق عليه وشرحه عبدالله إسماعيل الصاوي، مطبعة محمد علي ، مصر، ط١، ١٩٣٦م .

١٧١. شرح ديوان جرير، جرير بن عطية بن حذيفة، (ت١١٠هـ)، لمحمد إسماعيل عبدالله الصاوي، منشورات مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، بلا تاريخ.

١٧٢. شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامري (ت٤١هـ)، قدم له وشرحه إبراهيم جزيني، منشورات دار القاموس الحديث، بيروت، ومكتبة النهضة، بغداد، بلا تاريخ .

١٧٣. شرح شافية ابن الحاجب ، لنجم الدين محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي، (ت٦٨٦هـ)، مع شرح شواهده لعبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب المتوفي عام (١٠٩٣هـ) ، تحقيق محمد نور الحسن ، ومحمد الزفزاف ، ومحمد محيى الدين عبد الحميد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٣٩٥هـ ــ ١٩٧٥ م .

١٧٤. شرح شافية ابن الحاجب، لركن الدين حسن بن محمد بن شرف شاه الحسيني الأستراباذي، (ت٧١٥هـ)، تحقيق د. عبد المقصود محمد عبدالمقصود ، مكتبة الثقافة الدينية، ط١ ، ١٤٢٥هـ ــ ٢٠٠٤م .

١٧٥. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لجمال الدين أبي محمد عبدالله ابن يوسف بن أحمد بن هشام الأنصاري المصري، (ت٧٦١هـ)، تحقيق حنا الفاخوري، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٩٨٨م.

١٧٦. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لشمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجوجري القاهري الشافعي، (ت٨٨٩هـ)، تحقيق نواف بن جزاء الحارثي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط١، ١٤٢٣هـ ــ ٢٠٠٤م .

١٧٧. شرح شواهد ابن عقيل، عبد المنعم عوض الجرجاوي (ت١١٩٥هـ)، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط٢، ١٣٥٥هـ ــ١٩٣٧م .

١٧٨. شرح مختصر التصريف العزي في فن الصرف ، لصدر الشريعة مسعود ابن عمر بن سعد الدين التفتازاني، (ت٧٩٣هـ)، شرح وتحقيق عبد العال سالم مكرم، المكتبة الأزهرية للتراث ، مصر ، ط٨ ، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م.

١٧٩. شرح منظومة الآجرومية ، للشيخ داود بن سلمان التكريتي (ت١٣٦٠هـ )، دراسة وتحقيق صلاح ساير فرحان العبيدي ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، جامعة تكريت ، العراق ، ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م .

١٨٠. شروح التلخيص ، التفتازاني ، دار السرور، بيروت – لبنان، بلا تاريخ.

١٨١. شعر ابن ميادة الرماح بن أبرد المرّي ، (ت١٤٩هـ)، جمع وتحقيق محمد نايف الدليمي، مطبعة الجمهور، الموصل، ١٩٧٠م .

١٨٢. شعر الأحوص الأنصاري ، عبد الله بن محمد الأنصاري ، (ت١٠٥هـ) ، جمعه وحققه عادل سليمان جمال ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، القاهرة ، ١٩٧٠م .

١٨٣. شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، نشوان بن سعيد الحميرى اليمني، (ت٥٧٣هـ)، تحقيق د. حسين بن عبدالله العمري، مطهر بن علي الإرياني، د. يوسف محمد عبدالله، دار الفكر المعاصر ببيروت ـ لبنان، دار الفكر بدمشق ـ سورية، ط١، ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م .

١٨٤. شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، لجمال الدين أبي عبدالله محمد بن عبدالله بن مالك الطائي الجياني (ت٦٧٢هـ)، تحقيق د. طه محسن عبدالرحمن، دار أفاق عربية، بغداد . ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥م .

١٨٥. صبح الأعشى في صناعة الإنشا، لأبي العابس أحمد بن علي القلقشندي، (ت٨٢١هـ)، تحقيق محمد حسين شمس الدين وآخرون ، دار الكتب العلمية، بيروت ، ١٩٨٧م .

١٨٦. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، لإسماعيل بن حماد الجوهري، (ت٣٩٣هـ)، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م .

١٨٧. صحيح البخاري، لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي، (ت٢٥٦هـ)، تحقيق محمد زهير ناصر الناصر، دار طوق النجاة، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ .

١٨٨. صحيح مسلم، لأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، (ت٢٦١هـ)، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، بلا تاريخ .

١٨٩. صفة جزيرة العرب، لأبي محمد الحسن بن أحمد بن يعقوب بن يوسف ابن داود الهمداني، (ت٣٣٤هـ)، مطبعة بريل، ليدن، ١٨٨٤م .

١٩٠. الضوء اللامع لتراجم أعيان القرن التاسع، لشمس الدين محمد بن عبدالرحمن السخاوي، (ت٩٠٢هـ)، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، بلا تاريخ .

١٩١. ضياء الحلوم، تحقيق دار الفكر، دمشق، سوريا، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، دبي .

١٩٢. ضياء السالك إلى أوضح المسالك، محمد عبد العزيز النجار، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م .

١٩٣. طبقات الشافعية، لجمال الدين عبدالرحيم بن الحسن ابن علي الإسنوي، (ت٧٧٢هـ)، تحقيق عبدالله الجبوري، رئاسة ديوان الأوقاف، إحياء التراث الإسلامي، مطبعة الإرشاد، ط١، بغداد، ١٩٧٠م.

١٩٤. طبقات الشافعية الكبرى، لأبي نصر تاج الدين عبدالوهاب بن علي بن عبدالكافي السبكي، (ت٧٧١هـ)، تحقيق د. عبدالفتاح محمد الحلو، و د. محمود محمد الطناحي، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الجيزة، ط٢، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م.

١٩٥. طبقات الصوفية ويليه ذكر النسوة المتعبدات الصوفيات، لأبي عبدالرحمن محمد بن الحسين ابن محمد بن موسى الأزدي السلمي، (ت٤١٢هـ)، تحقيق مصطفى عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م .

١٩٦. طبقات فحول الشعراء، لمحمد بن سلام الجمحي، (ت٢٣١هـ)، تحقيق محمود محمد شاكر، دار الكتب العلمية، دار المدني، جدة، السعودية، ١٩٧٤م .

١٩٧. طبقات المفسرين ، لشمس الدين محمد علي بن أحمد الداوودي المالكي ، (ت٩٤٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت ــ لبنان، ط١ ، ١٤٠٣هـ ــ ١٩٨٣م .

١٩٨. طبقات النحويين واللغويين، لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي، (ت٣٧٩هـ)، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم . دار المعارف، مصر، ١٩٧٣م .

١٩٩. الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، ليحيى بن حمزة ابن علي العلوي اليمني الطالبي الملقب بالمؤيد بالله ، (ت٧٤٥هـ)، المكتبة العصرية ، بيروت، ط١ ، ١٤٢٣هـ .

٢٠٠. الطرازات المعلمة في شرح المقدمة، عبد الدائم الأزهري (٨٧٠هـ) دراسة وتحقيق نزار خورشيد مامه، رسالة ماجستير ، جامعة تكريت ١٤٢٠هـ ــ ٢٠٠٠م .

٢٠١. طلبة الطلبة في الاصطلاحات الفقهية، لأبي حفص نجم الدين بن حفص عمر بن محمد بن أحمد بن إسماعيل بن لقمان النسفي السمرقندي، (ت٥٣٧هـ)، دار الطباعة العامرة، مصر ، ١٣١١هـ .

٢٠٢. الطوالع المنيرة على بسملة الشيخ عميرة ، لأبي بكر بن إسماعيل بن عمر الشنواني، (١٠١٩) ، مخطوط في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالسعودية ، رقم (١١٠٩).

٢٠٣. العبر في خبر من غبر، لأبي عبدالله شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، (ت٧٤٨هـ)، تحقيق محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت ، ١٤٠٥هـ ــ ١٩٨٥م .

٢٠٤. عجائب الآثار في التراجم والأخبار، لعبدالرحمن بن حسن الجبرتي، (ت١٢٣٧هـ)، دار الجيل، بيروت، بلا تاريخ .

٢٠٥. عقود الجمان في تجويد القرآن ، للجعبري ، تحقيق حسن بن عباس بن قطب ، مكتبة قرطبة للبحث العلمي، مصر ، ط١ ، ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م.

٢٠٦. علاقات بلاد الشام بمصر في العصر العثماني ، د. عبد الرحمن عبد الرحيم، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي الثاني لتاريخ بلاد الشام ، في دمشق للفترة من ٢٧ نوفمبر إلى ٣ ديسمبر ١٩٧٨ .

٢٠٧. علل التثنية، لأبي الفتح عثمان بن جني، (ت٣٩٢هـ)، تحقيق د . صبح التميمي، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط١، ١٩٩٢م .

٢٠٨. علل النحو، لأبي الحسن محمد بن عبدالله الوراق، (ت٣٨١هـ)، تحقيق محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض ـ السعودية، ط١، ١٤٢٠ هـ ـ ١٩٩٩ م .

٢٠٩. عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ، لأحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي، (ت٧٥٦هـ)، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م .

٢١٠. العين ، لأبي عبدالرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، (ت١٧٥هـ)، تحقيق د . مهدي المخزومي، د . إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال ، مصر ـ بلا تاريخ .

٢١١. غاية النهاية في طبقات القراء، لشمس الدين أبي الخير محمد بن الجزري، (ت٨٣٢هـ)، عني بنشره ج . براجستراسر، ١٣٥١ هـ ـ ١٩٣٢م .

٢١٢. الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية ، لأبي العباس أحمد بن الحسين بن أبي المعالي، المعروف بابن الخباز ، (ت٦٣٩هـ)، تحقيق حامد محمد العبدلي، دار الأنبار، بغداد ـ العراق، ١٤١١هـ ـ١٩٩١م .

٢١٣. الغرر البهية في شرح البهجة الوردية، لأبي يحيى زكريا بن محمد الأنصاري الشافعي، (ت٩٢٦هـ)، وعليه حاشية الشيخ أحمد بن قاسم العبادي الشافعي، (ت٩٩٢هـ)، وحاشية الشربيني (ت٩٧٧هـ)، المطبعة الميمنية، مصر، بلا تاريخ .

٢١٤. فتح الباري في شرح صحيح البخاري، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي، (ت٨٥٢هـ)، دار المعرفة ، بيروت، ١٣٧٩هـ ــــ ١٩٦٠م.

٢١٥. فتح رب البرية على الدرة البهية نظم الآجرومية ، لإبراهيم بن محمد بن أحمد الباجوري (ت١٢٧٧هـ)، مطبعة مصفطى البابي الحلبي ، مصر ، ١٣٤٣هـ .

٢١٦. فتح رب البرية في حل شرح الآجرومية ، لعلي بن عبد القادر النبتيتي المصري، الحنفي (ت١٠٦١هـ) ، نسخة ميكروفيلم في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية .

٢١٧. فتح المغيث شرح ألفية الحديث للعراقي، لشمس الدين محمد بن عبدالرحمن ابن محمد السخاوي، (ت٩٠٢هـ)، تحقيق علي حسين علي، مكتبة السنة ، مصر ، ط١ ، ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م .

٢١٨. فتح مولى المواهب على هداية الراغب ، لأحمد بن محمد بن عوض المرداوي ، (ت١١٠٢هـ )، مطبوع بحاشية كتاب هداية الراغب لشرح عمدة الطالب لنيل المآرب ، لعثمان بن أحمد بن سعد النجدي ، (ت١٠٩٧هـ) ، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي ، مؤسسة الرسالة العالمية ، بيروت ، ٢٠٠٧م .

٢١٩. فتوحات الوهاب بتوضيح شرح منهج الطلاب المعروف بحاشية الجمل (منهج الطلاب اختصره زكريا الأنصاري من منهاج الطالبين للنووي ثم شرحه في شرح منهج الطلاب)، لسليمان بن عمر بن منصور العجيلي الأزهري المعروف بالجمل، (ت١٢٠٤هـ)، دار الفكر، بلا تاريخ .

٢٢٠. الفرائد الجديدة ، لجلال الدين عبدالرحمن السيوطي الشافعي، (ت٩١١هـ)، تحقيق عبدالكريم المدرس، مطبعة الإرشاد ، بغداد، ١٣٩٧هـ ـ ١٩٧٧م .

٢٢١. الفردوس بمأثور الخطاب، لأبي شجاع شيرويه بن شهردار بن شيرويه الديلمي الهمذاني، (ت٥٠٩هـ)، تحقيق محمد بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٨٦م .

٢٢٢. فصول من تاريخ مصر في العصر العثماني ، د. عبد الرحيم عبد الرحمن، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٠ .

٢٢٣. الفعل زمانه وأبنيته ، د. إبراهيم السامرائي ، مطبعة العاني - بغداد ، ١٣٨٦هـ ـ ١٩٦٦م .

٢٢٤. الفلك الدائر على المثل السائر ، لعز الدين أبي حامد عبد الحميد بن هبة الله ابن محمد بن الحسين بن أبي الحديد ، (ت٦٥٦هـ)، تحقيق أحمد الحوفي، وبدوي طبانة ، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، بلا تاريخ.

٢٢٥. فن التشبيه ، علي الجندي ، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر ، ط٢، ١٣٨٦هـ ـ ١٩٦٦م .

٢٢٦. فهارس علوم القرآن الكريم لمخطوطات دار الكتب الظاهرية .

٢٢٧. فهارس مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ، بلا تاريخ رقم (٥٣٠١٣).

٢٢٨. فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات، لمحمد عبد الحي بن عبدالكبير بن محمد الإدريسي المعروف بعبد الحي الكتاني (١٣٨٢هـ)، نشر باعتناء د. إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط٢ ، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م .

٢٢٩. فهرس الكتب العربية الموجودة بدار الكتب المصرية، مطبعة دار الكتب المصرية ، مصر، ١٣٤٥ ـ ١٩٢٦م .

٢٣٠. فهرس كتب المكتبة الأزهرية ، مطبعة الأزهر ، ١٩٤٦ م .

٢٣١. فهرست مخطوطات دار الكتب المصرية .

٢٣٢. فهرس المخطوطات العربية والتركية والفارسية في المكتبة السليمانية بتركيا، دار سقيفة الصفا العلمية، بيروت ـ ٢٠١٠م .

٢٣٣. الفهرست، لأبي الفرج محمد بن أبي إسحاق النديم الوراق البغدادي، (ت٣٨٥هـ)، تحقيق إبراهيم رمضان، دار المعرفة، بيروت ـ لبنان، ط٢، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م .

٢٣٤. الفوائد الضيائية في شرح كافية ابن الحاجب ، لنور الدين عبد الرحمن الجامي ، (ت٨٩٨هـ)، تحقيق د. أسامة طه الرفاعي، دار الأفاق العربية، القاهرة ـ مصر، ط١، ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٣م .
٢٣٥. فوات الوفيات، لمحمد بن شاكر بن أحمد الكتبي، (ت٧٦٤هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر، ١٩٥١م .
٢٣٦. في علم النحو ، د. أمين علي السيد، دار المعارف، مصر، ط ٣، ، ١٩٧٦م- ١٩٧٧م .
٢٣٧. فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح ، لأبي عبدالله محمد ابن الطيب الفاسي (١١٧٠هـ) تحقيق د. محمد يوسف الفجال. دار البحوث والدراسات وإحياء التراث ، دبي ، ط٢، ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م .
٢٣٨. قاموس القرآن أو إصلاح الوجوه والنظائر في القرآن الكريم ، لأبي عبدالله محمد بن علي الدامغاني، (ت٤٧٨) ، تحقيق عبد العزيز سيد الأهل، دار العلم للملايين، بيروت، ط٣، ١٩٨٠م .
٢٣٩. قانون البلاغة، لأبي طاهر محمد بن حيدر البغدادي، (ت٥١٧هـ)، مطبوع في رسائل البلغاء لمحمد كرد علي، القاهرة، ط٤، ١٣٧٤هـ ـ ١٩٥٤م .
٢٤٠. قطر الندى وبل الصدى، لابن هشام ، دار العصيمي للنشر والتوزيع، الرياض ، بلا تاريخ .
٢٤١. قواعد التجويد على رواية حفص عن عاصم بن أبي النجود، لعبد العزيز بن عبد الفتاح القارئ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، بلا تاريخ .
٢٤٢. قواعد العقائد ، لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي، (ت٥٠٥هـ)، تحقيق موسى بن نصر عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٩٨٥م .
٢٤٣. القواعد النحوية مادتها وطريقتها، عبد الحميد حسن، مكتبة الأنجلو المصرية، ط٢، ١٩٥٢م .
٢٤٤. الكامل في اللغة والأدب، لأبي العباس محمد بن يزيد المعروف بالمبرد النحوي، (ت٢٨٥هـ)، حققه محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط٣ ، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م .

٢٤٥. كتاب الصناعتين – النظم والنثر، لأبي الهلال الحسن بن عبدالله بن سهل العسكري، (ت٣٩٥هـ)، تحقيق علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١٩هـ.

٢٤٦. الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، محمود بن عمر الزمخشري، (٥٢٨هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٧هـ.

٢٤٧. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لمصطفى بن عبدالله القسطنطيني الرومي الحنفي الشهير بحاجي خليفة وبكاتب جلبي، (ت١٠٦٧هـ)، طبع بعناية محمد شرف الدين يالتقايا، ورفعت بيلكه الكليسي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م.

٢٤٨. كشف المشكل في النحو، لعلي بن سليمان الحيدرة اليمني، (ت٥٩٩هـ)، تحقيق د. هادي عطية مطر، كلية الآداب، جامعة البصرة، مطبعة الرشاد، بغداد، ط١، ١٤٠٤ هـ – ١٩٨٤م.

٢٤٩. الكفاية في علم الإعراب، لضياء الدين المكي، (ت ٥٥٠هـ)، تحقيق عبد الرزاق حامد مصطفى، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية التربية الأساسية، الجامعة المستنصرية، ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م.

٢٥٠. الكليات (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية)، لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، (ت١٠٩٤هـ)، قابله على نسخة خطية وأعده للطبع ووضع فهارسه الدكتور عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.

٢٥١. الكواكب الدرية على متممة الآجرومية، الشيخ محمد بن أحمد بن عبد الباري الأهدل، (ت١٢٩٨هـ)، أشرف عليه وقدم له الشيخ خليل الميس، دار القلم، بيروت، لبنان، بلا تاريخ.

٢٥٢. الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة، للشيخ نجم الدين أبي المكارم محمد ابن بدر الدين محمد بن رضي الدين محمد الغزي العامري القرشي، (ت١٠٦١هـ)، تحقيق خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧م.

٢٥٣. اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء محب الدين عبدالله بن الحسين ابن عبدالله العكبري، (ت٦١٦هـ)، د. عبد الإله النبهان، دار الفكر ، دمشق، ط١ ، ١٤١٦هـ ــ ١٩٩٥م .

٢٥٤. لسان العرب ، لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، (ت٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٦٨م .

٢٥٥. اللمحة في شرح الملحة، لأبي عبد الله شمس الدين محمد بن حسن بن سِباع ابن أبي بكر الجذامي، المعروف بابن الصائغ ، (ت٧٢٠هـ)، تحقيق إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط١ ، ١٤٢٤هـ ــ ٢٠٠٤م.

٢٥٦. اللمع في العربية، لأبي الفتح عثمان بن جني، (ت٣٩٢هـ)، تحقيق فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، ط١، ١٩٧٢م .

٢٥٧. ما ينصرف وما لا ينصرف ، لأبي إسحاق الزجاج (ت ٣١١هـ)، تحقيق د. هدى محمود قراعة، ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، ١٤٢٠هـ ــ ٢٠٠٠م.

٢٥٨. المبسط في علوم البلاغة ، لمحمد طاهر اللاذقي ، منشورات المكتبة التجارية ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٩٦٣م .

٢٥٩. متممة الآجرومية ، لمحمد بن محمد الرعيني الشهير بالحطاب ، (ت٩٥٤هـ) ، دار القلم، بيروت، لبنان، بلا تاريخ .

٢٦٠. متن ألفية ابن معط في النحو والصرف ، لأبي الحسن زين الدين يحيى بن علي بن معط الزواوي المغربي (ت ٦٢٨هـ)، تقديم حامد محمد العبدلي، مطبعة العاني، بغداد، ط١، ١٩٨٩م .

٢٦١. مجالس ثعلب، لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب، (ت٢٩١هـ) شرح تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، مصر، ط٢، ١٩٦٠م .

٢٦٢. المجتمع القاهري في عهد الملة الفرنسية كما صوره الجبرتي ، حكمت أبو زيد ، إصدار مجلس رعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية ، مصر ، ١٩٧٤.

٢٦٣. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، لنور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، (ت٨٠٧هـ)، تحقيق حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي، القاهرة، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م .
٢٦٤. مجمل اللغة ، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، (ت٣٩٥هـ)، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط٢ ، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م .
٢٦٥. مجموع الفتاوى، لتقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، (ت٧٢٨هـ)، تحقيق أنور الباز وعامر الجزار ، دار الوفاء ، السعودية ، ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م .
٢٦٦. محاضرات في تاريخ مصر الحديث، محمد جمال الدين المسدي، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، القاهرة، ١٩٧٤م .
٢٦٧. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لأبي الفتح عثمان ابن جني، (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: عبد الحليم النجار وآخرين ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، وزارة الأوقاف، مصر ، ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م .
٢٦٨. المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، للحسن بن عبدالرحمن الرامهرمزي، (ت٣٦٠هـ) . تحقيق د. محمد عجاج الخطيب، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، ط٣، ١٤٠٤هـ .
٢٦٩. مختصر المعاني، لسعد الدين التفتازاني (ت٧٩١هـ)، مؤسسة دار الفكر، قم، إيران، ط١ ، ١٤١١هـ .
٢٧٠. المخصص، لأبي الحسن علي بن إسماعيل الضرير النحوي اللغوي الأندلسي المعروف بابن سيده، (ت٤٥٨هـ)، تحقيق خليل إبراهم جفال ، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١ ، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م .
٢٧١. المرتجل ، لأبي محمد عبدالله بن أحمد بن الخشاب ، (ت٥٦٧هـ)، تحقيق علي حيدر، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، دمشق ، سوريا، ١٣٩٢هـ ـ ١٩٧٢م .

٢٧٢. المزهر في علوم اللغة وأنواعها، لجلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، (ت٩١١هـ)، تحقيق فؤاد علي منصور، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨م .
٢٧٣. المسائل العسكريات في النحو العربي . لأبي علي النحوي ، (ت٣٧٧هـ) ، دراسة وتحقيق د. علي جابر المنصوري . مطبعة الجامعة ، بغداد ، ط١ ، ١٩٨٢م .
٢٧٤. المساعد على تسهيل الفوائد، ، لابن عقيل ، تحقيق د.محمد كامل بركات، دار الفكر ، بيروت ، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م .
٢٧٥. المسالك والممالك ، لأبي القاسم عبيد الله ابن عبدالله المعروف بابن خرداذبة، (ت٢٨٠هـ)، دار صادر ـ بيروت ، أفست ليدن، ١٨٨٩م .
٢٧٦. مشارق الأنوار على صحاح الاثار، للقاضي أبي الفضل عياض بن موسى ابن عياض اليحصبي السبتي، (ت٥٤٤هـ)، المكتبة العتيقة، ودار التراث، بيروت، بلا تاريخ .
٢٧٧. مشكل إعراب القرآن، لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي، (ت٤٣٧هـ)، تحقيق د . حاتم صالح الضامن، دار الحرية للطباعة، بغداد، ط١، ١٣٩٥هـ ـ ١٩٧٥م .
٢٧٨. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، لأحمد بن محمد بن علي الفيومي المقرئ، (ت٧٧٠هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٣م .
٢٧٩. مصر في القرن الثامن عشر ، محمود الشرقاوي ، القاهرة ، ١٩٦٢ .
٢٨٠. مصر والدولة العثمانية، محمد رفعت، دار المعارف، القاهرة ، ١٩٥٥ .
٢٨١. المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، عوض حمد القوزي، جامعة الرياض، ط١، ١٩٨١م .
٢٨٢. مطالع البدور في منازل السرور، لعلاء الدين البهائي الغزولي ، (ت٨١٥هـ) ، مطبعة دار الوطن ، مصر ١٣٠٠هـ .

٢٨٣. المطالع السعيدة في شرح الفريدة (ألفيته في النحو والتصريف والخط) ، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، (ت٩١١هـ)، تحقيق د . نبهان ياسين حسين ، مطبعة دار الرسالة للطباعة ، بغداد . ١٩٧٧م .

٢٨٤. مطالع المسرات بجلاء دلائل الخيرات ، الفاسي ، مطبعة وادي النيل ، مصر ، ١٢٨٩هـ .

٢٨٥. المطلع على أبواب الفقه، لأبي عبدالله محمد بن أبي الفتح البعلي الحنبلي، (ت٧٠٩هـ)، تحقيق محمود الأرناؤوط ، وياسين محمود الخطيب ، مكتبة السوادي للتوزيع، جدة ، ط١ ، ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٣م .

٢٨٦. المطول، سعد الدين لمسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني (ت٧٩٣هـ)، مطبعة احمد كامل، تركيا ، ١٣٣٠هـ .

٢٨٧. المطول شرح تلخيص المفتاح ، لسعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني (ت٧٩٢هـ)، المطبع الشاهجهاني ، بلدة بهوبال المحمية الهند ، بلا تاريخ.

٢٨٨. المعالم الأثيرة في السنة والسيرة ، محمد حسن شراب ، الدار الشامية ، بيروت، ١٤١١هـ .

٢٨٩. معاني القراءات، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري، (ت٣٧٠هـ)، مركز البحوث في كلية الآداب، جامعة الملك سعود، السعودية، ط١ ، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩١م .

٢٩٠. معاني القرآن، لأبي زكريا يحيى بن زياد بن عبدالله بن منظور الديلمي الفراء، (ت٢٠٧هـ)، تحقيق أحمد يوسف النجاتي ، ومحمد علي النجار ، وعبدالفتاح إسماعيل الشلبي ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، مصر ، بلا تاريخ .

٢٩١. معاني القرآن، صنفه الأخفش الأوسط، للإمام أبي الحسن سعيد بن مسعده المجاشعي البلخي البصري، (ت٢١٥هـ)، تحقيق الدكتورة هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١ ، ١٤١١هـ ـ ١٩٩٠م .

٢٩٢. معاني القرآن وإعرابه ، لأبي إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج، (ت٣١١هـ)، تحقيق عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ ــ ١٩٨٨م .

٢٩٣. معاني النحو ، د. فاضل صالح مهدي السامرائي ، دار الحكمة للطباعة والنشر والتوزيع ، الموصل ، ط١ ، ١٤٢٠هـ ــ ٢٠٠٠م .

٢٩٤. معاهد التنصيص على شواهد التلخيص، لأبي الفتح عبدالرحيم بن عبدالرحمن بن أحمد العباسي، (ت٩٦٣هـ)، دار الجيل، بيروت، لبنان، بلا تاريخ .

٢٩٥. معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب)، لأبي عبدالله شهاب الدين ياقوت بن عبدالله الرومي الحموي البغدادي، (ت٦٢٦هـ)، تحقيق إحسان عباس ، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١ ، ١٤١٤هـ ــ ١٩٩٣م .

٢٩٦. معجم أعلام الجزائر من صدر الإسلام حتى العصر الحاضر ، لعادل نويهض ، مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر، بيروت ، ط٢، ١٤٠٠هـ ــ ١٩٨٠م .

٢٩٧. معجم القواعد العربية . عبد الغني الدقر . سوريا . ١٩٨٤م .

٢٩٨. المعجم الكبير، لأبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني، (ت٣٦٠هـ)، تحقيق حمدي عبدالمجيد السلفي، مكتبة العلوم والحكم، الموصل، ١٤٠٤هـ ــ ١٩٨٣م .

٢٩٩. معجم المؤلفين تراجم مصنفي الكتب العربية، لعمر رضا كحالة، (ت١٤٠٨هـ)، مكتبة المثنى ــ بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت، ١٣٧٦هـ ــ ١٩٥٧م .

٣٠٠. معجم المطبوعات العربية والمعربة، ليوسف الياس سركيس، (ت١٣٥١هـ)، مكتبة المرعشي النجفي، مطبعة سركيس ، مصر ، ١٣٤٦هـ ــ ١٩٢٨م .

٣٠١. المعجم الوسيط، قام بإخراجه إبراهيم مصطفى، وأحمد حسن الزيات، وحامد عبدالقادر، ومحمد علي النجار، دار الدعوة، تركيا، ط٣، ١٩٨٩م .

٣٠٢. معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، لأبي عبدالله شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، (ت٧٤٨هـ)، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ١٤١٧هـ ــ ١٩٩٧م .

٣٠٣. المغاربة في مصر في العصر العثماني ، ١٥١٧ ــ ١٧٩٨ ، دراسة في تأثير الحالة المغربية من خلال وثائق المحكمة الشرعية المصرية ، عبدالرحيم عبد الرحمن ، تونس ، ١٩٨٢م .

٣٠٤. المغرب في ترتيب المعرب، لأبي الفتح ناصر الدين بن عبد السيد بن علي ابن المطرزي الخوارزمي، (ت٦١٠هـ)، دار الكتاب العربي، بلا تاريخ .

٣٠٥. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لجمال الدين أبي محمد جمال الدين عبدالله ابن يوسف بن أحمد بن هشام الأنصاري، (ت٧٦١هـ)، تحقيق د . مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر للطباعة والنشر، دمشق ، ط١، ١٩٨٥م .

٣٠٦. المغني في النحو ، لتقي الدين منصور بن فلاح (ت ٦٨٠هـ)، تحقيق د. عبد الرزاق السعدي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط١، ١٩٩٩م .

٣٠٧. مفتاح السعادة ومصباح السيادة، لأحمد بن مصطفى طاش كبرى زاده، (ت٩٦٨هـ)، حيدر آباد ــ الهند، ١٣٥٦هـ .

٣٠٨. مفتاح العلوم، لأبي يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد بن علي السكاكي الخوارزمي الحنفي ، (ت٦٢٦هـ)، ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت ، ط٢ ، ١٤٠٧ هـ ــ ١٩٨٧م .

٣٠٩. المفتاح في الصرف، لعبد القاهر الجرجاني ، (ت٤٧١هـ)، تحقيق د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، دار الامل، الكويت، ط١، ١٤٠٧هـ ــ ١٩٨٧م.

٣١٠. مفردات ألفاظ القرآن ، لأبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني، (ت٤٢٥هـ)، تحقيق صفوان عدنان الداودي ، دار القلم بدمشق.

٣١١. المفصل في صنعة الإعراب، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، (ت٥٣٨هـ)، تحقيق د . علي بو ملحم، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط١، ١٩٩٣م .

٣١٢. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، لإبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الشاطبي الغرناطي المالكي، (ت٧٩٠هـ)، تحقيق محمد إبراهيم البنا ، عبد المجيد قطامش، عياد بن عيد الثبيتي ، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة، ط١ ، ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م.

٣١٣. المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، المشهور بشرح الشواهد الكبرى للإمام محمود بن أحمد العيني (ت٨٥٥هـ) مصورة في بيروت على الطبعة المطبوعة بالمطبعة الأميرية ببولاق، التي تم طبعها سنة ١٢٩٩هـ .

٣١٤. مقاييس اللغة، لأبي الحسن أحمد بن فارس بن زكريا، (ت٣٩٥هـ)، تحقيق عبد السلام هارون، دار الفكر، بيروت، ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م .

٣١٥. المقتصد في شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجاني، (ت٤٧١هـ)، تحقيق د . كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، العراق، ط١، ١٩٨٢م .

٣١٦. المقتضب في اللغة، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، (ت٢٨٥هـ)، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، دار عالم الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٩٦٣م .

٣١٧. المقدمة الحضرمية في فقه السادة الشافعية (مسائل التعليم)، لعبدالله بن عبدالرحمن بافضل الحضرمي، (ت٩١٨هـ)، تحقيق ماجد الحموي، الدار المتحدة، دمشق، ط٢، ١٤١٣هـ .

٣١٨. المقرب ، لعلي بن مؤمن المعروف بابن عصفور ، (ت ٩٦٩هـ)، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري، وعبدالله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٨٦م.

٣١٩. المكمل في شرح المفصل، لمظهر الدين محمد بن الحسين الزيداني، (ت٧٢٧هـ)، تحقيق الطالب عبدالله حميد حسين الدليمي، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه إلى مجلس كلية اللغة العربية وعلوم القرآن، الجامعة الإسلامية ـ بغداد، ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م .

٣٢٠. ملحق ديوان جرير، جرير بن عطية بن حذيفة، (ت١١٠هـ)، شرح محمد ابن حبيب ، تحقيق نعمان محمد أمين طه، دار جامعة القاهرة، دار المعارف، مصر، ١٩٦٩م .

٣٢١. الملل والنحل، لمحمد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد الشهرستاني، (ت٥٤٨هـ)، تحقيق محمد سيد كيلاني، دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ .

٣٢٢. الممتع في التصريف، لابن عصفور الأشبيلي (ت٦٦٩هـ)، تحقيق الدكتور فخر الدين قبادة، منشورات دار الأفاق الجديدة، الكويت، ط٤ ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م .

٣٢٣. المنصف، لأبي الفتح عثمان بن جني، (ت٣٩٢هـ)، تحقيق محمد عبدالقادر أحمد العطار، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م .

٣٢٤. منهج السالك إلى ألفية ابن مالك المسمى شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، لنور الدين أبي علي بن محمد الشافعي الأشموني ، (ت ٩٠٠هـ)، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م .

٣٢٥. المواقف، لعضد الدين الأيجي، تحقيق الدكتور عبد الرحمن عميرة ، دار الجيل- بيروت، ١٩٩٧م.

٣٢٦. نتائج الفكر في المواهب الرحمانية لطلاب الآجرومية، لأبي بكر بن إسماعيل بن عثمان الشنواني ، (ت١٠١٩هـ)، مخطوطات جامعة الملك سعود ، رقم (ف٢٩٧/١).

٣٢٧. النحو، لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبدالله السهيلي ، (ت٥٨١هـ)، دار الكتب العلمية ، بيروت، ط١ ، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م .

٣٢٨. النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، لأبي المحاسن يوسف بن تغري بردي الأتابكي، (ت٨٧٤هـ)، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، مصر، ١٣٨٣هـ .

٣٢٩. النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة، عباس حسن، دار المعارف بمصر، ط ٥، ١٣٩٥هـ ــ ١٩٧٥ م .

٣٣٠. نزهة الخواطر وبهجة السامع والناظر، عبد الحي بن فخر الدين بن عبد العلي الحسني الطالبي، (ت١٣٤١هـ)، راجعه أبو الحسن الندوي، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، ١٣٨٢ هـ ــ ١٩٦٢ م.

٣٣١. النزهة الزهية في ذكر ولاة مصر والقاهرة المعزية ، لمحمد بن محمد بن أبي السرور البكري الصديقي ، (ت١٠٨٧هـ) ، تحقيق عبد الرزاق عبدالرزاق عيسى ، العربي للنشر والتوزيع، ط١ ، ١٩٩٨م .

٣٣٢. نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ، لمحمد الطنطاوي ، تحقيق الدكتور عبد الرحمن بن محمد بن إسماعيل ، دار المعارف ، مصر ، ١٩٩٥م .

٣٣٣. النشاط التجاري في البحر الأحمر في العصر العثماني ، ١٥١٧ ــ ١٧٩٨، عبد الرحيم عبدالرحمن ، منشورات جامعة عين شمس القاهرة ، ١٩٨٠م .

٣٣٤. نشوء الرأسمالية المصرية خلال العصر العثماني (١٥١٧ ــ ١٧٩٨) وأثرها على الحياة الاقتصادية من خلال وثائق المحاكم الشرعية ، عبدالرحيم عبدالرحمن الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مصر ، بلا تاريخ .

٣٣٥. نظم الفوائد ، لابن مالك، تحقيق سليمان بن إبراهيم العابد ، مجلة جامعة أم القرى ، السنة الأولى ، العدد الثاني، ١٤٠٩هـ .

٣٣٦. نكت الهميان في نكت العميان، لصلاح الدين بن خليل بن أيبك الصفدي، (ت٧٦٤هـ)، نشر باعتناء الموت ربتر، مصر، ١٣٢٩هـ ــ ١٩١١م .

٣٣٧. النكت والعيون ، المعروف بـ(تفسير الماوردي)، لأبي الحسن علي بن حبيب البصري، (ت٤٥٠هـ)، تحقيق السيد ابن عبد المقصود بن عبدالرحيم ، دار الكتب العلمية ، بيروت ــ لبنان، ٢٠٠٤م .

٣٣٨. نهاية الزين في إرشاد المبتدئين، لأبي عبد المعطي محمد بن عمر بن علي ابن نووي الجاوي، (ت١٣١٦هـ)، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، بلا تاريخ .
٣٣٩. النهاية في غريب الحديث والأثر، لمجد الدين أبي السعادات محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري المعروف بابن الأثير، (ت٦٠٦هـ)، تحقيق زاهر أحمد الزاوي، ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، ط١، ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م .
٣٤٠. النور السافر عن أخبار القرن العاشر، لعبدالقادر بن شيخ بن عبدالله العيدروس، (ت١٠٣٨هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ .
٣٤١. هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، لإسماعيل باشا ابن محمد أمين بن مير سليم البابانى البغدادي مولدا ومسكنا، (ت١٣٣٨هـ)، منشورات دار إحياء التراث العربي، بيروت، بلا تاريخ . عن المطبعة البهية في استانبول ١٩٥١م .
٣٤٢. همع الهوامع شرح جمع الجوامع، لجلال الدين عبدالرحمن السيوطي الشافعي، (ت٩١١هـ)، تحقيق عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية ، مصر، بلا تاريخ.
٣٤٣. الوجود العثماني في مصر في القرنين ١٦-١٧، عراقي يوسف، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٦ .
٣٤٤. الوجود المغربي في المشرق المتوسطي في العصر الحديث ، ليلى الصباغ، المجلة التاريخية المغربية ، العدد ٧ ـ ٨ ، يناير ، ١٩٧٧ .
٣٤٥. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد ابن أبي بكر بن خلكان، (ت٦٨١هـ)، تحقيق د . إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، ط١، ١٩٦٨م .
٣٤٦. يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر، لأبي منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل الثعالبي النيسابوري، (ت٤٢٩هـ)، تحقيق د. مفيد محمد قمحية، دار الكتب العلمية ، بيروت ـ لبنان، ط١ ،١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م .
٣٤٧. اليمن شماله وجنوبه ـ تاريخه وعلاقاته الدولية ، محمود كامل ، بيروت، ١٩٨٦م .

that I faced was the difficulty of obtaining manuscripts referred to by Almdapga in his entourage, especially that some of these sources did not return to Almdapga, but of its sources, Praise be to Allah Who enlightened me to in get a significant number of them.

Other difficulty was mentioned some words from non-ratio Qaúlleha, or to scientists have many books, mostly manuscript without allocation of books that where their words, which required me to refer to these books or manuscripts in order to stand out, and increased it difficult to act in the sense, or summarize the words.

One of the difficulties that I faced is also writing translation Almdapga, as the sole source of which was adopted by historians in translation Almdapga is a book Wonders of the effects of Ghiberti, which not only give us a few lines about his life, and this translation was repeated in all other sources.

Finally, I hope that I have managed this the asis and any good if I was, is by God and if I missed it myself and the devil. Thankfully if at all.

The last prayer is that all praise be to Allah, and peace be upon our Prophet Muhammad and upon his family and companions.

happened authors, or the exposure of dissenting views and discussed, they are efforts Mtaatmh for the efforts of origin, as that Ghalib Mahhin were people of experience and teaching workers, so Vmlahzathm the comments were the result of practical experience, as they knew what should be explained or opposition.

I identified it to be practical from the first manuscript to the chapter of the verbs and the rest of it is complemented by my colleague Adi Hassan Mahmoud · By God's will, Due to the capacity of the manuscript.

The letter was divided into two categories:

Section I: study, and it includes two chapters:

The first chapter devoted to the definition of the era of the author and his life, and included two sections:

The first topic: the era of the author.

Section II: Author's definition.

The second chapter is based on the study, of the book, and it contains three sections:

Section I: Introduction book.

The second topic: approach and sources of Almdapga.

Section III: Description of linear and systematic copies in the investigation.

The second section, was text investigated, and the investigation was from the beginning of the book-to- acts.

When I determined to achieve this book and solidified myself to be patient to overcome all Iatrdhana difficulties in the output of this book, and perhaps the most important difficulties

## Submitted

Praise be to God, who gave wills Who gives to whom. He wants, but he knows Adam names, and singled out from slaves Osfia, and peace and blessings be upon our prophet Muhammad, and Dora rhetoricians and eloquent, prayer and peace Antzman all his virtuous, and his companions gentlemen ،the wise Almighty what Sdjat and ،leaves culminating in the light of God of heaven and earth.

After:

God has enlightened me to dabble in achieving a written manner, service language of the Koran, was chosen the book: a footnote Almdapga to explain Khaled Al-Azhari on Alajromeh of Hassan bin Ali bin Ahmed Almntaua Shafei famous Balmdapga d. 1170 AH, in order to be searching investigation text search in content to obtain a master degree.

This footnote from footnotes, considered the most famous explanations Alajromeh, the late Abu Abdullah Muhammad ibn Muhammad ibn Dawood Senhadji Grammar famous son Agrom who died in 724 AH, which is explained Sheikh Khalid Al-Azhari who died in 905 AH, and well known to science students or professionals importance Alajromeh for science students, It was and still an important as science fountain students.

The importance of Almdapga footnote is in absorbing previous footnotes and annotations ،us these kept annotations on the one hand, and collect the verbiage or prejudice, as well as large stature for Mdapga between scholars of his time.

Although some writers and intellectuals opposed to what is known politely notes promised a decline in the scientific movement, but the reality is otherwise, these Notes was able to illuminate many aspects of the task, and explores what has

Ministry of High Education and Scientific Research

University of Baghdad / collage of Islamic Sciences

Higher Studies / Department of Arabic Language

# Footnote mark Almdapga to explain Sheikh Khalid Al-Azhari aboard Alajromeh of the first manuscript to the door of the verbs study and investigation

**Message submitted to the Collage of Islamic Sciences Department of Arabic Language at the University of Baghdad, It is part of the requirements for master's degree in Arabic language and literature specialization (Grammar)**

**Qasim Mekhlif Obaid al-Alwani**

Under the supervision of

Supervised: proof Mohammed Amin al-Bakri

2013 1434